

الكتاب

١٩٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الانتخابات البرلمانية

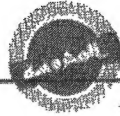
١٩٩٥

المجلد الأول

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



المجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
جمال حسن	اجتماعات انتخابية بالوطنى وجمعية عمومية بالوفد	السياسى المصرى	١	٩٥٠٠١٠٠١	
.....	النظام الفردى هو الأفضل و "الألماني" غير دستورى	السياسى المصرى	٢	٩٥٠٠١٠٠١	
مراد متجلى	فرصة الحزب فى الفوز بالانتخابات الفردى اكبر من القوائم	السياسى المصرى	٦	٩٥٠٠١٠٠١	
محمد المصرى	"أمل" زيادة ممثلة المعارضة .. فى انتخابات التجديد النصفى!	المصور	٧	٩٥٠٠١٠٠١	
طه عبد الرحمن	يشغله الاعداد للانتخابات القادم وتمويل الدعاية الانتخابية	الاحرار	٨	٩٥٠٠١٠٠٢	
.....	انتخابات الشورى فى يونيو والشعب فى نوفمبر	الاهرام	٩	٩٥٠٠١٠٠٢	
أشرف أبو سيف	الانتخاب الفردى .. كله مزاي	مايو	١٠	٩٥٠٠١٠٠٢	
أحمد سيد	موقف الإخوان من التعددية الحزبية يتسم بالتناقض	الاحرار	١٤	٩٥٠٠١٠٠٢	
تهودى المصرى ؟	اهى احزب مصرية ؟	مايو	١٧	٩٥٠٠١٠٠٢	
شوقي السيد	الانتخابات القادمة .. !!	الاهرام	٢٢	٩٥٠٠١٠٠٢	
مجدى الدفاق	الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلس الشعب والشورى	العالم اليوم	٢٤	٩٥٠٠١٠٠٢	
محمد الحيوان	كلمة حب : كانت الحكومة امام خيارين	الوفد	٣١	٩٥٠٠١٠٠٢	
محمود أباطة	الاستعداد للانتخابات (٢)	الوفد	٣٧	٩٥٠٠١٠٠٢	

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
سعيد عبده مرشح " الوطني"	الاهالي	٢٨ ٩٥-٠١-٠٤
ابو العز الحبري	الاهرام	٢٠ ٩٥-٠١-٠٤
تاشيرات الحج	الاهرام	٢١ ٩٥-٠١-٠٤
الفردى "صبة" الأكاير ! .. والصحافة .. صحافة !!	الاهرام	٢٤ ٩٥-٠١-٠٤
محمود معوض	الاهرام	٢٧ ٩٥-٠١-٠٤
٧٠ ألف ناخب يختارون واحد من ٧ مرشحين	الجمهورية	٢٨ ٩٥-٠١-٠٤
فوزي عوضين	الاهرام	٢٧ ٩٥-٠١-٠٤
التجمع يتصدى للسمن المستتر بالدين في الانتخابات	البلاغ الجديد	٢٨ ٩٥-٠١-٠٤
هيلم محمود	الاهرام	٢٧ ٩٥-٠١-٠٤
وفائز جلسة "الاجماع" التاريخية على النظام الفردي في الحرب الوطني	الاهرام	٢٨ ٩٥-٠١-٠٤
نهال شكري	الاهرام	٢٨ ٩٥-٠١-٠٤
٩٥ .. عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام الفردي	الاهرام المسائي	٤١ ٩٥-٠١-٠٥
محمد عبد الغني	الاهرام	٤٢ ٩٥-٠١-٠٥
كل الاحزاب .. تشارك في الانتخابات	الوفد	٤٤ ٩٥-٠١-٠٥
احمد عامر	الوفد	٤٤ ٩٥-٠١-٠٥
الحكومة .. والانتخابات !!	الوفد	٤٥ ٩٥-٠١-٠٥
عبد العزيز محمد	الاهرام	٤٥ ٩٥-٠١-٠٥
النظام الانتخابية المأمول	الاهرام	٥٠ ٩٥-٠١-٠٥
جمال على زهران	الاهرام	٥٢ ٩٥-٠١-٠٦
الانتخابات الحرة .. ليست بالنظام الفردي وحده	الوفد	٥٤ ٩٥-٠١-٠٦
سعيد عبد الخالق	الاهرام	٥٤ ٩٥-٠١-٠٦
خطوط فاصلة : ملامح المعركة الانتخابية القادمة ..	الجمهورية	٥٦ ٩٥-٠١-٠٦
سمير رجب	الاهرام	٥٦ ٩٥-٠١-٠٦
مبارك صدق كعهده .. وبقيت مسئولية الناخبين	الاهرام المسائي	٥٧ ٩٥-٠١-٠٦
الشاذلي : احزاب المعارضة ستشارك فى الانتخابات	الحياة	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨
احمد السكرى	الاهرام	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨
مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة	الوفد	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨
محمود غلاب	الاهرام	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨
هذا الزمان : حلم ولا علم	الاحرار	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨
حامد سليمان	الاهرام	٥٨ ٩٥-٠١-٠٨

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٩	٩٥-٠١-٠٨	معايير اختيار مرشحي الحرب الوطنى فى انتخابات القادمة السياسى المصرى	احمد عبد الحكم
٦٠	٩٥-٠١-٠٨	من قريب : امتحان الديمقراطية ! الاهرام	سلامة احمد سلامة
٦١	٩٥-٠١-٠٨	اتصالات سرية بين احزاب المعارضة لتنسيق المواقف الانتخابية السياسى المصرى	مراد مجلع
٦٢	٩٥-٠١-٠٩	انها مسئولية فكانوا لها اكفاء الوفد	نروت اباطة
٦٣	٩٥-٠١-٠٩	.. وبدان الاسطوانة المشروخة فى ال دوران .. مبكرا .. ! مايو	سفير رجب
٦٤	٩٥-٠١-٠٩	مطالبة الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات القادمة الاخبار	زايد على سعد
٦٦	٩٥-٠١-٠٩	نحذر من تزوير الانتخابات ونطالب المعارضة بالتنسيق الجماعى العربى	ماجدى البسبولى
٦٨	٩٥-٠١-٠٩	الموتى والأطفال صوتوا لمرشح "الوطنى" العربى	صالح رجب
٦٩	٩٥-٠١-٠٩	إنه عام الانتخابات الاهرام المسائى	عبد العزيز صادق
٧١	٩٥-٠١-٠٩	عناصر جديدة من الشباب والنساء .. مايو	مهدي ابو عالية
٧٢	٩٥-٠١-١٠	من قريب امتحان الديمقراطية الشعب	سلامة احمد سلامة
٧٣	٩٥-٠١-١٠	الإرهاب والانتخابات القادمة ! الاهرام	محمد سلماوى
٧٤	٩٥-٠١-١١	"شفافية" صندوق الانتخابات ! الاهرام	محمود معوض
٧٧	٩٥-٠١-١٢	ليس بالفردى وحده تحيا الديمقراطية الوفد	سيد عبد العاطى
٨١	٩٥-٠١-١٢	نبضات : لقد كانت المعارضة المصرية محقة الوفد	-----
٨٢	٩٥-٠١-١٢	المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور !! الوفد	سعيد عبد الخالق

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٨٤	٩٥-٠١-١٤	انقسامات حادة بين قيادات الحزب الوطنى والوزراء بسبب تعديل الدوائر الانتخابية	اسامة شريف
٨٦	٩٥-٠١-١٥	٢٨٠ طعنا انتخابيا فى عضوية مجلس الشعب حتى الان	احمد عبد الحكم
٨٧	٩٥-٠١-١٥	٦٧٨ الف ناخب وحذف ٣٦ الفا خلال شهرين	حسن الشايب
٨٩	٩٥-٠١-١٥	الاخوان يفتون نهمة الارهابمستبدن إلى فتوى بقتل وصلى التل	محمد صلاح
٩٠	٩٥-٠١-١٥	وفائع برلمانية المخالفات والانتخابات	محمود معوض
٩١	٩٥-٠١-١٥	مصر : مواجهة مع "الاخوان" عبر حزب العمل	محمد صلاح
٩٢	٩٥-٠١-١٥	الاخوان لن يندمجوا فى حزب العمل والضغط لن نجعلنا نغض التحالف معهم	محمد صلاح
١٠٢	٩٥-٠١-١٦	هذا الكلام "خط رجعة" لتبرير الفشل فى الانتخابات !!	مايو
١٠٤	٩٥-٠١-١٦	خلافات جديدة بين نعمان والباشا	ابراهيم خليل
١٠٥	٩٥-٠١-١٦	فى الانتخابات المقبلة امرأة واحدة تكفى !	العربى
١٠٦	٩٥-٠١-١٧	السجين لا يخيف الاحرار والانتخابات القادمة فرصة لتهبلة المناخ لفجر جديد	الشعب
١٠٩	٩٥-٠١-١٨	البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الحزاب السياسية	هيثم محمود
١١٠	٩٥-٠١-٢٠	فكرة ! سيكون هذا العام هو عام الانتخابات	مصطفى امين
١١١	٩٥-٠١-٢١	بدء موسم رشاوى الانتخابات	الوفد
١١٢	٩٥-٠١-٢١	فكرة ! : اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحه مصريه	مصطفى امين
١١٢	٩٥-٠١-٢٢	رقابة برلمانية .. وقضايا انتخابية	محمد الطويل

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٤	٩٥-٠١-٢٢	حتى لا تفرق سفينة الانتخابات في بحار السلبية نحوى محمد	أكتوبر
١١٦	٩٥-٠١-٢٢	عام الانتخابات : بدأت بروفة الانتخابات لمجلس الشعب	العربي
١١٧	٩٥-٠١-٢٢	الديمقراطية لا تتحقق بالصوت العالم والمطالب غير الواقعية	مايو
١١٨	٩٥-٠١-٢٢	١٩٩٥ ومعركة ككل الاتجاهات	العربي
١٢٠	٩٥-٠١-٢٢	١٢٠ وزراء جاليون وسابقون في قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات	العربي
١٢٢	٩٥-٠١-٢٥	د. فتحى سرور : الانتخابات القادمة حرة ١٠٠%	البلاغ الجديد
١٢٦	٩٥-٠١-٢٥	النظام الانتخابى الفردى كتعبير عن الراى العام جمال على زهران	الاهرام المسائى
١٢٨	٩٥-٠١-٢٦	لا .. لمرشحي الحزب الوطنى ... !! (١) عصمت الهوارى	الوفد
١٢٩	٩٥-٠١-٢٦	رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطنى امين القصاص	الوفد
١٣٠	٩٥-٠١-٢٦	حزب لم يرسب أحد ! جمال بدوى	الوفد
١٣٢	٩٥-٠١-٢٧	"ماراثون" الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد الاهرام المسائى	
١٣٥	٩٥-٠١-٢٨	كلمة حب : على كل المخالفين للقانون أن يضعوا في بطونهم بطيخة صيفى محمد الحيوان	الوفد
١٣٦	٩٥-٠١-٢٩	الأحزاب ترفض فكرة استخدام مرافقين للإشراف على الانتخابات احمد عبد الحكيم	السياسى المصرى
١٣٧	٩٥-٠١-٢٩	اتحاد العمال يناقش الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب أ.ش.أ.	الوفد
١٣٨	٩٥-٠١-٣٠	التليفزيون لا يتخضع للمنافسة الحزبية	مايو
١٤٠	٩٥-٠١-٣٠	أهلا .. بكل الأحزاب فى معركة التحديات المقبلة سعيد رجب	مايو

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
الانتخابات القادمة باطله .. إذا أجريت وفق الجداول	هيلم محمود	١٤٢ ٩٥-٠٢-٠١
مجلس الشعب فى المزاد !	الاهرام	١٤٤ ٩٥-٠٢-٠١
خالد محبى الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعى والدفاع عن العقل	الاهالى	١٤٦ ٩٥-٠٢-٠١
الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية	الحياة	١٥٠ ٩٥-٠٢-٠٢
لا ... لمرشحي الحزب الوطنى ... !! (٢)	الوفد	١٥٢ ٩٥-٠٢-٠٢
انتخابات ٩٥ .. مسألة حياة أو موت	الوفد	١٥٢ ٩٥-٠٢-٠٢
وهل ستكون الانتخابات حرة .. هذه المرة!!	الوفد	١٥٤ ٩٥-٠٢-٠٤
لمصلحة من يحارب الاخوان المسلمون ؟!	الحقيقة	١٥٨ ٩٥-٠٢-٠٤
د. محمد السيد حبيب	الوفد	١٦٠ ٩٥-٠٢-٠٥
كلمة حب : اثار الزميل محمود معوض	الوفد	١٦٠ ٩٥-٠٢-٠٥
لا يوجد تنسيق بين احزاب المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب	السياسى المصرى	١٦١ ٩٥-٠٢-٠٥
جمال حسن	السياسى المصرى	١٦٢ ٩٥-٠٢-٠٥
بشفيق عبد الناصر يرشح نفسه مستقلا	السياسى المصرى	١٦٢ ٩٥-٠٢-٠٥
عماد منصور	السياسى المصرى	١٦٢ ٩٥-٠٢-٠٥
قادة الحزب يطالبون مجدداً بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات	الاحرار	١٦٢ ٩٥-٠٢-٠٥
واجب وظيفى اسمه "التزوير" !	العربى	١٦٥ ٩٥-٠٢-٠٦
نظام بلا بديل وازمة بلا حل	العربى	١٦٦ ٩٥-٠٢-٠٦
إبطال عضوية نائب بسوهاج .. لم يحصل على الاصوات فى الانتخابات	الاخبار	١٦٩ ٩٥-٠٢-٠٦
زايد على سعد	مايو	١٧١ ٩٥-٠٢-٠٦
قانون الحقوق السياسية يوفر الضمانات الكافية لحرية ونزاهة الانتخابات	مايو	١٧١ ٩٥-٠٢-٠٦

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
١٧٣	٩٥-٠٢-٠٦	سكان حريب يشاركون في الانتخابات المصرية الشرق الاوسط	الشرق الاوسط
١٧٤	٩٥-٠٢-٠٦	لا خلافات في الحكومة والحزب .. حول مرشحي الشعب والشورى رفعت خالد	مايو
١٧٦	٩٥-٠٢-٠٧	حقوقو المواطن الانتخابية الشعب	الشرق الاوسط
١٧٧	٩٥-٠٢-٠٨	فكرة ١ : نريد انتخابات حرة مصطفى امين	الاخبار
١٧٨	٩٥-٠٢-٠٨	نصف كلمة احمد رجب	الاخبار
١٧٩	٩٥-٠٢-٠٨	الاستعداد .. للانتخابات خالد الديب	الاهرام
١٨٠	٩٥-٠٢-٠٨	حلف بين الاخوان والجهاد والجماعة الاسلامية مدحت الزاهد	الاهالي
١٨٢	٩٥-٠٢-٠٨	افسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية الاهالي	الاهالي
١٨٢	٩٥-٠٢-٠٨	المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة مصطفى الحفاوى	الاهالي
١٨٥	٩٥-٠٢-٠٩	٤٢ عاما .. على حكم الطوارئ سيد عبد العاطي	الوفد
١٨٩	٩٥-٠٢-١٠	فكرة ١ : نريد الانتخابات حرة مصطفى امين احمد	اكتوبر
١٩٠	٩٥-٠٢-١٠	شكرى في المنوفية : معركتنا الكبرى سنكون ضد تزوير الانتخابات الشعب	الشرق الاوسط
١٩٢	٩٥-٠٢-١٠	كتشوف الناخبين في ادراج الحكومة الشعب	الشرق الاوسط
١٩٢	٩٥-٠٢-١١	بالعقل ؟ : حسمت حكومة الحزب الوطنى الانتخابات مصطفى امين	الاحرار
١٩٤	٩٥-٠٢-١١	فكرة ١ : لن نسكت سنطالب دائما أن تكون الانتخابات حرة مصطفى امين	اختيار اليوم
١٩٥	٩٥-٠٢-١١	حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان فى الانتخابات القادمة سيد الفضلى	الحقيقة

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٩٧	٩٥-٠٢-١٢	صباح الخير : تتساءل الناس ما سر الصمت سعيد سنبل	الاخبار
١٩٨	٩٥-٠٢-١٢	القانون سيد قراره لمعنى المطيعى	الوفد
٢٠٠	٩٥-٠٢-١٢	الأهرام محمود معوض	الأهرام
٢٠١	٩٥-٠٢-١٢	المعارضة ترفض استخدام خبراء اجانب للإشراف على الانتخابات القادمة مراد مجلع	السياسى المصرى
٢٠٢	٩٥-٠٢-١٢	قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الانتخابية الاحرار	الاحرار
٢٠٥	٩٥-٠٢-١٢	الأحزاب المصرية والديمقراطية والليبرالية حسين عبد الرازق	الوسط
٢٠٨	٩٥-٠٢-١٢	مقاطعة الإخوان لمجلس الشورى حمدي رزق	الحياة
٢١١	٩٥-٠٢-١٢	ابن المفر من المواطنين ؟ الاهرام للاقتصادى	الاهرام للاقتصادى
٢١٤	٩٥-٠٢-١٤	النواب يتحدرون الحكومة من تزوير الانتخابات محمود غلاب	الوفد
٢١٦	٩٥-٠٢-١٤	نطالب بوزارة معاهدة لاجراء الانتخابات صلاح النحيف	الشعب
٢١٨	٩٥-٠٢-١٤	الأعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة للصناعة المصرية الاهرام المسانى	الاهرام المسانى
٢١٩	٩٥-٠٢-١٥	ردود فعل واسعة .. للحكمفى قضية انتخابات الحديدي زكريا ابو حرام	اخر ساعة
٢٢٠	٩٥-١٢-١٥	النظام الانتخابية بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !! هيلم محمود	البلاغ الجديد
٢٢٦	٩٥-٠٢-١٥	مجلس الشورى يخالف القوانين والدستور ويطلب من الداخلية اجراء انتخابات جديدة بالبلينا هناء مصطفى	الوفد
٢٢٧	٩٥-٠٢-١٥	كلمة حب : هناك ارهاب اهالى وارهاب حكومة محمد الحيوان	الوفد
٢٢٨	٩٥-٠٢-١٥	بامر القانون : بالرغم من انتهاء موعد القيد الاهرام	الاهرام

مجلد رقم ١	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٢٩	٩٥-٠٢-١٥	آخر ساعة	مجلس الشعب .. لم يخطئ
٢٢٥	٩٥-٠٢-١٥	البلاغ الجديد	لن توقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات عبد الستار الطويلة
٢٢٨	٩٥-٠٢-١٦	صباح الخير	صراع قيادات الوفد
٢٢٩	٩٥-٠٢-١١	الوفد	مطلوب فض هذا الاشتباك قبل انتخابات مجلس الشعب !! سعيد عبد الخالق
٢٤١	٩٥-٠٢-١٧	الشعب	أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة
٢٤٢	٩٥-٠٢-١٨	أخبار اليوم	انتخابات مجلس الشعب .. ومتطلبات المرحلة القادمة رفعت النجار
٢٤٢	٩٥-٠٢-١٨	الحقيقة	لماذا لا يشرف القضاء على انتخابات مجلسي الشعب والشورى ؟!
٢٤٥	٩٥-٠٢-١٩	الجمهورية	تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى الى ٢٦٤ عبد الوهاب عدس
٢٤٦	٩٥-٠٢-١٩	الاهرام المسائي	الزواج الموسمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة ! مرسي عطا الله
٢٤٨	٩٥-٠٢-١٩	الاهرام المسائي	الحزب الوطني يدخل انتخابات الشعب والشورى بمرشحين في جميع الدوائر
٢٥٠	٩٥-٠٢-٢٠	روزالبوسف	خالد عبد الناصر يرشح نفيه في بنى مر كرم جبر



المصدر : المراسل الصحفي

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا يجري داخل الأحزاب السياسية ؟ إستعدادات إنتخابية بالوطن وجبهة عمومية بالوند

كتب جمال حسن :

للسماعة بشكل فعال في ضم المواطنين للكشوف الانتخابية
والمساعدة في تنقية تلك الجداول .

كشوف الكشوفين

وإذا انتقلنا من مقرات الحزب الوطني الى مقر حزب الوفد
فستجد ان الحزب بدأ منذ وقت بعيد في ترميم البيت من الداخل
ومازالت عمليات الترميم متواصلة في كل اركان الحزب فعمل
سبيل المثال اللجان العامة للمحافظات تعدد اجتماعات بصفة
دائمة طوال ايام الاسبوع حيث تكلف هذه اللجان على اعداد
الكشوف الخاصة بالناخبين ومطابقتها بالكشوف التي ستعلن
في الاقسام مع بداية شهر فبراير .. كذلك يركز الحزب في الفترة
الحالية على اهتمامات اعادة تقوية اللجان العامة ولجان المراكز
والاقسام بجميع المحافظات اما بإعادة تشكيلها بالانتخاب الحر
او بتقويتها بمصادر جديدة شابة تدعم العمل الحزبي وتقوته
كما ان لجنة الوفد بالقاهرة لتتفرق ابراهيم طوال اليوم حيث
يتواجد الاعضاء لمتابعة تشكيلات اللجان الفرعية عن قرب ..
وقم الانتهاء بالفعل من اعادة تشكيل ٢٠ لجنة بالانتخاب الحر
وانتخاب هيئات مكاتبها ولم يبق حتى الان سوى ١٦ لجنة لفرع
جاري اعادة تشكيلها وسيتم الانتهاء منها في غضون
الاسبوعين القادمين .. في نفس الوقت نجد انه يجري الان
التنصير وبصورة مكثفة لدعوة الجمعية العمومية الطارئة
خلال شهر يناير لانتخاب الهيئة العليا الجديدة للحزب وهيئة
مكتبها وهذا الموضوع بشكل جانبا كبيرا من الهمية حيث
سيكون قرار المشاركة في الانتخابات القادمة مرهون بموافقة
الهيئة العليا الجديدة المنتخبة .

اما في حزب العمل فتسيطر على جميع أصالة واجتماعاته
الان قضية امية العام عادل حسن الذي حكم عليه بالسجن
١٥ يوما في ذمة التحقيقات التي تجريها معه النيابة العامة
لحياته منشورات الجماعات المتفرقة .. هذه القضية

تشهد الفترات الحزبية في الفترة الحالية نوعا من
النشاط غير العادي .. وبدأت الحركة تدب داخل اركان
الأحزاب السياسية من جانب الكوادر والاعضاء حتى
بليت مقرات هذه الأحزاب لاتغلق ابوابها الا في ساعات
متأخرة من الليل حيث تعدد الاجتماعات واللقاءات
الحزبية وذلك استعدادا لانتخابات البرلمانية
القادمة والتي تعلق عليها الأحزاب آمالا كبيرة .

فعل صعيد الحزب الوطني الديمقراطي يلاحظ ان اهم
قضية تشغله الان هي قضية تحديد نوعية الشكل الانتخابي
الذي ستجرى عليه الانتخابات البرلمانية القادمة .. فقد أعلن
الدكتور يوسف والي الامين العام للحزب ان الاساتة العاملة
لحزب ستقسم الجدل قد انشراحيا حول هذه القضية من خلال
سلسلة اجتماعات لناقشة هذه القضية من مختلف ابعادها على
المستوى المركزي .. اما على المستوى الفرعي في الحزب
الوطني الديمقراطي فان اماتات الحزب على مستوى المحافظات
قد انتهت مؤخرا من رفع التقارير التي اعدتها والتي تعد من
خلالها رأى تلك الفواحد في النظام الانتخابي الاصل والذي تم
مناقشته الاسبوع الماضي ويستكمل مناقشة هذا الاسبوع في
اجتماع الامانة العامة للحزب .. على صعيد اخر فلن هناك
قضايا اخرى ذات أهمية تتسار في درجتها قضية الاستعداد
لانتخابات القادمة حيث يدخل الحزب من خلال مرشحيه في
الانتخابات التكميلية والتي غلت بخار شاغلها في محافظات
بورسعيد والاسكندرية والقليوبية وتتبع قيادات الحزب عن
كلب معركة الحزب في هذه المحافظات والتي يخوضها اعضاء
الحزب الواحد متنافسين ليضمهم البعض وضاربين بعيدا
الانتماء الحزبي غرض الحاصل .. كما ان كالة الامانات قد
وصلتها تعليمات برفع درجة الاستعداد الى اقصى درجاته



الأمين العام لحزب التجمع :

الظلام الذى اصاب الوطن « الأمل » ليس « غير الظلم »
الذين حصلوا على ملايين الجنيهات
لنفاقهم فى الانتخابات القادمة



أجرى الحوار : فيصل مصطفى

أعلن الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع تفضيله للنظام الفردي في الانتخابات البرلمانية القادمة وأكد حاجة النظام الانتخابي المصري إلى قدر عالٍ من الاستقرار لأنه من غير اللائق تعديله في كل دورة انتخابية ، كما أكد عدم دستورية الجمع بين نظامي القوائم والفردي وأشار إلى أن هذا النظام يخدم الجماعات المتأسلمة وكرر رفضه القاطع للتعامل مع الأحزاب المتحالفة مع التيار الإسلامي واعتبر التعامل معها خطراً فادحاً إلى مستقبل الوطن .

● مامو النظام الانتخابي الذي يفضلهم حزبيكم لأجراء الانتخابات البرلمانية القادمة ؟
● يفضل اليسار عادة نظام القائمة على أساس أن القائمة تعبر عن دفع التلذب إلى التصويت البرنامج والموقف السوسلي والانتماء الحزبي ، وتوقع إلى تأسيس الحركة الانتخابية لكن عندما عرضت علينا فكرة الانتخابات بالقائمة فوجدنا بكارثتين .

الأولى : كانت عندما قامت بتطبيق نظام القائمة المطلقة ، التي تعطي كسل المقاعد لمن يحصل على الـ ٥٠ ٪ من الأصوات ، وتهم بقية القوائم من أي مقعد ، وتكون النتيجة العملية في هذه الحالة ، إذا دخلت ٥ أحزاب الحركة الانتخابية وحصل كل منهم على ١٩ ٪ من الأصوات وحصل الحزب الحاكم على ٢١ ٪ من الأصوات فإنه يفوز بكل المقاعد ، أما الثانية فهي قيام الحكومة باقتراح نظام القائمة النسبية المبرهنة حيث قامت بوضع شرط الـ ٨ ٪ على نطاق الجمهورية من أجل الفوز بمقاعد البرلمان وادى هذا أيضاً إلى إخطاء دستورية فادحة .

على هذا الأساس وعلى ظل الإيهام الرائعة لأننا نعتقد أن الأفضل هو النظام الفردي لكن إذا كان هناك مخبرع دستوري ويخلق قدراً أعلى من الديمقراطية وقدر أعلى من التمثيل

العملي لأرادة التلخبين فمن على أتم استعداد لمناقشته .. وبالمال لم يتم تقديم مثل هذا المشروع حتى الآن فلنأخذ نفضل الانتخاب الفردي .

ويمكن القول أن النظام الانتخابي المصري ، يحتاج إلى قدر عالٍ من الاستقرار ، لأنه من غير اللائق تعديله في كل دورة انتخابية كذلك من غير اللائق أن يكون هناك أكثر من نظام انتخابي في مصر ، فينتخبون المحليات بطريقة والشورى بطريقة ومجلس الشعب بطريقة أخرى .

● مامو رأيك في الاقتراح الخاص بإجراء الانتخابات البرلمانية القلبية ، وفقاً للنظام الألماني الذي يجمع بين نظامي القوائم والفردي ؟

● هذا النظام سيؤدي إلى صعوبة شديدة ، لأننا لم نستطع إجراء الانتخابات إلا بالبق المستمر الذي ينص على نسبة الـ ٥٠ ٪ صال واللاصين كما أن هذا النظام سيصعب العملية الانتخابية على المرشحين ، الذين لايمتلكون تمويلًا ماديًا كافياً وهذا سيكون لصالح الجماعات المتأسلمة لأنه لا يوجد عندها مشكلة في الاتفاق ليدل من أن تقوم بصرف مليونين جنيهه فإنها يمكن أن تصرف مليونين وهكذا ..

● ما تعليقك حول عدم الإعلان عن النظام الانتخابي حتى الآن ؟

● هذه كارثة لأن ذلك يعني إما أن تكون الحكومة مرتبطة في عدم إعلانها عن النظام الانتخابي حتى الآن .. أو أنها تريد تصدير أربابها إلى المعارضة : فتعرض علينا أن لا نستعد للانتخابات لأننا لا نعرف كيف نستعد ؟ هل نستعد على أساس الفردي ، أم على أساس القائمة ؟

● مامو أوجه التنسيق بين الأحزاب في الانتخابات القادمة ؟

● هذا يتوقف على طبيعة الانتخاب ، إذا كان قائمة أم فردي .. فإذا كان فردي فيجب أن نبحث عن أحفاد دولاً أفرسقة الحزب ، لكن إذا كان قائمة فيمكن أن نبحث في قوائم مشتركة مع الأحزاب الأخرى ، لكن هذا يتوقف على نظرتنا نحن حول موقف الحزب الذي يطلب التنسيق معنا من الجماعات المتأسلمة فمن نرفض التعامل مع هذه الجماعات ونعتبر أن التعامل معها خطأ



المصدر : السياسة السبعاء

١٩٩٥ يناير

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ماذا نرى من شملت تحقيق نزاهة الانتخابات ؟
● في الواقع أن عملية نزاهة الانتخابات ، تعتبر القضية الأكثر خطورة ويتم تحقيق ذلك من طريق اعتماد الرقم القومي أي إعادة الجداول الانتخابية على الرقم القومي والسجل المدني وأن كان هناك صعوبة في الرقم القومي وفق السجل المدني فيمكن إعادة بناء الجداول من جديد . وهذا الأمر ليس صعبا إن مستحيلا والاف الاضواء من حزب التجمع مستعدة للعمل مجانا لانجاز هذا المشروع .

كما أن حزب التجمع قام بدراسة ميدانية على عينة في إحدى الدوائر في القاهرة ، وأكد وجود مئات الأشخاص مقيدين ٤ مرات في نفس الدائرة أي أن هؤلاء يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم ٤ مرات واكتشفت الدراسة أيضا أسماء عدد كبير من الموقوفين وأسماء مئات من ضباط وجنود الشرطة في الجداول كما قامت جماعة الإخوان بتسجيل معظم هذه الأسماء في الجداول كما تمتلك عشرات الآلاف من البطاقات المزيفة ، من أجل استخدامها في الانتخابات القادمة

● ● إذن .. لماذا يستعد النخبون مرشحي التيار الإسلامي ، وينهضون دائما مرشحي اليسار في الانتخابات المحلية أو البرلمانية ؟

● بسبب كارثة الاتفاق .. فكثير من المسائل في القرى تتراوح على منح أصواتها إلى من يقدم حلا لمشاكلهم وهذا يحوز القعد من يدفع أكثر ولدينا مطومات مؤكدة أن جماعة الإخوان قد حصلت من جهة اجنبية على عدة مئات من ملايين الدولارات لانفاقها في المعركة الانتخابية القادمة وقد وفقت في مؤتمر الحوار الوطني ومثلت رئيس الوزراء بكم تسمعون لمر أن تباح ؟ وأدليت بالقول في هذا الموضوع أمام أعضاء المؤتمر

● ● ناعو الحل من وجهة نظرك ؟

● كل الدول الديمقراطية تفهم سلفا للاتفاق في الانتخابات ونحن نقترح بشفرة وضع سلف للاتفاق الانتخابي ، وأصدار تصريح يحرم المرشح من تلقى أو تقديم تبرعات خلال المعركة الانتخابية ، ويخصص قاضي امور مستعجلة في الدائرة للنظر في الطعون المقدمة من تصرفات المرشحين ويملك قاضي ترشيح المرشح ، إذا خالف القانون سواء خالف سلف الاتفاق أو تلقى أموالا من الخارج .



المصدر : السياسى المصرى

يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقارير الوطنى تكشف

فرصة الحزب فى الفوز بالانتخاب الفردى أكبر من القوائم



هـ . يوسف وائل

كتب مراد مجلب :

بدأت الاسئلة العامة : الحزب الوطنى الليبرالى برؤسامة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب يوم الخميس الماضى نظير التقارير الواردة من امانات المحافظات لاستطلاع رايها فى النظام الانتخابى الامثل للانتخابات البرلمانية القادمة .. اكتمت التقارير الـ مجملها تاويلها للنظام الفردى والذى يعد انسب النظام الانتخابى .

اوضحت التقارير ان امانات المحافظات تقوم الآن وبصفة منتظمة باعداد الجداول الانتخابية فى القرى والتجوع حيث تقوم اللجان التى شكلها الحزب بالمحافظات باستقبال المواطنين الذين يرغبون فى قيد اسمائهم فى الجداول والتى لم تقيد من قبل مع قيد الشباب الذين بلغوا السن القانونية للقيد .. كما اكتمت التقارير ان هناك اتجاها كبيرا من هؤلاء المواطنين الامر الذى يؤكد حرصهم على ممارسة حقوقهم السياسى وخاصة بعد التحولات التى احدثت على مدى فترة القيد .

واوضحت التقارير الواردة من المحافظات انه فى حال الانتخاب الفردى الذى تزيده جماهير الحزب يمكن الحزب تغطية كل الدوائر الانتخابية لمرشحيه من خلال الدعاية الانتخابية المكثفة والتى يحرص من خلالها برنامج الحزب ومدى علاقته من خدمات للمواطنين بالمحافظات .. يعكس الدوائر الانتخابية الكبيرة التى تنقل من داخلية نشاط الحزب وهو يحرص انجازاته للجماهير الامر الذى يجعل الحزب الملمة لها نسبة للتواجد والى بصفة بسيطة فى يوم الدوائر على حساب جماهيرية الحزب .

اوضحت التقارير الى ان

الانتخاب بالقائمة لها مشاكلها والتى من بينها اولويات ترتيب المرشحين والتى شوب لها بالذات بين مرشحين الحزب الوطنى بالمحافظات وهو الامر الاول والاخير الذى يحتمل اعضاء الحزب يحلون الانتخابات الفردية من القائمة وفى حالة اخذ الاسئلة العامة الحزب نظام القوائم اوضحت التقارير بان يكون اعداد القوائم الانتخابية وترتيب المرشحين من خلال الاسئلة العامة واجس من جانب امانات المحافظات على ان يقتصر دورها على ترشيح الاسماء ملحا لحديث اى خلافات او اشتباكات داخل الحزب الذى يدفع بعض الاعضاء بالانتماس لحزب المعارضة فى حالة عدم اختيارهم بقوائم الحزب .

واوضحت التقارير انه لوحظ قيد عدد كبير من بعض الدوائر من النساء والشباب فى حال النظام الفردى حيث يمكن الدفع ببعض هؤلاء فى الانتخابات وبهذا تكون الصلابة محصورة على خلاف الانتخابات بالقوائم الذى يتل من فرص المرأة والشباب اضافة الى انه فى حال النظام الفردى تكون المشاكل محصورة ويمكن حلها واحتياكها فى زمن قياسي ..



المصدر : **اكتسوبر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٥

رئيس مجلس الشورى

(نأمل ، زيادة ممثلي المعارضة ..
في انتخابات التجديد النصفى !

محمد المصري

ورغم قلق عدد من لجان المجلس بسبب من تجريه ونموتهم أقصى استطاعة . وأكد رئيس مجلس الشورى أن هذه الفكرة ، هي التي تميز مجلس الشورى الذي جدد الدستور في مادته ١٩٥ على أن ، يؤخذ رأي مجلس الشورى في الاقتراحات الخاصة بصيغ مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ومشروعات القوانين المكملة للدستور ، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومباحثات السلام والتعاقد وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تمسك بمقوق السيادة ، ومشروعات القوانين التي يجهلها رئيس الجمهورية ، وما يراه رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تصل بالسياسة العامة للدولة أو سياساتها في الشؤون العربية أو الخارجية .

في حوار له المقصود ولهم مع أعضاء النادي الدبلوماسي برئاسة الخارجية .. طالب د . مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى الأعضاء بضرورة أن تأخذ المعارضة شكلاً إيجابياً في المجلس .. وأن تنضم جميع الاتجاهات .. وأن يتحول المجلس إلى مجلس تشريعي . يساهم في إصدار ودعوة القوانين .. وأن يكون دوره أكثر إيجابية في سماء السياسة .

وقد حق د . حلمي على ذلك بقوله .. إن مجلس الشورى منذ إنشائه في نوفمبر ١٩٨٠ حتى هذه الدورة . وهو يضم في تركيبه ، عناصر تمسك حال المجتمع المصري بكونه العلماني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي . فالحلبي به ٤٥ عضواً يمثلون درجة الدكتوراه . ويضم أيضاً ثلثين للأحزاب والصفحة والمشارين رؤساء الجامعات والهيئات العلمية . بالإضافة إلى رئيس الوزراء والوزراء . كما يوجد بين صفوفه ١٢ امرأة

ولما إن لبنان المجلس الست تقوم بأعداد التقارير الهامة حول القضايا الجماهيرية . وكل ما يهم المواطن المصري .. وتقديمها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب ، وتقوم بمطابقة القرارات والاقتراحات التي تضمنها التقارير مع الوزراء والمجلسين .

ولي هذه الخطة أحزاب د . طه شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية والأمن القومي بالمجلس لأعضاء النادي الدبلوماسي .. أن مجلس الشورى من الناحية النظرية ليس له سلطة استجواب الوزراء أو تقديم الأسئلة لهم . ولكن من الناحية العملية لأن له سلطة الرقابة والتشريع من خلال ما يحل إليه من قوانين تدرستها وأعداد التقارير والملاحظات عنها . قال د . مصطفى كمال حلمي .. إن مجلس الشورى هو الذي يملك الصنف . وإن من اختصاص المجلس الأعلى للصحة . للوقوف على إصدار الصنف . وإن تكون الأحزاب من بين مراده أن يصدر كل حزب جرائد يصرعه . كما أن للمجلس الأعلى للصحة وضع القواعد للنقطة لإصدار الصنف . ولكن لوسط في التطبيق أنه لا يمكن أن يكون رئيس الصنف فقط عضواً بطلبه الصحفيين . ولكن لابد أن يكون رؤساء الأقسام والفرق أعضاء شابة الصحفيين أيضاً . وأن تكون مصادر تمويل الجريدة موزعة . وأن يمر الجريدة وأنها عن رأي الحزب واتجاهاته !



المصدر : الأمر ١٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٥/١/٢٠ التاريخ :

شؤون : د. رفعت السعيد :

يشقه الإعداد للانتخابات القادمة وتمويل الدعاية الانتخابية



د. رفعت السعيد

كتب طه عبد الرحمن

التحضير رفعت السعيد - الأمين العام لحزب التجمع - مشغول هذه الأيام بالإعداد للانتخابات مجلس الشعب خلال العام الجاري بالإضافة إلى موضوع التمويل الباهظ الذي تشغله بعض الجهات السياسية دون شاطئ أو رقيب من النظام الحاكم

ويقول : يؤرقني في العملية الانتخابية القسامة شيكان الأول هو استمرار ذات النهج الذي يسير عليه النظام الحاكم والذي لن يؤدي إلى كفاءة انتخابات حرة ومنزهة فلا تزال جداول الانتخابات على حالها رغم القول إن هناك نقية واعتقد أنها ليست في حاجة إلى نقية ولكن إلى شطب

والغاء ولقد تقدم حزبا في هذا الشأن إلى مؤتمر الحوار الوطني إلا أن احدا لم يرد على ذلك وسبق أن قام الحزب بإعداد دراسة في دائرة الدرب الأحمر واكتشفت أن قرابة (٩٠٠) شخص مسجلين أكثر من مرة في أكثر من شعبة بدأت الاسم البرياني وينقسم العنوان وأرقام البطاقات ما بعد كارتة بكل المايير لأنها تحث أن هذه الأصوات مشروبة بالدرجة الأولى لهذا الشخص الذي يمتلك أربع بطاقات انتخابية له أن يصوت في جميع دوائر الدرب الأحمر ، ويضيف أن ذلك كله يؤكد في الحكومة ما زالت مصرة على الضرر في إجراء الانتخابات بنفس الأسلوب القديم ، ويطلب : إسماعيل بضرورة أن يوقع الناخب أمام اسمه وأن يجمع أن كان لايجب انتخابه فإذا صوت أحد مكان الآخر فسيكون ذلك غير مطابق وأن مثل هذا الفعل سيكون خيانة وزور ومن ثم توقع العقوبة على مرتكبيها .

ويشغلي بالإضافة إلى ذلك موضوع التمويل للعملية الانتخابية ولدينا ثمة معلومات شبيه مؤكدة أن هناك جهات خارجية قد قررت وربما فعلت ذلك - قامت بتمويل تيار سياسي محظور بهدف شراء مقاعد في البرلمان عن طريق تقديم التمويل للقرى التي تنظر إلى الخدمات الأساسية في مقابل أن تقدم هذه القرى أصواتها للمرشحين مما يؤكد أن هذه القرى جاهزة بتمويل مخيف قد يؤدي لاتفاق مليون جنيه ولقد حثرتا كثيرا من هذا الأمر باعتبار أن ذلك منافسة غير شريفة وغير ديمقراطية وعليها أن تفكر في وسيلة تمنع هذا الاتفاق المصطنع ومحاولة شراء الإرادة للمصريين !!

ويقترح : د. رفعت السعيد إصدار قانوني عاجل يحدد الاتفاق الانتخابي ومنع من تقديم تبرعات خلال الحملة الانتخابية . ويقول أعتقد أن مشروعا بهذا قد أن أوائل الخلل الأجنبي في شؤون الانتخابات والدعاية لها .

ويطلب : د. السعيد بالتسخدم الحكومة نظام الانتخابات بالقائمة كمشكلة تشق الحقيقة وعليها أن تقدم مشروعا عاجلا ومعلقا بكل ضمان الحريات والتمثيل الديمقراطي وتحقيق إرادة الناخبين في انتخابات حرة ومنزهة .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

٨ وزراء في النادي السياسي بالحزب الوطني :

انتخابات الشورى في يونيو والانتخابات في نوفمبر خطة لتوازن التنمية بين الصعيد وبقيّة المحافظات

بعدا انتخابات مجلس الشورى في اواخر يونيو وقبل ٦٠ يوما من انتهاء الدورة البرلمانية، سيتم التمثل لمجلس في صوره النهائية في ٢٤ يوليو المقبل، وصرح السيد كمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى وامين مساعد الحزب بأن الامانة العامة للحزب الوطني وضعت خطة للحزب الحزبي في المرحلة المقبلة تمهيدا للاستعدادات للانتخابات للجمعية التأسيسية للشورى على ان تجري انتخابات مجلس الشعب في نهاية نوفمبر، والقرار وضع خطة لتحقيق التوازن في التنمية بين الصعيد وبقيّة المحافظات مع التركيز على المشروع القومي الوطني لرفع معدلات التنمية الى ٣ اضعافها.

وخلال اجتماع النادي السياسي بالحزب الوطني الديمقراطي - الذي حضره ٨ وزراء مساء امس الاول - اعلن الدكتور يوسف والي الامين العام للحزب الوطني الديمقراطي ونائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الاراضي، انه تمت زراعة مليونين و ٤٢٠ ألف فدان من القمح بزيادة ٢٠٠ ألف فدان عن العام الماضي، وقال انه لن يتم حصر مزارعي الارز الذين تجاوزوا هذا العام بزيادة نصف مليون فدان استهلك ٢ مليار متر مكعب من المياه، وقد اعطى وزير الاشغال العامة والموارد المائية الاربعين من القرارات في كفر الشيخ والبحيرة والقليوبية والمنيا والطوبية والقويسم. وبالنسبة للالتزام بمساحات الارز في العام الحالي، وأشار إلى ان الوزارة مستعدة للخدمة الالية اللازمة لزراعة القمح، وأشار إلى عبد الهادي راضي وزير الاشغال بأنه تم افتتاح مجموعة من المشروعات الجديدة مثل قنابل اسنا بكتلة ٦٦٠ مليون جنيه، ومشاكل القمح ادى زمام (٢٢٠ ألف فدان) إلى جانب استمرار العمل في مشروع ترعة السلام التي تستهدف ري مساحة ٤٠٠ ألف فدان في سيناء.



المصدر :

٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخاب الفردي .. كله مزايا

أكبر فرصة .. للتواجد وسط الجماهير

التحالفات غير الشرعية .. ليس لها مكان

أشاروا إلى أنه أصح للنظم لطبيعة الحياة السياسية في مصر حيث يعطى الحرية الكاملة للناخب في اختيار المرشح الذي يريده ويعطى فرصة أكبر للمرشح في التعبير عن نفسه وعن هويته.

قالوا إن الانتخابات بالنظام الفردي يعطى الفرصة لجميع الأحزاب للمشاركة في كل الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية عكس نظام القائمة الذي يحتاج إلى أعداد كبيرة من المرشحين قد لا تتوفر لمعظم الأحزاب.

أكدت القيادات الحزبية والسياسية أن إجراء الانتخابات بالنظام الفردي هو تعبير حقيقي عن الممارسة الديمقراطية ويعطى فرصة متكافئة للأحزاب ويزيد من انتماء الناخب لدائرته كما أنه يخلق وطبيعة الحياة الحزبية عندنا.

أوضحوا أن للنظام الفردي يساهم في القضاء على السلبية وهو فرصة للأحزاب الصغيرة لكي تجد نفسها لأنه يحميها من ارتداد بعض القوى والقبائل غير الشرعية لمعايشتها.

محاسبة «الناثب» .. أسهل

محمد المنياوي : يعطى .. كل ذي حق .. حقه



المصدر : ١ -

التاريخ : ٢ - يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ياسين سراج الدين :

سوف نشارك في الانتخابات

محمد حبيب الله :

أصلح نظام للمصريين



أحمد الصايح

تأليف :

أشرف أبو سيف

إبراهيم ترك :

يقضى على السلبية
ويدعم المشاركة
السياسية



المصدر :

شماره ۱۹۹۵

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في القبول الوحيد لتجاذبه أو
لفظه في المعركة الانتخابية.
كما أن النظام الفردي أكثر سهولة
بالنسبة للناخب المصري والذي
تعود عليه منذ سنوات طويلة.
ويؤكد حملي سلام أمين للتنظيم
حزب الأحرار أن الانتخاب بالنظام
الفردي يعطي الناخب الحرية
الكاملة في اختيار المرشح الذي
يريدته وعلى نفس الوقت يعطي
للمرشح الفرصة في التعبير عن
هويته وبرنامجه.

كما أن الانتخاب بالنظام الفردي
لا يشوبه عملية عدم المتصورة
ويعطي الفرصة للجميع للتشريع
والاعتماد على ذاتها وتأثيرها في
حالتها.

أوضح أن النظام الفردي يقضي على
سياسيات الانتخاب بالائتلاف وتوحيد
نسبة من الأصوات لتمثيل في
للمجالس النيابية ولكنها أمور تجعل
بعض الأحزاب تلقى في مآلئ شديد
يجعلها تعد تحالفات مع بعضها
البعض أو مع بعض القوى الأخرى
رغم اختلاف البرامج والأفكار
وهي عملية غير مطلوبة وتجعل
الشكل الانتخابي مهزوزا

فرصة المحاسبة

ويقول د. محمد أحمد خلف الله

نائب رئيس حزب التجمع أن النظام
الفردي أصلح نظام بالنسبة للحياة
السياسية في مصر لأن النظام
الأخرى قائمة على المفاضلة بين
برامج الأحزاب وهو الشيء الذي
لا يتوفر لمعظم المواطنين.
أشار إلى أن النظام الفردي يجعل
المواطن يختار المرشح الذي
يعرفه جيدا ويعطى له الفرصة بعد
ذلك لمحاسبته عما قد يحدث في
نظام القائمة من ضياع المتعددية
بين أفراد القائمة.

أما محمود زينهم عضو مجلس
الشعب وأمين الحزب القنصري
بالقاهرة فقال أن الانتخاب بالنظام
الفردي هو الوضع الوحيد الذي
يناسب الوضع السياسي في مصر

إلى المجالس النيابية.

ويرى محمد كمال سليمان عضو
مجلس الشورى والأمين العام
للمساعد لحزب الوطني بالقاهرة
أن مميزات الانتخاب الفردي هي
التعبير المباشر عن رغبة
الجماعية حيث يختار الناخب
المرشح الذي يراه صالحا من
وجهة نظره ويترقب على ذلك أن
المرشح بدوره يصبح أكثر التزاما
لأنه يأتمن بآرائه.

ويظل مرتبطا بهم ويعمل على
خدمتهم بكل السبل.
أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردي
يحمل الأحزاب مسؤوليات كبيرة
أعياها اختيار العناصر الجادة التي
تستهدف من خوض الانتخابات
المصلحة القومية والا يكون من
وراء ذلك أي مصالح شخصية وإن
تلقى إلى جانب المرشحين الذين
يتميزون بالقدرة على المعطاء من
أجل الوطن والمصلحة العامة
وخدمة المواطن.

عدم ارتداد عباءة الغير

ويرى ياسين سراج الدين عضو
الهيئة العليا وأمين العاصمة لحزب
الوفد أن تلاكى رأى الوفد بالتمسك
بنظام الانتخاب الفردي مع رأى
الاجلبية من أعضاء الحزب
الوطني وميل رئيس الجمهورية
إلى النظام الفردي يقضي على نقطة

شديدة الصعوبة كانت تحول بين
حزب الوفد ومشاركتة في
الانتخابات.

ومن وجهة نظره يتوقع ياسين
سراج الدين أن يشارك الحزب في
الانتخابات القادمة بنسبة 24% لأن
قرار الحزب الرسمي سيتم تعديده
في اجتماع الهيئة العليا للحزب
خلال هذا الشهر بعد إعادة
تشكيلها.

أوضح أن أهم مميزات الانتخاب
بالنظام الفردي أنه أصبح من حق
كل تيار سياسي أن يشارك في
الانتخابات بمفرده دون الحاجة إلى
أن يرتدى عباءة أي حزب آخر. كما
أن للدوائر الانتخابية في هذا النظام
تكون محدودة مما يمثل سهولة
للمرشح وتكون شخصية المرشح
وما قدمه من خدمات لإنهاء الدائرة

أما قائل اللواء محمد
إلى لجنة الحكم المحلي
في أن إجراء الانتخاب
الفردي يجب ترحيبا كبيرا
بما يرى أمام جميع مناصريه
لأنه يعطى كل حق حقه ويجعل
هناك رابطة وثيقة بين الناخب
والمرشح لأن الناخب يعرف طريقة
وتأدية العمل وحل مشاكله.
أوضح أن قرار الأمانة العامة
لحزب الوطني بإجراء الانتخابات
بالنظام الفردي يمثل صورة عظيمة
من صورة الممارسة الديمقراطية
حيث يعطى الفرصة للأحزاب
الصغيرة لكي تتسلط بين الجماهير
وتخلق كوادر سياسية جديدة قادرة
على خدمة الجماهير وحل
مشاكلها.

حث المواطنين على الاستفادة من
الحياة الديمقراطية التي تعيشها
والتوجه إلى صناديق الانتخاب
لإختيار النائب الذي على خدمتها
من جهة نظرها.

فرصة متكافئة

أما محيي الدين عبداللطيف
أمين عام الحزب الوطني بالقاهرة
فقال: أن قرار الأمانة العامة
بالموافقة على إجراء الانتخابات
بالنظام الفردي جاء متوافقا مع
أراء مختلف الاتجاهات السياسية
وأراء أعضاء وجماهير الحزب
الوطني.

أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردي
يعطي فرصة متكافئة لجميع
المرشحين في خوض المعركة
الانتخابية ضمن نظام القوائم الذي
يقتصر على شخصيات معينة
ويجعل برامج الأحزاب هي أساس
المفاضلة.

كما أنه يعطى للفرصة كاملة أمام
الشباب لخوض الانتخابات ومن ثم
تربية كوادر سياسية جديدة
بالإضافة إلى أنه يزيد من ارتباط
المرشحين بواقعهم الانتخابية
ويجعل الناخب قادرا على محاسبته
بعد أن اختاره ويمن عليه أملا
كبيرا في حل مشاكله.

أكد أن الجماهير مطالبة الآن
بأن تشارك في الانتخابات ولا
تتأخر أحد ومن ثم تبقى صناديق
الانتخاب هي القبول في الوصول



المصدر:

٢ عام ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوف يساعد في حل مشاكل الدائرة.

أوضح أن ارتفاع نسبة الأمية تجعل معظم الناخبين المستطيعون المشاركة بين برامج الأحزاب وذلك لأن الانتخاب بالقلمة لا يتفق مع طبيعة الحياة في مصر والعصبيات بها.

نظام القائمة مفتوح

ويشير د. محمد عبدالعالم رئيس حزب العدالة الاجتماعية إلى أنه تسهّل إجراء الانتخابات بالنظام الفردي لتكثيف جلسات الحوار الوطني لأنه ملتحق تماماً أنه لا يناسب مصر إلا الانتخاب الفردي وأن القائمة لا تصلح.

أضاف أن الأخذ بنظام القائمة يجعلها عرضة للطعن بعدم دستورتها كما حدث قبل ذلك وصاحب الأصوات من خلالها خلل المشاكل ويصبح شللاً لشيء بالبرغاريات التي لا يلتزمها الكثيرون

والانتخاب بالقائمة فوق هذا وذلك ليس في صالح الأحزاب نفسها لأنه يوجد خلافات شديدة بسبب ترتيب أسماء القائمة ويعطى للوساطة دوراً في ترتيبها.

الاختيار الصحيح

لما إبراهيم تركه رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي فقال أن أهم مميزات النظام الفردي أنه يجعل الناخبين قادرين على الاختيار الصحيح بالنسبة لمن يمثلهم خاصة في ظل زيادة نسبة الأمية والتي تجعل النظام بالقائمة صعباً لمعظم أفراد الشعب لا يطمعون على برامج الأحزاب.

أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردي يساهم كثيراً في القضاء على مشكلة التسليمية السياسية التي تعاني منها.

ويقول أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة أن أي نظام انتخابي له مزاياه وعيوبه وعده المشاركة بين النظام الانتخابية نجد أن النظام الفردي هو أصح للنظم لأن بقية النظم

لأن الناخب فيه يختار المرشح الذي يعرف تماماً إمكانياته وقدراته عكس الانتخاب بالقائمة الذي يفرض بين برامج الأحزاب. أوضح أن معظم أفراد الشعب بل أن بعض قيادات الأحزاب السياسية لا تعرف برامج الأحزاب القائمة مما يجعل المشاركة بين الأحزاب القائمة وبالتالي يفرض الانتخاب عناصر قد لا تكون على مستوى المسؤولية.

الالتزام للدائرة

ويذهب كمال كيرة رئيس حزب الخضر إلى أن الانتخابات بالنظام الفردي هو أصح للنظم للحياة السياسية في مصر لأنه يوصل العلاقة بين الناخب والمرشح ويجعل الناخب يشعر بالانتماء إلى دوائره الانتخابية عكس الانتخاب بالقائمة الذي يجعل المرشح يشعر بأن اختياره جاء بسبب انتمائه إلى حزب سياسي محلي وليس لشخصه.

أكد أن النظام الفردي يجعل الناخب يشعر أن هناك نائباً محدداً

عقوبها أكثر من مزاياها.

واستطرد قائلاً إن النظام الفردي يعطي الفرصة لجميع الأحزاب للمشاركة في جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية بينما يصعب ذلك في نظام القائمة التي تحتاج في عدد كبير من المرشحين في القائمة الأصلية والاحتياطية وهذا ما لا يوفر حالياً في معظم أحزابنا.

أضاف أن النظام الفردي يزيد من ارتباط النائب بدائره ويجعل شخصية المرشح أكثر وضوحاً كما أنه يخوض للمعركة بعماس كبير بينما لا يحدث هذا في نظام القائمة حيث يكون التعاون بين أعضاء القائمة معوماً ويتحمل العيب الأكبر أوائل القائمة فقط بينما باقي الأعضاء لا يقرعون بنس الدور.



قوة ووحد

مواصلة

استمرت ومساهمة في تعزيز وحدة
الحركات الإسلامية في مصر والوطن
الإسلامية السياسية في صفوف
الجماعات الإسلامية من التيارات
المتعددة والمتنوعة في مصر
والوطن الإسلامي، والتي تمثل
القوى الفاعلة في المجتمع
الإسلامي، والتي تسعى إلى
تحقيق الوحدة والتماس بين
أعضائها، من أجل تحقيق
الهدف المشترك، وهو
بناء الدولة الإسلامية
التي يحلم بها المسلمون
كلهم، والتي تمثل
الهدف النهائي
لجميع الحركات
الإسلامية في مصر
والوطن الإسلامي.



عبد الوهاب محمد



عبد الوهاب محمد

والإخوان يؤمنون :

ليس صحيحاً أن الإخوان يتناقل في هذه القضية

أجرأها :
أحمد سيد
عيسى عبد الباقي



هذه الأحزاب كثره
الصراعات مع
السلطات على
السلطة والتعاون
مع العصر الملكي
ومع الاستعمار
البريطاني حينئذ
وأبدت مواقف

الأخوان تؤكد ذلك ، أما اليوم فقد دخل
الأخوان في قوائم الانتخابات مع الولد
في أحد الانتخابات التشريعية
ودخلوا في تحالف مع حزب العمل
والأحرار ومازال هذا التحالف قائما
حتى اليوم . كما شارك الإخوان في
المهات وبمئات مع أحزاب المعارضة
في مناسبات عديدة وللأخوان ورقة
تؤكد وجهة نظرهم ولذا فهم الكاملة
بإطلاق حرية تعقلوا والتعقلات أمام نشاطهم
ويريد القضاء الحر النزيه للالتزم
بشعر الله هو الجهة التي تضبط
الإلزام الحزبي بقرارات الأمة
وأصالتها وهويتها . أو معنى
مما قالتها لهذه الشواهد ولو ويطر
صاحب الرسالة على هذه الورقة ويدل
جهداً في تخليع وصداقة مواقف
الأخوان المسلمين إزاء مبدأ تشكيل
وقيام ونشاط الأحزاب والتعامل معها
لكأن قد صمغ هذه الوقائع .
أيضا كيف يعرف الإخوان بالآخر
وهم يحاورون الآخر ويتعاونون معه
في الوقت والفضاء الوطني ؟ وأن
كانت الحقائق والوقائع تؤكد أن هناك
من بين هذا الآخر من لا يعترف
بالأخوان رغم أنهم قوة شعبية لها
وجودها وجنودها ويل يصغي لها
الآخر بكافة الطرق والوسائل لشخص
من معارضة طهم وتأييد من تحريك
الحقائق أو طمسها في محاولة
لتضييق زوهم وليكن ريك هذا الزعم
قد حدث قبل انعقاد مؤتمر الحوار
الوطني الذي تبنته الحكومة أن تم
لقاء بين مسئولين في مركز الدراسات

التشريعية بنفسه
وقد انسحب
هذا الموقف
على تصور
هذه الحركات
للتشريعة
الديمقراطية

في البرلمان أو
لا تشمل هذا المصطلح وتطرح بدلا
منه في أحسن الحالات الشورى التي
هي غير ملزمة من وجهة نظرها
أما بالنسبة للموقف من الحياة
السياسية والتجارية فقد أكدت الدراسة
أن مشاركة الحركات الإسلامية في
هذه المؤسسات مرتبط بتفصيلها
للديمقراطية الحزبية وحيث أن الإخوان
لهم هذه الديمقراطية فقد كان سهلا
عليهم دخول البرلمان والتجارات بينما
أدى رفض الجماعة من الآخرين
المتصوره و وجهاء للديمقراطية في
رفضها أيضا للعمل السياسي .
كما اتضح من جهة أخرى أن
ممثل الجماعة الإخوان أظهروا نشاطا
بارزا خلال وجودهم في البرلمان عزز
من التزامهم بالعمل الديمقراطي
ورغم أن تجربة الإخوان في برلمان
١٩٨٧-١٩٨٧ و١٩٨٧-١٩٨٧
كانت محدودة بالنسبة لهم إلا أن هذا
الاجتماع لم يجعل الجماعة تراجعا
عن قبولها المشاركة في الحياة
السياسية من حيث المبدأ ولكن هذا
الاجتماع الذي أصيبت به جماعة
الأخوان أدى إلى تعزيز موقف جماعة
الجهاد الرافض للحياة النيابية .
من جانبها يؤكد عبدالمقتم سليم
رئيس تحرير مجلة لواء الإسلام
المنشقة باسم الإخوان المسلمين أن
موقف الإخوان من قضية الأحزاب
لايمتريه أو يلقه أي غموض سواء
بالأمن أم اليوم . فلم يعترض
الأخوان على مبدأ قيام الأحزاب
بالأمن كما يزمع أناس يعينهم وأن
حزب الإخوان قد أخذوا على عدد من

وتضيف الدراسة : إن الموقف من
الديمقراطية الحزبية لا تقتصر عبر الزمن
وقد يكون هذا التغيير قويا ملكا
حدث في موقف جماعة الإخوان
المسلمين أو محدودا ملكا ظهر في
بعض كتابات الجهاد ضمن شروط
معية لجماعة الإخوان كانت ترفض
الديمقراطية الحزبية قبل عام ١٩٧٦ ثم
تغير موقفها إلى القبول بها منذ ذلك
الوقت ورغم أن الموقف المعدل
للجماعة يؤكد القبول بالديمقراطية
الحزبية إلا أن هناك أجندة داخل
للجماعة تتخلف على هذه القضية
مثل الجناح الذي يمثلها مصطفى
مشهور نائب المرشد العام الرابع .
من ناحية أخرى فإنه رغم الرافض
المبشئ من جانب حركة الجهاد
للديمقراطية الحزبية إلا أنه صعدت
مؤشرات في أواخر الثمانينيات من
بعض قياداتها مثل عبد الرزق نفيد
يقول هذه الحركة لفكرة الحزبية في
حد ذاتها وليس للديمقراطية الحزبية
بوجه عام و يرى مثل هذه البيانات أن
الحركة سيكون لها حزبها الإسلامي
عند قيام الدولة الإسلامية التي
تتضمنها ولكنه سيكون الحزب
الوحيد . وفي هذا تتفق جميع
الحركات على أن الحريات العامة
مرتبطة بتطبيق الديمقراطية الإسلامية
ولقد اتضح من الدراسة أن مساهمة
معروف من حريات عامة مثل حرية
التعبير والرأي والتظاهر لتراجع
لدى هذه الحركات إلى مستوى
الحريات الخاصة والحرية العامة
الوحيدة هي حق الصم في أن يطبق



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأدب

التاريخ :

٢٠٩٩٥

السياسية والإستراتيجية بالإنعام
وقيادات من الإخوان المسلمين وطرح
فيه سؤال عن رأى الإخوان فى
مشاركة الماركسيين أو غيرهم فى
الحوار وكانت الأجابة بعدم الاعتراض
على مشاركة جميع الآراء والقوى
وليكون الشعب هو الجهة التى تقول
كلمتها فى هذا أو ذلك ولتكن الحجة
والدليل فى سبيل وسيلة الحوار
بين المتحاورين . ويؤكد عبدالمعتم
سليم أن الإخوان المسلمين لم ياتوا
بشيء من عندياتهم ولم يستكروا
أسلأسا من بنات الكارهم إنما هم
يتأيدون بالاسلام الذى نزل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم عقيدة
وشريعة ونظام حياة كامل شامل له
منهجه الواضح فى الاقتصاد
والسياسة والاجتماع والحكم بنص
على الإيمان العميق والفهم النقيق
والعمل والالتحاق المسديد بهتم
بالعمل والانتاج والعطاء ويخص
ويطع الى العلم والتفوق فيه وقوى
أين تنمية فى ذلك واضحة وفى أذ بز
عبر المسلمين فى علم أو فن لكل
المسلمين المؤمن هذا هو برنامجنا
والزعم بأن التيار الإسلامى يتخلف
البرنامج السياسى المحدد هو زعم
ساذج يدعو للسخرية وعلى سبيل
الثال لا الحصر فالمشورى وأجبة وفى
أرجب من الديمقراطية وأوسع فى
الحرية . والتأكيد على صدق التمثيل
الشعبى وحق الشعب فى الاختيار
والحكم فى النظام الإسلامى يفهم
الحكم على أنه مسئولية أمام الناس
وأصام الله . وأنه تكليف ورسالة
وليس تشريف أو سلبا ونهيا لأوراق
وموارد العباد . وهو خادم للربعة إن
أحسن إعانته وإن أساء قومه .
والحبيب أن الذين يتجاوزون فى
التي يتبعون لأن الإسلام لا يملك
برنامجا ونظاما سياسيا نراهم
يطبقون ويؤمنون فى زانة كل حاكم
على سبيلنا الديمقراطية والإسلامية
لا يملك إلا نفسه جند حوله للمتلعين
والفالفين وشئى أجهزة الجمع لبيت
العلم والرب فى لرمعية .

وعن عدم توالى الديمقراطية فى
التنظيم الداخلى للإخوان المسلمين
يرد عبدالمعتم سليم أنه حين ترفع
كافة القيود ويمارس الإخوان
لمسلمون عملهم ونشاطهم فى أجواء
الحرية الكاملة ويؤمنوا ضغوط فسيوى
الناشط وغيره مدى الديمقراطية التى
يتلزم بها فكر وممارسات الإخوان
لمسلمين الذين يجعلهم أكثر فهما
للمنظمة من غيرهم وأكثر تطمعا
والترابا بمعالم والفاق الحرية فى
الاختيار والتقدم وحرية التعبير
والعمل مع الحرص على حق الأمن
والإمان لكافة الناس .
ويضيف أنه لا يوجد لأجندة داخل
الإخوان المسلمين فالتعلم الإسلامى
دعوة إلى الله عز وجل ومن يسعى
لتبشر هذه الدعوة بكل مالتضمة من
مفاهيم وغايات وأهداف الإسلام لا
يكون فى حسنة مجالا للتنازع أو
الجنوح أو الانقسام إلى أجندة
ولرق .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

أهل أحزاب مصرية؟!



بقلم :
شروت اباطة

إن دعوة الرئيس للأحزاب أن تشارك مشاركة جديدة في الحياة السياسية دعوة رائعة تدل على حرص الرئيس العظيم أن تكون ديموقراطية في مصر أصيلة صادقة وليست مجرد لافتة .

ولا شك أن الدولة تحلق الديموقراطية أصداق ما يكون التحقيق . فالأفلام والأراء حرة . ففي عهد مبارك لم يقصف قلم ولم يصادر رأي ولم يعتقل معارض ولا يمس من الدولة أي ضيم أو عدوان .

وبقي أن يعرف الشعب كيف يمارس الديموقراطية في جدية وإقبال وفي حفاظ على حقوقه وفي أداء واجباته .

ومن الحتم أن تكون الأحزاب في المقدمة للممارسة الديموقراطية . فليست الديموقراطية ولن تكون تبديل الثواب للأحزاب واتخاذ مبادئ غير تلك التي نشأت على أساسها . وتلك كبيرة من الكيلثر فإن الشعب يعيب على الفرد أن يغير جلده أو يبدل مبداه حسب مصالحته الشخصية لا المصلحة العامة .

فإن كان هذا معيبا بالنسبة للفرد فهو لاشك قضية كبرى بالنسبة للأحزاب .

ولم يحدث في تاريخ الأحزاب في مصر أو في خارج مصر أن غير حزب مبادئه ويوم يفعل ذلك يموت موتا لا حياة لها .

ولم تشهد مصر مثل هذا في حياتها الديموقراطية الحريفة . فإن مصر أول دولة أخذت بأساليب الديموقراطية في الشرق لجمع وفي إفريقيا كلها .

فإن كانت الديموقراطية في عهد الاحتلال منقوصه يتلاعب بها المحتل كما فعل في ٤ فبراير أو يتلاعب بها الملك الذي كان يملك ويحكم في أن معا . مختلفا بذلك القاعدة الأساسية للنظام الملكي أن الملك يملك ولا يحكم .

إن كانت الديموقراطية عرجاء في ذلك الزمان إلا أنها



المصدر : : ١٩٩٥

التاريخ : : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استطاعت بما هيأته لها الظروف ان تكون ديموقراطية جادة الى حد بعيد ولم يحصل في ظل الاحتلال والملكية ان غير حزب باكملة مبادله . فقد كانت ميزانية الاحزاب في تلك الايام تعتمد على الاعضاء وبما يقدمونه لاحزابهم من اموال ولم يحدث على الاطلاق ان علونت الدولة حزبا باموال لينتشر به صحفا او لاي سبب من الاسباب .

اما اليوم فالاساس الرئيس لكثير من الاحزاب هو اموال الدولة المصرية . وبالنسبة الامر اقتصر عند ذلك اذن لهن الخطاب وخف المصائب .

ولكن هناك احزاب وصحفا وكتابا في هذه الصحف تعتمد اكثر ما تعتمد في قيامها على اموال خارجية وتلك كارتة لا مثيل لها في العالم او في التاريخ . إلا في لبنان وكانت النتيجة الطبيعية ان تحترق لبنان جميعا .

وها هي ذي احزاب كثيرة اليوم تفعل الفعل نفسه ولا شك انها في مقابل المال الذي تتقاضاه من الخارج المعادي لمصر وامنها واستقرارها تبيع مصر لاعدائها مما يحتم على مصر ان تواجه هذه الخيانة الجهرية .

وارجو الله ان يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بواجبه الكامل فيتعرف على المصادر المالية للاحزاب حتى تكون احزابا مصرية ولا تكون احزابا تبيع مصر في مقابل مال دنس حقيق . والله رقيب عليهم وهو نعم الرقيب .



المصدر :

٢ سيار ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسور.. وأحزاب



بقلم :

د. شوقي السيد

لحسن الحضور المصري صمعا ،
فاهتم بحقوق المواطن .. وحرياته ..
ومن بينها حق الانتخاب .. وحسن
التشريع .. كما لـ حسن الحضور أيضا
فاهتم بالسلطة التشريعية في البلاد ،
ولولاها اهتمام بالحق فاقد لها من
المواد ما يبلغ 2٢٥ من مواد الدستور
كلها .. !!

ولا كانت اليوم .. كتفج الناس إلى
التخلص منها .. وإلى التنازل مع مطع
عام جديد يستغل أكثر إفراغا .. لتكبد
فيه اليوم .. وتتجدد فيه نساء
الأحزاب .. إلا أن هذا العام قلته قد

تجاوز مرحلة التنازل .. والإمل ، لا
تكلف لنا الشواهد مع بدء العام
ومطلعه .. وعلى طول السنة كلها ..
تكشف لنا شواهد من تصبى للممارسة
الديمقراطية .. وتتطلب في ذات الوقت

الجهد .. والعمل ..
.. لقد اعتلت إمارة الحزب .. الخميس
المائى ، ما انتهت إليه من نص
الخلاص الدائر حول نظام الانتخابات
القائمة واسلوبه !! وتعضيل النظام
« الفري » على « القائمة » .. وكما
كما تنتمى ألا يصدر القرار بالإجماع !!
وعلى كل حال لقد كتبت بهذا الإعلان

حالة للتركيب .. والتأمل .. ولحل
الأحزاب .. تهوى حلبة الصراع
والعزل .. بعد أن صار هذا الاتجاه في
رعب المسور .. وأعلام دور المواطن
وارثته .. وتوسع لائق المشاركة في
حكم البلاد بالتصويت .. والانتخاب ..
والتشريع ..

.. كما كتبت الحكومة يوم السبت الماضي

بانتها تمام مجلس الشعب كقدا بعدما
سلطة المجلس والشباب في مشاركة
حقوقهم .. في طليست الإحاطة
والاستجاب والأمانة .. وإن يتخذ
المواطنون بنظام بالمواساة .. أو
الفرقة بمثابة انتهاء الدورة !! لكنه
على كل حال سوف تشهد الفترة القادمة
الديمقراطية بين النواب .. والحكومة ..
والشعب ..

.. ومع بدء شهر يناير من العام
الجديد .. فإن المواطنين مدعون للقد
بالجدول الانتخابية .. ومشاركتهم في
تنقية الجدول .. وهي دعوة تشريعية
بالقانون الذى صدر في غيبة
المجلس .. ثم وألق طلبة في أول
اجتماع له فضمن ولها قانونا نمو
بمشاركة حقوقهم السياسية بشأن
الجدول الانتخابية لنهت في آخر شهر
يناير الحالي .. وقد طغت الحكمة ما
عليها بأصغر القانون ليبدأ دور
المواطنين .. ودور الأحزاب .. بدلا من
التحويل .. واليكام !! لأن هذه الدعوة

تأتيه للممارسة الديمقراطية ..
وتوسيع دائرة المشاركة .. لذا قامت
الأحزاب السياسية بما عليها واستجاب
المواطنون لهذه الدعوة .. !!
.. وخلال شهرى مارس وأبريل من هذا
العام الجديد سوف يشهد الشارع
السياسي انتخابات مجلس شورى ..
أيزل النواب إلى التخليق للكتابة ..
والمشاركة .. والصحف ..
والمساجلة .. لهذا فسكون دعوة
للتأخيرين والمواطنين للمشاركة في
حكم البلاد بالكلام .. والعمل في ذات
الوقت .. !!

.. وبعدما وخلال شهرى أغسطس
وسبتمبر وما بعدهما سوف يشهد
المواطنون المقامات .. وأحداث حاسمة
بين نواب الشعب الذين مكثوا لمس
سلطات بالتمام والكمال .. وبين
التأخيرين ، وهي المقامات حاسمة ..
بالرأى .. والفكر .. ليعبر الشعب
نوابه من جديد .. بعد أن لقد درس
والسلطة .. وتم تصحيح وتكتبة
الجدول .. ليكون كل مواطن وارثته
نظر بالحق حاسم في مجال الحقوق ..
والسلطات .. !!

أن هذا العام بحق ميويدا عسا
مفوها بالنشاط السياسي .. وتصوبا
الممارسة الديمقراطية وتوسع دائرة
المشاركة ، وهو ما تشهد به الأحداث
القائمة في الإعلان عن نظام
الانتخاب .. وبمساجلة الحكومة أمام
المجلس .. والقد بالجدول
والتصحيحها .. والانتخابات القائمة

المجسوس .. ولا اعتد ان الحكومة
تستطيع وحدها العرف مطردة نحو
طريق الديمقراطية والتسييس
ممارستها .. إذ على المواطنين
والأحزاب .. المشاركة معها في هذا
العرف .. تأكيها .. أو تصحيحا لتكتبي
دور السلبية .. بخطى واسعة سريعة
نحو الديمقراطية .. ومن الصراخ واليكام
إلى العمل .. وحتى لا ينزع القدم .. بعد أن
المائى .. يوم لا ينزع القدم .. بعد أن
بدأت الشواهد .. والأحداث القائمة مع
بدء عام جديد .. كدور الناس جميعا أن
تخلص هذه اليوم .. وتتجدد معها
نساء الأحزاب ..



بلا حیات

**الانتخاب الفردى .. لماذا؟؟؟
عفواً .. حزب الأغلبية
لن يوافق على التعديل ..**

كان الرئيس مبارك - والحق يقال - سيافيا في الدعوة للانتخابات الفردية .. وللتدليل أنه أصدر أوامر فورية حل البرلمان في الفصل التشريعي الخامس .. قرأوا بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. أخذ فيه بنظام الانتخاب الفردي بعد أن عانت الحياة اللبنانية من عدم الاستقرار بسبب تطبيق نظام القائمة الذي أدى إلى صدور ثلاثة أحكام من المحكمة الدستورية .. إثنان بشأن مجلس الشجب .. وآخر خاص بمجلس الشورى يعدم كلها بعدم دستورية هذا النظام ..

ومع هذا .. فإن القائمة في حد ذاتها لا تتناقض مع الدستور .. بل انصرفت المخالفة على كيفية الأخذ بنظام القائمة في التشريعات التي يأتي بعدم دستورتها .. لكن .. إذا أردنا الحق .. لابد من الاعتراض، بأن الانتخاب الفردي أفضل بكثير من الانتخاب بالقائمة .. لأسباب عديدة:

● أولاً : الانتخاب الفردي إنما هو تعبير مباشر من الناخبين نحو شخص المرشح .. لا من خلال القائمة التي يقدمها الحزب .. إذ أن مهمة الحزب تتركز على تقديم مرشحيه للساحة .. لكنه في نفس الوقت لا يفقد إرادة الناخبين .

● ثانيا : نظام الانتخاب الفردي .. يساعد المرشح على أن يكون « ملاسقا » لادواته .. حرصا على غفمة أبنائها ، ومعاشة مشاكلهم ، وآلامهم ، وطموحاتهم .. وتقديم الحلول لها .. بما يمتق روح التضامن الاجتماعي .

● **ثالثاً :** هذا النوع من الانتخاب .. يحدد .. ولائحة .. لم الحياة السياسية من خلال تقديم أسماء جديدة ترشيحها جموع الشعب في كل فصل تشريعي .. بخلاف الحال بالنسبة لنظام القائمة الذي لا يضمن هذا التجديد .. حتى وإن ضمه .. فيكون بنسبة أقل مما يفرضه نظام الانتخاب البردي .

● رابعا : الانتخاب الفردي يتيح للشعب فرصة إعادة تقييم نوابه بنفسه على أساس ولائهم له .. باعتبار أن الشعب هو صاحب السيادة الوطنية عكس النظام الآخر الذي تقوم فيه الأحزاب بتحديد درجة الانتماء لها .. ولها فقط .. !

● خامسا : الانتخاب الفردي يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين رجال الأحزاب وبين المستقلين .. كما يحرص على دعم تكافؤ الفرص بين الفريئين .



مصدر:

المصدر:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٥

● مادامنا : يتولى معالجة الأخطاء التي تسببت فيها بعض الأحزاب لاسيما تلك التي لا تستند على قواعد شعبية والتي تشمل إلى البرلمان من خلال مقعد ، أو مقعدين نتيجة نظام القائمة النسبية الأمر الذي يؤدي إلى إزحام مجلس الشعب بنواب يعنون على أصابع اليد الواحدة ... أو حتى أقل ... كممثلين لأحزاب صغيرة لا حول لها ، ولا قوة .. وبالتالي تضعف الممارسة النيابية .

● مادامنا : يتنادى نظام الانتخاب الفردي .. ظاهرة نادرة للكوادر السياسية وهي ظاهرة ليست موجودة في الدول التي تطبق القائمة .. بسبب بسيط .. أن الكوادر السياسية .. ينبغي أن تنبع من القواعد الشعبية .. ثم تتخرج في الكوادر الحزبية بهدف تعزيز شأن الحزب . من هنا .. فإن نظام الانتخاب الفردي يتنادى الثغرات الموجودة حاليا في معظم الأحزاب القائمة في الساحة .. حيث إنه يشجع على ظهور كوادر سياسية كبيرة تصول ، وتجول تحت قبة البرلمان .. يزهو بها الحزب الذي تنتمي إليه ، وتصبح من ضلوعه الكبرى ..

● عندئذ .. وعندئذ فقط .. يمكن للتفكير مستقبلا في الأخذ بنظام القائمة حينما تتوفر تلك الكوادر التي تجمع بين الجذور الشعبية ، والجذور الحزبية .. أما قبل ذلك .. فلا .

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

لقد وضع الرئيس مبارك كل تلك الحقائق أمامه .. فكان أول من دعا إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردي مؤكدا نفس الموقف أمام مجلس القضاء الأعلى أثناء اجتماعه بأعضائه مؤخرا .. غير أنه لم يثنأ أن يفرض رأيه رغم أن بعض الأحزاب في مؤتمر الحوار الوطني طالبت بتطبيق نظام القائمة .

● ● ●

على الجانب المقابل .. فقد أعلنت الأمانة العامة للحزب الوطني منذ أيام تأييدها للانتخاب الفردي مما يعني صراحة .. أن الحزب صاحب الأغلبية في المؤسسة التشريعية لن يوافق على تعديل نظام الانتخاب الفردي .. بل سوف يستمر بالقيام مؤكدا إرادة الشعب وسيادته التكنية بحزب عظمى نواب الشعب تحت قبة البرلمان .

سعيد



الانتخابات القادمة

في تصريح للرئيس مبارك، أثناء اجتماعه بأعضاء مجلس القضاء الأعلى والمستشارين، قال إنه يعمل شخصياً على نظام الانتخاب الفردي لأنه يتفق مع مبادئنا، ويمتثل من عدم الدستورية... وقد لقي هذا التصريح ارتياحاً في الأوساط السياسية ولدى المهتمين... والذي يطالب بتسوية الوضع، نجد أنه قد خص السلطة التشريعية بمجلس الشعب عن غيرها من باقي السلطات في الدولة بمخمسين مادة بالتمام والكمال، وعلى وجه التحديد المادة من ٨١ إلى ١٢٣ من الدستور، فضلاً عن قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون آخر لمجلس الشعب... ولألا تخلف العمل وكيفية ممارسة المجلس لوظائفه... وقد حظي نظام الانتخاب... وأما به يتم من الجدل والمناقش... والمجلس الدستوري والقضائية لم تخط به مادة قانونية أو سياسية أخرى، تنطبقا لدور السلطة التشريعية وأهمية دورها في البلاد، وقد صار أكثر معقداً على كيفية اختيار الشعب لممثليه في الانتخابات القادمة.

د. شوقي السيد

وكيفية ممارسة النواب لخصائصهم وفقاً لمصالح هذا الشعب الكريم... ومن قبل ذلك أعلن المجلس من سياسة القانون ليست ضماناً لحرية الفرد - فخصمه لكثيراً الأساس الوحيد لمشروعية السلطة... كما أفرد الدستور ضمانات ومقررات الآتية في الباب الثالث ملحقاً على ضمانات السلطة التي ورثت في الباب الخامس من الدستور لتكون ضمانات الآتية ملحقاً على ضمانات السلطة... ثم أتت أحكام القضاء... والشكوك والآراء... وعلى وجه الخصوص في الفصل رقم ٢٧/٢٨ من المصالح بجلسة ١٩٩٠/٥/١٩... قبل الانتخابات التالية مباشرة لذلك أخذنا تأجيله الدستورية والتي منها كثافة الفرض... والمساواة بين المواطنين... وحرية التصرف للأحزاب... وأن الحزبية لا تمنى فرض سيطرة جماعية على الفرد... وأنه لا يجوز التمييز بين المواطنين بسبب التمييز لأمر سياسي بذاته... ولا لكن ذلك اعتدلاً لحيث المساواة... لأن حق الانتخاب والفرص يستند إلى صفة المواطنة وما لا يجوز تمييز أي شخص بخصائص المواطنين على بعض...

وعدم اللجوء الدستورية تجعل من الانتخاب والفرصة لمرشحين أو لغيره دستورياً... على حين أن نظام القائمة... أو الجمع بينها والفردي يبدو أمراً نظرياً محضاً ومحفوفاً بالخطر على ما كان الدستور لا يمتثل ذلك مرحلة لا قد يستحيل معه تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين سواء بين الأحزاب وبعضها البعض من جهة أو بين الأحزاب والمستقلين من جهة أخرى... وهو أمر يزكي تصريح الرئيس وميله إلى الانتخابات الفردي... وكان من جملة اللامس في الانتخابات السابقة... جانب كبير من السياسات بدأ من الجدول الانتخابية... وأجروا الانتخابات المستقلة وما ينبغي أن الانتخابات القائمة سوف تكون تديماً للممارسة الديمقراطية وذلك في ضوء الحقائق والمعالجات التالية:

١. الجدول الانتخابية: وقد مضى عليها قرابة أربعين عاماً... أصابعها خلاها البطلان ولم تعد تعبر عن حقيقة مجتمعاتنا المعاصرة وأخذت تلك أصبحت الحكومة صناديق... استجابة إلى جملة الصور الأولى... فاستبدت القرار بقرائن رقم ٩٤/٢٢٠... توجهها إلى لتلبية الجدول... والدعوة إلى الإيجابية... وقد لقي هذا منذ من أول نوفمبر حتى آخر يناير من كل عام وابتداءً من شهر بعد أن كان شهر ديسمبر وأحياناً... لكن الأمر يتطلب تكثيف الدعوة والإعلان وإعلام المواطنين وتعليمهم على تلبية الجدول... وإلا... وفي غفلة من أنها مسؤولية الحكومة فهي أيضاً مسؤولية المواطنين... والقرارات والأحزاب على السواء... ٢. الترشح للانتخاب: وأما الأحزاب... والمواطنين قد استفادوا من دورهم للناس... وليس من مصالح في حرب أن يرضع من تصدح حركته أفضى شديداً... مهما بلغ من اللال والجاهل وللطاقة لأن الحزب في الألفية يتصل لوزير مرشحة... كما أن القانون قد تنهت الدرس ليمس اختيار مرشحين... ثم يتخذ في السياسات... وإن تؤثر في أرائه الفرد... أو اللال... لا أنه قد واجه من التصرف عن مصالحه وأفرد لصالحه وحده... ومن تبرزت وميهم وصلاحيات أعضائها لمرشحات تحت لآلية بعد أن سرقوا أرائه للتصديق في بعض دولتهم... حتى ولو كانوا نالا...

وإذا استطاع المجلس في هذه الدورة أن يتخلص من البعض ممن قدوا شرط حسن السمعة... أو أصدرت مديهم أحكام قضائية ومنازل للتخلص من البعض صاحب اللال... وقد على المجلس لشهر محوياً...

٣. الدعاية الانتخابية: ومما زاد لمرشحات جميع الدعاية الانتخابية حراً على دول... لا ظهر حينئذ للكل والجاهل ليس إلى التجارة والألفية عن الأمة ليعرض بها ما فاض... ياه وقسراً... والأنداء والتمام في مواجهة هؤلاء الدعاية أمام جودنا للال والجاهل... وأما الحكومة تشجع فرائدها في شأن الدعاية الانتخابية موضوع التثقيف...



المصدر :

الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٣ يناير ١٩٩٥

٤ - اجراء الانتخابات ومازال امام المحكمة الدستورية العليا شدة ظنون دستورية في انتخابات ١٩٩٠ حول عدم دستورية نص المادة ٢٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية لاختلافها نص المادة ٨٨ من الدستور التي توجب ان يكون الانتخاب والقبول يتم امام لجان الفرعية وحدها، تحت اشراف رجال القضاء. وبمك المحكمة الدستورية العليا، ويمكن له القبول للفصل. ولما كنا نسمع حكما قبل اجراء الانتخابات الجديدة استعددا وشمانا دستورية وبملازمة اجراءات الانتخاب وتجانها.

كذلك يوجد من يريد انهاء امام محكمة القضاء حول الفصل في صحة العملية، وسطة المجلس بشكها صيد ذروته ومضى تستقر لوجه الديمقراطية بعد الانتخابات القائمة على الفصل في صحة العملية.

٥ - الممارسة الانتخابية وظن ان الغراب للمترشحين قد اخذوا الدرس من للناس فممنهم من غار بشدة الجماهير. ابتداء الفائرة. بل وكل الناس ومنهم من حدث في القسم وانصرف الى مصالحه متجرا في اغنية فاسدة. مستغلا موقفه في اعمال خاصة. عازبا عن المشاركة ومن كل الناس حتى في تلك الاوقات. هؤلاء سرقوا اروادة الناخبين

والصبروا عليهم، ففسدوا الدنيا والاخرة. ولم يعد تشفع لهم ومعه اي اسراف او جله بعد ان رسوا في الامتحان. وفي الاء للرائس والناظرين. ومهما بلغ بهم الكآء من بطولات وكلة في دور الانتخاب الخامس والآخر!

لهذا قلند ان الزمن. ونحن على اواب انتخابات خاصة. وفي شق الصالحات والعلجات لسابقه. ان نص الاحزاب والمواطنين والمترشحين أنفسهم يرون للناس، بعد ان حدث الناس كدزم على الفروج من السليمة ومن العزلة للصحيح الحياة الانتخابية. والمشاركة باليهابية في الحياة العامة. وهو امر يكلف بذاته عن شعيم مسار الديمقراطية في الانتخابات القادمة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

بعد ان تقرر اجراؤها بالنظام الفردي الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلس الشعب والشورى

□ كتب - مجدى النفاق

جمال الشاذلى - (الوطنى) :

النظام الفردي هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى

د. رفعت السعيد - (التجمع) :

لدينا آلاف المتطوعين لتفنية الجداول الانتخابية

استقبال - الحزب الوطنى - الديمقراطى - حزب الاغلبية الحاكم فى مصر - لرغبة أغلب احزاب المعارضة فى مصر بإجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى والمقرر عقدها فى منتصف العام الحالى 1995 على أساس النظام الفردي، وجاءت هذه الاستجابة متوافقة مع التوجه العام للحزب الحاكم الذى رأى استمرار اتباع طريقة النظام الفردي سواء فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى أو فى انتخابات مجلس الشعب (البرلمان).

وكشف كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الحاكم فى مصر فى تصريحات خاصة لطلسم اليوم، ان الامانة العامة للحزب توصلت لقرارها الاخير والنهائى بالاعتماد بطريقة النظام الفردي بعد ان شكلت الامانة العامة لجنة جزئية شملت سياسيين وفكرانيين وقبادات حزبية لدراسة طريقة الانتخابات وقال الشاذلى ان اللجنة اخذت اراء وجهات نظر جميع مستشفيات الحزب فى القرى والمدن والمحافظة ولم



رفعت السعيد



كمال الشاذلى

تستبعد فى الوقت نفسه رأى الاحزاب والقوى النيابية التى شاركت فى الحوار الوطنى والتى رأت الاخذ بهذا النظام واوضح الوزير الشاذلى ان دراسة اللجنة وبالتالى التى توصلت اليها اكدت ان النظام الفردي هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى. وحول استعدادات الحزب الحاكم للانتخابات قال الشاذلى ان الحزب سيشهد تحركا واسعا على جميع المستويات من اجل تدعيم موقف الحزب بين الناس ويشمل هذا التحرك اقادات موسعة وجامعية فى القرى والمراكز والمدن بفرض عرض انتخابات الحزب خلال السنوات الماضية وطرح برنامج مرشحين للانتخابات القادمة موشما ان الحزب سيسعى للحفاظ على اقليته بالعمل وسط الناس كما فى السابق. ويقول د. رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع الوطنى - وهو حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان، ان التجمع يستعد بدوره هو ايضا للانتخابات وانه يتصيد طريقة

الانتخابات اصبح الوضع مهيأ بشكل يجعل الحزب يخطط لها بعد ان عرف طريقة الانتخابات فالاعتماد بالنظام الفردي - يتطلب استعدادات معينة كما يتطلب الاخذ بنظام اخر او استعدادات من نوع آخر. وابتدى د. رفعت السعيد استعداد حزب لتقديم آلاف المتطوعين لاعادة جداول انتخابية جديدة موشما ان الجداول الحالية ووقفا لدراسة ميدانية اجراها الحزب فى منطقة (الدرج الاحمر - تشع الى وجود آلاف الاسماء فتأكد اكثر من اسم وبالتالى تلك اكثر من بطاقة انتخابية وحذر د. السعيد من ان هناك جماعة معسورة - علقت الشورى بنفسه وامتلك اعضاؤها اكثر من صوت واحد لكل فرد. وطلب رفعت السعيد الذى أكد مشاركة حزبه فى الانتخابات القادمة ان حزبه سي طرح قضية الانساق وحجمه فى



المصدر : الصحاح اليومية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٥ يناير ١٠

الانتخابات القائمة موضحا
أن الاتفاق الزائد عن الحد
متاف للديمقراطية مطالبها
بأن تتحد قيمة اتفاق كل
مرشح. ويقول على سلامة
سكرتير عام مساعد حزب
السود أن حزبه سيفرض
الانتخابات القادمة وأن
يقاطعها كما حدث في بعضها
- لئلا يمكن الحزب من تنفيذ
برنامج الإصلاح.
- وفي حزب العمل الذي
أعلن منذ وقت مضى
مشاركته في أية انتخابات
قائمة كشفت مصادر داخل
الحزب أن الصراع يشتد بين
جناحين داخل الحزب حول
استمرار التحالف مع
الجماعات غير الشرعية وأخر
يرى إنهاء هذا التحالف الذي
غير من شكل وممارسات
الحزب. ويتوقع المراقبون أن
يزداد هذا الصراع في الفترة
القادمة مع استمرار سيطرة
القيادات المؤيدة للتحالف على
مقاييد الأمور فيه. ولا
تختلف الصورة كثيرا داخل
بقية الأحزاب المعارضة عن
حزب العمل، فثمة صراعات
خفية تدور داخل الحزب
الناصري، والأحرار، أما
الأحزاب الأخرى كالخمس
والاثنى عشر، والعدالة، والإمامة
ومصر العربي، فهي أحزاب
صغيرة وتفتقد إلى التأثير
والساطعة داخل الشارع
السياسي في مصر.



كلمة حزب

● كانت الحكومة أمام خيارين. أحدهما هو.. لأن الانتخابات الفردي يعرض مجموعة من قبائل الحزب الوطني للسقوط. والحزب حريص على رموزه وأيقائله. حتى لا يصبى بهزة قاسية. والقبائل سلطنة ومراوغة وعزومة من الجمالين. وفي نفس الوقت كانت هناك مخاطر من الانتخابات بالقبائل.. لأنه يعرض مجلس الشعب للبطان.. وقد شيعنا من كبطان.. لأن مجلس ٨٤ كان بطالا. ومجلس ٨٧ كان بطالا. وغير طبيعي أن يعرض مجلس ثلاث للبطان في فترة قياسية. وخطورة الانتخابات بالقبائل أنه يمكن أن يؤدي إلى فشل الاخوان المسلمين في مجلس الشعب.. لأن فرصتهم ضئيلة في الانتخاب الفردي. لأنهم لا يشكلون بأى حال ٥١٪ من أي بقرة انتخابية. وهم طبعاً لا يخشون الانتخابات بهذه الصلة. ولكنهم يخشون ضمن الوقت لحزب فردي.

● وقد سمعنا أن إعادة الحزب الوطني لانتخابات الانتخابات الفردي.. حتى تتفقد مشاعر القاسية.. ولكن هذه الانتخابات ليس نهائياً. لأنه معرض على رئيس الحزب. والحزب والانتخاب الفردي يعني واحدة من ثلاث. وكل واحدة خبير قاسية. إما أن الحكومة التي إجراء انتخابات حرة. ولتسلط من بسط. ويخرج من خجج. وأن الحكومة مستعدة لتقبل النتيجة مهما كانت. وهناك شكوك في أن الحكومة مستعدة لذلك. لأنها تريد للحفاظ على المصلحة سلطنة في مجلس الشعب تضمن بها ضرر للولاين التي تريدها. ولذلك فله من غير الطبيعي أن تقبل الحكومة ذلك.

● الفرصة للحزب الحكومة أن تختار وجود جديدة مضبوطة كخارج.. والله لأمره. يوسف وإلى إلى ذلك. وركزت بكات على الصعيد. باعتبار أن منصب الحزب الوطني ومكثبه في الصعيد أصبح صفراً. بعد كارثة قبول والبطانة والأزهار. ومع ذلك فإن اختبارات الحزب الوطني في بورسعيد والاستكثارية تؤكد أنه لا يحسن الاختبار.. وأنه يدفع بوجود غير مقبولة جماهيرياً. ولذلك فإنه من غير القبول أن تخضع الحزب سوف يختار وجودها بقايا الشعب.

● وتبقى الفرصة الثلاثة.. وهي أن يتم الانتخابات بالفرقة الفرعية.. ويرشح الحزب نفس الوجود والرموز والقبائل. ويرزق الانتخابات حتى ضمن مشاوير إلى مجلس الشعب. والتزوير له وسائل متعددة. والحكومة حتى الآن ترفض الأشراف القبطاني الكامل. وترفض الانتخابات بالقبائل. كما أن الفرشوى الانتخابية تروج من التزوير.. والخشوف على للوطنين دوم لكن من التزوير. وحشد كل انتخابات الحكومة وراء مرشح الحزب الوطني توج انظر من التزوير. وصيغة الشرطة لا يغطي وحده. وسط هذه للوجه من التزويرات التي يقوم بها الحزب الوطني على طول تاريخه.. ويصر أيضاً على التكرار على طول تاريخه.

محمد الصيوان



إنشائية

الاستعداد

للاتخابات (٢)

تسلم جميعاً أن نسبة المشاركة في الانتخابات العامة منخفضة جداً. كما تعلم أيضاً أن نتائج الانتخابات تعكس رغبة الأثوية أكثر مما تعكس رغبة الأثوية. وتعلم أيضاً عدم التزام الأجهزة الأثوية والأعلام الرسمية بالحيادية بين المرشحين والخبيرهم إلى من تشعبلهم التعليمات العليا بالمرعية والمعرفة. وقد ينحازون إلى اثنين من خارج دائرة المرعية والمعرفة والسبب معروف!!

والى ذلك كله أن شعاع الصفة الانتخابية لاجسادنا الانتخابية، وتهاوت بها أثر المرعية وخضوعها للسلطة التنفيذية وجرى العمل على هذا النحو بصفة مستمرة منذ أول انتخابات في عام ١٩٥٧ بعد ثورة يوليو وحتى الآن. ومثل هذا الأسلوب ذراه مخطئاً في ظل نظام الحزب الواحد، وذراه أسلوباً لاجسادنا الانتخابية. ومن ثم علينا أن نتحلى من وضع قائم معيب إلى وضع جديد. نقوم فيه الانتخابات العامة بوظيفتها الطبيعية في النظام الديمقراطي وهي تعيين الحكوم من اختيار حاكمه بالمرعية الحرة. وهذا الانتقال يتطلب تعديلات كثيرة بعضها يتعلق بتصوص تشريعية أو إدارية، وبعضها الآخر يتعلق بالنظام السياسي القائم الذي جرى فيه الانتخابات.

وهذا لنناخ العام مستولية الحكوم والحكوم معاً. وعلى الحكوم أن يطبق به ويظهر الحكوم رغبة كثرة في استعمال حقه في الاختيار، وأن يحدد بوضوح ما يريد وأن ينجأ إلى كافة الوسائل المتاحة للحصول

على حقه. وذلك يعطى للشريعة فدية وجماعية. وعلى أحزاب المعارضة والاستقلالين. حشد طاقاتهم في سلكهم من أجل إقناع الشعب بأن هذه الطلب ممكنة التحقيق. وعلى الحكوم من ناحية أخرى. أن يتركه أن الأمن والاستقرار ليس مسائل إدارية بحتة ولكن هناك قسم من القوانين العام إلا عجز من تحقيقه فإنه يفتح الباب للمفسدة ويحاصر البلد ومستقبله. وإذا كان الحكوم يريد أن يضع حداً لظاهرة الأرباب فعليه أولاً أن يوسع نطاق التشريعية، ويتسع لكل القوى التي تطالب بالتحغير، والتي تريد المحافظة على ما هو قائم. وبحيث تظهر طلبة قانوناً قس يجب أن يسمى فيها الحكوم في كل لحظة من لحظات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ونلت التجربة، أن الجمود لا يعنى الاستقرار، وإنما يهيم هذا الاستقرار من لاسه. أن الأيام القليلة أن تكون مجرد استمرار لما كنت عليه لحد، ولكنها مليئة بالمخاطر. وعلى كل من يريد مستقبله أفضل، أن ينزل إلى السلسلة، ويمشي على قمة.

محمود أبانة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعيد عبده مرشح «الوطني»

حكاية فساد

ارتفعت سفينة الصراع على مناصب الانتخابات بين رموز الفساد، ورموز الفساد في دائرة ميناء الجبل التي تشهده اليوم إجراءات الانتخابات التمهيدية لمجلس الشعب.

أبرز رموز الفساد المتصارعين وضاد عثمان الذي نشرته عنه الأهرام تحقيقاً في العدد الماضي أما الوجه الآخر للفساد فهو سعيد عبده رئيس شركة باتا وكبيل المجلس المحلي بالإسكندرية والفرع الرئيسي للحزب الوطني.

ويستمر مرضى الفساد - ومخطوئهم يتعلم للحزب الوطني - بفرض العامل إسماعيل سليمان معركة ضارية يواجه كل أنواع الفساد والفسادين ويدافع عن خلافها عن حقوق الفقراء والمطمحين بورا وسيد هائل من حب الجماهير التي تعلم أنه سبق اتهامه بسبب التلاعب والفساد عن قضائهم.

أما حوت الحزب الوطني سعيد عبده فهو صاحب تاريخ طويل في عالم الفساد المالي والإداري وسبق للأهرام أن أوردت صفحته كاملة عام ٨٢ من مشاركته في نهب القطاع العام منذ أن كان معاوناً ورئيساً ورئيس شركة باتا السابق وعرف سعيد عبده أن الحياة من سيف القانون من الأخطاء والفساد المالية والإدارية وسرقة ممتلكات السلطة والتلاعب المالي - المحلي والبرلماني - تأتي من تحت اقدام أجهزة الأمن ومضيفة حزب التزوير.

أبو العز الحيري

وهكذا لحلت سعيد عبده مقعد وكيل المجلس المحلي المحافظة دون أن يسجل أي أعمال إيجابية طوال تواجده في المجلس المحلي. وسأرس طوال هذه السنوات جسرته الصمت إزاء كل لكزات التي مرت بالإسكندرية ابتداء من كارة زاوية عبد القادر الأتالي وانتهاء بكارة زاوية عبد القادر الثاني وعميراً بهرالم طويش مياه بحيرة مريوط وتقسيم إنتاجها المسكي والقصور على جرالم "البريسي" ومزارعة السمكية وإهدار الملايين فيما يسمى بميدنة المراسن التي تحولت - ومازالت أخرى - إلى حديقة دواية ثم المزارع السمكية الفائلة التي أنفقوا عليها عشرات الملايين من أموال الشعب وتزعم الإسكندرية بالثروات وبالأداء مياه المصرف المسكي في البحر للمصط ومريوط وتركيز الاهتمام على كورنيش المدينة وإعمال باتي الإسكندرية تخرب في دنيا الرزلة ومياه المصرف المسكي التي تتحاصر الحياة الشعبية والفقر. فمضاً من مياه الفتاة التي تغرق المناطق المعروية حتى الآن من شبكة المصرف المسكي، وهو للواصلات العامة وتدهور الخدمات. ولم يسمع الناس لوكيل المجلس المحلي سعيد عبده صوتاً. لقد ستم إهائي للظلمة من الشكاوى عن مشاكل السكان المستأجرين ومخالفات المواطنين الذين يجهرون على دفع نفقات كبيرة إسكاناً لابتوكماويات. أما مساكن الكرنيتية فالمجمع بطم كيف تعاني الانحرام وانعدام الخدمات وارتفاع معدل الجريمة دون أن يتحرك أحد. وفيهم سعيد عبده وتعد الخدمات في دائرة ميناء الجبل من أسوأ الخدمات في الإسكندرية كما أنها مهددة بفقر التلويين. وتزاد بين سكان الكس نسبة لمساكن بالتجوير الرئوي وأمرأتى للجهز التنفسي لعدم تدفيل فلتر لشركة الأسمنت ، وغشط مياه المجاري بملاحات الكس، ولم يسمع سعيد عبده - وكذلك بالطبع وضاد عثمان - عن استمرار التلويين في قسم التلويين للمسي بشرطة ميناء الجبل، وكانت آخر الجرالم المركزية داخل هذا القسم اكتشافات المستأجر الحامي العام لوجود ٢٥ موطناً مستقروين لأكثر من شهر بدون مسبب ورفض تسجيل أسمائهم في بذاكر القسم إلى غير ذلك من الفضائيات التي كان واجباً على المجلس المحلي - ووكيله سعيد عبده - أن يتلخصها بدلاً من مناصرة المحافظ - عمال على بطال - حتى أن دائرة ميناء الجبل نفسها لم تر من سعيد عبده شيئاً.

هذه هي بعض جرالم سعيد عبده وكيل المجلس المحلي في حق أهالي الإسكندرية فما من جرالمه كورنيش لشركة باتا؟

لقد بلغ مخزون الإنتاج ٨,٨ مليون جنيه بينما لاتوجد نقديتي سوى أربعة آلاف جنيه فقط. ويلفت الديون المسعوية على الكشوف ١٧,٧ مليون جنيه. والديون للموردين ٢٢,٢ مليون جنيه. وفي حين بلغت الأجور ١٦,٨ مليون جنيه فإن الصروقات العمومية بلغت ٨,٥ مليون جنيه لتصل بذلك خلا رصيباً. وأخفرض ربح النشاط إلى ٥١ ألف جنيه فقط مع أن حقوق الملكية تبلغ ١٢ مليون جنيه. وقد تحقق هذا الربح الزئول عن لجماني سيديات تبلغ ٨٥ مليون جنيه مما خلق مصعيرة في سداد الالتزامات لأن المخزون المسلي يبلغ ٢٥ من الأصول للتداولية بينما لا تكفي السيولة للتدبير أجر ساعين عمل للعاملين بما يقيد حركة الشركة في التمويل والإنتاج والتشريات والموظائف التجارية التي تحتاج إلى نقديتها مما يثقل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤ يناير ١٩٩٥

ولهذا قرر سعيد عبده - الذي يطلق الدرع في الانتخابات - وقف الحملات التورية للعاملين وتخليص الموالين من ٦٠ أو ٧٠ جنيه شهرياً إلى ١٥٠ ترشاً للعامل وخمسة جنيهات للرئيساء. فهل هناك كارثة أكبر من ذلك تهدد بإغلاق الشركة وإعلان إفلاسها وتسريع آلاف العاملين بها؟
يظل التساؤل قائماً ومشروعاً : ماذا إن رفضه الحزب الوطني؟ أما الإجابة فهي من داخل كواليس حزب الفساد وتقول إن سعيد عبده - استند عملية تطوير ٢٠٢ فرع تملكها باتا إلى شركة أخرى يديرها ويشارك فيها واحد من كبار قيادات الحزب الوطني بالإسكندرية وذلك مقابل ١٠ ملايين جنيه رغم أن شركة باتا مملوكة والفرع أصلاً سليمة. وإلا ذلك أيضاً يساهم سعيد عبده وبطوة مندوب التخليص مع المدعو المسويدي أحمد خيري أمين الحزب الوطني بالمحافظة، ويشارك في مباركته فتيات الحزب، ولهيات العمل التخليصي سواء بالصمت أو الفعل أي غير ذلك. كما شاركته بالصمت أحزاب أخرى مساندة لفساد البرجوازي رشاد عثمان وسعيد عبده بما في ذلك بعض نهضة الليبرالية أو الذين يرتكبون عبادة الدين مما يجعل من ترويض هذه الانتخابات ضرورة إنقاذ مصر من الفساد والظلمية والإرهاب.



المصدر :
رأى

التاريخ :
٤ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور عمر هاشم رئيس لجنة الشؤون الدينية رفض بشدة
زيادة عدد التأسيسات الممنوحة لأعضاء المجلس علي
تأسيسات. الدكتور هاشم كان قد واجه ضغوطا كبيرة من عدد
كثير من أعضاء مجلس الشعب والقبوري بزيادة عدد هذه
التأسيسات طبعاً لأن موسم الانتخابات بعد موسم الحج،
والبعض يرى أن الانتخابات تحتاج... لحاج إلى مزيد من
الزاي والأعمدة لزوم الأصوات، ولعل هذا العام سوف تفل
المخالفات لأن الحساب سوف يكون عسيراً في الانتخابات
القادمة والوفيقية.



عمر هاشم

تأسيسات
المجلس



المصر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفردى «مصيصة» الأكابر!.. والصحافة .. صحافة!!

حتى ان وجد للعودة إلى عالمي الدائرة، التي يملك كل شيء فيها منوط من الوزير يتعامل معه الناس للاسف على انه وزير! ولا كما نتحدث بكل صراحة عن مخاطر رعاية رجال المال والأعمال الذين سيتراب عنهم في ظل الانتخابات الغريبة فأننا ايضا يجب ان نتحدث اليوم وقسبل الهبة بسنة وينفس الصراحة عن استغلال الوزير لامكانيات وزارته في الدعاية لنفسه كي يغزو بعنفوية هي سقط من باب الدجاجة.

ويجب ونحن نتحدث عن انتخابات تزينة في ظل ارضيات نمل ايضا إلى توفيرها يجب ان نتذكر ان انتخابات عام ٧٩ شهنت مروح سالام رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر الذي لم يستطع ان يحقق الفوز لزميله العامل عن حزب مصر في داره، بل حمد الله انه فاز بمقدد الثلاث بينما فاز بمقدد العمال نائب التجمع الحزبي في اروعز الحزبي. ويمثل هذه المواقف تحدثت كل الدنيا عن هذه الانتخابات ونزاهتها وقد تركت اثارا ايجابية في الشارع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المصري.

ان لعب العكر الذي يقع على عاتق حكومة الحزب أو حزب الحكومة فلا فرق. هو معايير الاختيار. والقضية اليوم لم تعد قضية ابتلوجية. هي قضية التنوع في تمثيل الشعب

ولكن سوف يظل السؤال الحائر.. ماذا جرى. هل من المعلوم ان حزبا ينفرد في البداية باعادة طرح نظام القوائم الذي خضع لمناقشات طويلة في السور الوطني فبانه فيها الخيرا المستوريون لم يعود لتقلب مواقف قائده من مؤيدين إلى معارضين؟

كل ماشرجه ان يكون القراء قائما على الاقتناع بان نظام القوائم غير مستوري مهما ألقى بالتلفيقه من سبحة الدستور.. وان يفتتح ايضا الوزراء والكبراء بان المقعد في مجلس الشعب ليس اسما كبيرا بلدين به صغر القائمة. وأما هو نزول للشارع وحداثة حقيقة لثقة مواطن من حقه ان يشعر يوما بان المسئول يذهب إليه ولو مرة كل انتخابات ليتال رضا وتأبيده.. وهم هو مشتاق إلى الالتقاء مع مسئول لا يراه إلا في التلفزيون وهو يرسى اساس طروحات هذا وهناك!

وهذا يفرض على الوزراء الراغبين في والتختره بحضورية مجلس الشعب ان يتحسسوا الخطى قبل الشروع إلى الناس. وأن عليهم أن يشعروا بأنه لن يكون هناك صانع من أن يستغل وزير في دائرة انتخابية لاثراء معبرا عنها او يقوم الوزير على الاقل بالاعادة مع مواطن عادي ليملك امكانيات ولا صفة الوزير ولا نفوذ الوزير في الدعاية

وخلالها! والواقع يؤكد ان هناك وزراء وهم أعضاء في المجلس يوجدون الوقت.

خرج الحزب الوطني لأول مرة عن مسلكه في ابداء الرأي في النظام الجديد للانتخابات. ليعمل في بيان رسمي تم توزيعه على مختلف الصحف انه يؤيد النظام الفردي، وتحدثت على لسان قائده حسنت هذا النظام ومزاياه، وكأنه نظام جديد يجب ابراز مزاياه حتى يشعن به الجميع، إذا فانه كان جديرا بان يتال اصحاء الامانة العامة للحزب الوطني التي تضم خيرة قيادات الحزب والحكومة والبرلمان..

ولعل درس الاجنابي المفسد من اصحاء الحزب الوطني على النظام الفردي ان قيادات استجابت لنفي الشارع المصري رغم تعارض المصلحة سواء كانت مصلحة عامة أم مصلحة شخصية.

لان كان هناك ايداع لمصلحة الشعب على المصلحة الشخصية أو القناعة الشخصية ان صبح التعبير.. ويجب الا نتكر ان هذا القرار قد كسر موجة والاحباط لدى البعض من مستقبل الانتخابات القادمة التي يعلق عليها الجميع آمالا كبيرة في التطوير وتهيئة المناخ لاختيارات سليمة وتوليف الصفات لانتخابات تزينة.

يجب ايضا الا ننفل ان هذا الاعلان قد اصفر حكم البراءة للحزب الوطني من تهمة انه نظم السور الوطني كي يمرر مواقفة احزاب المعارضة على نظام القوائم.



المصدر :
 التاريخ : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والبحث عن مصادر جديدة لاختيار القادة. بدلا من لعبة «الكوتيتية» التي تهاكت أوراها من كثرة التفتيش.

نحن لا نريد في ظل الإهانات الإيجابية لوقف الحزب الوطني أن يصبح معيار التغيير هو اختيار القديم الذي حل عليه

السور... فريد
 أسماء جديدة،
 ودماء جديدة فقط
 هي في حاجة إلى
 دأخلاص
 الاختيار، قد يكون
 هناك كسوان

شعبية تملك الإمكانية وامتلاك المال
 فلماذا أريد ترشيحها ودمعها؟ هناك
 خبسات وطنية من أهل العلم في
 الجامعات والجمعيات وال نقابات لماذا
 أريد الاستفادة بها؟

هناك فلا حول لا يحترفون أكتوبة
 التحويلات الفاسدة لماذا لا يتم جذبهم
 من جلايتهم؟

ونحن نذكر من الحرس على اختيار
 الضمراء الطامعين الذين لا خوف منهم
 ولا خوف عليهم... فانهم بالفعل هم
 «الخفرة» التي تصيب المجالس النيابية
 بفساد في العيان وفساد في الخلف
 وفساد في السلوك. نتمنى أن يبرا منه
 مجلسنا النيابي القادم الذي يولد في
 عام التغيير... حيث لا مفر من التغيير
 الذي أصبح ضرورة من ضرورات
 الاستمرار.

روية تحيلية يكتبها محمود معوض

خطت الصحافة الأضواء من الحكومة والحزب الوطني
 ومجلس الشعب بل وفاتت المجلس بأكمله بما فيه أعضائه
 «أبو الهول» إلى مناقشات بيروقراطية تميزت بالحيوية
 وغلو صوت الرأي الآخر في ولده من القوانين التي تفس
 مساحية الجلالة وهو تعديل كان لابد أن يصدر وبلفة
 برلمانية سليمة لأن القانون الحالي... كما أكد الفقهاء
 المحترمون... كان به عور مستورى أهل... ولغترات طويلة
 بمسدا لل... سادة بين
 العامادى لدار الصحافة

الواحدة
 صغر القانون وبإغلبية كبيرة
 بعد رجعة شاقة وعسيرة بدأت في
 نهيات عام متمرس وانتخب في
 بدأت عام جديد لكن القانون غير
 أزمان ولكن نهيدا خديما بالأثر
 القوي للبشر بعد أن تكاد أنه
 الرجعية في التشريع والاحتى

شبهة الرجعية في التشريع وتبني الدروس المستفادة التي
 يجب أن تلف أممها المؤسسات الدستورية لتعرف الحقيقة
 .. تلك الدروس التي تضيف لنا إذا البرلماني مظاهر جديدة
 وممارسات لريدة في مجلس فريد يمثل فيه «الاستقواء»
 البلية البالية من معارضة تحاطة على ماء الوجه لجلس هو
 محروم أصلا من معارضة حزبية حقيقية.

ونيدا أولا بالفضايا الجوفرية التي اتسع حولها الخلاف
 تحت وهج وضيق الكلمة الخطيئة.
 قضية نقل القانون وإصداره على وجه الاستعجال ...
 هي بالفعل قضية عامة ولم سلامة الإجراءات التشريعية
 التي اتخذها المجلس لاصحاح أقر مشروع القانون حيث
 أنه من حق ٢٠ عضوا - طبقا للأحكام - أن يلقنوا بطلب
 رئيس المجلس بطلب أى مشروع قانون على ترقية
 الاستعجال .. ورغم ذلك فإن ثواب طلب الاستعجال قد
 طرخوا تصورا - لوجب التقليل من شأنه - قالوا إن السبب
 الأساسي الذي من أجله تم الاستعجال هو استمرار الأوضاع
 داخل مؤسسات السلطة الرابعة التي هي دعوى المجتمع
 الرقابية على كفاءة السلطات الأخرى الحاكمة لذا فإن
 الاستعجال العامة كان قرارا بالاستعجال خاصة وأن هذا
 القانون يتعرض لأزمات تحت أي حد ما في التشريعية
 على مزايا قانون يصنفه جموع الصمطينين والإستغنى

أحد أن يقول إن
 هذا القانون صدر
 ليستفيد به شخص
 ما أو أشخاص
 آخرون... وقالوا
 أيضا: هناك ذلك في
 القانون الحالي ...

فلماذا الدهشة من
 أن تستعجل
 الاتصال المظلم أيا
 كان متواترا.

● قضية
 استطلاع رأى نقابة
 الصحفيين وهي
 قضية عامة فعلا
 وإننا نخصها أرى
 أن كان من الواجب
 أن تدار اللجنة
 وهي لجنة
 الموضوع باستطلاع
 رأى الصحفيين.
 لكن القرار الذي
 لم يملك التشكرو
 سرور أن يقررو
 عليه هو قرار
 اللجنة التي قامت

فبعد : إن التلاصق
 لا يفرض على
 الشرع أن يبين
 بعض الموضوع إلا
 أن رأى أن هناك
 ما يستوجب عرضه
 هي الجهات المعنية
 .. ولكن اللجنة
 كانت تتيح للجنة
 أن تستخدم برأيها
 كتابة إلى اللجنة
 وفي هذه الحالة
 كان يصعب على
 اللجنة أن تتجاهل
 رأيا من جهة
 مختصة.
 ● قضية إن
 القانون صدر من



لجل هذه الخدمة القدرات في بعض المؤسسات الصحفية^١،
وأوافق أن هذه العبارات في العادة كثيرة ما يستلزمها
للحساب على ذلك، رواجاً طبيعياً في المؤسسات الصحفية
وحديث الصحافة نفسها يستلزم عملها إلى هذا المرح وأهم
أن القانون لم ينص على أن رجعي إلا أن بعض المحققين
التيار قد سلطوا في الفتح وسماطوا عن آثار الرجعي^٢،
سيفتح على من يفتقر موقفه إلا أن لا^٣

وكان واضحاً أن الحديث يرجع بالنفس والعزم لبعض
القيادات الصحفية . لكن مقدر القانون صلاح القانون
الذي تراجع في إيمان وثقة . من ثمة في قد كثر أن هذا القانون
محمل صفة العمومية والتجريد . ويشوب من الحجة
أشعاره الفاتحة على تحقيق فعالية بين رئيس ومراسل
بشؤون في حالة الحقوق . ورفع صوته صرخاً وحديث
وجه المعارضة قائلاً : المساواة حتى في الظلم عدل ومساواة .
لكن القانون لم يردع سرا . وشأن الحديث والنص في قضية
لكن ابن يمارس عمله أثناء صدور القانون رغم أحاطته
للمعاش .

ويورد الدكتور سريو ليؤكد على جانب أنه يرد على
الأشخاص الذين لا يفسمون أن المجلس يفتقر بالتشريع
وهو يفسح قواعد عامة . وأن شبهة الرجعية كئي صغر
العض على التوقيع بها غير كافية (أما مسألة التطبيق فهي
مسؤولية للناس الأعلى للمصالحات .

وأكد أن يكون واضحاً أن نظرية الموظف العملي لا تنطبق
على هذا القانون لأن المؤسسات الصحفية ذات طبيعة
خاصة وإن كل ما يصدر من نشاط الوظيفية هي قرارات
سليمة طالما لم يصدر لوار بالأحالة إلى المعاش . وإن الذي
يبت في تطبيق القانون طيلة ما يمارس معمول بها هو المجلس
الأعلى للصحافة الذي يقيم ٦٥ صوتاً من كافة الاتجاهات
إلى جانب قرار مجلس الشورى نفسه الذي من حثاً أن
يوافق أو يوافق على قرارات المجلس الأعلى للصحافة^٤ .
إن كان هناك أسراف وصل إلى حد ذلك، فذلك من جانب
العض في استخدام عبارات الآثار لصنع قانون بغيره
الشخصية .

● جرت الملاحظات قضية نصف الثاني . التي وقع في
شركها أيضاً مؤسسات السلطة الرأية هل يمكن أن تكون
التيار تحصل إلى ما وصلت إليه من عدم وجود المحلل
للخبرة المسألة التي أكرمها . هي قضية عامة وشأنها
أيضا هي ظاهرة مصرية يعمل الجميع مسؤوليتها .
ومن الظواهر الغريبة التي خيبت على المجلس في هذا
القانون أننا شهدنا نواباً من الحزب الوطني يتحدثون لأول
مرة لقط ليعلموا رفضهم القانون ليعرفون عنه شيئاً ،
ونواباً آخرين يهزمون القانون بأنه استهدف أشخاصاً
بمعيهم على الرغم من التعديل الذي تضمنوا به حول قانون
سلطة الصحافة يستهدف فعلاً مصالح شخصية لبعض
الصحف الإعلامية في دولهم^٥ .

.. ونحن نسأل ماذا لم يعد الدكتور سريو الكلمة للمحليل
أبراهيم عولة الذي كان في مقدمة التمهين لصناد هذا
القانون أم أن الدكتور عولة لم يطلب الكلمة وإذا؟

● أثبت مجلس الشورى فعلاً أنه على الرغم من أنه ليس
للمجلس الذي يحظى بعناية الصحافة . يملك الضمانة
للموضوعية ضد مكروب لأزمنة والاضمح والاثارة . فله
وقل للمعارضون فيه ليقلوا كلمة حق لكن في الموضوع
ونون اهدار للرأي الأخرى . وإذا كان المجلس قد وافق على
القانون بالإجماع إلا أن مناقشاته لم تخط أيضاً من النقطة
على عبارة جهورية تعني التشريع بمسئولية
العمومية والتجريد .

هذه لقط مجرة اتجاهات تمكس ماجري وإمارة حتى
تتضح الصورة بكافة أبعادها وأسراها وقد تكون
مختلطين إلا أننا لقطع ضاحكون في التعبير عما جرى
حدث لكمة .

وفي النهاية فإننا كنا نتمنى فعلاً أن يستجيب المجلس
لالتقراح بأن يكون لك وجوباً للعاملين بالمؤسسات
الصحفية حتى لاتضع العملية هذا برضا أو عدم رضا
رؤساء التحرير . فلما نتمنى أيضاً أن نتحدث عن لغة
للتزايد الإعلامية التي تفتقت في تمام . لدرجة أن
وجدت أعضاء يقولون بالستهم مقيس في التورهم .



المصدر: **الجزيرة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥/١/٤

اليوم .. الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب بدائرة مينا البصل

٧٠ ألف ناخب يختارون واحداً من ٧ مرشحين

تجرى اليوم الانتخابات التكميلية لمعدوية مجلس الشعب بدائرة مينا
البصل بالانتكدرية لاختار للمعد الذي خلا بولاء العضو لعمد قاسم.

تحقيق:

سوزى موشين

وتعمل على توفير الجو المناسب
للعدوية للآمنة.

ويقوم اللواء محمد نشأت
اسماعيل نائب مدير الأمن للطاع
غرب بالانتراف على دوريات
للمراقبة للحالة الامنية في الدائرة.

قطبها الدائرة

وهذه الدائرة التي يطلق عليها
دائرة رشاد عثمان أو الحاج رشاد
كما يطلقون عليه حيث المنافسة
بينه وبين سعد عبد احد قبايات
الحزب الوطني وهما قطبا الدائرة
أو فارس الساحة وكل منهما يعتمد
على تجمعه وهما مركز الانقسام
لهذه المعركة الانتخابية.

وبالنسبة للمرشحين يتكثفون أن
المنافسة بين قطبي الدائرة ربما
يؤدي إلى حصولهم على أصوات
الناخبين من إقتحاب. أحدهما
فيتمثل في الفوز الذي يحسم به والد
كثرت للمرشحين المصلحة
والوعود والاماني كما كثرت
القبح والخيال الدائرة بالامان.

وأن تشكل اللواء لعمد رشدي
المصلي مدير الأمن ١٣٧ لجنة
للحل ١٩ مقر لانتخابات ٧٠ ألف
ناخب لاختار مرشح واحد من بين
٧ مرشحين وهم سعد عبده
ورشاد عثمان واسماعيل سليمان
وكمال النعاسي وأحمد كشر
ومحمد شعبان مرزوق ومحمد
نصر جاناك وفي حالة الفول تمام
الانتخابات يوم ١١ من الشهر
الحالي.

وهذه الدائرة رغم كثافتها
السكانية تتم بالهدوء إلا من
جولات المرشحين وطوافهم
الاعتبات التي تقضي جرفها
وحولتها.

وتتابع اللواء لعمد رشدي
المصلي مساعد وزير الداخلية
لأن الانتكدرية المعركة خطوة
خطوة وقد ليه على جميع
المرشحين بشورة الالتزام
بالعدوية والجولات في حدود
لصالح العام والحرس على أن
تكون الصورة العامة للمعركة
مشرفة للجميع.

ويؤكد اللواء فواد عطفي
مساعد مدير الأمن للشئون المالية
والإدارية والتشريف على
الانتخابات تأدية طيات المرشحين

معركة شريفة
والمرشحون ٤ فلت ٣ وصل
لشغل المقعد واحد على بولاء
محمود قاسم ابن عم رشاد عثمان
وهو:

● سعد عبد عامل حزب وطني
رمزه الهلال رئيس مجلس إدارة
شركة باتا. بدأ نشاطه في العمل
السياسي من ٣٥ عاما تولى العديد
من المناصب القبلية حتى وصل
إلى منصب أمين مساعد الحزب
الوطني على مستوى المحافظة
ونشاطه متعدد فهو وكيل المجلس
الشعبى للمحلى للمحافظة لمدة ٣



المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢١ يناير ١٩٩٥**

أصدر الرخصين تاجر لحوم مجمدة حاصل على بكالوريوس تجارة

**رشاد
عثمان
مستقل
يئامس
سعيد
عبد
وطني**

● اسماعيل سليمان خليل عامل
مستقل موظف بشركة الشرق
للأمين ورمز الميرة.. رشع

لحمه للمرة الثانية الأولى كان
حزب التجمع رشعه ولكن هذه
المرة رشع نفسه مستقلا يقول إن
تشهده القائمة الباقية من عمر
المجلس سيعرض عليه كثير من
القوانين وهذا يحتاج إلى من
يساهم ليخرج القانون لصالح
المواطنين والدائرة فيها مشاكل
كثيرة خاصة التوسعات السكنية
والمواصلات وترعة المحمودية
التي توقف العمل فيها لأنها تهدد

المنطقة بالتلوث وأيضا الإسكان
المتواشي كل هذا يحتاج إلى
مجلس الشعب حتى يمكن وضع
الحلول اللازمة ويضد على
الدعاية بواسطة الميكرفون
البدوي في تجمعات الناس
والإتيه ثم المصالحات
والمنشورات الدعائية.

مرسى للصيد
● كمال الدين الطاعى عمل

بورات وعضو العديد من اللجان
المختلفة والجمعيات الخيرية يقول
ليس هناك مجال لاستعراض
الصفات والإنجازات التي تتم من
خلال خطة وأدبه حصر كامل
بالحجرات القدرة للهنوز بها
رغم أنه تقدم للترشح لعضوية
مجلس الشعب لأول مرة ويضد
على معركة شريفة يتوالى فيها
التكافؤ لكل المرشحين.

نشاط اجتماعي

● رشاد عثمان فلتا مستقلا
رمزه الجمل رئيس مجلس إدارة
شركة الفتح للتجارة الدواية قطاع
خاص عضو سابق بمجلس الشعب
تعرض لقروء سياسية وأعادته
محكمة القوم بعد عزل موسى ١٣
عاما وأزل الصاحبة ليوسترد مجده
السياسي ورغم كل القروء فقد كان
يزاول نشاطه الاقتصادي الذي
أزدهر بشكل خرافي خلال هذه
الفترة لارتباطه بالدائرة التي قضى

عمره فيها ومن خلال مساهماته
في شتى المشروعات داخل تكتيه
الخاص مقترحا لاستقبال ذوي
الحاجات ويضم ● موظفون لحل
مشاكل المواطنين ويشارك في
كثير من الأنشطة الاجتماعية وله
كثير من المشروعات الاجتماعية
في الدائرة.



مستقل ورمزه قلوب شراعسي
الحصاني فكان للصر تكتالة الحرية
وكل حزب الأحرار بالاستقلالية
رغم أنه تقدم مستقلا. تقدم
للترشيح لأول مرة وطلب زملاءه
المرشحين بأنبي برانسج موجد
حيث يقوم للقل في الانتخابات
بتحليله وهو يطلب بالشاء مرس
للمصد بالسكس وتطوير مدارس
الصيد لتستوعب الطاقة للشبابية
المعطلة وأيضا فتح مكتبه
استشارات للاستشارات الصغرى
وأعطى ضريبي للشباب المبكر
والعناية بالصعاب المعاشات
للمعهم علاوة دورية مميزة.

الطبقة المتوسطة

● فتحي خضر كانت مستقل ورمزه
المقلقة صاحب مدرسة خاصة
وشح نفسه لأول مرة أومسائل
الطبقات المتوسطة لأن القدرة
لها كافة طبقات للشعب منهم
الموظف والمعلم والتاجر والصيد
والصانع والمثقف وبرلمانية
لخدمة قطاع الشباب وهو متواجد
من خلال عمله في القدرة ولديه
حلون كثيرة لمشاكل الطبقات
وغيرها ويريد أن يؤكد أن
الحصانة البرلمانية ليست
لمصلحة خاصة إنما لتأكيد سلطة
الشعب والحكومة معا.

أصغر المرشحين

● محمد شعبان مرزوقي فكان
مرشح حزب الأحرار حاصل على
بكالوريوس تجارة وعمل تاجر
لحوم مجمدة يعتبر أصغر مرشح
عمره ٢٣ عاما.
سبق أن رشح نفسه للمحليات

لأن له دراية بالتمويلات الاجتماعية
والرايين العاملين ويريد حل الكثير
من مشاكل المجتمع برأيه
واسلوبه في الدعاية لثناء
المواطنين لخط لأن الرعاية تكتلة
ليست لها فائدة وهو يمتلك خطة
للتعويض بهرالف المنطقة.

وهذه أول مرة يتقدم للترشيح
لمجلس الشعب. وطلب بعمل
مشروعات لخدمة المنطقة
للتعويض بها لأنها محرومة من
الخدمات والدائرة تحتاج أسس
الشباب لأنه القوى المحركة للخدمة
المجتمع لأن المستقبل تصنعه
جهود الشباب وهذا أن يتحلق إلا
عن طريق مجلس الشعب حتى
يمكن أن تكون بالخدمات الأفضل
ويستعين بالشباب في الدعاية له
فهو يعتمد على تشجيعهم
وتعاطفهم معه والاستئانة بهم في
المؤتمرات.

● محمد نصر جاد الله فكان
مستقل ورمزه سلم نقالي: الفري
أول بشركة مساهمة الجيرة تقدم
للترشيح لمجلس الشورى وجلس
الشعب عدة مرات ولم يحلله الحظ
وإذ أن يجرب حظه هذه المرة



المصدر: البلاغ الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٥

حين
عبد الرزاق

التجمع يتصدى لليمين المستتر بالدين في الانتخابات

ليس صحيحاً أن أحزاب المعارضة لا تسعى للسلطة التعددية الحزبية في مصر مفتوحة وبنفيدة

كتب - هيثم محمود

هناك الكثير من القضايا التي يثيرها اقتراب موعد الانتخابات العامة والموضوعات التي تشغل تفكير كثير من المواطنين.. فالحركة الحزبية في مصر رغم تعدد الأحزاب وكثرتها لا يشرع بها أحداً في التنازع المصري، ويبدو أن جميع أحزاب المعارضة استطاعت في منطقة الظل والتمسك للوصول إلى الحكم.. والزيعة التي أثرت مؤخراً حول الانتخابات القائمة وأى النظم الفضل في مصر، كلها أمور مازالت مبهمة وغير واضحة المعالم أمامه وتواصل «البلاغ الجديد» مع الأستاذ حسين عبدالرزاق أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع للتكلم الوطوى ورئيس مجلة اليسار لكشف رموز وظلال هذه القضايا.

بدأ معنا بأنه يعتقد أن فترة قضية الانتخابات بهذه الصورة مأسوف بها كونها جوه مشكلة الانتخابات في مصر.. حيث عدم تولف القضايا السياسية للانتخابات حرة لريحية.. قضية الانتخابات بالنظام الحزبي أو القائمة أو النظام الاتحادي في قضية منظمة.. المهم هو تعديل قانون صياغة الحقوق السياسية لتزوير الحد الأدنى من الضمانات مثل تولي السلطة بقضايا المسؤولية القائمة على العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها.. وكذا إلغاء جدول قيد الحالية واعادتها طبقاً للسجل المدني.. كما يتم التصويت بالطريقة الشخصية أو العامة.. وضرورة توقيع أو بسم الانتخاب أمام اسمه بعد التصويت، فضلاً عن تغطية نظرية على الموقوف العام الذي يكفل في الانتخابات.. في غير تلك هي الضمانات المعروفة، وفي نفس الوقت لابد من تحرير الأنظمة

واقترابيون من سيطرة الحزب الحاكم عليها، بحيث يكون مثلاً أمام الرأي العام كافة الأحزاب والأراء من خلال أجهزة الإعلام وتكون طوق العام وليس في أسبوع الانتخابات فقط يؤثر هذا الحد الأدنى من الضمانات هو الطريق لإجراء انتخابات حرة لهم بعد تلك طريقة الانتخابات سواء أريد أو فلا أو مهجة.

● قلت.. رأي سيانكم في الحركة الحزبية في مصر؟ ولماذا لا يشرع رجل الشارع المصري بها؟ ولماذا استكثرت أحزاب المعارضة في منطقة الظل؟ ولا تمسك للحكم؟
● قال.. مشكلة التعددية الحزبية في مصر.. لها تعددية متكسوة وسطية فتكون الأحزاب والقوانين والطوائف وقوانين الاجتماعات وعديد من القوانين الأخرى التي تعرب عليها المواطنين بأنها قوانين سيولة المسعرة.. كل هذا أدى إلى سيطرة الأحزاب في الملأ والصحف الحزبية وحرمانها من الاتصال المباشر بالمواطن سواء من خلال عقد المؤتمرات الجماهيرية أو من توزيع البوابات ومن تنظيم أعضاء الأحزاب الاندفاع والقطريون والصحف المسعرة لمجلس تشوري رسمياً والتي تكسح جميعاً لحزب الحاكم..



البرغم الكبير

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ - يناير

كما احتكر خالص لهم كل هذا أدى إلى فرض حصار على الحياة الحزبية وكذا فقدان الناس الأمل في التزكيز حيث أصبحت الانتخابات المزورة طريقا لتأييد وجود حزب واحد في السلطة وإنشال شه أبس صحونا أن الأحزاب لا تسعى إلى الحكم... للحزب وكوم أساسا من أجل تنفيذ برنامج معين يتطلب وصوله إلى الحكم ولكن الأوضاع مبالغ في الذكر تمنع تداول السلطة في مصر بحيث وترسخ لدى الرأي العام فكرة أن الحكم مسئولية الحزب الوطني... والأحزاب الأخرى كل دورها ينحصر في المعارضة فقط.

● قلت... ما رأيي فيحكم في التغيير مع إسرائيل؟

● قلت... لك رأيي في حزب التجمع منذ التوافق كتاب ديلوود وحتى الآن ما يسعى بالتطبيع لعدة أسباب من بينها أنه لا يمكن إقامة علاقات طبيعية بيننا وبين إسرائيل لأنها مازالت تحتل أجزاء من الوطن العربي كبريت أو صغرت بل وتواصل سياستها التوسعية والتفصيح في الأراضي الفلسطينية الفلسطينية والعربية وكذلك لاحتراط إقامة علاقات تجارية وسياسية

وثقافية واقتصادية معاهدات للتطابق مع إسرائيل هي شروط مسبقة بالسيادة فتمتصها حالة الحرب الإشتراط أنها ضرورة الفاسدة هذه

العلاقات لها هي من يخص كل دولة طبقا لمصالحها وإذا انضمت إلى ذلك أن ماتطلب به إسرائيل في الواقع أبس تطبيقا للعلاقات وإنشاء وضع متميز لإسرائيل ولكن أن الوقت ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية قضية وطنية تستهدف حماية مصالح مصر والقول العربية.

● قلت... ما هي خطة التجمع في خوض الانتخابات القادمة؟

● قلت... حزب التجمع يحرس على خوض الانتخابات العامة.. وفي نفس الوقت يحرس على تصحيح الأوضاع مما يكفل... الحد من حرية وإنهاء الانتخابات، وبالمسبة لانتخابات مجلس الشعب القادمة في نوفمبر ١٩٩٥ شكل الحزب لجنة لاعداد لهذه الانتخابات.. وقررت اللجنة العامة تحديد أهداف مترابطة وهي.. زيادة عدد أعضاء الهيئة

البرلمانية لحزب التجمع في مجلس الشعب، وإتمام لجان الحزب للحكم بالحزب الوطني للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب والمستصدي الميون المستمر بالدين ومقاييسه بطرح برنامجه للمواجهة الشاملة للأغلب وفرض المعركة ضد على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وفرض الأتجار في معركة معه على أرضية دينية بالإضافة إلى

الحرارية لبرنامج الحزب وخطة السباني لتسب نكوة وعشوية جديدة للحزب لخضاع أعداء كواش برلمانية جديدة وكروبيها لتفويض مصالحه المطلقة ١٩٩٦» وعماره مجلس للشعب كتنالية إضافة إلى من الآن بمحاولة القيام كقوة مباشرة الحقوق السياسية العالي واستقطبه لمشروع جديد يتقدم به خلف معين الدين في مجلس الشعب في الدورة الحالية لتكون هي المرة الرابعة التي يتقدم فيها بهذا المشروع



وقائع جلسة «الاجماع» التاريخية على النظام الفردى فى الحزب الوطنى

للحدثين توفيق عبيد اسماعيل عضو مجلس الشعب حيث أكد اجماع الآراء فى الاجتماع الذى عقد بالقاهرة بمصطفى نجيبا متابع جرافى لها على اتخاذ بالنظام الفردى فى الانتخابات وتلاه فى الحديث الاستشارى انوارا لوكا عضو مجلس الشعب الذى قال لقد كتبت فى مؤلفات الصور الوطنى مؤيدا للانتخابات بالقائمة ولكن بعد العرض للاستفسار الواقع فى فكرة امانة التتبعين قرأتى اعلان تيسيرى للنظام الفردى وكان ايضا السيد احمد الحماوى وزير القوى العاملة مؤيدا للنظام الفردى ولكنه أكد انه لا يرى مع برامج الاحزاب ولذلك لابد من الثقة فى اختيار المرشحين.

الجمهور مرتبط بالفردى

واتقد السيد سعد الدين وهبة فى بداية صريحه ان الجمهور المصرى مؤيد بشدة للنظام الفردى وقال ان الانتخابات فى تاريخ مصر كانت فى غالبيتها تأخذ بالنظام الفردى فيما عدا مرتين كما ان من حيث اجراء العملية الانتخابية فقد كانت هناك سابقة فى وزارة عزبيت حين تم الانتخاب فى مرحلتين وطالب بالمرئى من الاهتمام باستوى التفتيشى فى الشوارع المصرى.

للمطالبة بصورة رجال الاعمال

وقد ايد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم النظامى الفردى مع ضرورة تعميق الانضمام الحزبى

لذلك ان اهم خبر على المستوى السياسى الحزبى فى مصر هو الخبر الذى اعلنته الامانة العامة للحزب الوطنى فى نهاية عام ١٩٩٤ الذى تمثل فى اجماع الآراء لقرارات الحزب واعضائه فى اتخاذ بالنظام الفردى تأييد للانتخابات العامة القائمة لمجلس الشعب وفى حقيقة الامر ان يكن اجماع الامانة العامة للحزب اجتماعا روتينيا وهائلا ولكنه تميز بمرتين اولهما حضور رئيس الوزراء لهذا الاجتماع فى الوقت الذى توقع فيه الجميع ان يحضر اجتماعات اللجنة الثلاثية العامة وهو الامر الذى يرس صورة صحية للتعاظم فى الاستمرارية فى العمل وكان ارضا طينا فى مصلحة احزاب ونواب ان تعرض للامانة هذه الجلسة التاريخية والتي تمثل علامة على طريق الديمقراطية داخل الحزب الحاكم فى مصر حتى يسجل التاريخ الديمقراطية لتعلم حوارات الحزب الحاكم بينه وبين اعضائه فضلا وليس على مستوى الامانة السياسية

نهال شكرى

المهتمين بالشؤون الدستورية من شدة عدم استسوية نظام الانتخابات القائمة الحزبية ولم يعلن الحزب الوطنى رايه خلال هذه المناقشات وأوضح السيد كمال الشاذلى انه على اثر انتهاء اعمال المؤتمر العام للحزب الوطنى قامت امانة التنظيم بالحزب الوطنى باجراء استطلاع واسع من خلال قيادات الحزب واعدائه بالمحافظات للتعرف على الآراء حول الاسلوب لاجلاس لاجراء الانتخابات القائمة لاجلاس الشعب حيث تبين لها ان الافرنجى الكبيرة تفضل لاجراء الانتخابات القائمة بالنظام الفردى لعدة اسباب

لعمها ان الانتخابات بالنظام الفردى تدعم وتعنى العلاقة بين النائب والناخبين وان الناخبين خاصة بالريف الذى يشكل نسبة الحضور والمشاركة الاكبر قد اعتادوا حتى الآن على انتخاب من يعظمه بالبرلمان على اساس الصفات الشخصية للمرشحين وان الانتخابات على اساس القوائم الحزبية انما تمثل مغاظة بين برامج الاحزاب بين النظر الى الشخصين والى محققا لتحولات بعض الاحزاب.

ويعد استعراض السيد كمال الشاذلى لهذه المذكرة الشاملة عرضها على الامانة العامة وفتح النقاش يوسف وفى باب المناقشة والاسماع آراء القيادات الحزبية وكان اول

وفى بداية الجلسة التى حضرها كمال الوزير والامين العام للحزب الوطنى استعرض اول السيد كمال الشاذلى الامانة العامة للحزب المنعقدة التى اعقبتها امانة التنظيم وفى ضمت اللجنة النهائية لاستطلاع الى اراء بين اعضاء الحزب وقواعد على مستوى الجمهورية حول الاسلوب الاسهل لنظام الانتخابات للدرجة فى اراءه الى نقطة هامة وهى انه نتيجة للحول بين الاحزاب السياسية فى اللجنة السياسية بمؤتمر اخصار الوطنى كانت الاجابات الغالبة تفضل فى تفصيل اجراء الانتخابات العامة القائمة بنظام القوائم الحزبية بما لتجربة الحزبية فى مصر وفى الوقت ذاته خبر بعض اعضاء اللجنة من



المصدر : الفرقة

التاريخ : ٤ جمادى ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وطالب أيضا بضرورة أن يكون هناك صورة قوية لرجال الأعمال والصناعة والاقتصاد لدورهم الهام في المرحلة القادمة وطالب أيضا بتعميق دور المنظمات غير الحكومية وضرورة أن يتخضع برلمانهم للبرلمان ممثلة البرلمان.

المرأة مظلومة مع الفردى

وقد ارتفع صوت المرأة مؤيدة النظام الفردى مع كلمات المكثورة فرخندة حسين أمينة للمرأة في الحزب ولكنها ارتفعت كلماتها بالقولها ولو أن المرأة ستخفى للفرقة في النظام الفردى فهي الماضي كانت هناك مفاهيم محددة للمرأة في البرلمان ولكن الآن الوضع تغير وهناك قوى تريد من دفع المرأة فيها للتراجع وهنا انطلق صوت الصعيدي معارفاً بفتنة مع النائب مصطفى سليمان والذي قطع كلماتها مؤكداً أن المرأة لن تنجح في الصعيد وإن يتجوع سوى الرجال فقط وقد أيد الدكتور ممنوح البيلنجي وزير السياحة الدكتور فرخندة حسين في ضرورة تحقيق وجود للمرأة في الانتخابات القادمة.

ونفى القول الخاص بأن الانتخابات شهر واحد فقط ولكنها عمل دائم خدمة للجماعين ويجب حل مشاكل الجماهير بصورة أكثر إيجابية ودفع العمل في مؤسسات الخدمات لصالح المواطنين مع ضرورة إنهاء للجهان التكتيكي لكل مايفرض مصالح الجماهير.



المصدر : الإذاعة التونسية

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشانلي يؤكد:

١٥ . . عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام البردي

الحزب الوطني يتقدم بترشيحات شبابية ونسائية جديدة

كتب - محمد عبد الفتاح - أكد كمال الشانلي وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى أن الحزب الوطني سيعقد برعيه شبابية ونسائية جديدة للتحضير في انتخابات مجلسي الشعب والشورى هذا العام وسيتم الترشيح بناء على حسن السمعة والمشاركة الجماهيرية لحل مشاكل المواطنين مشيراً إلى أن عام ١٩٩٥ سيكون عام الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى ومن المنتظر أن تبدأ انتخابات مجلس الشورى في أبريل ومجلس الشعب في أكتوبر القادم .
وقال كمال الشانلي أن الانتخاب بالنظام البردي نهائي وبقيته للحزب الوطني بناء على رغبة الفواعل الشعبية العريضة . وأضاف أن الشعب هو الضامن الأولي لزيادة الانتخابات ولتغيير أفضل العناصر للمثلة للمصلحة العامة . وأوضح وزير مجلسي الشعب والشورى أن جميع الأحزاب أعلنت صراحة دخولها الانتخابات القادمة مما يجعل الانتخابات القادمة مجالاً للمنافسة القوية والشرعية بشرط أن تكون كما طالب الرئيس مبارك . منافسة صحية في نهائيتها وجوارها يدعمها مشيراً إلى أنه تقرر إتاحة مساحات اعلامية متساوية لجميع الأحزاب لعرض برامجها في التلفزيون والاذاعة . ودخل مسؤولية الحزب الوطني كمشكل للالابية عن تصحيح المسار الديمقراطي . أعلن الرئيس أن اعادة التايد في جداول الانتخابات وتلقيتها من الولايات والماملين بالقوات المسلحة والداخلية والسلك الدبلوماسي جزء من مسؤولية الحزب مؤكداً أن هذه القرارات جاءت مواكبة لتوصيات لجنة الحوار الوطني وقرار جمهوري من الرئيس مبارك وإن بقية التوصيات في طريقها إلى التنفيذ .



المصدر :

۵- مندر ۱۹۹۵

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والسوري

[illegible]



المصدر :

٥ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب - أحمد عمر :

أعلن كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى أن جميع الأحزاب السياسية سوف تشارك في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى هذا العام .. مؤكداً أنه حصل على تأكيدات من رؤساء الأحزاب بالمشاركة في هذه الانتخابات وقد طالب بعضهم بإجراء الانتخابات بنظام القائمة والبيض الآخر فضل النظام الفردي.

مجلس الشورى وفي أكتوبر ونوفمبر انتخابات مجلس الشعب لبيد عمله منتصفاً ديسمبر .. مشيراً إلى أن الرئيس مبارك طلب أن تكون المنافسة في الانتخابات القائمة شريرة ومصرية في أسلوبها وحواراتها . أكد أن الحزب الوطني أن يرشح أي شخصية أبسط مجلس الشعب عضويتها .. مشيراً إلى أنه تم الاتفاق مع اللواء حسن الألفي وزير الداخلية على تنكية جداول الانتخابات من المتولين وقضايا والدبلوماسيين ويتم طبع الجداول بالآلة الكاتبة ولا تقدم مكتوبة بخط اليد .

قال أن الفرصة كبيرة في الانتخابات القائمة للوجود النسائية والشبابية مؤكداً أن الحزب سيدفع جهد كبير من الوجود الجديدة في هذه الانتخابات .. كما سيتم فصل المنشقين عن الحزب . أوضح أن هناك تعديلات لبعض الدوائر في المحافظات مثل الإسكندرية التي

قال في لقائه بالمصريين البرلمانيين خلال الدورة التي ينظمها المجلس الأعلى للمحاسبة أن المعارضة هي المرأة الحقيقية التي تكس إنجازات الحزب للحكم بإيجابياتها وسلبياتها .. مشيراً إلى أن مجلس الشعب الحالي رغم خلوه من بعض الأحزاب إلا أنه يعثر من أقوى المجالس البرلمانية في مصر التي أصدرت هذا كبراً من القوانين وإن أعضائه أثروا مناقشاته بصورة جيدة .

وحول ما يريده البعض من أن البرلمان القادم سيكون لأصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص فقط .. قال الشاذلي أن كل رأس المال ليس مستغلاً لا ضرراً أو خطورة من مشاركة رجال الأعمال في الانتخابات .. لأن الشعب النهائية هو الضامن الوحيد للانتخابات من خلال وعيه السياسي واختياره الم النواب .

قال م ٩٥ هو عام الانتخابات ففي بداية أبريل القادم تجرى انتخابات

ميوثاف الدنيا برج العرب بدلا من مطروح .. وكذلك ضم مدينة السادات للمنوفية بدلا من البحيرة . قال أن الحوار الوطني بداية وليس نهاية المطالب المناقشة قضايا الجماهير مؤكداً أنه كان تجربة مفيدة يمكن تكرارها . أوضح أن الحزب الوطني لم يحصل على أي مخصصات للاتحاد الاشتراكي سوى بعض المقار وتم توزيع باقي المقار على الأحزاب القائمة .. كما أن أموال الاتحاد الاشتراكي تم وضعها تحت يد مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٠ .



الحكومة.. والانتخابات!!

بقلم : عبد العزيز محمد

هل استقرت الحكومة على الأخذ بنظام الانتخاب البري بعد مصادقته الرئيس مبارك عن رأيه في هذا الموضوع؟ أم أن الأمر مازال يتردد في أذهانهم، ويتردد في أذهان الشعب والأحزاب السياسية في كل لحظة، وفي أذهان الناس عامة، ولتحالين له بمختلف الوسائل؟ الحكومة تكفي لدرجة أنها، وفي حكومة بغير قلب ولا حس بتطلعات الناس وأحلامهم في حياة مستقرة، تقوم على الديمقراطية، والمشاركة والتمثيلية في إدارة شؤونهم؟ أليت الحكومة للمعادلات كلها، ووضعت العربية قبل الحسم، وجعلت من مطلب الناس في الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، قضية تطف عند حده الشكل والإطار والخصوص؟!! ولعلنا من مطالب الأحزاب السياسية أكثر ما نلحظ!! في ميدان الأحزاب السياسية كانت تطالب بمعلومة من الإصلاحات والتعديلات السياسية والقانونية والإدارية، تحقق الضمان والأمان، لعملية الانتخاب والتصويت بما يحفظ صوت الناخب لصاحبه، ويحفظ امتداد الانتخاب لسلامتها وتعبرها الحقيقي عن إرادة الناخبين!! وكان أكثر هذه النظم من الإصلاحات والتعديلات، هو نظام الانتخاب كله، وأن يكون أقرب لطبيعة الناخب المصري، وثرائه ولغتيه في الانتخابات التي عرفها طوال أكثر من مائة عام، حتى في أرواح الحكم والشوابع، وسيطرة الفرد على كل القرارات!! أمضى!! أكثر هذه النظم كان المعول من الأنظمة المموجة والشوابع التي كان نظام الانتخاب يجري عليها، وفي أنظمة القائمة الحزبية المطلقة والخصمية والتخلف الهجين منها!! والرجوع إلى السهل البسيط المعروف والذي يطبق مع طبيعة الناخب في مصر، أي الأخذ بنظام الفردي!! لم تكن الأحزاب السياسية تطالب إلا بالضمائم السياسية والقانونية والإدارية لسلامة امتداد التصويت!! كانت الأحزاب تطالب بمن أجعلت كشوف الناخبين، واستبعاد من احتلوا في حصة قلبه وأثروا للحكومة الجمل بما حمل، وكانت الأحزاب كذلك تطالب بأن يكون التصويت بأتمطافه التي تعرف والتفصيح عن شخصية الناخب، بدلاً من أسلوب التزوير والتفصيل وتزوير الصناديق بأوراق الانتخاب التي لا تعبر عن إرادة الناخبين ولا تفيدها!! وبدلاً من أن تأخذ الحكومة إجراءات جادة قانونية وإدارية في هذا الشأن انتصرت في كراه خبيث، هذا اللبث، وجعلت عدة القيد في جوارب الناخبين ثلاثة أشهر أو أربعة - بلخو مضمون - بدلاً من شهر يسيس من كل عام!! وأحت تهلل لهذا الإجراء المتعسر وتلمع الناس كأنه التزم الذي يثني عن سعاد ومن نفس خيرة!! طالبت الأحزاب بأشراف حقيقي للقضاء على عملية التصويت وعملية الانتخاب برممتها بدلاً من الإعلان عنها حتى شام الإعلان عن نتائجها!! لكن الحكومة صنعت من ذلك والقفلت وبوت عنها عن هذا الضمان الحقيقي، بحجة عدم كفاية أعداد القضاة، وعدم الرغبة من تعميل الأعمال، وفي حجة وأمية تجسم كتلتك والكتلة معاً!! خاصة وأن الأحزاب قد تبنت لها الحل والابتدال!! بدلاً من التفتت للجان ويعملها بين أكثر من خمسة وعشرين ألف لجنة متناثرة، في كل لجنة خمسمائة ناخب أو مئتين منهم!! أقل قليل، بنسبة لا تتجاوز في أحسن التصورات أكثر من عشرة في كل ألف منهم، تظل اللجنة بعد ذلك خاضعة وخائفة، بما يسمح ويضج على القليل!! أين الأحزاب له طالبت بأن تكون اللجنة لكل ألف ناخب، فيختصر العدد في الخمس مثلاً، ويأخذوا لو كانت اللجنة لكل ألف وخمسمائة ناخب أو ألفين، بما يحدل منها في ثلاث أو أربع، وتسلط حجة الحكومة في عدم كفاية القضاة الواجب نشرهم على عملية التصويت، بدلاً من أن تحاولهم في شهود أبرور شيناً!! بل طالبت الأحزاب أن يجري التصويت على منبر يومين أو ثلاثة، ولأصير في ذلك ولا مساهلة فيه للقانون أو الدستور، وكل القول تدفع هذا الأسلوب في يوم محافظات الجيزة والبحري، ويوم محافظات قوجة القلي، مثلاً، وهو ما يرد في أن تحتل الاعد للطلوب من القضاة لأشهر إلى العام والعام على عملية التصويت والصناديق!! لكن حكومتنا في هذا نية فقط لئلا وسط الزحام!! وخيبة الحكومة والناس، تكشف عن



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٩٩٥ ٢٠٠٥

إن الناشئين لا يروج لهم سوق إلا في الولائد ووسط الزحام !! كذلك طالبات الأحزاب بأن يكون للشرطة واجب حماية الناشئين وحماية أصولهم، بدلاً من أن تكون لحماية مرشحيها فقط، ويتركون الحيل على غاربه للبلطجية وماكثروهم في هذه اللوامة التي لا تتكرر بالتحسبة لهم إلا عند كل انتخاب، وبذلك يكون لراة الناس بالأكراه بل ويتخللون في اللجان، ويقومون بالتكليف !! وتقل الشرطة في دور المخرج لاتضمن الناس ولا تضمن اللجان، بل وصل الأمر في بعض الحالات أن الفضة كانوا يتركون اللجان ولا يحضرون إلا للتوقيع على الحاضر، كما كشفت عن ذلك تحقيقات دائرة الدكتور حمدي السيد في مصر الجديدة !! صدمت الحكومة عن هذه المطالب اليسوية للأحزاب، ولوث عنها فهي لا تريد إلا وضع مرشحيها على الكراسي تحت قبة فقط والهيمنة والسيطرة على راة الناس وتزجيجها، وكما عند الحكومة انتخابات ومسا !! وعلى الناس أن تخرق رؤوسها في أقرب حائط !! وكان الله بالناس عليهما !! والتحدث بقوة أيها الناشئون !!



رأي حر

هذه سنة:

الوعود... الوعود... الوعود : سنة الانتخابات.

بقلم : أحمد أبو الفتح

- ما أكثر الوعود في سنة الانتخابات وما أقل بل العس النتائج التي انتهت إليها السنة التي انقضت.
- وعود ودية لسنة الانتخابات وإزمات طاحنة وصلت إلى خطر الأمور حيث اختلعت لهم لواء القناتلة وارتفعت الأسعار في وديع العام الذي انتهى.
- وما أكثر الوعود والفروض أن تقوم رقابة خصاسب الحكومة على الوعود التي قطعها أول العام للخصرم وكم منها تحقق.
- هل يستطيع إنسان أن يحمي كم من الوعود عن (تحميق الدينوقراطية) تسعها بمناصبه ويغير منسبته وماذا تحقق ؟؟
- هل يستطيع إنسان أن يحمي كم من الوعود حول (عدم ارتفاع الأسعار) وهل توفقت ارتفاع الأسعار أم أنه يواصل الارتفاع أحيانا من يوم للثاني يوم .
- هل يستطيع إنسان أن يحمي هذه الوعود حول (زيادة الإنتاج) فهل زاد الإنتاج بل فري وازداد حجم الاستيراد سنة بعد أخرى وتكسر حجم ما خصبر سنة بعد أخرى.
- سجل خمس سنوات من الوعود
- لو كنت امك جريدة للصري لاصنرت في أول أيام السنة عدا خاصا عنوانه (سجل الوعود) وانشر فيه وعود الخمس سنوات الماضية وحساب ماتحقق منها.
- ولكن للصري اعتميه الحكم ولا يزال مقتضيا ولا تزال هناك في النسدور مواد ضح للحاكم من نذر قضيا تطالب بالقضاء (قرارات مجلس الثورة ومحكمة الثورة) ويعلم الله (مدى التزويين والتزييف في قرأ ثورة السلب والهب واحكام محاكمها)
- وهكذا يظل ما تم لخصاصيه في عهد الدكتاتورية السوداء مقتضيا في عهد (أزهي عهود الدينوقراطية) نصديق من...؟
- هل نصديق ما نشرته جريدة الأخبار متسوبا إلى الدكتور محمود شريك لم مانشرته جريدة الأهرام على لسان رئيس الحكومة... يقول الدكتور محمود شريف (سيتم تطوير المناطق العشوائية بتكاليف ٢٥٠ مليون جنيه) ورئيس الوزراء يقول إن (التكليف في ٢٤٠ مليون جنيه) والتصريهان تم نشرهما في نفس اليوم (الأثنين)
- فرق عشرة ملايين... بسيطة... قد تكون بسيطة ولكننا تدل على مدى جزائية التصريحات.
- يقول الدكتور عبدالمهي راضي كما هو منشور في الإخبار (سيتم تطوير جميع القناطر وتوطين مياه كرى لـ ٢٢٠ ألف فدان جديدة) وفي نفس اليوم نشرت الأهرام على لسان الدكتور عاطف صدقي (سيتم خلال العام الجديد البدء في استزراع ١٢٠ ألف فدان) ثم يقول (والانتهاء من استكمال بعض أعمال البنية الأساسية في مساحة ١٠٤ آلاف فدان) وبذلك تحصل جملة المساحات للثورة لها أعمال البنية القومية والاساسية نحو ٤٨٥ ألف فدان



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ - ٥ - يناير

● هل ذهبت... هل ذهبت كم مصلحة الأرض التي سيتم استصلاحها أم كما قال وزير الري (٢٢٠ ألف فدان) أم كما قال رئيس الحكومة (١٢٠ ألف فدان) أم هي كما قال أيضا رئيس الحكومة في نفس الخبر (٨٥ ألف فدان).

● وهل ذهبت كيف أوصل رئيس الحكومة للاستصلاح إلى (٨٥ ألف فدان) أن يقول (سيتم خلال العام البدء في استزراع ١٢٠ ألف فدان والانتهاء من استكمال بعض أعمال البنية القومية والأساسية في مساحة ١٠٤ ألف فدان وبذلك تصل جملة المساحات المتوفرة لها أعمال البنية القومية والأساسية نحو ٤٨٥ ألف فدان) ليس (١٢٠ ألف فدان ١٠٤ ألف فدان) ٢٢٤ ألف فدان) كيف إذن أوصلها رئيس الحكومة إلى (٨٥ ألف فدان) ١٢

القمح...

● تقول جريدة الأخبار: (أعلن الدكتور يوسف والي أنه ست زراعة ٢ مليون و ٤٥٠ ألف فدان قمحا في إطار السياسة الزراعية لحد حاجيات مصر من الحبوب)

● ولكن يدرك كل مصري مدى فشل وزارة الزراعة في توفير القمح لمرجوع أن يقرر الوزير وكل من يهيمه الأمر ما نشره جريدة دول ستريت جورنال للخصخصة في شؤون الاقتصاد بعدد الخميس أول ديسمبر الماضي تحت عنوان (قفزت أسعار القمح على مدى الأخبار بين مصر والصين ستشترتان)

● وتقول الجريدة: (قفزت الأسعار الأجلة للقمح وسط معلومات تقول أن حكومة مصر وشركات الأغذية المصرية تدعى شراء ٨ مليون بوشك قمح - البوشك مكافئ أمريكي بهائل ٨ جالونات - وقد ارتفع السعر لتوريد القمح في شهر ديسمبر ٧ سنت وثلاثة أرباع البوست للبوشك وتحقق هذا الارتفاع في بورصة شيكاغو، ويقول ونشر د. لوف رئيس شركة الإنتاج الزراعي بمدينة شيكاغو أن مصر قد قفزت إلى أن تكون أكبر دولة مستوردة للقمح الأمريكي بين جميع دول العالم)

● والسؤال هو: هل أصبحت مصر أكبر دولة في العالم تستورد القمح بفضل تسريع الخبراء الأمريكيين إلى الزراعة المصرية أم لا...؟؟

هل هي أخبار مفرحة أم...؟

● وزير رئيس الحكومة للمصريين البشري يقول وفقا لخبره في الإهرام يوم الاثنين الماضي: (أخرج الهيئة نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه) ويقول (والهيئة تنظيف وجعل الجيزة ٤ ملايين جنيه)

● تصوروا نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه... عاصمة مصر الفارقة في الفلاح والتي تترك فيها كل الخلفات سيتم تصفيتها وتنظيفها بـ ١١ مليون جنيه والجيزة ٤ ملايين جنيه وهي أقل ما يتلقاه الوزراء ورئيس الحكومة خلال ثلاثة أشهر على إعلانات التمازي واللواصة ويدفعونها من الأموال التي يبتزها الدكتور الرزق من الفقراء الذين يتضورون جوعا.

● وصحافة الطويل والزمير تكذب بالقصص الخسائر تروها ٧٠ مليون جنيه كما يقول الدكتور عاطف صديقي بينما تقول التقارير أنها ٧٠٠ مليون جنيه خسائر صحف الحكومة والقاهرة عاصمة مصر يجسرونا رئيس الحكومة بأنه رصد لتغطيتها وتجميلها ١١ مليون جنيه

تجاهل أمور بالغة الأهمية.

● ورغم الإحاديث والخطب يلاحظ أنها تجاهلت أمور بالغة الأهمية.

● أموال الوديعين لدى شركات توظيف الأموال... لا تستحق حوالي ٥ ملايين مصري ومصرية أودعت أموالها لدى شركات توظيف الأموال وتخلت الحكومة بأموالها حماية أموالها فإذا بالصرمان كاسلا من هذه الأموال... وحولت الحكومة للشروعات الخاصة إلى قطاع عام في وقت تفتقر فيه بما السمية (الخصخصة)... لا يستحق كل هؤلاء المصريين بضع كلمات توضح لهم اللوائح التي فرضتها حكومة الإصلاح الاقتصادي وهل يوجد حل أم لا أمل.



المصدر : السوفيت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

- لماذا تشريع مد خدمة الصحفيين... كل صحفي يدرك هام الإبرك الفرض من هذا التشريع الذي يهدد الأيول أمامهم... هل إلى هذا البرك تهبط التشريعات؟
- ونحن في سدة انتخابات وبدأ مع أول أيامها بق الطبول في الصبح التي تخسر ويخضع للمصريون مايسعد الخسارة الفاحشة... بدأ بق الطبول لحكومة الحزب الوطني... فلما خلت الأحاديث والخطب من الضمعات لهذه الانتخابات.
- هل من الضمعات أن يحتكر الحزب الوطني دعاية جريك القطاع العام وتحرم باقي الأحزاب من الدعاية في هذه الجريك التي لا يفتح الحزب الوطني مايسعد خسارتها ويلقى بها على المصريين ناعقاً الطرائف؟
- ولتعات القليلين التي تطارد للمصريين بطاعا عن حكومة الحزب الوطني... هل هذه الاتاعات من علامة حزامة هذه الانتخابات؟
- وما هي السلطات التي ستعرف على الانتخابات...؟
- وهل ستقدم الانتخابات في ظل قانون الطوارئ الذي يمنع اتصال الأحزاب بالناس...؟
- ثم ألا يستحق ما تم نشره عن تعذيب الإسلا عادل حسين بأخل السجن ما يوضح أن كانت السلطات قد حقلت في هذه الأمور الخطيرة أم لا...؟
- أمور لا حصر لها كانت تستحق إتمام الحكومة بها. وهدية العام الجديد
- وهدية العام الجديد هي ارتفاع أسعار الألبان واللبن الزبادي وكافية أنواع الجبن... وهل يؤكد هذا الارتفاع التمرجات بالسيطرة على الأسعار.
- وإلى لقاء بإذن الله في السنة القادمة لمزيد من الوعود حفظ الله لمصر وحدة المصريين واتقا مصر من كل المخاطر والفتن.



المصدر : الوفاة

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

في نفس حوالي ١٣ ألف عضو بمختلف الهيئات القضائية، ومنها هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ومجلس الدولة. لهذا لا يشك في هؤاله جميعا في الاشراف على اجراء الانتخابات الفرعية والقرابية، وهناك ولذا لا تجري الانتخابات خلال يومين أو ثلاثة أو أربعة أيام؟ وهذه سابقة.. فقد جرت انتخابات مجلس النواب عام ١٩٢٨ على يومين، ومما أحدثه أو حصل موقوف الدولة والمطابقين العام والخاص وعمل للصناد على اجازة رسمية للتفرغ لعملية الانتخاب، وخصوصا لدى الدولة كوحيدة في العالم التي يحصل موقوفها على اجازات مستمرة في الاعياد والواسم وطولع الفرافلة، ليس يوم اختيار كبار مصلحي القارات والقوانين أهم من يوم الاحتفال بعيد شم النسيم؟ إن.. الخطوة الأولى لاجراء انتخابات بيمثل امنية هي الاشراف القضائي الكامل على جميع اجان الانتخابات الفرعية والقرابية، وحماية صندوق الانتخاب، واحصاء الاصوات تحت سماع وبصر مندوبين المرشحين وفي علانية تامة حتى يلقى الجميع في صراحة العملية الانتخابية. ولكن هناك خطوات اخرى عبيدة.. واستشهد هنا لتخذه ان تعريفه بالتاريخ، ثلاثيات كيميائية يتلخص في لها الانتخابات كتنافسية. وهذا يعني ضرورة صرح الاحزاب للمعارضة ومرشحها بحرية الكلام والاجتماع والتدخل للارادة الارباب من الانتخابات للحكومة علانية. ولكي يطرحوا على التخبين سياسات بديلة ويقدموا مرشحين آخرين. معنى هذا.. ان السماح للمعارضة بالاشتراك في الانتخابات واعلان اسماء مرشحها والتصويت ليس كافيا. فعلاوا تتسائل عن كثر مرة ظهر فيها فلان سراج الدين رئيس الوفد أو ابراهيم شكري رئيس حزب العمل أو حتى المصطفى الشاذلي في ثلاث احزاب للمعارضة.. لهذا تتسائل عن كثر مرة ظهر فيها احد من قيادات المعارضة على شاشة التلفزيون باستفتاء قيادات المعارضة المستخدمة؟ وفي نفس الوقت.. تخرج ثلاث مرات يوميا قبل الاطوار والغدا والعشاء.. تخرج م تصريحات وبيانات وتوجهات من قيادات احزاب في وطني الحاكم، ككثير ينحصر في التلفزيون استاءات لطالعتهم اليهبة علينا؟ إن.. للمعارضة في مصر بحرية من استخدام الانظمة والتلفزيون.. ولذا ذهب بعيدا ان صلاوات الشريف وزير الاعلام وصاحب الامر وكفى في الانظمة والتلفزيون يشغل منصب سكرتير أو أمين مساعد احزاب في وطني والتحدث باسم الحكومة. فمالا تنتظر بعد ذلك؟ ولذا ذهب بعيدا واستشهد باسم كذا؟ انظر الى التلفزيون اسراييل.. إن اخبار رئيس الوزراء والاتلاف الحاكم قد تجمعت في جهة نشرات الاخبار، وتحقق اخبار احزاب المعارضة مساهمة محترمة من هذه النشرات. بالله عليكم.. هل سمعتم خبرا عن حزب الوفد أو حتى حزب الشيخ احمد في نشرات اخبار التلفزيون المصري؟.. طبعاً.. لم يحدث!! والشهادة لله.. وتفضل التلفزيون خلال ايام الانتخابات بمنح نصف ساعة لكل رئيس حزب معارض للظهور على شاشة التلفزيون، ومستوى كحزب الوطني على بقية ساحات الانساق ويحدث ويخبر ما يخفيه في معركة الانتخابية!!

اخيرا.. اننا استشهد بما رده زكي بدر وزير الداخلية للطلوع، في احد مجلة للشعب بمكتب مسؤول كبير في مجلس الشورى خلال الاسبوع الماضي، وحضرها ثلاثة نواب عن الحزب الوطني. كشف دبور الوزير عن ايام اللجنة للسلطة عن الانتخابات بالاتصال بأحد الوزراء الحاليين للاستفسار منه عن النسبة كتي بردها في انتخابات مجلس الشعب التي تكلمت تجري في تلك الوقت. وكان الذي ازيهه ولقها وزير الداخلية!!



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥



صباح الخير

●● دكتور قانون شوقي السيد المحامي - القاهرة : قررت الحكومة .
 مد مهلة للقيّد في الجداول الانتخابية ، ودعت المواطنين الى المشاركة
 في تلبية الجداول . ونظّمها من الأصوات ، والمهاجرين ، ومن ليس
 له حق الانتخاب ، أو الترشح .
 وقد تأيحت بنفسى القيودات الجديدة ، التي تمت خلال شهر
 نوفمبر وديسمبر ، ولم أجد شيئاً غريباً عن الجداول الانتخابية ،
 أن جهد الحكومة وحدها لا يكفي .. وقد بقي شهر واحد على القيد في
 الجداول .. ومن واجب الأحزاب ، والأفراد الخروج من دائرة
 السلبية ، والمشاركة بفاعلية في القيد بالجداول ، وتبليغها .. وبذلك
 تتوسع دائرة المشاركة .. وترسخ الديمقراطية .
 ●● دكتور عبدالفتاح عبدالقوي يوسف - الإسكندرية : حطأ ان
 مصر بلد المعجب .. ومن مظاهر العجب ان الخدمات الواردة من
 الخارج لاستخدامها في الإنتاج والتصنيع تخضع لشرعية مبيعات
 واكثر من هذا فإن الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الخدمات
 تخضع بدورها لشرعية مبيعات ! فهل يحدث هذا الأمر في أي بلد
 آخر ؟ وهل يتم فرض ضريبة على ضريبة كما يحدث عندنا في مصر ؟
 وإذا لم نسع هذه السياسة التي تطبقها وزارة المالية .. بسياسة
 القهر والجبلة .. فبماذا نضعها ؟
 ●● فهمي القدواقي - القاهرة : كان الدكتور مصطفى شاهين ،
 استاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة الإسلامية بمدينة اسلام آباد
 باكستان لعدة سنوات .. وفي ٢٩ سبتمبر من العام الماضي اغتالته
 يد القذرة في منزله بسلام آباد .. وانتفرت ان نهدم سفارتنا في
 باكستان بالامر .. وتكشف لنا ما لحظته من اسرار .. ولكن للأسف ،
 مضى على الحادث اكثر من ثلاثة شهور .. ولا يزال الظلام يلف
 الموضوع .. إننا لا نطالب بأكثر من معرفة الحقيقة .. والعرف على
 الاجرام التي اتخذت لتكليف اسرار هذه الجريمة !
 ●● نبيل احمد القاسم - مهندس استشاري - الإسكندرية : لقد
 حدث في الإسكندرية يوم الخميس ٢٩ ديسمبر الماضي .. جعل الناس
 تطلق على هذا اليوم .. الخميس الأسود !
 لقد تم اغلاق طريق الكورنيش والحركة .. بعنصرية انعدام الثقة
 العربية الثلاثية .. من الساعة الواحدة ظهراً .. وحتى المساء ..
 وخلال هذه الساعات انصهرت الناس في سياراتها .. وانحصت
 الاطفال والطلاب في .. اتوبيسات المدارس .. وتوقفت سيارات
 الاسعاف والحريق عن الحركة !
 ●● نصحي زكي ابراهيم - عاكف من العراق - مسالوة الغنيا : عندما
 احل العراق الكويت في أغسطس ١٩٩٠ .. عاد الوف المصريين من
 العراق .. ومن الكويت .. بعد ان فلقوا اسماءهم ووظائفهم .. ووعدت
 الحكومة بتعويض العاملين وتعويضهم .. وصرفت بالعدل ..
 تعويضات للعاملين من الكويت .. أما الذين علوا من العراق ..
 فانهم لم يتلقوا غير الوعود .. ولا اكثر من الوعود لهذا التفرقة بين
 مواطنين أصبحوا رفعا عنهم ؟

●●●

● املا .. بكل فكر .. وراي .

سعيد سنبل



المصدر : الاتحاد الصحفي المصري

٢٠١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوط

فاصلة

● ● ●
إنه كلام مطمئن .. يشجع
بقية الأحزاب على المشاركة
والتخلي عن السلبية .. كما
يعطى للناس ضمانات
مسيقة .. بأن له دوراً ..
ودوراً إيجابياً ..
.. وهكذا .. يبدأ الجوفى
« السخونة » مبكراً ..
شأننا .. ثم أن أعرق
المجتمعات الديمقراطية التي
غالباً ما تعد للانتخابات قبل
مواقيدها المقررة بعامين
أو أكثر .

سيد محمد

● ● ●
نتيجة انتخابات ميذا البصل ..
جاءت متلفة تماماً مع رؤية
كمال الشاذلي وزير شؤون
مجلسي الشعب والشورى ..
والنائب المضررم في
البرلمان .. التي أوضحها قبل
ساعات من إعلان النتيجة
خلال لقائه مع المحررين
البرلمانيين الذين يشاركون
في البجيرة التي ينظمها
المجلس الأعلى للصحافة ..
فقد أشار الشاذلي .. إلى أن
وهي شعب مصر .. هو خير
ضمان للنزاهة الانتخابية ..
فعلما يرفض أن يتحكم رأس
المال في حرية اختياره ..
يكون النتائج .. أفضل ،
وأصلح .

● ● ●
أيضا .. أعجبنى ما قاله كمال
الشاذلي حول الأمن التي
مستند عليها الحزب
الوطني - الذي هو أمينة العام
المساعد - في اختيار
مرشحيه .. إذ أكد أن مقاعد
البرلمان ليست تركبة
بتوارثها الأبناء عن الآباء ..
وأن حزب الأغلبية .. لن يقدم
على ترشيح من سبق أن
استقطبت عنهم عضوية
مجلس الشعب .

ملاحم المعركة الانتخابية
القائمة .. سواء بالنسبة
لمجلس الشعب ، أو مجلس
الشورى .. توحى بالتقاليد ..
فالواضح أن الناس قد
أصبحوا أكثر وعياً .. كما أن
الفراغ السياسي أخذت
مباحته تنقلص رويداً ..
رويداً .

لم تعد « الفلوس » .. هي
العامل المؤثر في حسم
المعركة لصالح مرشح على
حساب آخر .. بل يبدو أن ثمة
أبعاداً أخرى عديدة يضعها
الناس في اعتباره قبل
الإدلاء بصوته .. ولعل
ما حدث أمن في دائرة ميذا
البصل بالاسكتندرية خير
شاهد وأبلغ دليل .. حيث

حصل مرشح متوسط الحال
على ٣٢ ألفاً و ٣٤٠ صوتاً ..
بينما الذي يليه - وهو رجل
واسع الثراء - حصل على
٣٦٨٨ صوتاً فقط .. أي أن
الفارق رهيب .. في نفس
الوقت الذي لا يستطيع أحد
يزعم بوجود شبهة تدخل من
أي نوع .. حيث جرت العملية
الانتخابية برئاسة رجل
قضاء مشهود له بالكفاءة
والحيادة .. ولا يعنيه أبداً .. أن
يفوز فلان ، أو علان .

المصدر : الأهرام الجدى



للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٥ / ١ / ١٦

بعد اقرار النظام الفردى للانتخابات القادمة :

مبارك صدق كلمه .. وبقيت مسئولية الناخبين

من هو نائب ٩٥ الذى يواجه تحديات

المرحلة القادمة ؟!

لواب الشعب يحددون موقفهم من الانتخابات القادمة

أحمد عمر هاشم : الفردى .. ميزان عادل لكل نائب

صورة زكرفرافية لما نشره الأهرام الجدى

هيئة الناخبين تحدد موقفها من النظام الانتخابى القادم (٢)

مهدنا بمبارك .. أن قراره هو قرار الشعب



المصدر : الأهمام الخماسين

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

التنفيذى لإيجاد، ويصبح لها المسار في ظل نظام دولي
انزلاق يمر بمرحلة الفشل والحد بطم من سيكون له
القلة والحلول بعد التناحر الرهيب اقتصاديا لجموعات
دولة جديدا اليقظ بفهم مجموعات ليس فيها مكان
بذلك الخمس إلا ٢٠ فلا زلتا في البداية .
ولد يقول قائل : بأعم هو فيه حكومة تريد برلمانا قويا
ويوجه لها الأسلة ويوجه لها الدماغ والقلب معا .. وقد
وقول كذا له أى سلطة تلافيزية قبل أن تتفوق عليها سلطة
تشريعية!!

وروى على ذلك أن المرحلة القادمة لاحتتمل النظر بهذا
النظر الأحادي الضيق تلك أن الحكومة هي المستفيد
الأول من البرنامج القوى فضلا عن أن للسلطة الوطنية
- ويضمير خالص وقرارات خالصة لخطبتي مباركة في
إلتذناح الدورة المالية - أن ثمة تحديثات وميعة ومهاتمة
تنتظرنا وإجمال لبدأ أن يكون هناك مجال للصمود أو
للتصريف في مواجهة هذه التحديات.

مماير الاختيار
فلذا وصلا إلى محاور اختيارنا نائب للرحلة القادمة
وكل بصماتنا ومستوياتنا وأعمالنا وطموحاتنا فإن
رسالتنا للثانين على أمر الأحزاب قاطبة وحزب الانطلاقة
والأفاد تيمم تألفه وبمساهمة في انتائير اختيارنا
لنمادير لديها من المهارات ماكينى قديمه ومن القدرات
والإتقان بشبابها الصامير لخطبها فدونها لخطب
مؤازرة أسلمة في الفرات الذى عجزت فيه انفسه
الاقتصادية عن الأداء بتحقيق جزء يسير من هذه
الأعمال الشاقة والوعود .. وفى كل مشغور على أداءه
فانظر أن يشير هذا الشباب بأنه يشارك في بناء شعبه
ولهذه هو الذى ما يترقى إلى درجة الفزع كابور البطالة
أين أتمم من شباب جامعي تشرد منذ عام ٨٤ وبعثت
عليه عشر سنوات ولم يعمل.. بأسماء كتابية نواب

مخدرات ١١ سلطت عنهم للمصوبة ١١ كتابية نواب الألفية
القادمة والسلم للمصوبة ١١ كتابية نواب تبحث عنهم
القول الخماسين الذى أروح فيه وأشأص ١١
لصالحهم وبصالح ذروهم ١١ كتابية نواب حزب إير
القول الخماسين الذى أروح فيه وأشأص ١١
كتابية نواب يرفعون أركهم لإقرارا الإنتقال إلى جدول
الأعمال ثم يدعرون بحثا عن ظروف الكفالة ما بين
الجلسة والجلسة والفرق يحمل ورقا من فئة مائة
على الألف عليه شريطا أبيض لاصد ريزه وواركه
للمسوق يسكنون بين القديما ومن ماله من أين اكتسبه
وأيما لفته إلهامية : نريد نوابا قسمل الصديق متعم
هو حل مشاكل الجماهير على أرض الكفاية وليس في
أفكار إقليمية أو أسيا أو أوروبية حيث الفولر الأخضر
ركم يساوى بالقيمة للمصري ١١

نريد نوابا يرتفعون إلى مستوى الأداء التشريعي
بحيث لا يجرع تشريع ولاية من الفترات والقلوب ما يهد
عين الشمس ولم يطف أمد الذى كتب به بعد .. نوابا
يشعرون أمة بأسماء وليس تركة لتفصيل القوانين ١١
وهذا يفرح سؤال جوهري لدى كل أعضائنا الهدف
فيما تناهه وعلى مدى فترات أربعة إن كان الأمر كذلك
لتحدم له وإن كانت الأخرى فعلتنا أننا لنجهد .. لكن
يقى كلمة الرئيس مبارك الذى هي المناخ لنكتب وننتقد ..
ونمارش ونؤيد في نظام الإنتخاب. ولغيره حتى جاء
قراره بالإختيار كنهه إلى الشعب وإلى هيئة الناخبين
فيما نحن بصعده للنظام الفردي .

وأعلا عام ٩٤ حيث مراد سيدنى الإنتخاب.. والسؤال
الآن من سيرشح نفسه ؟

يقول من ١٩٨٢ دول وأعمه ويكرر كل خمس سنوات
الشعب وثلاث الشورى .. يصار بأسماء وبأسماء الركبة
التعشى فجات الإنتخابات بالفقر ولتغيرا الرخيم
لدى وأياما إلا من أجل العائرة! مغرقة ١١

أخيرا وليس آخرا تحقق ما كنا نأمل في هذا المكان
وعلى مدى ثلاث فترات بدأت بنواب الشورى ثم
نواب الشعب ثم هيئة الناخبين ونسؤال واحد
ومحدد : ماذا بعد أن قال مبارك مع أعضاء مصر
والذين أمل بطبيعته للإنتخاب الفردي، وجاءت
الإجابة على مدى الفترات الثلاث متفائلة مع إعلان
حزب الانطلاقة عن قراره بالإجماع من أن الإنتخابات
القادمة سواء للتجديد القسمل لجلس الشورى أو
مجلس الشعب بالنظام الفردي.

وأحسب ويشعير خالص ويؤكد تام أن نقلة التحول
في القرار النظام الفردي للإنتخابات القادمة هو ماألمته
الرئيس حسنى مبارك من أنه سيق بطبيعته للنظام
الفردي دون أن يبال هذا من إجماع هيئة مكتب حزب
الانطلاقة على ذات النظام تلك أنه بات في وجين أهل
الاستدور الذين يرحون وأهم بعيدا عن القول والأفاد
والأفراض أن أى نائب غير فردي في ظل الدستور
القسمى محكوم عليه بعدم الدستورية وإن نذر
النصائين على التصريح وتحميها ماألمته لها به ١١
وهو ماألمته به الرئيس مبارك من ضرورة احترام
الدستور وتجنب شبهة المخالفة له أبوي بذلك استقامة
القرار لإيمان الدنيا وبمسرة قرار الإنتخابات بالنظام
الفردي ، الأمر الذى قول بارتياح سواء لدى الأهمام
الحزبية والسياسية أو هيئة الناخبين بل وحتى أعضاء
الجلسين باستثناء البعض منهم ، وهذه حقيقة جدي
كانا يظنون في الراد بها من ملالة للنظام الجديد
سواء القامة أو القامة مع الفردي .. أما وقد صدر
القول الفصل في هذه القضية فلما أتتلك إلا أن نلوى
مسحكة وبدا مسحكة جديدة عام ٩٤ حيث مراد
الإنتخابات الشورى في يونيو والشعب في نوفمبر ومن
يدري فقد يكون للمجالس المحلية أيضا ، ولكن تنتظر
القرار لنفصاح الطريق لأمل التشريع والرأي للمستشير
ليقرأوا قولهم

مستشارية كاملة
وقول أن تتفوق إلى الإنتخابات لملى أترق قديلا عند
بعض الملاحظات أولا ما أن تذكرو الرئيس مبارك أنه يريد
لكل الأحزاب دخول الإنتخابات القادمة في تناقص هو
شريف وبلى طال ضمانات إنتخابية زريعة تسرع لأهل
الثقة الجماهيرية وبارادتهم في تشكيلهم تحت الية . ذلك
أن المشاركة من جميع الأحزاب ضرورة لتبنيها واحدة
من أخطر مراحل القسمل المباني في ظل التوصل من
للمسؤولية إلى التعمدية واليات المسوق ولا مجال هنا
للزجر وجعج وأمية أو أهدار لتستقيم ويطلق العمل
حيث لناك مناسيب ضامرا لإجراء إنتخابات تعمد إلى
الألمان إنتخابات عام ٧٩ في عهد أرحيم منون
سليم.

الذانية : مستشارية هيئة الناخبين والذات اللاتيين
الذين عركوا - ولزلايين - عن المشاركة السياسية في
هذه الإنتخابات بالأذات تملى أهمية قصوى لدى السلبية
أول وإنتخاب نواب يمشون بسوق واقع الأمة بإيديهم
تحت الدرية ويواجهون الأداء التنفدى في سباق مع
الزمن لتصبح - أى مصر الدولة والشعب - وقد تحقق
لأن الألفية الاقتصادية قبل أن يقى يوما نجد فيه من
القرار ؟

الذانية : أن الحكومة تقيم عليها مسئولية وميعة في
الإنتخابات القادمة ليس من حيث اللجنة ولكن من حيث
أن يتفاد لها مجلس تشريعى قوى ويعضد ويعظم أمدنا



الشاذلي : أحزاب المعارضة ستشارك في الانتخابات

□ القاهرة - من محمد العسكري

■ أعلن وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى المصري الجديد كمال الشاذلي أنه حصل على تأكيدات من رؤساء الأحزاب المعارضة في مصر بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بعضهم طالب بإجراء الانتخابات بنظام القائمة في حين فضل البعض نظام الانتخاب الفردي.

وأشار الشاذلي في لقائه مع الممررين البرلمانيين للصومانيين أمس إلى أن العام الحالي هو عام الانتخابات في مصر، لا سيما في فيرمسان (إبريل) المقبل انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، كما تجري انتخابات مجلس الشعب في شهر تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) المقبلين. وأوضح أن الرئيس حسني مبارك طلب أن تكون المناقصة في الانتخابات للفترة مشرطة ومعمرة في أسلوبها وحواراتها.

وأكد أن الحزب القومي الحاكم في مصر لن يرشح أي شخصية أسقط البرلمان عضويتها. وكشف أنه سيتم تعديل بعض القوانين الانتخابية في بعض المحافظات مثل محافظة الاسكندرية التي ستضاف مدينة برج العرب إليها بدلاً من مدينة مطروح وتضم مدينة السادات إلى محافظة المنوفية بدلاً من محافظة البحيرة.



العدد : ١٠٠٠

٦ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات

مجلس الشعب القادمة

تجنيد الإمكانيات والأجهزة الحكومية

لصالح مرشحي الحزب الوطني

أحداث انتخابات قلوب ومينا البصل «بروفة»

لعمليات «تسويد البطاقات»

الحكومة «بروفة» على التزوير في انتخابات ميديا البصل واللوب. أصدرت الحكومة تعليماتها إلى أجهزة الأمن بالاستعدادة لمناصرة مرشح الحزب الوطني، وتلقيح المصالحين وتسويد البطاقات. أشارت المصادر إلى قيام الحزب الوطني مدني نجاحه في انتخابات مجلس شعب القادمة بتجنيده في بكرة ميديا البصل، وكسفت المصادر عن تركيز الحزب الوطني على المرشحين

كاتب - محمود غلاب : كشفت مصادر برلمانية، عن أسرار الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى، حذرت المصادر من تصديق وعود الحكومة بعدم تدخلها في سير الانتخابات. نفت المصادر إجراء الانتخابات بالأسلوب الديمقراطي. أشارت المصادر البرلمانية إلى اعتزام الحكومة تزوير الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني أكثر من أي انتخابات مضت. تحدثت

الأفندية، لتصرف على الدعاية الانتخابية. كما أصدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني تعليمات إلى النواب بتوجيه الانتخابات للحكومة لنقل الصلص، والتحدث بحرية دون الخوف لكسب تأييد الناخبين. وطالبت المصادر بتدخل القيادة السياسية، لوضع ضمانات أساسية تكفل نزاهة الانتخابات القابعة، وأشاروا إلى ضرورة نشر أعضاء كامل على الانتخابات، وقمع أساليب التزوير.

الحكومة كافة إمكانياتها وأجهزتها لمناصرة مرشحي الحزب الوطني وتأييدهم بالأسلوب القانوني وغير القانوني. أوجعت المصادر البرلمانية، تدخل الحكومة السافر في الانتخابات، إلى إعلان عدد كبير من أصحاب رأس المال من رغبته في خوض الانتخابات القادمة مستقلين، وكانت المفاوضات قد فشلت في انضمامهم بالانضمام إلى صفوف الحزب الوطني. أشارت المصادر إلى إجراء



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٥ سنة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان

حلم ولا علم

رئيس الجمهورية يعلن - في أكثر من تصريح - أنه يجب الانتخاب الفردي. وبعض (الجهينة) في الحزب الوطني... ومهم (جولة) تعارض (بحسرة) ونون حياء... رغبات وتحيزات رئيس الجمهورية. أعيدت قسراة التصريحات، ولعمرك في بعض سطور المقالات وفركت عيني وقصصت جسدي لمعلمي. احلم اولعلمي في بلد غير مصر... الذي (يهزول) فيه حزب الحكومة وكثابه مؤيدون لى توجيهه او لتصبح لرئيس الجمهورية ووجدتني متقلبا تمام القفلة واننى في مصر ولست في مهمة صعبة للخارج... وتفتت تماما اننى في (علم ولست في حلم)... فالرئيس جانيده للانتخاب الفردي - يفت بجانب الغلبة من احزاب الاقلية وزعماء الحزب الوطني - يحيلون انتخاب القائمة ولهم الحق - ان هذا في مصالحهم وصالح حزبهم. والمرتبطين معه بمصالح بينما يرى الرئيس - وهو رئيس الجميع - ان الانتخاب الفردي سوف يدفع ببعض الشخصيات المستقلة او المعارضة ذات القبول الجسماهيبرى الى المجلس. ليكنسر حجم المعارضين والمستقلين تحت القبة المنسية... في الوقت الذي يرى فيه اصحاب (المصالح) المرتبطة بالحزب الحاكم من التجار والانتفاعيين والانتهازيين من نوى المكاسب والمناصب ان هذا قد يهدد مصالحهم وهم يخافون اى (مساس) بمصالحهم ومكاسبهم ومناصبهم من ارتفاع كلمة المعارضة او المناقشة... وهذا شيء عظيم...

خاصة لو تحقق وتم الانتخاب (النظام الفردي) والا فتحن امام سيناريو مقلوب... لحيلا من ان يؤيد الرئيس... كما كان يحدث دائما - فيهرول الحزب والحكومة وكثاب الحكومة نحو ما يريد الرئيس فالرئيس هذه المرة يعارض القائمة فتؤيدها الاقلية لان القائمة في صالحها... وهذا يعنى اننا قد نكون امام تعديلية مختلفة هذه المرة... ولكن ننتهي في النهاية الى قبول مايرفضه الشعب... من الانتخاب بالشعب... (بالقائمة)؟! قبلنا احسنج... المعارضة قيل لها هذا هو رأى اصوات الاغلبية ورغم معارضتها لتعييد الرئيس فلا نملك سوى احترامها وهذه هي الديمقراطية الحقيقية... II. هذا ما افقنه فيما يدور حول النظام الفردي ونظام القائمة الآن... وان بعض الظن الم وقطع الشك بالتقني اقول والقر انه اذا تم القرار النظام الفردي رغم معارضة الحزب الحاكم لى اننى ساكون اول من يدين هذا الظن ولول من سيسعلن ويؤكد... انها ليست تعديلية واننا بدانا الطريق نحو ديمقراطية حقيقية... لتوسيع هذا للامامش الديمقراطية الضيق التي تخفق داخل سرايبه. انقاس مصر الآن

حامد سليمان



السياسة المحررة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

إعادة النظر في نظام انتخاب الجالس الشعبية المحلية معايير اختيار برئسي الحزب الوطني في الانتخابات القادمة

كتب أحمد عبد الحكيم :

أعلن جمال الشلال وزير شؤون مجلس الشعب والأمن العام المساعد والتشريع والحزب الوطني الديمقراطي أن نظام المجالس هو علم الانتخابات .. حيث ستجري الانتخابات لمجلس القروي في أبريل والسحب في نوفمبر ..
اختيار المرشحين تتركز في حسن السمعة والشعبية والقدرة على الانتماء والتمثيل وقيمتها .. كما أكد أن ترشيحات الحزب مستهدفة فيها كبريا في الوجهة حيث سيتم الدفع بملامح شعبية وصلة جيدة مساندا

الحزب بكل قوة .
وقال الوزير إن هذا من رؤساء أحزاب المعارضة قد يلغوه ويضعفون النظام الانتخابي القروي وهم حلقون على الحزب الوطني الذي لكر النظام القروي .. الأمر الذي قد

يؤدي إلى التفتيت من قِبل قوائم في الانتخابات .

وأشار أن نظام الانتخابات في المجالس الشعبية المحلية سيكون محل أعادة نظر خلال الفترة القادمة .

وانتقد جمال الشلال مبادئ أحزاب المعارضة في المجالس والقسمات الانتخابية .. في حين أن جميع

العضات مكررة لدرجة الصلة الانتخابية وأنها لم

وحى التفتيت وحسمهم على الأرواء بأشخاصهم .

وطالب الشلال بالربط عند تبنيها ورأس لكل من

الانتخابات القارية وإذا كان هناك أعضاء قد تسلموا

لمجلس الشعب الحال فهو استثناءات وليست قاعدة .

كما أكد الوزير أن ٢٨٠ من مقارن الحزب التي ألت

اليه من الاتحاد الاشتراكي قد خسرهم وعادت إلى

أصنامها الأصلية لأنها كانت مفرجة ومفككة متنازعات

قشرية على غاية اللام .



من قریب

امتحان الديمقراطية؟

تشهد مصر هذا العام انتخابات
تشريعية هامة تجلسي الشعب
الشورى. تجرى في مرحلة
حاسمة من تطور الحياة السياسية
والاقتصادية في البلاد، وفي حقبة
من أهم التحولات العالمية التي
يُقاس فيها تقدم الأمم بمقدار
مناخلتها في مجال الديمقراطية
والحرية وحقوق الإنسان من
مقايير ومعايير متنازعة الشعوب
على طريق الرضاء والاستقرار من
أجل تقدم.

وبينما تنحس الأحزاب والقيود السياسية علينا في هذه القضايا ومجادلات معهد لعمدة الحركة الانتخابية، وهل تجري بأسلوب القائمة أم بالانتخاب الفردي، فابذل أن يظن أن من البلاد بأن يسودها جو سياسي يفتح على ممارسة الحرية والتمرد والتعبير والناقد، وينسق لجان للحوار والناقد، ويفسر والتلف في وجه تعدد الآراء والاجتماعات، بين ثغوب أو تشديد، دون مصالة أو تفكير.

أول ما ظهر من مظاهر الحرية
في تونس بعد النكسة والتخدير
علائقها بالديمقراطية بعيدا عن
السياسات والجماعات. هو حرية
الصحافة وحق الصحفيين في
التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا
حق الأحزاب السياسية في الترقية
والتمثيل في مؤسساتها وقادتها
والجماهير بمصداقيتها وسلامتها
كحسب ما هو خلال السنوات
والاجتماعات والاتصال بالتأخيين.
وعلى الحكومة والسلطات أن
تتخلى مسؤولية توفير الخدمات
للزامة لحائقي الأنظمة السياسية
والحريات الأنظمة السياسية
لجميع الأحزاب والفروق ونشأته
في العملية الانتخابية. وأن تلتزم
بذلك كالحديث والنوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة
تدعم على الاعتقاد بأن هناك خلطاً
وإيهاماً ضيقاً ذلك من مقارنة
عصبات الأرباب ومجسدي
الآرام والاعتناء بهم في حملة الإقدام
والجور الذين يخطفون سباعهم
وكفريا وحذرياً مع القوة. وإذا
انعكس ذلك بشكل واضح في ما
منفصل ضمن مشيوي إلى مضمون
أمني، حاول أن يتصمم أن
الآرام التي انتقلت طريقة ضبط
وأحضان القاتل الضحى وأمين
حزب العمال الاستاذ عادل حسين.
وكثيراً أن هناك مؤشرات وكثيرين وقفاً
قائلاًهم وقولهم ضد الأرباب
النفق السبعين، يجمع أشكالاً



المصدر : **السياسات الحزبية**

التاريخ : **١٩٩٥**

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

بعد إقرار النظام الفردي اتصالات سرية بين أحزاب المعارضة لتسيق المواقف الانتخابية

كتب مراد مجتعل

من مرة أنه يؤيد إجراء الانتخابات للنظام الفردي الذي
أقرته الأمانة العامة للحزب الوطني الأسبق المنسحب ..
وقد لقي هذا القرار ترحيباً كبيراً لدى قيادات الحزب
بأقاليمه وإقاعده بالمحافظات .. ولكن من وجهة نظر حزب
التجمع فإن هناك قضية بالغة الأهمية يجب تسليط الضوء
عليها خلال المرحلة القادمة حتى يتم الأحكام على العملية
الانتخابية وهي الضمانات الانتخابية التي تكفي في البداية إلى
انتخابات حرة نزيهة تقرر بمرأى من كل كافة التيارات
والتي هي الوحيدة المتوفرة بها ومن ثم فإن حزب التجمع لن يوافق
جهداً وإن تكبد حمة ومزيمة قياداته في المتابعة بشهيرة توافر
هذه الضمانات وإن هذا الصعد فإن هناك قانوناً جديداً مباشرة
المطوق السياسية أعده أحزاب المعارضة وعدد من أعضاء
الفرقون يتقدم به خلف ممسح الدين رئيس الحزب إلى مجلس
الشعب في أربع مديريات متتالية آخرها على افتتاح هذه الدورة
الاشية في نوفمبر المنسحب ..

ترحيب في الوفود

ويشير الدكتور إبراهيم المنصوي بأمانة السكرتير العام
للمساعد لحزب الوفد أن حزب الوفد أصدر بياناً رجب من خلاله
بتكديده للنظام الفردي إلا أن الحزب يرى أن الانحراف القسري
على العملية الانتخابية يجب أن يتم ليسهل للجان الفرعية بدلاً
من صهر على اللجان العامة فقط وأن يكون ذلك الانحراف من
هيئة قضائية مستقلة لا تتخضع في اختياراتها لوزير العدل الذي
هو أحد أعضاء السلطة التنفيذية دعماً لعمل السلطة الرقابية ..
ول الحزب العربي المنصوي قال أمين أسكنتر أمين التنظيم
بالحزب أن الحزب لن يخوض الانتخابات القادمة طويلاً للنظام
الفردي الذي أقرته أمانة الحزب الوطني وقد أعلن ذلك أعضاء
الذين دأبوا الأمين العام للحزب في أحد المؤتمرات الضخمية
بأحدى محافظات الوجه البحري .. وأعلن أسكنتر أن الحزب
المنصوي يعتبر قضية الأولى في المرحلة القادمة هي الضمانات
الانتخابية وهناك تسويق واتصالات مكثفة تجري بين كافة
أحزاب المعارضة بهدف تسويق المواقف في هذا الشأن ..

أيدت أحزاب المعارضة ترحيباً واسع النطاق
يهد أن تقرر الأمانة العامة للحزب الوطني
الديمقراطي الأخذ بالنظام الفردي في الانتخابات
النيابية القادمة .. ولكن رغم إقرار هذا النظام
وهو مطلب الذي كثيراً ما أبحث عليه وذلك به
أحزاب المعارضة وكثافت جهودها على كافة
المستويات والأصعدة الحزبية إلا أنه لوحظ ومن
خلال رصد دقيق وفعل في تلك الضمانات
والضمانات التي طرأت مؤخراً على الساحة
الحزبية أن أحزاب المعارضة لم تعد ومن الآن
لخوض معركة أخرى لاتخاذ مواقف موحدة بشأن
الضمانات الانتخابية الواجب توافرها من أجل
ضمان نزاهة العملية الانتخابية ..

الضمانات الانتخابية .. أهم

في البداية يقول إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل أنه بالرغم
من أن حزب العمل كان يميل إلى الأخذ بنظام القوائم النسبية
للاستحقاقات البرلمانية القادمة .. إلا أن هذا لا يمنع الحزب من أن
يعمل ترحيبه بالنظام الفردي وسيف يفاوض الحزب الانتخابات
طويلاً لهذا النظام .. ولكن أنه أن أشير إلى أن حزب العمل كان
لا يميل اهتماماً إلى نظام من الأمانة الانتخابية بلير اهتمامه
وتركيزه على الضمانات الفعلية التي ستمت عليها هذه
الانتخابات .. أن الأخذ بهذا النظام الانتخابي أو ذاك لن يكتب
له النجاح إلا بتوافر الضمانات الأكيدة التي تقرر وتضمن
العملية الانتخابية .. وقد كانت مشاركة في الحوار الوطني والكلام
هذا - إبراهيم شكرى وركز حزب العمل مثلاً في أهميات
المشاركين في لجان الحوار على جدية العملية الانتخابية القادمة
وهو الأمر الذي يتوقف على الضمانات لكافة أيا ..
أما في حزب التجمع التندى الوحدوى فيقول حسين
عبد الرزاق أمين اللجنة السياسية والحزب أن حزبه أعلن أكثر



المصدر :

١٩٩٥ سنة ٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انها مسئولية تكونوا لها اكفأ



بقلم :
ثروت ابابطة

الشيء الجدل العريض الذي ظل ملاك كنهات ولطخ وري وهجوم شديد ومدح قليل حول الطريقة التي مستخدمتها الدولة لإجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى وقال نيا إلى مستقر . فقد أعلن فعلا أن الانتخابات بنظام القوائم .

وأي مع امجالي بنظام القائمة إلا أنني أرى أنه لا يصلح مصر . فالانتخاب بالقائمة ليس انتخابا لأفراد بقدر ما هو انتخاب لقيادة .

والواقع أنني لست فيه من مبدئي مصر جميعا ولا استثنى الحزب الوطني مبدئي غير واضحة المعالم .

وليس في أحزاب مصر حزب واضح المعالم في مبادئه إلا حزب التجمع الذي يمثل الفكر القومي . والفكر القوموي انهار وأصبح في العلم أجمع ومثال من هذا حزب التجمع في مصر وفي بقية الأقاليم ثلثين غلبة القلة ولكنهم يسيطرون الصحف القومية والهيئات وأغلب المنشورات التي تصدر عن الهيئة العامة للكتاب .

على أية حال ليس هذا موضوع حديثي اليك اليوم لأن الحزب القوموي رغم أنه مثال موجود في مصر إلا أنه وجود لا قيمة له لأن الشعب المأزوم مسلما كان أو ليبييا يرفضه ويتردد عنه ويكرهه في كل صلاة يقيمها فرد أو جماعة في جامع أو في كنيسة .

أنا أريد اليوم وقد القريت الانتخابات أن أعجب بالأحزاب جميعا وأن أصفها الحزب الوطني أن ترعى الله والوطن في اختيار مرشحين ولا تقم لانتخاباتها التي أن تست المواقف عليه من التفتين جميعا لعلها ترضى . فلا تقم إلا صياح الوجوه البعيدين كل البعد عن مواطن الزمان ورواة الصمة وسوء الحظ ولا يجوز لأي حزب أن يدعي أنه لم يكن يعلم من مرشحه هذه الخصال التي لست فيه أن كل مرشح غالبا ما يكون مستندا إلى قواعد شعبية كبريت أو صفوت . وأن معرفة أفراد هذه القواعد ليست أمرا سهيا لفصلهم شعبية جوية لا يخلو أمرها عن أحد . ولست على كل حزب مهما يكن ضيق الضمان اطمأنه في المصالحات فإن لم يكن هؤلاء الأعضاء على بيته بالشرية والتجرب والزيه والعس والتقليد والظن من تاجر الخيرات وأصعب الأداة الخفية . أن لم يتولوا حل بيته بهذه الأمور فلا بد بهم أن يتركوا الحياة السياسية جميعا ولا يترقبوا من العمل العام كلمة .

فإن من المأم امر جميعا أن تجد تاجر الخيرات يجلسون على مقاعد مجلس الشعب الذي هو عنوان الأمة ورمزها وجهها أمام العالم وأنه من اللعين أن يصدر حكم على نائب من مجلس الشعب أنه كفاس وشاوي ولطاس من أصول الشعب مبلغ ليست من حله .

ولحتم القضاء لا مخالفة فيها لوجود حال هذه الانتخابات في مجلس دانيي ومنع مصر جميعا وشعبها بأنها وبأنه لا يجيبون الاشارة ولا يحسنون تدب من ينظم من المجلس التشريعية والحياة القومية :

إن ذلك أمر بالغ الخطورة وتغلبه لا يحتاج إل كثير من الجهد أو العناء لذا يحتاج فقط إلى الامانة مع الناس والتجارب معالي الشعب لمصالحهم لا لأي سبب آخر مما لا أحب أن أخوض فيه .

وإنه لفرصة أمام المصريين والحزب الوطني خاصة أن يكون رئيسه على هذا المستوى الأهم من نظام الشورى وطهره النفس واليد كل البعد عن أي بواعت إلا المصلحة العامة ويبدى أن يكون الذين يرشحون الأعضاء مجلس الشعب والقوى فريدين من هذا للكن الرابع الأسمى الذي يلقاهه رئيس الحزب والجمهورية والله ولي التوفيق .



المصدر : —————

التاريخ : ٩ - ٢٢ - ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا سياسيات

وبدأت الاسطوانة المشروخة في الدوران .. بكسر !!

لمسبة لأحزاب المعارضة :

مبازال أماكم .. وتنت للحصول على تمثيل برلماني بدلاً من هذا الخداع المكشوف !!

بدأت « الاسطوانة المكررة المشروخة » تعيث في الأذان بغية تلويثها مبكراً .. !! فقد التبرت بعض أحزاب المعارضة تلصق التهم جزأها - كملتها - بدون دليل بالحكومة متهمة إياها بالتلاعب في الانتخابات .. !! والسبب .. هذا الاكتصاح الهائل الذي حققه مرشحو الحزب الوطني في اللوائح الخالية التي جرت فيها الانتخابات مؤخراً .

• • •

إن هذه الأحزاب « الورقية » .. لا تريد أن تعترف حتى الآن .. بأن الفرق شاسع ، واليأس كبير .. وأن الخبرات ، والكوادر .. التي يضمها الحزب الوطني نادراً ما تتكرر لدى الآخرين .
من هنا .. تبادر على الفور بإدارة الاسطوانة إياها .. في محاولة من قياداتها لإيجاد مبرر يحفظ ماء الوجه عندما تطعن مقاطعتها للانتخابات القادمة .. وهي مبررات يطمون قبل غيرها .. أنها لا تستند إلى أي أساس من الواقع ، أو المنطوق ، أو التفكير السليم .

• • •

لقد أخذوا يعيدون ، ويعيدون حول ضرورة إشراف القضاء على الانتخابات .. متناسين بأن رجاله هم الذين



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٩ يناير ١٩٩٥

بشرايون على العملية الانتخابية .. وهم الذين يتولون إعلان النتائج .. بصرف النظر عن الهوية الحزبية للمرشحين .. اذ لن أقرب دليل ما حدث في انتخابات كل من ميلا البصل بالامكنة ، ونمياط .. التي تولى أمورهما حوالي ٤٠ قاضيا .. ينتمون إلى هيئة الحق ، والعمل التي تعتر بها جميعا .

● ● ●

عموما .. وحتى أكون صريحا أكثر .. لقد أفقد قرار الأمانة العامة للحزب الوطني بخوض المعركة على أساس النظام الفردي .. صواب نسبة كبيرة من أحزاب المعارضة التي تدرك تماما .. أنها عاجزة عن تقديم العناصر التي تتوفر لديها مقومات النجاح .. لأنها لم تعد الأعداد الكافية .. كما أن « شرط » الشعبية في حد ذاته .. ليس له أدنى وجود .. !

● ● ●

لقد أخذت تلك الأحزاب تمنى نفسها بالحصول على بعض المقاعد في البرلمان من خلال نظام القائمة الذي يتيح لها فرصا أفضل .. لكن عندما تبدد الأمل .. لم تجد أمامها .. سوى « شماعة » كل موسم .. التي يطلون عليها فضلهم الذريع .. !

● ● ●

على أي حال .. مازال هناك متسع من الوقت .. أمام أحزاب الأقلية .. لكي تغير من نهجها ، ومن توجهاتها ، وأساليبها .. بما يمكنها من زيادة رقعة مساحتها على الساحة السياسية .. ومن ترميم جسورها مع الجماهير عن طريق تبني قضاياها ، والعمل على حل مشاكلها برؤية مجردة ، وحلول موضوعية بعيدة عن الاثارة ، والمزايدات الرخيصة .

عندئذ .. وعندئذ فقط سوف يضمّنون « تمثيلا برلمانيا » .. مشرفا .. يتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية ، وموضوعية ، بدلا من هذا الصبّاح في الهواء .. الذي لا يسمن ولا يقنى من جوع .. !

محمد



المصدر : الأهرام

9 يناير 1990

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

مجلس الشورى يناقش بيان الرئيس مبارك مطالبية الأحزاب بزيادة نسبة المرأة في الانتخابات القادمة الاعضاء : عدم تخفيض الفائدة على اجنيه لتثبيت أسعاره

إذا أريد أن يكون المجلس تشريعيا
فيجب أن يدخل الدستور ويأخذ اسم
المجلس ..
ويجب توثيق اياها بكل المجلس أن
المجلس خلفا للنهر .. كان يسمى
شورى القرائين .. كما أن مجلس
الشورى تمثل أبناء الرأي والأخذ به ..
زيادة نسبة المرأة
واكتسب لحيته حسن ان
الديمقراطية لا تأتي الا بالممارسة
وبهذا حق الرئيس حسني مبارك
جميع الأحزاب للمشاركة في
الانتخابات القادمة وبما جميع افراد
الشعب للمشاركة مع الحرس على
حقوقهم في الاندماج بأسيادهم في
الانتخابات ولكن ان الانتخابات
والنظام الذي سيكون مرفعا للمرأة
يمكن نظام الثلاثة .. وبحث جميع
الأحزاب بزيادة اعداد الحضر
النسبي في المرشحين للانتخابات
اللقية ..
ولكن ردت عددا اجتماعية
الجميع .. وأنه لا بد من الاستمرار في
نظام الضاربة والاعلان من سعر امري
سلة ..
وهي استمعليل ميلاد ان الدولة
اجبات الى التغيير .. لزيادة
الاستثمارات .. وأما ان ان كبرى
6 اكثير اذا لم يفتأ في بقية كان
كله حيا ١٠٠٠ مليار جنيه وهذا يترك
لجنة الدين واكد ان مصر قادرة على
تشاء خدمة الدين ..

تدعيم الجلسة : ز.أيد على سعد محمد عبد الحافظ

مختلف الدول والديموقراطية الى نزع اسلحة
التمار الشامل من المنطقة
تفكيك ايجيوية
واكد .. خلاف عبد الجليل خلال
ان المرحلة الأولى من الإصلاح
الاقتصادي قد حققت نتائج ايجابية
ورغم المشكلات الدولية والعالمية .. وإن
هذا النجاح يرجع الى حسن السياسة
والادارة الديمقراطية بمفهومه
الحقيقي وهي التي تقدم المجتمع ..
ويطلب بالاستمرار في اصدار وتحليل
قوانين تشجيع الاستثمار ..
الديمقراطية وسيلة
وقال طاهر المصري ان تكيفات
الرئيس للمعركة تكسب امثال
الغضب .. ويطلب المعركة بتحصين
تقديم الخدمات والقضاء على
البيروقراطية .. والاعتماد على
السلع الاقتصادية .. واكد ان
الديمقراطية ليست هدفا بل وسيلة
لتحقيق التنمية والاستقرار ..
وقال محمد الطرمان انه اذا كان
البرغم يدعو الى ان يكون مجلس
الشورى مجلسا تشريعيا يتشرفون ان
الشورى تقتصر على أخذ الرأي فقط ..

طالب مجلس الشورى بشروية
الاسراع في اصدار قوانين تشجيع
التصدير وخفض الاسواق .. وهم
تخفيض الفائدة على الجنيه المصري
لاحتفاظه بثبات سعر صرف الجنيه
ويطلب الأحزاب بزيادة نسبة المرأة في
الانتخابات التشريعية القادمة ..
واكد المجلس ان القوات المسلحة
هي الدرع الثاني لمصر ..
وكان المجلس له واصل في جلست
اسس برئاسة الدكتور مصطفى كمال
حسن متلفحة تقرير للجنة الخاصة
بدراسة بيان الرئيس حسني مبارك في
افتتاح الدورة البرلمانية المقبلة ..
تفاصيل الجلسة
في بداية الجلسة كان اول المتحدثين
د .. فتحي محمد علي خطاب يمشيط
السوق .. والاسراع في اصدار قانون
منع الاحتكار .. وتشجيع المستثمرين
من طريق توفير المعلومات اللازمة
لهم .. وأشار الى ارتفاع الاسعار
المعيشية ..
وقال يوسف مبرور ابراهيم ان
جميع محاور خطاب الرئيس كانت
تدور حول الأمن القومي بمفهومه
الشامل .. واكد ان القوات المسلحة
هي الدرع الثاني لمصر .. وأنه لا بد
من تقوية اقتصادنا وتنمية الموارد
الاستراتيجية كسيناء وجنوب
الواوي ..
واكد بمسكسة الرئيس مبارك
الخارجية في كاتبة الاجابات ومع



النصر : العدد ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

نحذر من تزوير الانتخابات ونطالب المعارضة بالتنسيق الجماعي

تغطية:

ماجدي البسيوني

الامية بها ٧٠٪ بالإضافة إلى طرق
تزييف الانتخابات، ما هو مفهوم
إن من الديمقراطية ١٩٧٠ نحن لنحذر
ونعمل إلى الشعب ولا نخضع العواجز
بيننا أما هو فيتمسرون أن السلطة
تتمتع بالوراسيس، ومن هذا أول إن
يحاول مندا إسنج أنت وحزبك
الوطني مؤتمرات رابع الناس وحزبهم
عما صنعت في مصر طيلة الحكم
واسمهم إلى رايهم يصدق، لكنهم
يفشون من التوجيه الحقيقية، لافهم
يزلون إلى الناس ولا هم يتركولنا
نقل إلى الناس، يقتلون الناس
وحزبهم عليهم الصراع على من قتل
جرحوا الشعب وحزبهم عليه أن
يلتزم بما يتكلم منه وأه.

وواصل الأمين العام حديثه قائلاً:
نحن اليوم - أيها الأخوة - نواجه
قضية استقلال مصر التي قامت عام
١٩٥٢ وتلكت عام ١٩٥٦ بعد أن
عانت إقصائياتها وعادت ربيع
أصولنا لنا من أيدي الاحتلال، ونحن
الآن نعيش مرة ثانية لنحصل على
الاستقلال، إنني أعلم علم اليقين أن
هناك أمام الحكومة المصرية بالادارة
المصرية خطة لمرمى عليها من
الامريكان ومنعهم كسوازي، لذلك
ستقل مصر إلى العقيدة الأمريكية،
ومن ثم نلقت السياسة المصرية أسيرة
هذا الخط وهذا ما يفسر لنا أن كبا
تتقدم خطوة في اتجاه العرب تراجعا
وتتقدم عنها، وكما تتربطها الحكومة
في بيع القطاع العام للمساهمة
مصرنا ما تتراجع، خطوة إلى الامام

وتسائل الأمين العام: هل نصدق
الأرقام التي تكلها الأرقام في نفس
اليوم وإلى الجريمة الواحدة، ففي حين
نعلن الحكومة عن ارتفاع نسبة
التنمية يأتي تقرير البنك الدولي
ليكتفيها، ويضمن علينا بلوهم أن
القطاع الخاص سيستولي ٦٠٪ من
حجم الاستثمار فحين هو القطاع
الخاص المستثمر بما يتكلم مع
أهداف التنمية ليس في فترة القطاع
الشخص - أيها الأخوة - أن يحقق
تنمية حقيقية تعيد مصر نسبة التطور
في النشل إلى ما كانت عليه وقت
كان عهد الناصر ٧٠٪ سنوياً، هل
مصر تستمر إذن لماذا لا يرون أن
يستعملوا لصوت اليوكليون في
الشعار، لأن الصفق يركز الأرض
من تحت الاستثمار، وأن الصفق
يستقر في قلب الامامهم وهم
يفشون من ذلك ومن ثم لا ينجون
بدلاً من سوء حس الأحزاب بين
الجدان ثم يمتدحون عن
الديمقراطية؛ وتسائل الأمين العام
من مفهومهم للديمقراطية فقال: في
الوقت الذي يستعملون فيه على كابة
وسائل الإعلام وفي الوقت الذي
يحبسون فيه أحزاب المعارضة داخل
مغار - إن وجدت - وفي الوقت الذي
رفعوا فيه شن المصط في بلد نسبة

وسط حماس الال الجماهير قال:
خياره الذين دابة: استطاع بكم أن تقيم
حزباً موحداً، ولنا مع قوى المسلمين
قضية مبررة، انكرم بها، ونفخر
جهننا اليوم أنه لقد رفضوا كذابة
أصحاب منح مؤتمرا بعد ما أبلغتهم
برفض الرد شامة، لكنهم جبنوا وهو
ما يلبث أن يديمقراطية هذه الأيام أسوأ
من ديكتاتورية الملكية مدينى بلقاء،
والصالح الأمين العام: لو تركنا
الديمقراطيين إلى سلامهم الزعيم ماذا
تجده هل يضمن المسلم أن يكون
رئيس مجلس لرئيس إسرائيل إنه
سيجتمع لرئيس، عرب ليعادلوا
المسلم، وهل السلام يعني وضع
أصابع الرأى في السجن وبيع
أرضنا إلى من يمسون لنا السهم
ويضمنون كل يوم قذيفة ليرة وهل
السلام مع من يذكرون أن العام
النالي هو عام إكمال بناء إسرائيل
من النول إلى الفرات.

ومن بيان عاطف مدينى مجلس
الشعب قال الأمين العام: في خطاب
امام مجلس الشعب قال رئيس
الوزراء: إنهم يمسواستهم أحداً
إسلاماً إقصائياً وراعوا الجهد
الاجتماعى.. من يمسوهم فيما
يقولون؟ الجهد الاجتماعى لديهم أن
يجود الناس ويفتقدوا التلاخ والظلم
الجائز ويترأس الشباب على مذهب
القبائل، ومساهنة المزيد من الفساد
والمزيد من ارتفاع الأسعار والفسوس
والانحراف في مقابل مزيد من الإثراء
للحرام لالة لا يتنمون لهذا الشعب.



وتلانا إلى الخلف.

وإن كلمة تصالح سياسي شربك ما هو واجبتنا كحزب عربي يهتدي إلى ناصر، وأجاب: نريد أن نعيد بناء مصر والمصريين كما بنينا القائد والزعيم، وأن يكون لكل من أبناء الشعب بيت سعيد قادر على الفيل، إن ميادئ حريتنا هي ميادئ الأمل والمستقبل للشعب المصري، كل هذا بدخله معركه ليحيا استقلاله لأقصى حد ممكن ولأبد من التضحية.. أعداؤنا كثيرون ماينا أصحاب قضية، وهذا الزمن ليس بزمن الحق ولا بزمن العدل والعدول للعدل وليس كما يقولون بأن مصر تعيش زمن الديمقراطية.. أي الديمقراطية هذه وأضالده ما حدث في الأسبوع الماضي من تزوير للانتخابات ما هو إلا سطر لما سيحدث في الانتخابات القادمة.. وعيد الناصر لم يعلنا استسلامك لكك لأيد من وفاء أن تتم إلا بقوة جماهيرية شعبية، لا تلك حكما ولا سلاحا ولا دبابه ولا سكريا، لكننا نملك الحجة والاعتداع لذلك لا مناص من حزب اللهيون كحزبة أوابي للتأثير على القرار وإن تستطيع التقدم إلا بالجماهير وقد تعلمنا من الزعيم كيف نصل إليها بالصندوق معها، وأريد من كوادر فاعلة فاعلة شهداء لمصنوق الانتخابات ضد قوى التزوير والبنطج، وهذا سياسي شربك من فضائية فقال لأيد من أن تتحدث من يريد لنا التشرم والظلمة لأن عبد الناصر كان صاحب الطريق

المستقيم وأيد يكن ملتزما، انكر- والحديث للسيد سامي شربك.. إن أول كلمة سألها لي النائب العام هي قضية ماين باقم تكوين شفاعه، فقلت له: عبد الناصر علمنا ألا تكون شلة فليس معطلا أن أقبل ما لم يعلمي استقلتي أيام.

وتحدث حامد محمود قائلا: اليوم ونحن نعمل على عائقنا الدستورية التاريخية للأجيال القادمة مع قوى الشعب المصري الشريفة. في الزمن الروي الذي إركه فيه الحكام عن مكاسب ذرية يواير للمجدة ولم يعوا النورس فتحول للجمتمع على أيديهم إلى مجتمع النصف في اللانة. كيف لنا أن نستسلم لكك لأيد من بذل الغالي والنفيس حتى يكن استرداد ما ضاع في سنوات الثورة، وأضاف: نحن نعيش عصر الثورة والسباق في خطب ود الصهيونية تحت أسر الهيمنة الأمريكية وهكذا نجد التطبيع يعال برأسه ومحاولة فرض الهيمنة على مصر في الوقت الذي لم تصالح فيه إرادة مصر مع العدوان الثلاثي الشرس ولا مع هزيمة ١٩٦٧، وتبقى إرادة الشعب القوي مما يريدون لنا ولأيد من تقوية الصاجز الذي يحول بيننا وبين الصهيونيين ذلة الأرياء. وتحدث لشمي محمود أمين الأعمال وهو الكاتب السياسي فقال: أصبح حزبا له تميز خاص واستقبال خاص على الساحة المالية والسياسية لداعنا حتى التزم الأخير ضد بيع القطاع العام.



المصدر : السبوت ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

«بروفة حية، آلة التزوير الحكومية في قليب»

الموتى والأطفال صوتوا لمرشح (الوطني)

تقرير: صالح رجب
فتحي أبو الحمد

الاستمارة بالأطفال وتبين أن غالبية الموتى قد صوتوا لصالح مرشح الحكومة وخلالها لتطبيقات وزير الداخلية تناهت الأجهزة الأمنية عن مهمة تفتيش سير العملية الانتخابية كليا لصالح بطبيعة مرشح الحزب الحاكم حيث قام هؤلاء ببيع

مقنونة المرشحين الآخرين من دخول قرية طمان وتزويرها نهائيا بل وصل بها الأمر إلى محاولة التعمد على الزميل صالح رجب وقام أحد البلطجية بالاستيلاء على بطاقة تفتيش الشخصية الخاصة به وكارنيه نقابة الصحفيين وكاميرا تصوير تحت تهديد العصي والشتم ومساوإا التفتيش به لولا تدخل بعض رجال الشرطة الذين تصادف وجوههم ولد حذر الزميل محفرا بالورقة في مركز شرطة قليب ولم (١٦) أحوال وفي لجنة الفرز ظهرت

تتائج الجولة واضحة وصارفة حيث تسلمت اللجنة العامة للإشراف على الانتخابات صندوق مفتوحة وبها وقعا (٨٤)، (٢٨) وكانت النتيجة التي ردها أعضاء الحزب الوطني أن مرشح الحزب انصارى هو الذي قام بتزوير البطاقات في هذين الصندوقين ولكن لجنة الفرز اكتشفت أن كل البطاقات الموجودة في الصندوقين مسبوقة لصالح مرشح الحزب الحاكم!

بجناس بالغ فاستلمت الحكومة أول بروفة حية، في القنوية يوم الاثنين الماضي لاختبار كفاءة أجهزة تزوير إرادة المواطنين استعدادا للانتخابات العامة المقبلة في شهر نوفمبر القادم.. وانتهت تجربة قليب بكون ساحق لمرشح الحكومة التي سخرت كل إمكاناتها من أجله على حساب مرشح الحزب الانصارى سعيد الشماخ.



الاعمال التحضيرية لتجربة التزوير بدأت في املاب ولاة ابراهيم شادي عضو مجلس الشعب عن دائرة قليب ونظرا لشعبية سعيد الشماخ مرشح الحزب الانصارى فقد تمركز الحزب الوطني بسرعة لحصاره واتفاق مع الليبيين حسني أبو حالي على الترشح. وبخلاف من سبقوه وهو الأس الذي أكتفه ترشحات عديدة قام الحزب بالانقلاب مع بعض أعضائه بالترشيح كعسكثين في محاولة لتفتيح أصوات مدينة قليب التي تمثل معقل للرشح الانصارى والفعل رشح كل من أمين مساعد الحزب الوطني للليب وكذلك رئيس لجنة للراصلات والحزب في محافظة القليوبية. وقبل أسبوع فقط من الانتخابات عقد عائل الهامي محافظ القليوبية لاجتماعا مع رؤساء الجمعيات القرابية والحمد والمشايع وهدنهم باستخدام القانون الجديد لإبراهيم عن مناصبهم إذا ماذهب

الأصوات في قراهم إلى مرشح الحزب الانصارى. واستمراروا لصالح الانصارى القصوى للأجهزة الحكومية أصغر اللواء فؤاد حسين مدير أمن القنوية تطهيرات صارمة بفتح التصويت في قليب وستين وبها وهي معقل للرشح الانصارى إلا أن طريق البطاقة الشخصية والبطاقة الانتخابية معاً في حين أنه سمح بالتصويت بدون أي إثبات شخصية في مكانين معقل مرشح الوطني وقام مقاربات الأنصار القليوبين الحزب الحاكم بتصوير بطاقات الانتخاب في لجان عديدة هبر



المصدر : الأهرام الاقتصادية

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نافذة على الفساد

إنه عام الانتخابات



عبد العزيز صادق

عندما بدأ مجلس الشعب دورته الجديدة - وهي في نفس الوقت دورته الأخيرة - وكان ذلك في شهر نوفمبر الماضي، تصور بعض الناس أن هذه الدورة الجديدة الأخيرة، ستكون غاية في المسقونة!! وذلك من مفهوم أنه بعد انتهاء هذه الدورة ستبدأ الحركة الانتخابية لمجلس جديد!!

وتصور البعض الآخر .. أن عدداً غير قليل من نواب الشعب - في هذه الدورة - سيحاولون استعراض عضلاتهم في المناقشات البرلمانية، سواء تحت قبة المجلس، أو داخل قاعات اللجان النوعية!!

وبعض الثالث .. تصور وتوقع أن تكون المناقشات تحت القبة، حادة، وقد تكون الحوارات ساخنة بل قد تكون غاية في المسقونة!! كل هذا .. تألمها واستعدادا .. للمعركة الانتخابية المرتقبة!!

ومع بداية الدورة كان هناك أكثر من سؤال يدور على شفاة النواب .. والذين يهضمون بمثابة مجلس الشعب ومايدور فيه من نشاط سمعته المعروفة الشديدة!!

- كيف ستكون الانتخابات القادمة؟
- هل تكون بالثانية؟
- أو تكون بانتخابات فردية؟
- أو تكون مزيجاً بين هذا وذلك .. أي مزيجاً بين الفردية والثانية؟
- وحتى تجرى هذه الانتخابات؟

في زيارة للاستاذ الدكتور احمد فتحى سرور عشية انتخابه - لعضد امارة انتخابه - رئيساً لمجلس الشعب في اخر دوراته - جرى كلام - ودارت

مدرشة .. وتبادلنا الرأي والفكر .. قال الدكتور سرور:

مجلس الشعب الحالي .. كان له مرمع مع القدر!!

تصالحه ماذا!!

اجاب: إنه المجلس الذي عاصر ومايش فترة التحول من اقتصاد موجه، الى اقتصاديات السوق .. وبالمستبعد ذلك من العمل على تحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين .. والتقليل من حدة الآثار المرتبة على الأخذ باقتصاديات السوق!! هذا بالإضافة الى أن مجلساً للشعب الحالي .. هو مجلس التفتين .. وامداد التشريعات اللازمة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي

واضاف الدكتور سرور: هذا هو المجلس الذي تم تشكيله بالانتخاب الحر بالنظام الفردي!! وقد ظهرت فيه قيادات جديدة أدلت بدلوها .. وسأعمت برائتها الحياة هذا هو المجلس الذي أرسى تقاليد جديدة للممارسة البرلمانية .. وتقاليد جديدة لواجبات وسلوكيات اعضائه!! فيما مضى .. كانت المجالس التبرائية تسقط العضوية عن النائب لاصياف سياسية! أما هذا المجلس فقد شهد العاير السلوكية لاضائه!! واتخذ في هذا الشأن قرارات تعتبر - في رأيي - تقاليد برلمانية جديدة!!

في هذا الأسبوع .. مع بدء العام الجديد ١٩٩٥



المصدر :**الجريدة الاقتصادية**.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ١٩٩٥

صرح الاستاذ كمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والفسوري وأمين التنظيم بالحزب الوطني وحزب الأغلبية . بأنه قد تقرر ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى في اوائل شهر يونيو القادم.. وقبل سنتين يوما من انتهاء الدورة البرلمانية الحالية!! وان تشكيل المجلس في صورته النهائية سيتم يوم ٢٤ يوليو المقبل

وقال الوزير الشاذلي ان انتخابات مجلس الشعب ستجرى في نهاية شهر نوفمبر القادم!! اما كيف يكون شكل الانتخابات فربما لم تات.. ام مزيجا بين الاثنين.. فحتى كتابة هذه السطور، لم يتم حسنها.. وان كانت لها مؤشرات!!

مصادر برلمانية أكدت انه من المقرر أن تجرى الانتخابات القادمة بالنظام الفردي.. النظام الذي عرفته مصر منذ عرفت الحياة البرلمانية والفسوري!!

الرئيس حسني مبارك في حديث صحفى مع الزميل مجلال دويدار رئيس تحرير الزميله اليومية «الأخبار» قال يوم الأحد الماضي: أنا كمواطن.. اميل الى الأخذ بالنظام الفردي الذي نؤمننا عليه!! وصفنى رئيسا للحزب الوطني ، تركت للأمانة العامة ان تناقش هذا الأمر.. ويستشئ الاقتراح والجديده، وعلى مستوى الأمانات بالمحافظات.. كان هدفى الاطلاع على الآراء المختلفة حول النظام المناسب للانتخابات.. ولكن لا أخفى اننى اميل للنظام الفردي!!

ثم اضاف الرئيس مبارك مع الزميل جلال دويدار: من الفسوريين ان اضيق هذا الى ان «الحوار الوطني» الذى دعوت اليه، هو الذى فتح المناقشة حول هذا الموضوع.. وأنا كوزير لكل المصريين، اعلنت انه سيتم الاستجابة لقرصيات الحوار الوطني بما يحقق المصلحة العامة!

أمين التنظيم بالحزب الوطني كمال الشاذلي اعلن ان الامانة العامة للحزب وضعت خطة للحركة فى المرحلة المقبلة.. تمهيدا للاستعدادات لانتخابات التجديد النصفى للشورى!

ولحق اقول لكم.. ان العام الجديد ٩٥ قبل ان يرحل.. سيكون قد تم انتخابات مجلس شعب جديد.. ومجلس شورى جديد.. ومجلس نقابات مهنية جديدة فى الجبال.. والمهندسين!! وستجرى انتخابات بمركبة عتيقة.. هذا تصور شخصى.. فى الاتحادات المهنية!!

وللحق اقول لكم ايضا.. ان عام ٩٥ هو عام الانتخابات.. والله اعلم!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٩ من شهر ١٩٩٥

كمثال الشئ انلى :

عناصر جديدة من الشباب والنساء .. في ترشيحات الحزب لانتخابات الشعب والشورى غياب النواب وتوقيع الأطباء أثناء الجلسات .. ظاهرة غير صحية

كتب - مهدي أبو عاتية :

لقد كمال تشاكي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى والأمن العام والعضد المساعد الوطني والأمين للتعليم أن غياب أعضاء المجلسين عن الجلسات وتوقيع الوزراء على قرارات الأعضاء أثناء عقد الجلسة ظاهرة غير صحية .

قال خلال لقائه بالمحضرين الذين ساءلون في الدورة التي يقامها المجلس الأعلى للصحافة



كمال تشاكي

وكان كمال تشاكي من الحزب يساريين جالين في تشاكي عن الاتحاد الديمقراطي
الحزب ويساري حصل بولاية تشاكي .
لقد كان وزير الشباب وكافة السياسيين من القضاة والوزراء الاتحاد الديمقراطي
في مسابقة الشباب في القول ضد سيطرة رأس المال على الانتخابات .
أما انما ارحب بدخول كافة الحزب الديمقراطي الانتخابات للثقة في إطار
التمسك بالثقة وسبقه أي تشيخ هو الحكم والسياسة لها أن الاتحاد يساري
أمرح مصري والتي بشأن إنشاء تشاكي في المجلس . «معتبر أن غياب بعض
الحزب الديمقراطية عن الدورة الحالية للمجلس أحدث نتائج سلبية على الديمقراطية
الديمقراطية التي نسعى جميعا لنراها بولاية الرئيس عبد بنو له .

لقد كمال تشاكي أن الانتخابات التشريعية ستجري خلال شهرين من الآن
القادمين ليؤكد المجلس الجديد في التشكيل القاسي من الأحزاب هذا العام .. وأن
الانتخابات تشيخ ستجري خلال شهرين وتكون بملف المجلس الجديد في

وتعتبر حتى ١٩ يناير الحالي أن الحزب الوطني حزب الأغلبية يسوق بعناصر شبابية
وسنية في ترشيحاته العامة للانتخابات لمجلسي الشعب والشورى والوزير كخيار
الطهارة والأصحية والائتمان الحزبي .. مشيراً إلى أن الانتخابات التشريعية للبرلمان
شمال قبل الثورة من المكتب السياسي للحزب .
أشار إلى أن الحزب سوف يستأنف كافة من رغبة خاصة للعودة الجديدة .. وأن لديه كوار

وقد بات على مسكون الجمهورية تستحق أن تشاكي أي مؤلف .
التصديق الأول من ديسمبر هذا العام لهذا
قال أن الحكومة ستخرج بكون وشيخ بعض الدوائر الانتخابية في
المنظمات التي حلت حوزتها القومية ومن بينها الإسكندرية والدميرة
والمنوبة .
وسلمت الصحف الديمقراطية بأنها أرائي تعكس التيارات حرك الحزب لوجيا
وسلم مؤلفاً من حزب الأغلبية وحكومة بلع عليها مسابقة كبيرة في تصحيح
المسار الديمقراطي .. وقال أن الأغلبية في التي تقبلت بقاء المسألة الديمقراطية
لقد تم طمس الاختيار التي والتي كانت تمثل ٢٥٪ من الناخب على الديمقراطية العربية .



المصدر :

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

امتحان الديمقراطية

تشهد مصر هذا العام انتخابات تشريعية مهمة للشعب والشورى. تجرى في مرحلة حاسمة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وفي حقل مهمة من التحولات المالية التي يقاس فيها تقدم الأمم بمقدار ما حققت في مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان من شأمية، وبمقدار ما انتزعت الشعوب على طريق الرخاء والاستقرار من ناحية أخرى.

وبهذا تنقسم الأحزاب والقوى السياسية حديداً في مناقشات ومجادلات تعود للمعركة الانتخابية، وهل تجرى بأسلوب القائمة أم بالانتخاب الفردي، فلا بد أن يقن المرء أن البلاد باتت سودها جو سياسي يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية، ويقسح المجال للحوار والمناقشة والتفكير، ولا يثقل في وجه تعدد الآراء والاتجاهات.. دون تفويك أو تهديد، ودون مصاردة أو تنكيل.

وأول مظهر من مظاهر الحرية التي تلمسها بها الأنظمة، وتختبر علاقتها بالديمقراطية بعيداً عن الشعارات والادعاءات.. هو حرية الصحافة وحق الصحفيين في التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا حق الأحزاب السياسية في التنمية لها وإبرامها وإقناع الجماهير بمصداقيتها وسلامة حكمها من خلال الندوات والاجتماعات والاتصال والناخبين.. ومن الحكومة والسلطات أن تتحمل المسؤولية لتتوقع الضمانات اللازمة لتحقيق النزاهة السياسية.. والشورى الانتخابية المطلوبة لجميع الأحزاب والقوى المشاركة في العملية الانتخابية وأن تلجزم في ذلك بالحياد والموضوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة تعمل على الاعتقاد بأن هناك

خطأ متعمداً بين مكافحة الإرهاب وما يقتضيه ذلك من مطاردة عصابات الإرهاب ومحتل الإعدام والعنف، وبين حملة الآلام والآراء الذين يتخلفون سياسياً وكورياً وحزبياً مع الدولة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في بيان منظمات مصر منسوبة إلى مصدر آخر، حاول أن يتصدى للآراء والأفلام التي انتقدت طريقة ضبط واحتجاز الكتاب القسطنطيني وأربع حزب العمل الاستبداد جليل حسن.. وكلها آراء لكتاب وفكرين ولقروا باقتلامهم وغولهم ضد الإرهاب والتمسك السياسي بجميع أشكاله.. وبعضهم خصصهم سياسيون ينتمون لأحزاب أخرى مناقشة لحزب العمل.

ويبدو أن مفهوم حقوق الإنسان والمحافظة على الحريات السياسية مازال مجهولاً غامضاً في أذهان بعض المسؤولين عن الأمن في مصر.. فالذين يرتكبون جرائم الإرهاب وإزالة دماء الأبرياء لا تتوقع منهم ولا ينبغي أن تتوقع أن تتسكن في العقائل والكراهة مع حق الإنسان في الرابطة والأخلاق في الرأي والاعتقاد، إلا ما ارتكبوا هذه الجرائم.. بينما تتوقع من سلطات الأمن وجهات العدالة مراعاة هذه الحقوق.. وإن سريتها بين الشرطة، لما كان هناك فارق بين جهاز الأمن وزعيم العصاة، أو بين الشرطة والتمس، أو بين جهاز الأمن الذي في فروع العدالة والجهاز السري الذي في فروع الإرهاب.. وليس من مصلحة الذين يحرصون على سلامة هذا البلد واستقراره وتقدمه، أن يشكروا هذا الفارق الجوهري ويستنهضوا به.. ولا سلطناً جديداً في قبضة الاستبداد.. ولم تعد هناك حاجة لإجراء انتخابات.

سلامة أحمد سلامة
الأمم ١٩٩٥/٨



الإرهاب والانتخابات القادمة ؟

إلى أين ستبقى مواجهتنا للإرهاب في عام ١٩٩٥ ؟ لقد شهدت سنة ١٩٩٤ تطورين هامين في مجال الإرهاب تصاعد المواجهة الإنسانية لهذه الظاهرة بشكل كبير وإعمال في مختلف أنحاء العالم حتى أصبح يتم إحباط المحاولات الإرهابية قبل وقوعها سواء في القاهرة أو في الولايات

محمد سلماوى

الجامعة استعددا للانتخابات وحتى يخوض الانتخابات التأسيسية التي هي أهم من الانتخابات وهو في حالة حصار، ومن التصور أيضا أن يستفيد من تجربة الحدايات والتي فوجيء فيها بذلك الحيلة فقرة ضد شعارته التي لم يكن يتصور أن يصعد لها أحد خاصة وهي تستخدم اسم دين الله ذاته

لقد قل الإرهاب والقنابل وحشمان استواك طوبى وراء شعار الأسلام هو الحريون أن يصعدوا أحد، فمن ذا الذي يمكن أن يصعد للإسلام؟ لكن بعد تجربة الأسماء التأسيسية فوجيء هذا الإجماع بين يساريون - من أي إسلام يستند ؟

إسلام الله وسوله التي دعا إلى الشيعر والفطيلة لم أن تدعوهم أنهم من إسلام يدعو إلى التفتل ويستطيع الصراعات وتكون المسلمين وفلك الأربابا

لقد زل برشق الشعار التي قل شعارات يماثل عيون وعقول من يبحثون جابين من حل لمشكلاتنا، فاستجدولوا لا تكون في الضعافات وإنما في الدرامج السياسية الضعافة وحتى الآن لم نأنا الإجماع السطلي يربطهم كمثال للأصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي

والقول أن يوضع كل هذا الجدل مرة أخرى موضع الاختصار في الانتخابات القادمة لكن أمام الأفكار الإجماع السطلي للتحرف لبرنامج شامل يحوز على تأييد الجماهير وأمام إحصاءه الحالي بالحقن فقد دافعه قوة محاولة لثبات وجوده مرة أخرى على الأقل أمام أتباعه حتى لا يلفهم في الانتخابات، وقد يجد هذا الإجماع في حصاره وعجزه الحقلين أن الخلفين الذين لم تحيطهم الحراسة للتجربة بالصلاح هم هذه الضعافة التي يتكلمون بها إنما يصيب نفسه في حال حيث أن أية عملية إيجابية جديدة قد تهرج تماما على أي ربح من الخلفين لدى الجماهير ويستنكس تلك حشما على صخون الانتخابات

إن الجماهير قد راعها ما شهدت حتى الآن من نداء في أحداث الاعتداءات للشركة يمينان السطلي ويقطع ميدان الضحايا بوقاقع الزعم وغيرها والتي راح ضحيتها من المواطنين البسطاء أكثر مما أصيب من السماسح بالاضافة لحالات الاختصار الناشئة على رئيس الوزراء ووزراء الإعلام والمطالبة والتي راح ضحيتها الطلبة شيعم وأفراد من حرس الوزراء والمارة معن لا تنكس لهم لم أتم محاولة تجريب محفوظات الأمانة فكانت المطالبة القارية قبل يتملظن ؟

أما التطور الثاني فهو أن يد الإرهاب طالت أول مرة رمزاً شامخاً من رموز مصر والأمة لعريضاو تجيب محفوظ ورغم أن محاولة الاختصار التي تعرض لها الكاتب الكبير شاعها الله في ضوء مايشمل إلا أن تلك كانت أول مرة يتناول فيها الإرهاب على أحد الملحقين بعيداً عن مجال السياسة ومن جملون بها

ولقد جرت محاولتان سابقتان للاختصار (إثنين من الصحفيين القام هما ككاتب الصحفي كرم محمد أحمد والكتوب فرج فودة حيث تحدثت المحاولة الثانية) وشئت الأولى تكن المحاولة أن كلا منهما رغم استعداده للقيام لم يكن هذا للإرهاب لكونه كاتبا وإماماً للشعارة المصرية الذي كان القلم معبرا عنه فقد كان كرم محمد أحمد حشما سياسيا صريحا سخر قلمه للقائمة القنابل والأرهاب، وكرج فودة بعد التطار لم يكن عظماني، جديد تكون أولى مهامه هي التصدي للانتخابات السطلي للتحرف أما تجيب محفوظ لم يكن مشككا في معركة سياسية مع أحد بل كان كاتبا يستخدم القلم ليكتب أبدأ كان من شأنه أن رقع اسم الأمة العربية عاليا في القلم أجمع

والسؤال الذي يطرأ نفسه هو: هل هناك علاقة بين هذين التطورين الهامين هائلين شهدتهما سنة ١٩٩٤ أي هل هناك ارتباط بين تصاعد المواجهة الإنسانية للإرهاب وبين الاتجاه على تجيب محفوظ؟ الواقع أن هناك بالفعل ارتباطا، فالمحاولة إغتيال تجيب محفوظ كانت في رأيي رد فعل مباشر للحالة الحصار للتراث الذي شوهها أجهزة الأمن حول شعاصر الإرهاب، مما حدا بهده المتصمر إلى البحث عن هدف كبير يحسي إختصاصا من الإرهاب، في وقت شريكتها لكن سبب حالة التفتل التي أصيبت بها في قارة الأخيرة التي يجب أن يكون هذا الهدف سؤال فوسول - إيمان ولقد توارك وقد تشروا في تجيب محفوظ الذي قد ٨٢ عاما الذي يمتدح بين قنص في الشوارع بلا حراسة والتي بعدد وسبعين نوة عامة بحضورها كل من يريد مقابلته فعلا تحمل لنا السنة الجديدة في هذا المجال ؟

إن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات لحاس شمس جديد والقنصند السطلي لحاس الضوري وإذا نظرنا إلى انتخابات الحدايات التي جرت منذ سنتين فسنجد أن نشاط الإجماع السطلي قد تزايد بشكل واضح في القارة الشمالية والصداية للانتخابات، وقد كانت هذه الانتخابات في المرة الأولى التي حدثت فيها مواجهة صريحة لهذا الإجماع فتم التمسيع لشعارته بلا حول، وكانت النتيجة في التفتل من دون أن في غير مصلحة لأنه لم التصور أن يقوم الإجماع السطلي للتحرف بتصميم نشاطه في الرحلة



المصدر : الأهرام - ١١ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٥

«شفافية»

صندوق الانتخابات !

المكون للحكومة توفر له فيها الأمان
لحياتهم وممتلكاتهم.

■ ضمان الفصل بين الحزب
والدولة وأن تكون شروط
النفاس في الانتخابات
على أساس عادل
ومتكافئ.

■ إقامة آلية محايدة
وغیر متحيزة
ومتوازنة لإدارة
الانتخابات.

■ ضمان الحياد في
تصرف المسؤولين
الاداريين عن
الانتخابات في عمليات
جميع الأصوات

وحسابها.

■ إعداد بوليصة، سلوك تحكم
الحملة الانتخابية وفترة الاقتراع
والانتخاب تعلن في وسائل الإعلان
التي يجب أن يتمتع بالحديث فيها
بحق متساو بين جميع الأحزاب
والمرشحين. وأن تكون الشفافية
الإعلامية للحملة غير متحيزة وغير

حزبية.

■ يجب على سلطات الدولة أن
تضمن توريث عملية الاقتراع بدون
غش أو عمل غير قانوني. وعلى
الدولة أن تتخذ الإجراءات
الضرورية والملائمة لضمان شفافية
العملية الانتخابية بأكملها عن
طريق تطبيق للأحزاب والأفراد
والمعين معتمدين.

■ يجب على سلطات الدولة أن
تتخذ الخطوات
الضرورية لمنع
الاحتيال في
الانتخابات.

■ على الدول
أن تؤكد أن
انتخابات حقوق
الإنسان

والشفافية لها علاقة بالعملية
الانتخابية يجب أن تتم بشأنها
القرارات أسرع مراعاة لوقت
الانتخابات من قبل سلطة مستقلة
وغير متحيزة مثل لجنة الانتخابية
محايدة. أو دائرة قضائية.

في ظل تنامي وتأكيد البات حقوق الإنسان وقعت مصر في
أسوأ الخاضع بغير البرلمان الفرنسي مع ١٢٨ دولة من
بينها مؤيدون وأرثوذكس على إعلان مبادئ تتلزم به
الدول الديمقراطية التي تطبق التعددية الحزبية
حول معايير الانتخابات الحرة والعادلة.

وبالمقابلة فإن الدكتور فتحى سرور الذي لم
يكن قد أتم انتخاباته رئيسا للاتحاد البرلماني هو
متكلم للزرك الخرافات على هذا الإعلان الذي
يتعلق من قرارات اتخذتها هيئة الأمم المتحدة
في طريقها للتخليق الحرية الكاملة لحقوق
الإنسان كالإزام بولي لجميع الدول، تابعه عن
أن، الانتخابات سرور، يترأس الآن أكبر منظمة
لحماية الديمقراطية في العالم. هي التي أعدت

هذا الإعلان بصفتها مسئولة عن
محاكمة كافة التجارب الديمقراطية
وخاضعة في النواك الدامية.

تكتفى فقط بكون تعليق أو مقارنة
أن تضيف المصادر من مخصوص هذا
الأساق الذي تؤكد المؤشرات أنه
على الرغم من عدم انطوائ تصديق
الدول لاداء الديمقراطية عليه إلا أنه
مازم أيضا أن وقوا عليه وخاصة
تحتس التي تتولى رئاسة تلك
المنظمة على حذارة. كما أنه سوف

يكون اللجنة
التي سيقيم
عليها مجلس
التعاون السياسي
والاقتصادي الذي سوف
يضم الأسرة الدولية في ظل اهتمام
الدولى الجديد.

وفيما يلي تخصص هذا للابق
سلطة الحكم التي تبنى
على ارادة الشعب التي يتم التعبير

فيها في انتخابات حقيقية.
■ لكل مسؤولان بالغ الحق في
التصويت والترشيح وله الحق في
حملة انتخابية متساوية مع الحزب

محمود معوض



البيت

المصدر :

٢٨ حكمة - طرابلس

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أعضاء مجلس الشعب يتحدثون عن :

الإخوان المسلمون.. والانتخابات القادمة

محمد الجبريلي: إذا حصلوا على المقاعد سينهار المجتمع المدني

البري فرغلي: سيكون بؤسهم صعباً.. والأمل مضمون

الأخوان المسلمون والانتخابات القادمة لمجلس الشعب، خاصة بالنظام الفردي، ودخول الإخوان لمجلس الشعب خلال الدورين السابقين بالتحالف مع حزب العمل والفراد في خلال الانتخابات بنظام الكفّة طرحت « البلاغ الجديد » عدة تساؤلات على أعضاء مجلس الشعب لمعرفة آرائهم حول إمكانية أن يكون للأخوان تعدد من المقاعد في البرلمان القادم مع تطبيق النظام الفردي ، وتقييمهم للدور الإخواني والفراد في التشريعي من خلال مشاركتهم في التوزيع السابقين لمجلس الشعب .

وقال يمكن أن يحصل لخولهم المجلس العمل التشريعي والفراد في باعراضاتهم المستمرة على القوانين .

وهل تناسب الظروف الحالية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل والسلام والخصخصة دخول الإخوان كأعضاء في مجلس الشعب .

وهل للأخوان دورهم بين الشباب .

كل هذه التساؤلات طرحتها البلاغ الجديد على أعضاء مجلس الشعب . وكانت هذه محصلة أراءهم

ويؤكد النائب المستشار محمد الجبريلي أمين سر اللجنة التشريعية

بمجلس الشعب .

ان نظام الإخوان المسلمين لتطبيق غير شرعي لصور قرار بل منه الجماعة ، واكد انه يرفض مبدأ استقلال الدين في السياسة وهو ما يتبعه جماعة الإخوان . التي تستعمل على استقلال الدين في الانتخابات القادمة ، ولهذا أتوقع لها الفوز بعد قليل من المقاعد ، مع العلم أنهم سيرشحون أنفسهم دون أن يتكروا علنا أنهم من الإخوان أي أنهم سوف يدخلون المجلس من الأبواب الخلفية .

والخطورة ليست في دخول الإخوان لمجلس الشعب كأعضاء فطعم دغلوا من قبل مرشحين ولم يفلحوا شيئا ، وإنما الخطورة إذا جاءهم تمويل مالي من الخارج . لأن هذا سوف يملك خطورة كبيرة على السلطة التشريعية في مصر . ويجب أن نعرف جميعا أن الإخوان المسلمين ، الذين كانوا سبباً في التفتت مع إسرائيل ، هذه سماعات لقطت برأولها أن إسرائيل هي التي أوجعت بعض حركات الإخوان المسلمين مثل حركة حماس .

وأختر الله في عام الإخوان المسلمين إلى السلطة لأن أول شيء سوف يطلونه هو شرب البيرة طرية لأن حلمهم هو السيطرة على الحكم ومناصبه من أجل مصالحهم الشخصية .

كمال خالد :

لم نسمع قبلة وفي مناطق الثغامة بحدود

— أجرى الحديث : —

وجدي هيبس

وأنا حصل الإخوان المسلمين على ثلاث عدد مقاعد البرلمان مستوكتي هذا إلى انهول المجتمع المدني كله . وخطورة المجتمع المدني في مذهبهم الذي واصل على أن الذي يرفضهم ويرفض الله وهم حزب الله أما الآخرين فهم حزب الشيطن .

وبالنسبة لتقييم دورهم خلال الدورين السابقين لأم يكن لهم أدية ، فقد فشلوا في القيام بدورهم البرلماني فهم ضد الحزب والصوت والبرلمان ، لا يترافعون بأي سلطة سوى سلطانهم ، وقد حاولوا زعزعة النظام ولكنهم فشلوا خلال الدورين ، ولم يهتموا بالمشور فشلًا لتمام فاتهم للبين كانوا يزعمون عليه كلمة « في خير مصعبا الله » وكشوا أنفسهم داخل البرلمان والكو سبعا الفلاة .

الأسل مخبول . وأعلن النائب البري فرغلي أن الإخوان لم يدخلوا المجلس إلا من بطن الأحزاب وأن الانتخاب بالقائمة

كان هو الأصل الوحيد أمامهم لانهم كتطبيق أكثر قوة وكثافة في التصويت ، والأصل محدود في دخولهم المجلس من خلال النظام الفردي لأن نجاح المرشح يتطلب حصوله على نسبة ٢٥٪ من الأصوات في الدائرة ، أما في نظام القوائم كان لابد أن تحصل القائمة على نسبة ٢٨٪ فقط من الأصوات ، ويقل عدد منهم البرلمان

من خلال إعادة الانتخابات . وقد طور الإخوان برنامجهم اقتدشوا عن البرامج الحالية مثل برامج الإسكان والتمتع والتأجير الاجتماعية ، ولكن الأخوان انتخرف سيكون علقا أمام دخولهم المجلس والشعب الإفراق بين الجماعات المتطرفة والأخوان المسلمين الحقيقيين .

والأخوان خلال الدورين السابقين الشيكوا سببها مع النظام ولم يتعمروا بأي برنامج إيجابي أو التصدي ولم يستخدما سلطة الرأية والتشريع بل استخدموا في كلمة واحدة في قضية الحريات وكان دخولهم المجلس في أزمة تاريخية ليسرضا برنامهم أمام الشعب .



البحر

المصدر :

١١ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويم يترض الاخوان على القانون
الاساسية التي اصابت الشعب بفساد
مثل فركين بيع القطاع العام والاخوان
يؤيدون الشخصية وكافة البرامج
الحكومية .
وسيون موقفهم معاً جناً خلال
الانتخابات القادمة .

الاخوان والمعارضة

الكتاب محمد مصطفى
أولاً فاص بالتميز يرى :
لقد مع انتشار قنابل المهرج من
المسكن أن يحصل الاخوان المسلمين
على مقاعد في البرلمان ولكننا
سلكون كالبلة جناً وسكون دخولهم
المجلس نتيجة الديمقراطية التي
لعبوها .
وخولهم المجلس أن يحتل محل
المجلس البرلماني والقاضي رغم كثرة
اعتراضاتهم وعدم موافقتهم ، لأن
محل المجلس يتم من خلال الأغلبية
الاصوات وبالتالي فإن يأتى الاخوان
على محل المجلس .
والاخوان لا يترشحون على صلبة
التطبيع مع إسرائيل بشرط اعادة كل
الأراضي المحتلة لاصحابها وحما
شاهد الجماهير جلسات مجلس
الشعب واعتراضات الاخوان
المستمرة دون تقديم الجدل حول
ترك الجماهير لخدمة خطتها في
انتخاب هؤلاء الاخوان لمجلس
المجلس .

لما بالنسبة لتكوين محل الاخوان
خلال الدورتين الماضيتين فلم يكن لهم
دور بارز سوى الاعتراضات ولكن
يستطيعوا اعادة الديمقراطية
والمجلس للخدمة وتقديم
الديمقراطية كلاً في النهاية .

الاخوان القدامى

ويرى الكاتب المستقل محمد
المستقلين لانه بإمكان الاخوان
المسلمين القنص الحصول على
عضوية المجلس وهم الاخوان منذ عام
١٩٥٤ لهم الجذور الحقيقية لحركة
الاخوان المسلمين لما من يدعي لانهم
لخون حكماً لهم ليسوا فروهاتون
الحقيقية وبالتالي فلا تأثير لهم ، وتأثير
الاخوان داخل مجلس الشعب يتوقف
على دعمهم ويطلب المستقلون
الحكومة بأن تقدم عدد الاعضاء
للمعارضة لهذا سوف يطي لوجاً من
التوازن داخل المجلس حتى تضطر
الأغلبية لحضور الجلسات لمواجهة
اعضاء المعارضة وبالتالي تتقدم
الجلسات وتتقدم محل المجلس



المصدر: الوفا

التاريخ: ١٤/١١/٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطريق إلى الديمقراطية من خلال الانتخابات البرلمانية

- إشراف قضائي كامل • حكومة مستحايبة
- جداول انتخابات نقيية من التزوير
- تخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم
- تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب

في وسائل الإعلام



المصدر : **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

منذ بداية

الحياة النيابية في مصر عام ١٨٦٨ وتجرى الانتخابات العامة بالنظام الفردي وفي عام ١٩٨٤ تفتتح ذهن الحكومة المصرية عن اجراء الانتخابات بنظام القوائم.. ووقتها أعلن فؤاد سراج الدين رئيس الوفد رفضه لنظام لهذا النظام المشيوي، لعدم دستوريته من جانب، ومخالفته لطبيعة الشعب المصري من جانب آخر.. ولكن الحكومة أصرت على اجراء الانتخابات بالقائمة.. وجاء حكم المحكمة الدستورية العليا ليؤكد ماقاله سراج الدين، بعدم دستورية نظام القائمة.. وتم حل مجلس الشعب ١٩٨٤

قام ترميز الحزب الوطني بتفصيل نظام انتخابي جديد لفكرة النظام، فاستلهموا تقريبا بسبع اجراء انتخابات بالقائمة الى مقعد فردي لكل دائرة، وعلى ذلك اجريت انتخابات ١٩٨٧، وطعن في دستورية هذه الانتخابات اقبالا، وقضت المحكمة الدستورية بطلان تلك الانتخابات وتم حل مجلس ١٩٨٧. وفي عام ١٩٩١ ماتت النحلة الى الانتخابات بنظام الفردي، وجاء نتائج هذه الانتخابات لتؤكد سقوط اعداء كبيرة من رموز الحزب الحاكم

في النظام التيممراطية لها وظيفة، هذه الوظيفة هي تكوين للحكم من اختيار حاكمه بالامة كاملة.. وهذه العملية تحتاج الى ضمانات.. هذه الضمانات لأصل غير موجودة في مصر، لا في النص، ولا في الممارسة.. إن يبقى في حقيقه الأمر التسليم بأن الانتخابات العملية بصورتها القائمة لا تكن الضمب من اختيار حاكمه بالامة كاملة.. ولكن الانتخابات الآن تزيى وظيفه اخرى، هي وظيفتها في النظام الدستورية، وفي نصها شريعة ملزمة إلى الحكم الذين يمارسون السلطة والتمل.

ولكن تكون هناك انتخابات حرة تزييه يقول محمود ابيظة: هناك ضمانات سياسية سبق لاحزاب للمعارضة ان طالبت بها لضمان نزاهة الانتخابات فيجب حثية الجبريل وانفسها لمرافقة جية قضائية.. وان تكون الكفوف الانتخابية التي يحصل عليها للمرشحين مطالبة للكشوف البرجونية في الجمان الفرعية، لأن يكون الانتخاب بالقيافة الشفعية.. وان يرفع القيد او ييسر على الكشف عند الاملاء بصرته.. وان يرفع مخدوب للزمين في اللجنة الفرعية على مسخر للجنة وان يرفع مخدوب للزمين في لجنة القدر على مسخر للجنة

ويضيف ارباطا نظرا لامتياز التزيير الذي تشكل منه، فإن نزاهة الانتخابات لكي يتحقق، يجب ان تدرى في ظل حكومة محايدة، تكون مأموريةها محددة لاجراء الانتخابات،

في محافظات عديدة، مما دفع الحزب الحاكم الى محاولة اعادة نظام القائمة مرة اخرى.. وزراء الوفد وحزب الاحزاب المعارضة والقوى السياسية لنظام القائمة، وعلقت الرئيس مبارك بضرورة اجراء الانتخابات بنظام الفردي.. وكما يقول رجال السياسة قرجال القادون، ليس لهم اسلوب وظيفه الانتخابات، ولكن لهم وضع ضمانات تكفل اجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة.. والشكك هذه الحكومة الحزب الحاكم ترفض هذه الضمانات لأنها ببساطة شديدة سوف تصبغ الحزب الحاكم الى الابد.

الوفد من خلال هذا التحديق تستعرض اراء رجال الفكر والسياسة والقانون حول هذه القضية الهامة التي تعدد مستقيل الامه.

الوفد ير فض

● حزب الوفد يرفض الانتخاب بنظام القائمة، سواء المطلقة او النسبية.. هكذا يقول محمود ابيظة للامام رؤوس لجنة الشباب بالوفد - ويستند في ذلك الى أن الانتخاب بنظام القائمة سواء في المجالس المحلية او مجلس الشورى او مجلس الشعب مختلف للنسبية.. ويشيد قائلا ان الشعب المصري تمرد على الانتخابات الفرعية وذلك منذ بداية العمل الفرعية في مصر في اواخر القرن للنسبي.. والى بعد الحزب النظم والنسبية لحد ارتفاع نسبة الامية التي تصل الى ٧٠٪.. والسؤال من وجهة نظره.. ان الانتخابات

وان يترك رئيس الدولة رئاسة الحزب الوطني، لأن الجسب بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة يؤدي عمليا الى الاختلال بين الحزب والدولة، وهو الوضع الذي كان قائما في ظل حكم الحزب الواحد، ويخرب على ذلك ان احزاب المعارضة قدوس معركه مع الدولة نفسها وليس مع الحزب الوطني فقط.. ايضا احتكار الحزب الحاكم لوسائل الاعلام السمعة والمزية والمناخية الكبيرة من السمعة يؤدى الى اختلال جسيم بعيدا المساواة بين اللاتين في اثناء المعركة الانتخابية، واختلال في المساواة بين الاحزاب في العملية الانتخابية.. وتكامل الفرقان في الوصول الى اجهزة الاعلام ورئاسة الانتشار تمامه اساسية من ضمانات لنظم التيممراطية الحديثة، وبالتالي فإن وجود هذا التكاثر يعني وجود التيممراطية، وفيها يعني غياب التيممراطية.. تنفيى الى هذا الوضع الجديد للمواطنين.. انما الحافطون يجب ان يكونوا محايدين مطلق مثل رجال القضاء يحظر عليهم الانتماء الى أي حزب سياسي.. ولكن ما يحدث فهو في آخر.. فليد ان للمواطنين يتصمون في الحزب الحاكم، وهم يرفضون والمناخية الانتخابية مما يشكل خرقا لضمان نزاهة المعايير الانتخابية.

حياد السلطة

● الفقه الدستوري لا تكن محسن خليل يؤكد ايضا على ان النظام



تحقيق

سيد عبدالعاطي

الصحري على الانتخابات والبطرية الجارية، وهي تواجهم في اللجان العامة وصنعا مهنيا من اللجان الفرعية التي يتم فيها التصويت محلا.. حتى لا يتحسنا لوزار ما يحدث أثناء التصويت، ما يسير الى سعة القضاء ولضمان نزاهة وحدة الانتخابات ايضا، يجب ان تعامل كافة الاحزاب معاملة متكافئة على قدم السواة خلال فترة الحملة الانتخابية سواء من حيث اقامة المقرات في تنظيم للوكب في اماكن الانتخابية، وتأمينه للامراض الانتخابية، وان يوفد العمل بمقتضى القانون حتى لا تستعمل لجهة الامن في احتلال مشيوي لجهة الامن في يحضرون لجان الانتخابات، ويوفر هذه الضمانات لتسلم بها علما، فان اي انتخابات تهرى يكون مطعونا فيها.

تداول السلطة

● الدكتور صوي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق يقول: الانتخابات بنظام الفردي هو انسب الانظمة الانتخابية التي تتكلم مع الشعب المصري وتتفق مع دستور، وهذا رأي منذ عام ١٩٨٢، فهنا النظام بعد مدرسة سياسية للمواطنين، حيث يقوم صلة مباشرة بين الناخب والناخب، والناخب يصور لانه الانتخابات ذات بشارك فعلا في السلطة.. اما في نظام القائمة فإن الناخب يكون دوره في القرعة القائمة، بينما الاممية الاولى تكون للزبط الذي يختار القائمة ويضع القترتيب، ومن هنا يتم اختيار بعض ابراهيم لجانته الحزب اكثر من لعتامه وابراهيم الطفيون.. اما يجب نظام الفردي في صدر فهو سلبي الناخب، بمعنى ان الناخب لا يذهب الى صناديق الانتخابات اصلا إلا لدفع شخصي، مثل ان يكون

الفردي هو انسب الانظمة الانتخابية لصغر، حيث ان الانتخابي الفردي يوثق الحلة بين الناخب وناخذه.. ولضمان نزاهة وحدة الانتخابات وضيف د. خليل، يجب اشراف رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل سواء على اللوات الفرعية او اللوات العامة، ويمكن اجراء الانتخابات على اكثر من يوم واحد مثلا هو موجود في لبنان، ولا يتم الاعلان عن النتائج في ليلة واحدة حتى لا يتأثر الناخب بتتجة الموارد الاخرى.. فهنا مطلوب للسلطة بين الاحزاب والممثلين في الدعاية الانتخابية وخاصة في وسائل الاعلام.. ايضا لهم حيد السلطة لضمان نزاهة الانتخابات.

الفردي والقائمة

● الانتخاب بنظام الفردي هو انسب حابة لصغر والسر، والسر في نظام القائمة، هذا ما يؤكده الدكتور سليمان المصري استاذ القانون الدستوري.. فمثلا ان ينفذ تلك الصلة السياسية في مصر في اواخر القرن الماضي، حتى عام ١٩٨٢ والانتخابات تجري بنظام الفردي.. ثم تحولت الى نظام القائمة للثقة، أي كانت الانتخابات لصغر فقط على قولهم، على الاحزاب، وقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النظام، لانه حرم المستقلين من حق الترشح.. وفي عام ١٩٨٧ قامت الدولة بعمل نظام جديد للانتخابات على ان يكون بالقوائم المرشحة الى جانب مقعد فردي واحد لكل دائرة.

ورفضت المحكمة ايضا عدم دستورية هذا النظام لعدم تكافؤ الفرص بعد ان استمرى لفردي والفردي على معظم اللجان الفرعية، وفي انتخابات ١٩٩١ اجريت الانتخابات بنظام الفردي، ثم حدثت احوال كثيرة حول نية الحكومة في العودة الى نظام القائمة.. ولقد هذا التأكيد على ان التفكير في العودة الى نظام القائمة سوف يخر العمل السياسي كثيرا.. لان النظام الفردي هو انسب النظام الانتخابي في مصر، فمن مميزات الانتخاب الفردي انه يجعل الناخب يعرف الشخص الذي سيخفيه، اما في حالة القائمة، فإن التصويت سيكون للقائمة بكاملها.

توافي الضمانات

● الدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل له رؤية حول هذه القضية، يقول: ان النظام الانتخابي سواء كان فرديا ام بالقوائم الحزبية للكلية في التصويت، الشروط لا غير

الفردي هو انسب الانظمة الانتخابية لجمع بين النظامين، لا يحقق انتخابات حرة نزاهة ماهرة عن اقامة الضمعي، إلا إذا اجريت الانتخابات في جو يحقق النزاهة والامن وعدم التدخل لارهابي المتحيزين او للبعث بصناديق الانتخاب وطالما ان لا توضع فيها، فالجربة التي مرت بها كافة الانتخابات التي اجريت في السنوات الاخيرة قد شابهها التزوير والغش لتحقيق النتائج التي تشهدها السلطة الحاكمة.. ولقد طلبت لجان المعارضة والقوى السياسية باسم الأمة من رئيس الجمهورية تدخل لسانون تنظيم مدرسة الحقوق السياسية بهدف تصفية ما بكل نزاهة الانتخابات وسلامتها، وتمت مطروحات قانون في هذا الصدد منذ عام ١٩٩١، ولكن لم يؤخذ به رغم انه جرى تعديل لهذا القانون اكثر من مرة، وهذه الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات ليست ببعدة، بل انها مقررة ومطلبة بموجب بوان صائر من الانصاف السياسي الذي هو في يدنا وحده هذا البيان الضمانات اقرب براسة حاليا الدكتور فتحي سرور، ويحدد هذا البيان الضمانات حتى تكون توافرها في الانتخابات حتى تكون نزاهة حرة، ونحن لا نطلب باكثر مما جاء في هذا البيان الدولي.. ويضيف د. مراد، من السليم به ان الناخب يجب ان يوقع باسمه في الانتخابات بعد الاطلاع بصوته للتحقق من حضوره شخصيا، وان تكون فيها المشورة على الانتخابات معادية حتى لا تلجأ الى اساليب ملتوية لتحقيق نتائج للجهة التي تعمل لصالحها، وعلى ذلك فانه لا يجوز ان يكون وزير الداخلية هو للشراف على الانتخابات وهو عضو في الحكومة لفردي في السلطة، لانه هو صاحب القرار الاول في اشراف على العملية الانتخابية، مما يتيح للتزوير والبعث بصناديق الانتخاب لصالح السلطة الحاكمة ومن هنا فإن اشراف القضاء كسلطة مستقلة معادية على العملية الانتخابية بالكامل يعتبر امرا واجبا ولا سيما ما يتجهون من ان صعد رجال القضاء لا يكل لتطبيق كل اللجان الانتخابية الفرعية والعامة.. بحيث يمكن لجهة الانتخابات على اكثر من يوم، على ان تعان النتائج في يوم واحد حتى لا يكون لها تأثير على الناخبين.. وهذا ما تلتزمه الجمعية العمومية لدائى للقضاة، ومؤتمر القضاة الذي عقدته القضاة في نابيه، وهم فرج من غيرهم وامكانات ذلك، علما بانهم ملابها بان يحضروا من الاشراف



المرشح قريبه أو وديعه.. أما في القائمة فإن هذا القيد الشخصي يكون متعمداً ضارماً، ففائزته تزيد من سلبية الناخب المصري، وهو متأكد من أنه لن يوافق على هذا القرار في ظل نظام القائمة في مصر بالذات أنه يهويها عدم الدستورية.

ويضيف د. مصطفى، مشكلة الأحزاب في مصر أن حزبا واحدا فقط هو الذي يسيطر على الحكم وصاحب الأيديولوجية السائدة وبالتالي فإن للفائز بين الأحزاب جميعها والمشاركة تكون بين برامج تلك الأحزاب، وفي مصر مشكلة خاصة بالبرامج حيث أن لثلاثين الأحزاب حدة مجمعية مبدئية عامة لا يجوز للأحزاب أن تفرج عنها، منها النظام الجمهوري، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والسلام الاجتماعي في نفس هذه البرامج.. فبالاستحالة أن سيكون في

النتائج.. بينما في البلاد التي تأخذ بالقائمة يكون الاختلاف في البرامج والمبادئ، فتجد حزبا ملكيا يدعي بالملكية في بلد جمهوري مثل إيطاليا أو انجلترا أو فرنسا، وتجد حزبا شيوعيا يطالب بتطبيق الشيوعية في بلد رأسمالي مثل أمريكا أو فرنسا.. بينما في مصر الأحزاب مهيمنة بما هو وارد في الدستور، وبما هو وارد في قانون الأحوال، وتتمتع بالاختلافات في التطبيقات فقط.

ومن هنا نستطيع القول أن النظام الفردي في ظل ظروفنا القائمة هو الأفضل، لأنه تستطيع أن تعتمد على طهارة ونزاهة المرشح الذي ستعطي له صوتك.

ومن الضمانات الكثيرة لإجراء انتخابات حرة نزاهة - يقول الدكتور مصطفى أبو طالب، الأستاذ المساعد بأكاديمية البحث العلمي - مصر لن هو في السلطة أي للحزب الحاكم، لأن كل مصالح الأفراد من خضعت ويواصل إنتاج في يد الدولة، فالدولة هي التي تفتح للفرس وتعين للفرس وتنتخب للفرس وتقرر مستقبلات الإنتاج للفرس وغيرهم من الضمانات، إن الناخب سيوجه صوته في إعطاء صوته للحزب الحاكم.. ولكن في ظل الديمقراطية (الديمقراطية) يتناقص القطاع الخاص مع الدولة في هذه الأمور، فالإعلان لا لم يجد أيه سكان في المدرسة الحكومية

الشعب لضمان استقلاليته تقدم الحكومة والنظام.. ومن وجهة نظري أن الديمقراطية ليست اقتصادية الحزبية فقط، ولكن تداول السلطة.. ونحن نعلم في مصر من صيطرة الحزب الواحد على مفاهيم الحكم.. ولكن تكون هذه الانتخابات حرة ونزاهة يجب أن يكون هناك إشراف كامل لرجال القضاء على الانتخابات لضمان نزاهتها ومبديتها، فبالانتخابات النزيهة تعيد التوازن في مجلس الشعب، هذا التوازن يعطي للحكومة الشرعية وهذا أيضا مهم لسمعة النظام.

يستطيع أن يتجه إلى مدرسة أعلى، وإذا لم يجد مستلزمات الإنتاج في الجمعية الزراعية سيقبض على تلجر، ومن هنا تكل حليته في الحكومة، وبالتالي حينما يوازن بين مصالحه، فإنه لن يكون خائفا لا من الحكم.

ويضيف د. مصطفى : ومن هنا فإنه كلما دخلت قضية الحكومة على الخصائص الاقتصادية، كلما قلت حاجة الناس إلى الحكومة والحزب الحاكم، وكلما انضج الجبال أمام الناخب لأشدها من يملك ويعطي له مساهمة.

وقد تكون لبرصة أحزاب المعارضة للتواجد في الشارع أكثر من الآن، وتكون هناك فرصة لتداول السلطة بين الأحزاب.. لأن تداول السلطة هو أحد أهداف الديمقراطية.

● الانتخابات والقائمة لها مميزات ومعيوب.. والانتخابات الفردية لها أيضا مميزات ومعيوب.. هذا الكلام على لسان الكاتب الكبير كامل زهيرى رئيس تحرير المصطفى الأسبق.. أما عن مميزات ومعيوب القائمة يقول، مميزات القائمة أنها تصلح في الدول التي بها أحزاب صغيرة يمكنها بواسطة القائمة أن يكون لها دخل في البرلمان.. أما عيوب القائمة أنها تفرض على الشعب نوابا ليسوا على مستوى المسؤولية.. أما مميزات الانتخابات الفردية أنها تتناسب مع طبيعة الشعب المصري بسبب طغي الأمية.. أما عيوب الفردية، أنه يكفل للمرشح الكثير من المال والجهد.

ويضيف زهيرى، من وجهة نظري ليس لهم أسلوب الانتخابات القائمة أم بالنظام الفردي.. ولكن لهم كسب نفسيين أن تكون الانتخابات حرة ونزاهة وديمقراطية لكي يكون لدينا ثواب شرعيون وحكومة شرعية مثابة من الشعب وبإرادة الشعب.. فلو كان العمل يؤكد لنا أن الحزب الوطني الحاكم هو الذي يحمي الأغلبية في مجلس



المصدر : السبوت

النشر والتذات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبوت ١٩٩١

نضبات

لقد كانت المعارضة المصرية محقة عندما طالبت وأصرت على أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من الشعب. كانت المعارضة على يقين من أن الاختيار الذي يتم بالترشيح من مجلس الشعب ثم بالاستفتاء، يعقد الحياة السياسية.

لأنه يضع هذه الحالة في حلقة مفرغة. فتجديد رئاسة الجمهورية بقرار من مجلس الشعب بأقلية ثلثي أعضائه للمجلس، يجعل التجديد في يد هذه الأغلبية. ومن هنا كانت حاجة رئيس الجمهورية إلى الحزب الوطني وإلى أغلبية برلمانية محددة غير قابلة للإقصاء. بل إن الاحتياط يقتضي ضمان نسبة أكبر قد تصل إلى ٩٠٪ من مقاعد للمجلس.

هذه هي الحقبة وذلك هي للناس. فاستلوب اختيار وتجديد رئيس الجمهورية يفرض كيفية إدارة انتخابات مجلس الشعب حيث تلزم نسبة معينة غير قابلة للإقصاء. وهذه النسبة تتحدد سلفاً ولعل إجراء الانتخابات. ويكلف الجهاز التنفيذي بتحقيق هذا الهدف، بغض النظر عن الوسائل اللازمة لتحقيقه. وهذه الوسائل في مجموعها ستكون منها مايسمي بنزوير الانتخابات. أي الخلاع في نتائجها. وإهمل إرادة الأمة. واستبدالها بأرادة فحكم الذي يحتاج إلى برلمان على اللباس للناس.

ماذا ستفعل المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادمة. وخصوصاً وأن الأمل ضئيل بل هو معدوم في أن يغير الحكم سلوكه وموقفه. فالتجارب الأخيرة لا تبشر بأي خير. فلم تحاول الحكومة حتى التظاهر بالاستقامة والشرف في جميع عمليات الانتخاب للتكميلية سواء في الزرقا أو في قنايوط أو في ميذا البصل أو في بورسعيد.

تخفي المعارضة إن ظلت أنها ستخرج الحكومة بكثرة النخبين أو بشهاد وكالات الأنباء والصحافة المصرية والمالية.

فالحكومة لا تخفي ولا تخاف الإعلام ولا تتحرج منه. وعلى رأي لائل دةلقه نكوت ولا يحد يموت. فلنكن القضيحة لبعض الوقت. فلنك بهون أمام الهدف الأسمى. وهو الاحتفاظ بمعنة الأغلبية وأبهة الحكم.



المصدر :
العدد : ١٢٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

ونخطيهم المعارضة أيضاً إن خدمتها وعود الحكومة بفقر
معتول من المقاعد. فهي غالباً تمد ولا تفي بوعدها. وإن عدت
سيكون المقاعد أي بالأقل للقليل من المقاعد على سبيل الصدفة.
ولا تمنح للمقاعد إلا للمستأجرين. لكي لا يتخصصوا على الحكم
هنوم واستقراره. ولكي يسبقوا إلى أحزابهم بين الجماهير.
فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلاً في البرلمان، من أن يكون
ممثلاً بمسح من الأشخاص التي تباع نفسها وحزبها ووطنها.
مطلوب من المعارضة، ومن الآن، أن توضح أن خواصها
للاستحقاقات مشروطة بجهتها ونفقاتها وتكاليف الفرص بين
الأحزاب وبين المرشحين.
هذا الأيضاح من الآن حتى لا تنسى الحكومة أن المعارضة
تتأور وتقلج.
وهذا الأيضاح يرفع إلى رئيس الجمهورية لكي يتقود هو
الإصلاح للمطلوب. حتى لا يقال أن المعارضة تحاول أن تراج
الحاكم وأرض إرادتها.
ولو قال رئيس الجمهورية الإصلاح السياسي للمطلوب
فسيحتجبه الشعب مجدداً وناسه. ولن يكون في حاجة إلى
أقلية مصطنعة في مجلس الشعب.
والإصلاح لا يكون بالمطالبة بالإشراف القنصلي على
الانتخابات. لأن القاضي في يوم الانتخاب لن يغير على
مواجهة الجهاز الحكومي إن كان ضمن التزوير. سيضيع جهد
القاضي في خضم الأعباء الإدارية.
للمعارضة تطالب بتشكيل حكومة محايدة وبإلغاء حالة
الطوارئ ويتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني
وبإصلاح تشريعي سبق تصنيده.

د. نعمان جمعة



المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور!!

بقلم : سعيد عبد الخالق

من وقت إلى آخر - ويتغير في كل حين - تتسارع خطير وهم عن شخصية العقلية المبررة لهذا الظاهر، أو بمعنى آخر بدون كسلا من غرض والهدف نواش صرح القرار في مصر ١٦ أن الخوض في تصورات وفراوات عميدة لتصور علامات استلزام محور، وتبعث فيشكوك في كوابل المصلحة والشملات التي تسعها في الداسيات والأعياد. ولكن - محالو آخري وتدخل أحدث تصرف علي الساحة السياسية الآن.

لنا وهنا العام الانتخابي - في أفريله القام الانتخابات مجلس الشوري، وفي أكتوبر، انتخابات مجلس الشعب. وخليفة رأيتا هذين المجلسين في حالة يرثي لها طوال لسنوات للتسمية الخريب المعارضة الجدة والوضوحية. وحين كسل فشلتى أمين التنظيم بالحزب الوطني في وزير شؤون مجلسي الشعب والشوري، عن تدري الحياة الديمقراطية عندما أرجع ضعف الأداء في مجلس الشعب في غياب المعارضة الجدة. ونشرت قصص هذا التصريح من غير. محض هذا. أن الدولة تسعى في لشركه لحزب المعارضة بلا استثناء في الانتخابات مجلس الشعب القامة أربع وسبعين في مجلس الشعب. لقد مظهر كمال الفاضل، أن وجود معارضة جادة وقوية في مجلس الشعب - بعد مظهر الديمقراطية، حتى وقد تمع كعالم أجنبي ينادي دعوى الديمقراطية الحقيقية وليست الديمقراطية شكلية، أو على الأقل تتجاوز مرحلة الحضارة الديمقراطية التي مرأنا فيها رغم مرور ١٦ عاما على عودة نظام التعدد الحزبي. و... وبختصار... وجود معارضة قوية داخل المجلس بعد كفاءة الرئيسية لتيات النظام وإضفاء صيغة الديمقراطية عليه.

ولكن بصفة... كيف حصل المعارضة في قريته؟ لا طريق لهاها سوري الانتخابات كحركة تنزيهة، وليس عن طريق فركلات اللاعبين. ولم يصنع في دولة الديمقراطية في دول شعري حائلة الشعب، أن رئيس فحزب لحاكم أصدر قرارا بتعيين بعض المعارضة شون في القريته لتعطي لولي للمعارضة (ال...). مجال سوري الانتخابات. ورائها يصوحن بسوي في عودة الأمل للبلاد عندما أفلحت الأمانة العامة للحزب الوطني لبراء انتخابات مجلس الشعب القامة والنظام الفريدي. ولقدنا بخبر... كذا أيضا عن نظام القامة التي في بطان مجلسين للشعب! والمصاف... أو قل لقد في كفسر كقائمة التي في أربع نواش انتخابات مع فاة دورها، وأصبح النظام أمام جبرية عمالية لتيات حسن نواها وتضريح أحزاب المعارضة علي الإشراف في الانتخابات القامة، وخصوصا... أن نجاح في سقوط فحزب الحكم أن يبعد أو يمس للديمقراطية في مجلسي الشعب. كما أن هذا للحزب في الباقي باقي بعد أربعة أو خمسة شهور. ومنهم شهر رمضان وعيد الفطر والأعياد الفريضة، وبخت الأعياد، وعيد الأضحى، وموسم الحج. ويخلدنا علي الصعيد، وكل سنة والانت طيب! والصيغة بسيطة... أن يحضر لشرع القائل أكثر من خمس وعشرين أو ثلاثين جلسة لمجلس الشعب المحلي. وهذه هي الحقيقة، وجرت الانتخابات الأولى في قلوب، ولما مرشح لحزب الوطني بكتصاص، وتوجه معظم للتخزين لأول مرة في تاريخ الحياة الديمقراطية للأداء وأصولهم! ولكن... لا مانع مفعلا حسي جادة، وتناول إهمان انصت وإهمان بعضا بخصم نوايا النظام! وجرت انتخابات فلاة كزنا بمطالفة ديماط. ولما مرشح لحزب الوطني بكتصاص أيضا. وكشفت كصحن من امتناع التخزين من الأداء بأصولهم، وحصول لشرع القائل على ٨٨ قبل صوت ١٢٠ كلف بحثنا هذا. أو يقول فلك، أن مرشح الحزب الوطني لشغل في الأزرق، وتعاقد مع تاجر العقارات علي حشو صحفكي الاقتراع بأصوات التخزين مقابلهم علي استخفافهم عن الإرام بأصولهم! الامتاع من تريد منه الفلاة، فقد لنا من قبل أننا حصلنا كتيبة في درجة قبول الاستهانة والاستخفاف بقولنا! وجرت انتخابات فلاة كزنا



المصدر :

الوكيل

التاريخ :

١٢ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبول بالإسكندرية، وتسلم جميعها أن للرشح للتكاسل لرشح الحزب الوطني،
 بمكة لال وقوة والظهور والمصداقية، ويتبع بخليد جارف من أبناء بركة.
 وإن أكثر من هو مرشح الحزب الوطني، ولكن الأمانة جريدة الأمل، كشفت
 عما يشوبه له فوالان في بطون مهاتهم، وتوالت أن يرحل الحزب عبادة
 الاستجابة، ويجري الانتخابات حرة، ويقرر من يكون... بالتفصيل... الحزب هذا
 مسومة للرشح للتكاسل أو توجه الخلدون ومتنوبو هذا للرشح في لجان
 الانتخابية في الصباح اليك استحقاقا من الجميع بأن هناك انتخابات فعلا،
 وهو جذا بأن كل شيء، شام، وتوالي الخبر هذه المهمة حتى لا يكونهم مشقة
 وعناء عملية الانتخابية. ويتوسع مرشح الحزب الوطني بنفس الطريقة التي
 استعملها النظام منذ عام ١٩٧٢م. وهذا... لابد من وقفة. بلونا على مواطن بمكة
 نفس انتخابات لرشح لثالثه في بركة... مرشح الحزب، ويروي شرح نفسه في
 أي انتخابات عامة. من بركة... وقفة... مرشح الحزب في لرشح نفسه؟ ومن
 يلحق ببقائه نفسه في لثالثه إلا كان إلى رشح للتكاسل في بركة... مرشح الحزب
 سلف في الانتخابات، رغم استجابته في لثالثه العامة والمصداقية، والتي لا تخوف
 للكتيرين من الإحتشادين بركة وحزب النظام... وطبعاً، حصل مرشح الحزب
 الوطني على الأغلبية في لثالثه... وتصلوا أن في مكان بحث الآن في الانتخابات
 التي جرى في كرسى في الحزب بغير سعيدة... نظاماً بأن لواء آخر الدين
 هناك محافظ بوز سعيد جارف نور، ويتدخل مباشرة للكتير... على الحقيقة
 لاخديار مرشح الحزب الوطني، ويقرر واستدعاء رؤساء لثالثات الحزب حرة
 والجمعيات الخيرية والهيئات والهيئات لاجلهم على تجميع مرشح الحزب
 الوطني. كما يقوم المحافظ باستدعاء رؤساء الأحياء وتجار التجار في بركة
 ويصدر اليوم لثالثات بتفصيل كافة لثالثات الدولة في خدمة مرشح الحزب
 الوطني، والتمهيد له، والأسلاف في بركة. وهذا المحافظ للأصوات والتمهيد لثالث
 على المحافظ للتمهيد لرشح الحزب، ويستخدم لثالثات للتمهيد للتمهيد...
 ويستخدم لثالثات أخرى أسلوب الاستدعاء مرهله، أهل جزء الإحصان لا
 الإحصان، أي أن الحزب الوطني الحكم بحسنه عليها بمشور وعات الخدمات
 التي تليها الحكومة، لابد من رد هذا الإحصان الحكومي بإحصان... أسلوب الآن
 والشكاية، أي بالتفصيل مرشح الحكومة... وصل الأمر بهذا المحافظ...
 بالتفصيل حاله بأنه محافظ الحزب الوطني ويستعمل من نواح مرشح
 الحزب وأصدر قراراً بأن كرسى محمد لثالثات أمين الحزب الوطني بغير سعيد
 حله الدستوري وترشح نفسه ضد مرشح الحزب الوطني... وحسب لواء
 لواء دستور مدير الأمن بوز سعيد الذي كان تامل فيه خيراً، يتدخل بفسل
 مباشر، ويصدر لواءاً بذلك لثالثات الحزب الوطني... استغلر لثالث
 لرشح الحزب الوطني، رغم موافقة الأجهزة الأمنية على علة هذه للأصوات...
 يحدث هذا، وأهل ذلك يتفقدون أحزاب المعارضة الأثرة في الانتخابات
 للثالثة لجلس تشعب، بالله عليكم... كرسى... والثالث... والثالث... والثالث...
 لرشح النظام ملماً وأما في بركة لثالثات وقرراً وميناً، وبعد أيام من
 بوز سعيد... صراحة... كان لثالثات لثالثات لثالثات لثالثات...
 ٢٥٪/ ذلقة... ويستولي على دائرة في بركة، وطوت لثالثات لثالثات...
 للترشحين للتكاسل... كان تدفع هذا لتشجيع الحزب المعارضة على الإثارة
 في الانتخابات العامة، ولتات حسن الخوايا أمام الشعب... وأن بركة النظام من
 شيء لا شرس دائرة في بركة حتى لو من بركة، الإحصان، على طريقة محافظ
 بوز سعيد... أين لثالثات لثالثات... ولكن يبدو أنه يوجد لثالثات النظام من يعملون
 ضده ويسعون لتكاسل... لهم بوشون أن يتفقدوا... وأول مرة واحدة في
 جيلهم لثالثات أصبحت الانتخابات لثالثات... وأول مرة واحدة وليس من
 لثالثات حرة في بركة سليمة.

صقلوا... لثالثات حرسون على استعرا في هذا النظام أكثر من حرص بعض
 رجله عليه



المصدر : الإحصاءات

التاريخ : ١٤ - ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون جديد لتوحيد النظم الانتخابية: انتخابات عامة بين تيارات الحزب الوطني والوزراء يجب تعديل الدوائر الانتخابية

الجلسة الشعب والسياسة
وحول إنشاء الحزب الوطني بالمناطق
من تعديل الدوائر الانتخابية بالمناطق
التي لا يتجاوزها بأكثر من دوائر جديدة
للمرشحين الجدد حفاظا على إيمانهم
داخل دوائرهم وعدم السماح لمرشحين
جدد بدخولها. فيما طالب بعض قيادات
الحزب الحاكم بإعادة تنظيم الدوائر
الانتخابية واستبعاد بعض الوزراء لاحتلال
خروجهم من الحكومة عن الترشح في
الانتخابات القادمة وكذلك استبعاد بعض
أعضاء الحزب الذين تمعرت سمعتهم في
الفترة الأخيرة.



الوطني وبعض الوزراء للتفضيل به بعض
الدوائر الانتخابية لعدد من قيادات الحزب
استعدادا للمعركة الانتخابية القادمة

كلاب أصنامة شريف وصالح شلبي:
تبحث الحكومة مشروع قانون جديد
لتوحيد النظم الانتخابية على أسس النظم
التي هي ذلك بعد تقرير هيئة للدراسات
بالحكومة الدستورية العليا بعدم دستورية
انتخابات المجلس للحياة الشعبية بالبرلمان.
وقد تجرعت الخلافات داخل الحكومة
والحزب الوطني الحاكم حول تعديل حدود
الدوائر الانتخابية في محافظات
الأسكندرية والمراسية والبحيرة والتي
شهدت تعديلات في حدودها مؤخرا حيث
تصاعدت الاتهامات بين قيادات الحزب



المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٨٠ طعنا انتخابيا في عضوية مجلس الشعب حتى الآن

كتب أحمد عبدالحكم :

يظهر مهتس الانتخاب لى بداية ادا الانتخاب
الطعون الانتخابية القيمة ضد أحد من نائبي
وهم احمد ابراهيم على ووجهة الزباين
و الدائرة الاولى بصرى ، ولطس واكد وسلاح
بدوى ودائرة ١٢ شرقية ، وحل صالح
وعبدالحكيم عبيد ودائرة ٦ جبينة ، ولطب
كامل فانزوة واحمد الغول ودائرة ٧ جبينة
و محمد حمام الدين مطوط ودائرة ٥
اسيوط و محمد ابراهيم عياد وعبدالحق
مدنى ودائرة ٥ قنا .

وقد اكدت الدكتوراة فوزية عبدالمنار ان
هناك مايقرب من ٨٠ طعنا انتخابيا جديدا
مازالت منظورة امام محكمة النقض فى حين

اكد كمال خالد عضو اللجنة التشريعية ان
اللجنة قد نظرت حتى الآن ٣٠ طعن انتخابي
انتهت جميعها بتجيم استنفاط العضوية عن اقر
نائب .

واكد النائب ان المادة ٩٣ من الدستور هي
مادة معيبة فى الدستور لانها تمكن مجلس
الشعب من اغتصاب سلطة القضاء وهذا
يتناقض مع نص المادتين ٦٤ ، ٦٥ من
الدستور كما يتناقض مع نص المادة ١٦٥ التى
تنص عل ان السلطة القضائية مستقلة ونص
المادة ١٦٦ التى تنص عل ان القضاء
مستقلون لاسلطان عليهم لى قضائهم لغير
القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل لى القضائيا
او فى شئون العدالة .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير الانتخابات بوزارة الداخلية :

قيد ٦٧٨ ألف ناخب وحذف ٢٦ ألفا خلال شهرين ٣٦٪ نسبة الإناث القيدات و ٢٦٪ محذوفات

كتب - حسن الشلايب :

بلغ عدد المواطنين الذين تم قيد اسمائهم بالجدول الانتخابي خلال شهرين نوفمبر وديسمبر الماضيين ٦٧٨ ألفا و ٤٠٠ ناخب مقابل حذف ١٥٦ ألفا و ٨٠٠ بسبب الوفاة أو التكرار الاسم .. بلغت نسبة الإناث القيدات بالجدول ٣٦٪ والمحذوفات ٢٦٪

أن تكبر محافظة في أعداد المقيدين بالجدول خلال الشهرين الماضيين كانت قدفنية (٧٨ ألفا و ٥٥ ألفا) لديها الاسكندرية (٦٤ ألفا و ٤٣ ألفا) نالها (واسفر محافظة هي السويس (٦٢٨) نالها (فقط) .. أما المحذوفون سجلت المتوفرة المركز الأول (٦١ ألفا و ٧٧٢) وجنوب سيناء للمركز الأخير (١٤٥ محذولا فقط) .

وأوضح تقرير الإدارة العامة للانتخابات أن نسبة الإناث في سجلات القيد والحذف معقولة وإن كنا نتمنى ارتفاعها إستجابة لنداء السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية بضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي وممارسة حقها في الانتخابات .. فقد بلغت نسبة الإناث القيدات بالجدول ٤٥,٩٥٪ في البحر الأحمر نالها كسر القسط (٤٣,٧٧٪) وأل محاذلة بور سعيد (٢٠,٦٠٪) أما نسبة المحذوفات من الجدول فقد بلغت ٣٨,٤٠٪ من المتوفرة نالها الشرقية ٣٧,٧٩٪ وأل محافظة السويس (٣٠,٠٣٪ فقط) .

أضاف اللواء محمد بدر المنشاوي أنه بعد توجيهات حسن الأولى وزير الداخلية بتحديد عدد الناخبين بكل لجنة بـ ٧٠٠ ناخب فقط تيسيرا عليهم تم زيادة عدد اللجان على مستوى الجمهورية لتصبح ٢٧ ألفا بدلا من ٢٦ ألف لجنة فضلا عن تخصيص لجان للتيسير .

١٥ مارس .
وأشار أن المواطنين الذين تظفوا عن قيد اسمائهم لظروف كهربية كالتسليم أو المرض خلال الأشهر الثلاثة قتي حذفا للقانون يمكنهم للتقدم بطلبات للجوان تطعن التي يرأسها رئيس محكمة لقيد اسمائهم بالجدول خلال فترة التطعن .

أشار اللواء بدر المنشاوي إلى

أعلن ذلك اللواء محمد بدر المنشاوي مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة العامة للانتخابات في تصريحات لـ «الجمهورية» .. وقال أن عملية القيد مستمرة حتى نهاية يناير الحالي طبقا للتعليمات الأخيرة في قانون مباشرة الحقوق السياسية مشيرا إلى أن بدء فترة التطعن وعرض الجدول الانتخابية من أول فبراير وحتى



الأخوان ينفون تهمة الإرهاب مستندين إلى فتوى بقتل وصفي التل

□ القاهرة - من محمد صلاح

■ بدأت القوى السياسية المعارضة في مصر استعدادات مبكرة للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وفيما تجرى اتصالات بين قوى المعارضة بهدف تنسيق المواقف وتوزيع الدوائر في مرشحيه مرشحي الحزب الوطني، بدأ وأخسح أن قادة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة يشكلون جبهةا لتأيي تهمة الإرهاب ومساندة الملف عن الجماعة إذ استند عدد منهم إلى فتوى كانت صدرت عن عالم إزمري عام ١٩٧٧ لتكذيب أن الإرهاب بدأ في عصر الرئيس الراحل أنور السادات ويتشجع منه بعيدا عن أفراد «الأخوان».

وقال النائب الأخواني سيد الإسلام حسن البنا وهو ابن مؤسس الجماعة حسن البنا لـ «المحيط» أن اغتيال رئيس الوزراء الإزمري وصفي التل على يد الفلسطينيين في القاهرة وما أعقبه من ردود الأعمال الإسلامية ورسمية مصرية دليل على أن السادات وحكومته عالجا الأحداث بطريقة شديت في بدء عصر العمليات الإرهابية.

وأشار إلى أن وسائل الإعلام المصرية باركت عملية اغتيال وصفي التل ووصفت مرتكبيها بأنهم «فدائيون» على رغم أن المصادر واقع في طلب المصانة، وقال أن الشريع محمد أبو زهرة استناد للشريعة وغضو جميع الجيوش الإسلامية التابع للأزهر لمصر في تلك الحين فتوى حرمت وسائل الإعلام على نشرها وترددها لتبرير الجريمة.

وحملت «المحيط» على نص الفتوى التي قال فيها أبو زهرة «إن العلاقة بين وصفي التل ورجال المقاومة علاقة حرب أعطاها التل على المقاومة التي تريد أن يعود إلى أرضهم أولئك الذين خرجوا منها ظما وعدونا وبغير حق» والوصف الشرعي لوصفي التل وجنده أنهم أهل بلي قاموا بقوة على أهل العدل وحاربهم وقتلوا منهم قتلة عظيمة ومن يقتلون به من الظالمين أهل العدل يقتلون سواء كانوا أحرارا أم جماعات كما قتلا أبو علي إياك وكما حاولوا قتل ياسر عرفات.

وأضاف الشيخ أبو زهرة «العلاقة بين الطرفين علاقة حرب مستمرة أراد الرئيس في اجتماع لاقعة أن ينهوها وكان اتفاق القاهرة، ولكن وصفي التل نبذ و...»

وتعود حادثة اغتيال وصفي التل إلى يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وكان في زيارة للقاهرة لمحمود لاجتماع وزراء الدفاع العرب ولي أثناء دخوله فندق شيراتون برفقة وزير الخارجية الإزمري وقتذاك عبدالله صلاح، ملجأه أربعة فلسطينيين ينتمون إلى منظمة «الاول الأسود» والملقب عليه النار وقلعوه والأربعة، هم محمد بيل حسين كامل سلامة وخيري سليم خشان وجواد أحمد أبو عزيزة وزياد محمود الطل وشككت الشرطة المصرية من القبض عليهم وقدمتهم إلى المحكمة إلا أنها أفلقت سراحهم بعد ذلك وبسمحت لهم بمغادرة البلاد.

وكانت عملية اغتيال وصفي التل هي ثاني عملية لاغتيال رئيس وزراء إزمري إذ كانت الأولى ضد هزاع البعالي الذي قتل في مكتبه عام ١٩٥٥.

وقال سيد البنا: منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧١ تشهد مصر حركات إرهابية على رغم ما لاقاه الإخوان من تعذيب داخل سجون ميقاتيصر أو بعد اغتيال وصفي التل وبخلت البلاد مرحلة جديدة من التأكيد أن سلوك السلطات ومعالجته للقضية التل كانت سيئا لها.



وقائع برلمانية

المخالفات والانتخابات

شهدت أمس أربع محاولات برلمانية لنزولها لإجبار وزير على التنازل للقانون ، وذلك عندما أعلن في ثورة الوزير الهادي عبد الهادي راضي وزير الأعمال أنه لن يلقى غرامات زراعة الأرز بالمخالفة للقانون . مهما كان الأمر . وذلك رداً على تصريحات النواب الذين إنكلوها مطالبين بإلغاء المخالفين من الزراعة . وفي لقاء حاد يقول الوزير أننا نريد ألا يقل منظورنا لحماية نقطة المياه من منظورنا لحماية الأرض الزراعية من التجريف رغم أن عملية الأرض ملكية خاصة . عبد الحميد عزاري وقبيل الثرغافين وقطعت عبد الحفيظ إيشميناو بموقفهم الذي يطالب بإلغاء المخالفين من الزراعة لم تكن المخالفة الناتجة عنها واضحة تماماً للمخالفين في تلك السياسة الجديدة لإطلاق حرية التركيب المحصولي ، وبالتالي أصبح من حق الفلاح هو الأرض أن يوسع في استخدام الحسرة بالإساسة أو عدم الإساسة ، المهم أن هناك حرية كسب له أن أخرج المحصول الذي يحق له لي يخلو ويأخذ الإضراب الوزير أن يخل عن قراره وأن يتوافق من ارتكاب هذه القوانين خاصة أنه وزير جديد ، ولا يفسد المساء الزاوي الذي استحدثه في الفلاحين في ظل فراغ التفتيش يوسف وأبي وهو الوزير السابق بخفض تكاليف مقاومة الفلاحين ٣٠٠ جنيهه إلى ٥٠ جنيهه . والأمر الجدير للنظر في موقف الوزير أنه وهو يصدر على قراره بعدم مخالفة الفلاحين يعلم جيداً أن المخالفات والاستثناءات في

مواسم الانتخابات تعجز عملاً ووزيراً طبعياً لهم مرافعي حزب الحكومة . كما يعلم أيضاً أن النواب في النهاية يمثلون أحيانا المشوكة في جنب الوزير الذي يشتم في النهاية بأنه وزير غير سياسي وهي خاصية تلحقها الإساءة على سبيل للنشر والاعتزاز أن في ذلك مهمة يجب أن يشعها الوزير المحترم في خصائصها وهو يسير على الأقدام . مطلوب إعدام حقيقي عن المناطق المخالفة ونصاحات المخالفة والخصائص المخالفة مع الوضع في الاعتبار أن هذه التلويح تطلق بفلاحين يرتفع بينهم نسبة الإساءة . ضرورة التفتيش . وبإحكام مع الدكتور يوسف وأبي في هذه العملية حتى لا تستفقد الأوراق بين وزارة الزراعة ووزارة الري . ويكون الفلاح في النهاية هو الضحية . أننا نتمنى أيضاً أن يواصل الوزير وفقته الشجاعة ضد مخالفة القانون في مخالفة الحكومة نفسها إلى نصب دعمه الثلوث من مصالحها ومؤسساتها في نهج النيل من أسوان حتى الاستكثارية . ذلك سياسة الوزير تكون له أرضيت ضميرك وأكملت مهمته . لأن من حق الفلاحين أيضاً في ظل شعورهم بعدم العدالة في العقاب أن يصحروا قانون القانون لا ينظر إلا على المستضعفين في الأرض .

محمود مخوض



المصدر :

١٠ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر

العمل من حضن السلطة الى قلب المعارضة

مصر: مواجهة مع «الأخوان» عبر حزب العمل

تحقيق من القاهرة
بقلم محمد صلاح

بالقمة منابر سياسية تعكس آراء التيارات المختلفة داخل التنظيم، وقبل يومها من هذه الخطوة «ستصامم» في تدعيم الوحدة الوطنية نظراً إلى أنها تعتمد على اتجاهات اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها.

وهيما فوجئ السادات بأن ما يقرب من ١٠ مجموعة تنتمي إلى اتجاهات سياسية مختلفة تتولى إقامة منابر قال في خطاب له إنه يعارض بشدة إقامة أحزاب «فتقت الأمة» إلا أنه كلف لجنة موسعة درس الموضوع وأعلن، بناء على توصياتها، في ١٤ أيار (مارس) ١٩٧١ الموافقة على قيام ثلاثة منابر فقط هي: منبر الوسط ومنبر اليمين ومنبر اليسار. وقال أن هذا النمط «سيساعد على انتعاج ديموقراطية مسؤولة وجادة لا تخضع لتأثير مواجع غير مدروسة أو للفوضى». وحدد الهدف من هذه

المنابر بأنه العمل في إطار الاتحاد الاشتراكي مع كدالة حرية العمل والتعبير بها شرط لا تحيد عن مجالات الأصابع الوطني.

حتى ذلك التاريخ وبعده بفترة لم تكن هناك أحزاب ولم يظهر حزب العمل إلى الوجود بعد، وأطلق على منبر الوسط اسم «مدير مصر العربي الاشتراكي». وكان يمثل صورة الحكومة وعلى رأسه رئيس الوزراء مسعود سالم، وضم بين صفوفه عدل السادات السيد مصمود أبو واليه، وأطلق على منبر اليمين اسم «منبر الأحرار الاشتراكيين» ورأسه مصطفى كامل مراد، أحد قدامى الضباط الأحرار. وفي المقابل أطلق على منبر اليسار اسم «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» وضم الاتجاهات اليسارية الناصرية بزعامة أحمد قنمى الضباط الأحرار أيضاً. خالف مصطفى الدين، وحتى تشرين الثاني ١٩٧١ ظلت المنابر جزءاً من الاتحاد الاشتراكي خاضعة للولاية ومقررة سياساته.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١ جرت انتخابات مجلس الشعب، وسمح للمنابر الثلاثة بالتنافس في ما بينها على مقاعد المجلس الـ ٢٥٠. وحصل منبر الوسط على ٢٨٠ مقعداً بتمثيل ٨٠ في المئة من مجموع النواب، وبمثل المجلس الـ ١٢ من اليمين والآن من اليسار وتمثل المستقلون بـ ٦٠.

هل يكون للصدام الذي وقع أخيراً بين الحكومة المصرية وحزب العمل تأثير في موقف الحزب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ كل المؤشرات تؤكد أن الحزب سيشارك في الانتخابات على رغم النضجة التي أثارها إثر إصدار نوابه أمن الدولة العليا قراراً قبل أسبوعين بتوقيف الأمين العام للعمل عادل حسين على نمة التحقيق لانتهامه في قضية حيازة مطبوعات مناهضة لخص تنظيم «الجماعة الإسلامية» المخطو.

ويبدو أن الحزب تعود الصدام مع الحكومة على رغم أنه نشأ عام ١٩٧٨ في حضن السلطة، وقام في وقت كان المهندس إبراهيم شكري وزيراً للزراعة، وقد تولى قيادة الحزب الذي احتل سفارة أحزاب المعارضة بعدما أعلن الولد حل نفسه لاعتراضه

على قرارات السادات المتشددة حيال المعارضة. ومنذ أن تحالف حزب العمل مع جماعة «الأخوان المسلمين» المحظورة في مصر أثناء انتخابات عام ١٩٨٧ والاتهامات لثلاخه وصحيفة «الشعب» التي تصدر عنه، بالترؤيع للأفكار المتطرفة وتشجيع عمليات الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة وقد قادة الحزب مرات عدة في ساحات المحاكم وخضعوا لتحقيقات من جانب النيابة في ما تنتشره «الشعب» وما تحويه من هجوم على مسؤولين حكوميين.

ثلاثة منابر

في تموز (يوليو) ١٩٧٥ أوصى المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكي، بإيماء من السادات،



الصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان واضحاً أن للصدام صاب وشيكا، خصوصاً أن الاحزاب والى السياسية الأخرى، ومن بينها جماعة «الأخوان المسلمين» المحظورة، استغللت الفرصة وسارت في الطريق نفسه. وغير السادات عن ضيقه في تصريحات نشرتها صحيفة «مايو» التي تصدر عن الحزب الوطني يوم ٤ أيار (مايو) ١٩٨١ حينما قال: «ليست هذه معارضة حقيقية بل نوع من الطفولة السياسية تحت ستار المعارضة». مشيراً إلى أن لديه آلاف التحفظات عن أسلوب عمل الاحزاب.

الصدام الكبير

وفي بداية شهر ايلول (سبتمبر) من العام نفسه وقع الصدام بين السادات وكل قوى المعارضة السياسية بما فيها حزب العمل. وفي غضون ايام اوقع الرئيس عشرات من وعدها المعارضة إلى جانب نحو ١٥٠٠ من المعارضين في السجون واتخذ اجراءات قانونية وإدارية قاسية. وكان مستغنياً أن يتكلم حزب العمل المعارضة في الطريق إلى الصدام معه خصوصاً أن الحزب أيد مبادرة السلام التي قام بها السادات، وبارك اتفاق السلام مع إسرائيل، بينما كانت مواقف القوى السياسية الأخرى تتسم بالاعتدال الشديد تجاهها. وفي الوقت نفسه نال رئيس الحزب المهندس ابراهيم شكري المصنع على لسان السادات على دوره الوطني قبل ثورة ١٩٥٢ وعلى أرائه الوطنية الصادقة. بل أن الرئيس كان منه وصاميين، الأول تقديراً للدور الذي أداه أثناء توليه منصب محافظ الوادي الجديد، والثاني لكونه أول من نادى بالإصلاح الزراعي قبل الثورة.

كان هذا قبل أن يسير «العمل» في اتجاه الصدام مع السادات ولجبل أن ينضم إليه عدد من أبرز منتقدي الحكومة في حزب الوفد الذي حل ومن بينهم الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس الحزب، سابقاً والذي احتل منصب نائب رئيس حزب العمل.

وفي المقابل كان من معالم حرب وقوع الصدام انشقاق عدد من الشخصيات التي سبق أن انتمت إلى الحكومة ومن بينها محمود أبو واليه الذي عاد إلى الحزب الوطني الحاكم بعدما تقدم نائب رئيس حزب العمل في تشرين الثاني ١٩٨٠ يدعو لفضائية على السادات بسبب لاهنته له علانية في إحدى خطابه. وعلى رغم أن القضاء رفض الدعوى، إلا أن مجرد الأقدام على رفعها كان مؤشراً مهماً إلى ما ستجده إليه الأوضاع.

وفي الخطاب الشهير الذي ألقاه السادات أمام مجلسي الشعب والشورى يوم ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ حظي حزب العمل وصحيفته «الشعب» بجزء كبير من الحديث، إذ قال الرئيس «سأولني لماذا ورد ذكر أعضاء الاحزاب مع أعضاء الجمعيات الإسلامية، كما هو مفهوم أسرع احزاب العمل الاشتراكي والتجمع التقدمي إلى الوكالات الأجنبية

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٨١ أعلن السادات تحويل المنابر احزاباً سياسية، وقال: «إن مصر تعدا تجربة ديموقراطية كاملة». وصدر قانون الاحزاب الذي تمت المصادقة عليه بصيغة نهائية في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وسمح للاحزاب بأن تصدر صحفاً خاصة بها. وصدرت صحيفة «مصر» الناطقة باسم حزب مصر. وبعد بضعة أشهر صدرت صحيفتان أخريان هما «الإحراء» الناطقة باسم حزب الاحرار اليميني وصحيفة الأمل الناطقة باسم حزب التجمع اليساري. وفي تلك الفترة كان المهندس ابراهيم شكري وزيراً للزراعة في حكومة مدوح سالم.

غاب الوفد وجاء العمل

وفي شباط (فبراير) ١٩٨١ وافقت لجنة الاحزاب على إقامة حزب «الوفد الجديد» بعدما تقدم عدد من أعضاء مجلس الشعب بطلبات لإقامة الحزب الذي اشتهر بتصدر الحياة البرلمانية قبل الثورة. إلا أن «الوفد» عاد وقرر في ٢ حزيران من العام نفسه حل نفسه أو تجسيد نشاطه بعدما اتخذ السادات عدداً من الاجراءات التي عارضها الحزب. وفي وقت متزامن أعلن السادات في بداية ابي (أغسطس) من العام نفسه إنشاء «الحزب الوطني الديموقراطي» وتولى زعامة نفسه. ولم يمر سوى شهر واحد حتى أعلن إنشاء حزب معارض جديد هو «حزب العمل الاشتراكي» واستقال المهندس شكري من منصب وزير الزراعة ليرأس الحزب الجديد وبين مؤسسيه عدل السادات محمود أبو واليه الذي كان حتى وقت قريب من زعماء «حزب مصر».

لم يكن أحد يتصور أن يتحول الحزب الذي ولد

في لحضان السلطة إلى أكبر حزب يهاجم الحكومة ويعارضها بحد، وأن يصل الصراع بين الطرفين في وقت من الاوقات إلى حد الصدام المباشر وساعات المحاكم.

في نيسان (أبريل) ١٩٧٩ حل السادات مجلس الشعب وجرت الانتخابات في حزيران من العام نفسه وصافى عن فوز الحزب الوطني الحاكم بـ ٢٢٠ مقعداً من ٢٩٢ مقعداً (نحو ٨٢ في المئة) وفاز حزب العمل الاشتراكي بـ ٢٩ مقعداً وحزب الاحرار بثلاثة. وبقي باقي المقاعد نواب مستقلون ولم يفرز حزب التجمع بأي مقعد.

وبمرور الوقت اتضح أن حزب العمل يمسى إلى إلغاء الصورة التي ارتسمت لدى الناس أنه تابع للسلطة ويبدل معارضة معتدلة. وتعرضت سياسات السادات الداخلية والخارجية لهجوم شديد في صحيفة «الشعب» التي صدرت عن حزب العمل وتصادم النقد في الفترة التي سبقت حل حزب «الوفد» إلى درجة نشر مقالات حوت تحفظات عن طبيعة نشاط الرئيلة الرئيس السيدة جهنان السادات.



١٥٠ سنة ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

مكتور كان يعمل نائباً لرئيس جامعة الأزهر وبعد ذلك انتدبوا له نقل من منصبه بسبب المقالات التي كتبها، ونشرت الصحيفة مقالات تعارض دعوة الزعماء السياسية لحكم الخلف بين الدين والسياسة بدعوى أن مضمون الإسلام سياسي وبين هذا هو خط صحيفة «الشعب» التي سألوني لماذا أغلقت؟

وتابع: «لكنكم تصالوني لماذا أغلقت «الشعب»؟ هكنا يمسألون هؤلاء الذين يرفضون إغلاق «الشعب»، من الجدير بمقتضى قانون الأحزاب أن أتوجه إلى اللجنة المتخصصة لكي تعمل على حل هذا الحزب لكنتي لم اتخذ هذا الإجراء إطلاقاً (...) في ١ حزيران (يونيو) الماضي تحدث أحد أعضاء الحزب وهو من المعتقلين حالياً، واعتقل لأنه قال: «من الواضح أن الجماعات الإسلامية تسونما حالة من الاستياء تجاه إعلان إسرائيل ضم القدس كعاصمة أبدية ووفقاً لسياسة الحزب في تنفيذ خطته على محورين دعائي وسياسي تقرير النخبة من حالة الاستياء هذه بأصداق صحيفة إسلامية على غرار الوطنية تضم كملحق لصحيفة «الشعب» وتعالج القضايا القومية معالجة إسلامية وتوضح موقف الإسلام من الأوضاع السياسية القائمة».

وتسائل الرئيس الراتب: «ليس واضحاً أن هذه الصحيفة تعرض على اللجنة الطائفية هل أتركه الصحيفة لأن؟» وأضاف: «هذه المرة لا... ولا كما أقول لكم أن كل من مهد أو ساعد أو بارك اللجنة من أعضاء الحزب ومن المعتقلين في الحياة السياسية ومن الصحافيين أو اساتذة الجامعات أن أرحمهم أبداً هذه المرة».

بعد اغتيال السادات، اتخذ الرئيس حسني مبارك مبادرة ملقاة بالفلاح عن كل المعتقلين، واستقبل قادة المعارضة وبينهم زعماء حزب العمل في العصر الجمهوري. وبدأ أن العلاقة بين المعارضة والحكومة ستتحل مسلكاً مخالفاً، وعادت صحيفة «الشعب» إلى الصمود. ووجهت أن لهجة خطابها بحال سياسات الحكومة التمس بالتوازن والهدوء، إلى أن جاءت انتخابات عام ١٩٨١ التي جرت بنظام القائمة النسبية المشروطة التي لا تتيح للأحزاب التي تحصل على أصوات تقل عن ٨ في المئة من مجموع الأصوات المدخول إلى البرلمان.

ولم يستطع حزب العمل خطفي تلك النسبة ولم يمثلي في البرلمان. في حين استطاع حزب الوفد الذي كان عاد إلى ممارسة الحياة السياسية في ١٢ ١٩٨٢ وحده كحزب معارض متخالف مع جماعة «الأحرار المسلمين» من تخطي النسبة، وحصل على ١٥ في المئة من الأصوات الصحيحة للأحزابين وفازت بالقوائم بـ ٨٥ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب البالغة ١١١١. أما حزب العمل فلم يكن حصل سوى على ٧,١ في المئة من مجموع الأصوات الصحيحة وكان طبعياً أن تثنى صحيفة «الشعب» هجوماً حاداً على النظام التي

● قضية عادل حسين

ليست الأولى

ولن تكون الأخيرة.

● حينما حل الوفد نفسه

أتاحت الفرصة أمام العمل

لتصدر المعارضة.

● التحالف مع «الاخوان»

مكن العمل من دخول

البرلمان.

وقالت لها أن عملية الاعتقالات تستهدف تصفية المعارضة، وهكذا يكون عدد المعتقلين من المعارضة ١٥٠٠ شخص منهم ٥٠ مجرماً بينما لم يزد عدد المعتقلين من المعارضة الحزبية على ٢٠ شخصاً من المجموع الكلي الذي يزيد على ألف. إن المعارضة لم تزد على هذا الحد، لماذا؟ ولماذا قبض بالآلاف على هؤلاء؟ كما سمعوني أقول فإن الموالي نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي موجودة لدينا ومسلحة بصوته، فهو يريد كلمات مبتذلة في المسجد، وكل من اعتقل سواء من حزب الجميع أو من حزب العمل كان له نور في الإثارة الطائفية.

بمساعدة ساعرض أمامكم عملية بسيطة جداً. انصتوا، أنهم يمسألون لماذا أغلقت صحيفة «الشعب»؟ طبعاً وقلنا لما نقلته وكالات الأنباء أغلقت صحيفة «الشعب» لأنها تسيء إلى حياة مصر والحزب الحاكم، ولأنها يعني... الدنيا مغلوطة، ولأنها الصحيفة التي تنال الخط الديموقراطي والحر. هيا نر لماذا حاولوا الاتصال بالتيار البني؟ لأنه كان واضحاً كما قلت لكم أن للجماعات الإسلامية بدأت تتخلل ببطء خصوصاً داخل الجامعات وأخذت مكثفة خاصة وسط الطلاب. أنهم لم يحتاجوا إلى التوجه إلى حزب العمل الاشتراكي والجميع القنصبي والشيوعية وبقايا الرجعية، فكل هؤلاء كانوا يلاحقونهم، فقد أراد حزب العمل الاشتراكي أن يسلك مسلكهم لكنهم رفضوا ذلك في البداية لأنهم في مقدم السباق فلماذا ينضم إليهم آخرون؟

وأضاف الساعات: «بدأت صحيفة «الشعب» النشطة بالسمان الحزب في النصف الثاني من عام ١٩٧١ بنش حملة ضد التبعيلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية بدعوى أنها تعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولها تأثير ضار في العلاقات الاجتماعية، وقد نشرت في هذا الشأن وسائل كثيرة من إقرار إضافة إلى مقالات كتبها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جرت به الانتخابات، إضافة إلى التحدث عن الالتزامات المتخذة بزيورها، وكان صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المجلس فرصة كبرى للعمل وصحيفته من أجل مواصلة الهجوم على سياسات الحكومة وتصعيد حدة التهجة.

التحالف مع الإخوان

وبلغت أحزاب المعارضة الاستعداد للانتخابات ١٩٨٧، وبعد مناقشات واجتماعات ومباحثات تحول «الإخوان المسلمون» من تحالفهم مع حزب الوفد والجهوى إلى حزب العمل ونشأ بينهما التحالف الذي ما زال قائما حتى الآن وربما يسببه بدأ الصراع بين العمل والحكومة بأخذ منحني جديد. وبدأ على المشككين في اتمات التحالف كتب الأمين العام لحزب العمل عادل حسين مقالا في صحيفة «الشعب» يوم ٢١ أيار ١٩٨٧ قال فيه:

«إن البرنامج الذي أثار غضب هؤلاء يمثل تحالفا لا طرفا عدة ولا يعبر عن حزب العمل نفسه وطبيعيا أن يراعى ذلك في البرنامج فلتكر ما ألفتنا عليه، ونحن بصدد التعاون من أجل ونستبعد ما اختلفنا عليه ويمرر بعضنا بعضا» وتساءل: «ليست هذه إيجابيات العمل السياسي وما يسمى الاتفاق على الحد الأدنى المشترك من أجل إقامة جبهة تجمع أطرافا متباينة؟»

وفي الوقت نفسه كانت صحيفة «الشعب» تعتمد جهودها على الحكومة وخرجت يوم ٢١ أيار ١٩٨٧ وهي تحصل عنوانا كبيرا: «أرباب الحكومة يتصاعد ضد مرشحي التحالف».

وفي ١٠ نيسان ١٩٨٧ أعلن وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء زكي بى نتائج الانتخابات على النحو الآتي: حصل الحزب الوطني على ٢٢٩ مقعدا منها ٢٠١ مقاعد بالقوائم و ٢٠ بالوائز الفردية، وحصل تحالف العمل على ١٠٠ مقعدا منها ٥٦ بالقوائم و ١٢ بالوائز الفردية، وحزب الوفد على ٢٥ مرشحي القوائم ولم يفل واحد من مرشحيه في اللوائز الفردية، وكنه يدر أن نتائج الانتخابات يدل على أنها كانت نزيهة وتمت في ظروف قانونية وستدورية.

وخرجت صحيفة «الشعب» في ١٤/٤/١٩٨٧ وعنوانها الرئيسي يقول: «الصد لله وبحيا الشعب» الله أكبر وله الحمد، انتزعنا ١٠٠ مقعدا على رغم التزوير والباطلية والاعتقالات، وتحدثت عن تزوير النتائج في بعض اللجان واعتقال عدد من أعضاء الحزب أثناء العملية الانتخابية.

واستمرت مشاجرات «الشعب» مع الحكومة حتى صدر قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب، ثم صدر القرار بقانون الرقم ٩٠/٢٠١ واصبح نظام التشريع هو النظام الفردي الذي طالما نادت به أحزاب المعارضة ومن بينها حزب العمل، وجررت انتخابات ١٩٩٠ بمشاركة أحزاب الحزب الوطني والتجمع والائتصادي الديموقراطي والامة والعصر ومصر الحفاة، بينما

التاريخ

١٩٨٥-١٩٨٦

قاطعها الوفد والتلف، واصدرا بياناً مشتركاً بررا فيه قرار المقاطعة بأنه جاء نتيجة لانفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة واصفوها من نون أن تعرض على الرأي العام لمناقشتها، وتجاهل هذه القوانين الذس على أية ضمانات من ضمانات حرية الانتخابات التي أجمعت على المطالبة بها أحزاب المعارضة والقوى الوطنية الأخرى والقبائل المهنية ونوادى هيئات الانوريس في الجامعات واغلقت الأشراف القضائي الكامل، كما جرى تقسيم النواتر الانتخابية بما يخالف الأسس الفنية الواجب الأخذ بها.

وطوال السنوات الأربع الماضية خاض حزب العمل من خلال صحيفة «الشعب» مباركة عدة مع الحكومة كان من بينها معركة الشهيرة ضد وزير البترول السابق الكيمياءى عبدالله في قنصلية والتي وصلت إلى ساحة القضاء وحلفت النيابة أكثر من مرة مع رئيس الحزب المهندس شكري ونائبه الدكتور حلمي مراد والأمين العام الحزب عادل

حسين ورئيس تحرير الصحيفة مجدى احد حسين في قضايا تتعلق بالنشر، وقبل ثلاثة اشهر خرجت الصحف المصرية وفي صفحاتها الاولى صورة جمعت الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي كان اقام دعوى لثب وسب ضد «الشعب» وحزب العمل ومعه المهندس شكري وبعض رؤساء احزاب المعارضة الأخرى ونشرت الصحف أن الدكتور عزمي وافق على التنازل عن دعواه في اطار مصالحة تقوم بمطالعتها «الشعب» بكتيبي ما كانت نشرته في حله.

تقصية عادل حسين

سواء اعتقدنا في الاوساط المصرية ان منها جديدا من الوفاق بين الحكومة وحزب العمل صار وشيكا، خصوصا ان جلسة للمصالحة جاءت بعد ثلاثة اشهر فقط من مشاركة حزب العمل في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس مبارك على رغم مقاطعة الحزب الناصري له وانتساب حزب الوفد منه. لكن الأيام اثبتت ان هذا الاعتقاد خاطئ وإن الطرفين في الطريق إلى صدام آخر، ربما كان الأكبر منذ انشاء حزب العمل عام ١٩٧٨ إذ تسلم الأمين العام للحزب عادل حسين اختطافا من نياية امن الدولة العليا تطالب منه الحضور إلى سرايا النيابة يوم ٢١ كانون الأول (ديسمبر) الماضي اسماع اقواله في بلاغ مقدم من جهاز مباحث أمن الدولة يتهمه فيه بجريمة مطبوعات مناهضة تمض على كراهية نظام الحكم والازراء به والترويج لافكار الجماعات المتطرفة.



المصدر : **البحر**

التاريخ : **١٠ - ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● السادات منح ابراهيم شكري وسامين ثم اعتقله.

وقتا قبل ان يعلن الصلة الصحفية التي شنتها صحف المعارضة المصرية للتضامن مع حسين وقال: «بما بعض الاقلام الموثورة بمحاولة استغلال هذه الواقعة للاساءة الى وزارة الداخلية مستهدفة من ذلك فرض الازهاب الفكري المنتظم على سلطة

الدولة وهيجتها وقد تجاهلت وزارة الداخلية هذه المعايير الكلاسيكية (إيماناً منها بانها الاقلام ما حوزوا كتب لحساب من يمولها، والراي العام المصري لا يتابعها ولا يلقي لها بالا او اهتماماً).

وربما على التهامات المعارضة بسوء معاملة حسين اكد البيان ايمان الوزارة بأن المتهمة بريء، حتى تثبت انايته وقال: «استجابت الاجهزة الامنية المختصة لمطلب نقيب الصحفيين الذي باصر الى الاتصال بالوزارة للسماح لزوجات المتهمة السيدة ناهد يوسف علي بزيارته وقضت معه قسرية ساعيتين ولتمت اليه الاغطية اللازمة والدوية ومرضاً من الماكولات كما عاوت اجهزة الوزارة الاستجابية مرة اخرى لمطلب نقيب الصحفيين بالصماحيين بالسماح للسيدة نيلاء كامل القليوبي زوجة الصماحي مجدي احمد حسين بزيارة المتهمة حيث قدمت اليه كل حاجاته من الملابس والاغطية الاضافية والادوية والكتب والمجلات المكعبة المختلفة. وكان ذلك بغرض تكتيك الاخبار الملطفة التي يروج لها العملاء والمسنفدون في محاولات الاثارة وادعاء البطولات الزائفة على حساب امن واستقرار المواطنين البسطاء من أبناء الشعب.

وعلى رغم ذلك فوجئت الوزارة باستمرار بعضهم من صلة الاقلام الذين اعتادوا دوماً الدفاع عن الدلائل والتصدي للحق والتحقيق في التصدي العفري للاجراءات القانونية والقضائية التي اخذت حيال المتهمة في محاولة باناسة لضرب الديموقراطية ومواجهة التصدي الناتج الذي تقوم به اجهزة الامن للارهاب ومساندته. وحرر البيان من ان اجهزة الامن «مقادرة على مواجهة وضرب الازهاب الفكري الذي يساند كل المحاولات التي تستهدف امن الوطن والمواطن». وكذا ان الوزارة «تتحرك في اطار من سيادة القانون وتحافظ على السيادة العامة للديموقراطية في البلاد وتحترم حقوق الانسان وتراكم ان المتهمة بريء حتى تحترم امانته، ومن هذا المنطلق مارست دورها حيال المتهمة عائل حسين في اطر من الاجراءات القانونية الصحيحة ولم تقبض على المتهمة الا بعدما اصرت النيابة قراراً بحبسها وابعادها محبوسة على لمدة التحقيقات، اذراكاً من هذه الاجهزة ان كل الموثورين والمجاورين سيجاولون ان يصنعوا من هذا المتهمة بطلاً زائفاً حتى ولو كان ذلك على حساب المصالح العليا للوطن».

وتوجه حسين الى مبرايا انيابة وسط مجموعة من المحامين الذين ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة، وبمهما اتلى باقواله اصرت النيابة قراراً باحتجازه في مقر مفر شرطة مصر الجديدة واستكمال التحقيق معه في اليوم التالي. وثارت ثورة حزب العمل وامارات معارضة اخرى. وفي اليوم التالي قررت النيابة توقيف الامين العام للعمل ١٥ يوماً على لمدة التحقيق في القضية وقضية اخرى تتعلق ببلاغ مقدم من وزارة الدفاع عن نشره مقالاً في الصحيفة يوم ٢٢ كانون الاول الماضي يحوي معلومات كاذبة «بما يعمل على تهديد المصالح العليا للبلاد».

وكان طبيعياً ان تلجس صحيفة «الشعب» صفحاتها لمهاجمة الحكومة وانتقاد الاجراءات التي اخذت ضد عائل حسين، وفي الوقت نفسه دخلت نقابة الصحفيين التي ينتمي اليها حسين طرفاً في الخلاف، ونظم عدد من الصحفيين مؤتمراً في مقر النقابة واعلنوا الاعتصام داخلها حتى الافراج عنه. واستعاد المصريون ذكرى الصمام الذي وقع بين الحكومة والمحامين يوم ١٧ ايار الماضي حينما حاولوا الخروج في مظاهرة.

وشرحت وزارة الداخلية مالبسات قضية حسين في بيان اصدرته الاسبوع الماضي قالت فيه: «لدى وصول المتهمة عائل حسين يوم ١٢ اكتوبر الماضي الى مطار القاهرة على الطائرة الفرنسية شاف قدره ان يترك منها على مقدمه بالطائرة مطروفاً يحوي بعض المنشورات مدون عليها بخط المتهمة ما يلمذ ارتباطه بهذه المنشورات، إضافة الى بعض الاوراق الاخرى التي تفيد تورطه مع الجماعات الارهابية، وعثر على هذه الاوراق بحرفه عمال شركة الطيران الفرنسية حال قيامهم بتنظيف الطائرة عقب مغادرة الركاب فقاموا بتسليمها الى اجهزة الامن في المطار. وقالت اجهزة المصلحة في حينه بتحرير محضر وفادت براماله من دون المتهمة مع المنشورات الى النيابة المختصة التي باشرت بعد ذلك تحقيقاتها بسؤال اطراف المنيعة وجمدت يوم ١٢ ديسمبر موعداً لاستمعاء المتهمة عائل حسين لسؤاله حول موضوع الواقعة. ومثل من تلقاء نفسه لجلس التحقيق التي انتهت بقرار من النيابة المختصة بحجزه لصالح اليوم التالي لاستكمال التحقيقات وتم التلطف عليه في مفر شرطة مصر الجديدة وهو الترب مفر لمقر النيابة.

وفي صباح يوم ٢٥ ديسمبر ارسل المتهمة الى النيابة لمواصلة التحقيق الذي انتهت بقرار من النيابة بحبسها ١٥ يوماً على لمدة التحقيق، وتغلباً لهذا القرار قامت اجهزة الامن بنقل المتهمة الى محبسة حيث اعيد بكل صور الرعاية والمعاملة الكريمة بوصفه صحافياً ينتمي الى نقابة الصحفيين».



المصدر : البوابة

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي لهجة متشددة حذر البيان كل من يتصور انه قادر على إثارة الفتنة وتكثير صفوف الامن والاستقرار، من ان الوزارة «قادرة على التصدي بالاجراءات القانونية العاسمة لهذه الممارسات التي تحلق مازب واهداف اولئك الذين ينفقون بيزخ في الخارج على اعدائهم في الداخل في محاولة بالاسة لضرب المجتمع، وان جهاز الامن قادر على تنهيد هذا التكليف بكل المصم والحزم».

وانا كانت المعركة الانتخابية المقبلة صارت على الابواب فان مسلسل الصلح بين حزب العمل والحكومة مرشح للتصاعد ومن المستبعد ان يزول او تخف حخته في وقت قريب ■



المصدر : **الوسط**

التاريخ : ١٠ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابراهيم شكري - «الوسط»: «الاخوان» لن يندمجوا في حزب العمل والضغوط لن تجعلنا نفرض التحالف معهم

أجرى الحوار محمد صلاح

تتوقف عنه قانون الطوارئ

- نحن نرى ان استمرار العمل بقانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية في البلاد، ويشكل موقفا لا يمكن ان يكون مساعدا للتعددية الحزبية. وهذا الامر ينطبق ايضا على التبعات التي استلقت ليل عامين تقريبا على مواد قانون الطوارئ التي اشتهرت باسم «قانون الزهباب». وشهدت قبضة الشرطة بمقتضاها على نحو غير مسبوق وأعطيتم صلاحيات لم تكن موجودة حتى في قانون الطوارئ، إذ يجب للشرطة، وفقا لقوانين الطوارئ، ان توفد المواطن لمدة ٢٤ ساعة لم تظلم ولا يكون في ذلك أي نوع من التجاوز، بينما يمكنها، وفقا للقوانين الجديدة، ان تحتجز المواطن لثلاثة ايام كاملة. قد لا تحدث تجاوزات خلال هذه الايام الثلاثة لكن حدوث أي خطأ ولو بنسبة بسيطة يترك أثرا قويا.

الحكومة تمارس عملها في كل المجالات التي تمس اوضاعا كثيرة، ومن هنا يمكن ان تكون معارضا لها سواء داخل البرلمان إذا كنا ممثلين فيه أو خارجه.

● انتم رفضتم ان تكونوا ممثلين في البرلمان وقاطعتم انتخابات عام ١٩٩٠، لم تقاطع الانتخابات وهذا ولنا فاطمها معنا الوفد والاخوان المسلمون وهم تلقوا السياسية التي كانت تمثل المعارضة في مجلس الشعب الذي انتخب عام ١٩٨٧. لم تقاطع الانتخابات لاننا لا نريد ان ندخل المجلس، بل بخلاف ذلك ان كل الاحزاب حريصة على ان تثبت وجودها في صورة رسمية، ولكن حينما رفضت حكومة الحزب الوطني وضع الضمانات الكافية لاسلامه العملية الانتخابية اردنا ان نقوم بعمل نثق الحكومة امامه.

ثلاثة اتجاهات لم تكن على سياسة واحدة في كثير من الأمور خصوصا في شأن السياسة الخارجية. اتخذ الموقف نفسه، فسياسة الوفد لم تكن كسياسة العمل أو الإخوان في كثير من الأمور. ومع ذلك الاتفاق على ان لا به من وقفة. لم يكن في ايدينا سوى قرار المقاطعة عسى ان يكون لهذا الاجراء تأثير لدى الحكومة. في بلاد أخرى حينما يفتد حزب ويقول ان اشارة لا يمر الامر كما بر لبنا هناك، كان الحكومة قالت العمل المصري «يريد انها جت منهم». هم لم يكونوا حريصين على ان يشاركوا أو لا يشاركوا لحد في الانتخابات، ومن هنا جاء الموقف الحالي الذي يحتل فيه الحزب الوطني ١٦٦ مقعدا في مقابل نحو ٢٠ اعضاء من خارج الحزب الحاكم ولا يمكن هذه الاقلية ان تحدث شيئا داخل البرلمان اي كانت ممارستها.

لقد المهنس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل المعارض، في حوار مع «الوسط»، ان حيزه يرفض ابراهيم ووصف بعض مرتكبيه بان ليس منهم أي نوع من الطموح أو الادراك للموجود لدى أي شخص عاقل. وراي ان هناك ضغوطا تمارس على حزب العمل لندمج في فئ التحالف القائم منذ عام ١٩٨٧ مع جماعة «الاخوان المسلمين» المحفورة. وشدد على ان حيزه ان يتخذ قرارات نتيجة رد فعل على مواقف معين، مؤكدا ان «الاخوان» ان يندمجوا في حزب العمل، وقال «ان تكون حزبا واحدا ابدا».

ومعد شكري مطالب حزبه لفرض انتخابات مجلس الشعب المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وراي ان قضية الامين العام للحزب عادل حسين التي تارت اخيرا تعود الى غضب الحكومة من كتابات حسين في صحيفة «الشعب». وهذا نص الحوار.

● مسلسل الصدام مع الحكومة مستمر منذ سنوات، حتى ان بعضهم يعتقد بانكم تحولتم الى حزب لإدارة المشاكل، فما رأيك؟ - لا يوجد بيننا وبين أي من المسؤولين في الحكومة أي خلافات شخصية لكنها خلافات على سياسات شتجهاها الحكومة. وهذا يحدث منذ ايام الرئيس الراحل انور السادات. وحينما أنشئ حزب العمل في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ في وقت متزامن تقريبا مع قيام الحزب الوطني الديموقراطي، اقلنا ان السادات اقام نفسه حزبا وطلبه لنفسه معارضة. ولم اقل كثيرا عند هذا القول وللت نفسي ان المعارضة ستلثت الحليفة. وانا اؤكد ان الخلافات لا تظهر الا عندما يكون هناك ما يازم لحونها.

ولمن نحيش، وبا لاسم الضحية، في حالة طوارئ منذ ان فرضت على اغتيال السادات مباشرة. والكر انني كنت عضوا في مجلس الشعب حينما قدمت الحكومة طلبا برفض حالة الطوارئ وعارضت ذلك، لكنهم قالوا انهم يحتاجون الى فرض لمد سنة حتى يتصرفوا الى ابعاد الاحداث التي اتى الى اغتيال السادات. وامتدت هذه السنة، وبا لاسم، الى سنة اخرى منذ سنوات على رغم ان حالة الطوارئ بدل اسمها على الفرض منها، أي أنها تخضع في الحالات الاستثنائية، وليس معقولا اننا نعيش حالة استثنائية منذ اكثر من ١٢ عاما.

● الخلافات بينكم وبين الحكومة لا



● قانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية ولا يساعد التعددية الحزبية.

● سنسحق مع كل القوى المعارضة في الانتخابات.

ولكن مسلقينا من مفول الاخوان مع الوفد
انتخابات ١٩٨١ كان امرا مغيبا جدا لوفده، فالعرب
تأثر من الفترة التي كان نشطاً فيها مخوفاً، ولم

تكن لديه قواعد جماهيرية او شباب يحتاج اليهم في
الانتخابات، قد تكون لديه قناعات تاريخية لكن
قواعده الجماهيرية كانت ضعيفة. وعندما تحالفا
مع الاخوان اصبح هناك امكان توازن عناصر في
القرى والمناطق المختلفة يمكن ان تكون مدوية في
اللجان الانتخابية. ولكن جينا ان الممارسة داخل
مجلس للشعب اوضحت ان الاخوان كانوا يتحدثون
في البرلمان باسمهم وليس باسم الوفد، ومن هنا
فرز تحالفهم مع الوفد لم يكن كما هو عليه الحال في

تحالفهم مع
● من افاد من التحالف، حزب العمل ام
والاخوان»

— كلانا اذنا، وبالرغم اننا لم نقصر الانداسة
على مفول بعضنا الى البرلمان، لكن الافادة الكبرى
في تاحة الفرصة لمفول قيادات من العمل والاخوان

معا لبرلمان، لتحدث في مجلس الشعب وتطرح
اراءها، وان يجري حوار، سواء كان معهم بعضهم او
لا يعجبهم، ان الحوار في كل الاجوال مطلوب. ولذلك
اقول ان الاخوان لمانوا ونحن ايضا افندا.

لن نكون و.الاخوان، حزباً واحداً

● هل هناك ضغوط شماس على حزب
العمل على رفض التحالف مع الاخوان
— قد يكون هذا في عاكون من رسوم بيده
الممارسات، لكنني اعتقد بان هذا الاسلوب ليس
صحيحا وان يؤدي في مل هذه التديجيات
ان الاخوان تنظيم ونحن تنظيم اخر اوراق
حزبنا واحدا وان يدمج الاخوان مع حزبنا العمل او
حزب العمل مع الاخوان في حزب واحد، ولنا
حلفهم ومن حلفنا. وفي كل لواء الحزب
تشكل جهات وان تتلقى الحزب
انتخابي معين، قد لا يكون هو كل التنظيم
الحزب وقد يكون قريباً من طموحات بعضهم.

● بنادق كحزب قومي يعتقد كثيراً من
المبادئ القاصرية لم تحولتم الى الاتجاه
الاسلامي، الا ترى ان هناك تناقضاً في ذلك؟
— نحن في حزب العمل نعتبر ان القومية العربية
امر له قبيلة، والذين يحاولون وضع فروق بين
القومية العربية والاسلام هم في الحقيقة لا يريدون
خيراً للقومية والاسلام في ان. فالعرب محفون
الوفاء هم قلب قوي يمكن ان يضخ الحياة والافقة في
العالم الاسلامي. وبرنامج حزبنا منذ نشأته يدعو
الى ان تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر
الاساسي للتشريع ولا تكون هناك قوانين تخالف
الشريعة الاسلامية.

التحالف مع، الاخوان.

● على أي أساس كان تحالفكم مع
جماعة الاخوان المسلمين، المحظورة عام
١٩٨٧،

— اننا لا استبعد ان تكون ضغوط الحكومة
وصماها مع حزب العمل تصاعدت بعد تحالف مع
جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧. وانا اقول اننا
صالحون مع انفسنا، فالعرب لنش على جهات
تطلب تطبيق الشريعة الاسلامية. وبينما نحننا
انتخابات عام ١٩٨١ كانت براسنا في الوحدة
الواضحة بالنسبة الى المطالبة بتطبيق الشريعة.
والاخوان يطرحونهم يسدون في الاتجاه نفسه مع
التصديق بان لهم خصوصياتهم وتكوينهم وتاريخهم
وانتشارهم في مصر وبعض البلاد العربية الاخرى.
نحن نرى اننا حزب محلي ولنا خصوصياتنا،
ونؤمن بان شعب مصر يجب ان يعيش متضامنا
متلاحماً سواء كان ذلك باكرتية الاسلامة او بالقبلة
المسيحية، ومن هنا الى جانب تحالفنا مع الاخوان
كنا لمانا نرحب باي عناصر مسيحية تنضم الينا.

● هل يعني ذلك ان تحالفكم مع «الاخوان»
يعود الى تقارب الافكار والاتجاهات بينكم
وبينهم وليس لأهداف انتخابية؟

— التحالف لم يكن لمجرد وقت الانتخابات، فالامر
ليس مجرد تقارب لوكبه جميعاً لم يزل كل منا في
المعطى الحالية. هنا لا يكون تقارباً وتحالفاً مبنياً على
مبادئ. وعندما خطنا معاً انتخابات ١٩٨٧ كان
برنامجنا الانتخابي كما يكون البرنامج الذي نحننا
به انتخابات عام ١٩٨١ ولما ان نجعلهم يجلون
البرنامج الذي عرضناه.

● لكن «الاخوان» تحالفاً مع حزب الوفد
في انتخابات ١٩٨١ ولم يحالفاكم معكم يومها،
— هروف ١٩٨١ كانت خاصة لحزب الوفد كان
عائنا الى الساحة بعد فترة توقف، والذكر قبل عودة
الوفد الى نشاطه حينما كان اصحاب الاتجاهات
العربية داخل مجلس الشعب يصالون اذا جوت
الانتخابات الى المستقبل مع اي حزب ستكونوا؟ كان
ردهم انهم سيكونون مع حزب العمل ولكن بعنما
عاد الوفد الى الساحة كان هناك موقف جديد له رأى
بعض التفسيرات ذات التأثير في التيار الاسلامي ان
مصلحة الاخوان قد تكون في ان يغفلوا الانتخابات
مع الوفد وبالعقل تحالفاً مع الوفد كتحجيرة.



1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي انتخابات ١٩٨٧ تكونت هذه الجمعية ولم تكن من صميمها لأن حقيقة ما حدث أن الحزب المعارضة افرزت برنامجا معيناً في اجتماع عقد في مركز شباب عابدين وتحدث فيه جميع ممثلي الأحزاب بمن فيهم الإخوان الذين غابوا عن الاجتماع لكنهم انلوا بوجهة نظرهم من خلال خطاب مكتوب من المرشد ووافقوا على هذه المعايير. وتكررت اننا في الانتخابات ١٩٨٩ لم نحقق نجاحا كبيرا لوجود شرط الـ ٨ في المئة وحصلنا على اقل من تلك النسبة بلليل جاء، أي أكثر من ٧ في المئة، فيما حصل الوفد على ١٥ في المئة لكنه فشل في البرلمان بـ ١٢ في المئة فقط نتيجة للنظام الانتخابي.

والترجحت أن تشغل الأحزاب الانتخابات في قائمة واحدة باسم أحد الأحزاب وهو حزب الوفد، ولم تكن لدينا الصعاسية من ذلك لأنه كان الوفد بالفعل أكثر من ٥٠ مقعداً مع الإخوان داخل البرلمان. وحينما تسامل بعضهم عن طريقة مشاركة رؤساء أحزاب المعارضة وقادتها في الانتخابات في قوائم حزب الوفد، كان الحل أن يشاركوا في الانتخابات بالمتنافسة على المساعدة الفردية على أن تسامعهم كل الأحزاب. والمسألة المهمة كانت أن نحقق المعارضة وجودا كبيرا في البرلمان لاجتاحت توازن أمام الحزب الوطني. ولكن، وبما للأسف الشديد، لم يتحقق ذلك، إذ اننا انقلنا على أن يتم التنسيق في ذلك الأمر خلال أسبوع، وفي نهاية الأسبوع أعلن حزب الوفد أنه لن يشارك في هذا التحالف وأنه سيبدل الانتخابات بثمانية بمره.

وفي اليوم نفسه جاني من جادني من الإخوان ومهم مسؤولون لحزب الأحرار ولناوا نحن مستمعون لأن نقوض الانتخابات في قائمة حزب العمل. وعرضت الأمر على اللجنة العليا للحزب وهي أعلى سلطة فيه، ووافقت بل دعت إلى توسيع التحالف ليشمل أحزاب المعارضة الأخرى. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك معارضة أخرى لها أهميتها سوى في حزب التجمع فعرضنا عليهم أن يندمجوا إلى التحالف. ولأنني أعلم الصعاسيات عرضت عليهم أن يشاركوا في قوائم حزب العمل التي لا تحوي أسماء مرشحين من الإخوان، لكنهم قالوا أنهم لم يدخلوا المجلس لثلاثين ومن الأفضل أن يدخلوا في قائمة بمرهم.

على رغم أن فرصتهم ضعيفة، إلا أنهم راوا أن ذلك يتيح لهم الفرصة لعرض مبادئهم والقوة اليها.

وهكذا قران معروتي لم تكن إلى قيام تحالف إسلامي بل إلى قيام تحالف ديموقراطي، أما ما تم فإنني أرى أن الله أراد بنا خير.

● هل سيستمر التحالف مع الإخوان في الانتخابات المقبلة؟

- أنا ملتفت تماما بضرورة وجود كبير قدر من التنسيق بين كل أحزاب وقوى المعارضة وهذا في مصلحةهم تماما. أن يأخذ أحد مكان أو حق أحد الانتخابات سيتم بالطريقة الفردية، والتنسيق يمكن أن يكون في شأن تقسيم الدوائر وعدم المزامعة فيها للاملا يسيطر مرشحو المعارضة وينجح ممثلو الحزب الوطني. وأعتقد بأن قوى المعارضة يمكن أن تحقق تنسيقا في ٧٥ في المئة من الدوائر ويبقى ٢٥ في المئة التي يصعب التنسيق فيها على أن يكون

هناك اتفاق في حال حدوث اصابة بين مرشح من المعارضة ومرشح من الحزب الوطني، على أن تفقد المعارضة وراء المرشح المعارض أي كان الحزب الذي يمثل.

الضمانات للطريقة

● من الواضح أن أحزاب المعارضة، ومن بينها العمل، قررت المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وهي سيتم بالطريقة التي جرت بها انتخابات ١٩٩٠ التي فاضتوها، ما هي مبررات المشاركة هذه المرة؟

- ليس المقصود الطريقة التي ستجري بها الانتخابات، المقصود ضرورة توافر الضمانات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية. نحن شاركتا في الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك في تموز/أيلول من العام الماضي، ولم نضغط في اتجاه المطالبة بنظام انتخابي معين، ولعترضنا على نظام القوائم كان حول الأخذ بنظام القوائم النسبية المشروطة الذي يشترط حصول الحزب على نسبة معينة من الأصوات على مستوى مصر حتى يحق له الدخول إلى البرلمان.

نحن في الحوار الوطني ركزنا على عملية التصويت وطريقة إجراء الانتخابات، فهناك إصاح لكل من خاضوا الانتخابات على أن لا تصعب، نتائجها ليس صحيحا، فالعملية تتم من خلال كشوف تتضمن أسماء من لهم حق في الدلاء بصورتهم ويكني أن يضع رئيس اللجنة علامة بالقمم على من انلى بصوته، وربما وضعت علامات أمام أسماء أشخاص لم يحضروا وربما كانوا في عدد الأصوات أو مسافرين ولمسقط أوراق بأسماء هؤلاء في المناقش. نحن طالبنا بضبط هذه الجزئية ونرى ضرورة التأكد من شخصية من يتقدم للدلاء بصوته وأن يوقع أمام اسمه ويدون رقم بطاقة الشفعية.

التزوير ليس هاجسا

● لماذا يسيطر هاجس التزوير دائما على أحزاب المعارضة في مصر؟

- هذه ليست هواجس وإنما أمور معروفة وتحدث خصوصاً في الريف. ربما كانوا يرون في هذه المسألة هناك أنها نوع من الصعاسية لأن قريبهم ولا

يتعاملون معها على أساس لها نوع من النفس والتزوير. وعلى مستوى اللوطن قد تحدث بلا شك نتائج لا تدبر من القاعدة الصليافية. والأمر الثاني أن الجاول الانتخابية لا تشمل سوى نصف من يقم لهم الانتخابات، إذ أن الذين وصلوا إلى سن الانتخابات وفقا للأصصاء، يتقدم منهم ٢٠ مليوناً. في حين أن الجاول الانتخابية لا تشمل سوى ١٥ مليوناً فقط.

هناك أيضا موضوع إشراف القضاء على العملية الانتخابية. المستور يحدث عن إشراف القضاء على عملية الاقتراع، أي يجب أن يوجد في كل لجنة انتخابية عنصر قضائي يمكن أن يمس العملية الانتخابية وهل تمر في ظروف للتزوير أم لا. وما كان



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يبحث أن القاضي يوجد في لجنة مركزية وليس في اللجان الفرعية وبالتالي فهو لا يرى ما يحدث في اللجان الفرعية.

● صدر قرار يتمدد فترة قيد المواطنين في جداول الانتخابات من شهر إلى ثلاثة شهور؟

— من كان يمثل الحزب الوطني في لجنة الدوائر الوطنية صرح بأن رايه ان تفتح الجداول للقيد لمدة اربعة اشهر. لكننا وجدنا انها لخصت الى ثلاثة اشهر. وانا ارى ان انبيات بالنسبة الى اصلاح اساليب العملية الانتخابية غير متوافرة، ولكن في الوقت نفسه اعتقد بان الذين يشرفون على العملية الانتخابية سيخشون في اعتبارهم الظروف التي تمر بها البلاد. واظن ان مصر، وهي تهيض في حالة طوارئ مستمرة واستنفار امني، لا بد ان يصعب فيها صواب الناس الذين خلت امالهم، وعليهم ان يدعروا عن ذلك بالطريقة الصحيحة وهي ان يكون لهم ممثلون في مجلس الشعب.

جهود... ولكن

● تضخم احزاب المعارضة دلائل السليبيات ولا تتحدث أبداً عن ايجابيات

الحكومة

— هناك مشاكل اصبح الشعب يعاني منها ولم يكن يعاني منها في الماضي، وانا لا اسمي أنه لا توجد جهود الجبل لطل هذه المشاكل لكنها ليست بالقدر الذي يشعر الناس بان الحكومة معهم. كما انهم قد يرون برضا في نواح كثيرة من المظاهر سواء في المهرجانات او السفريات او المؤتمرات، وفي الوقت نفسه قلقين في الاتفاق على امور مهمة تتعلق بالشعب وحاجاته الاساسية.

رفض الإرهاب

● كثيراً ما انتهت صحيفة «الشعب» ونشر افكار الجماعات المتطرفة أو مساندة الارهاب، ولعل فتح صفحاتها لـ «الاخوان» يجعل على تدعيم هذا الاعتقاد؛ — لا شك في ان الحكومة لا تتردد في كثير من ما يكتب في الصحيفة، إننا نرفض الارهاب رفضاً تاماً، واكيداً ذلك مراراً. ونرفض في الوقت نفسه التجاوزات او الخروج على القانون، ونرى ان غياب التوعية الصحيحة والدين يعطي الفرصة لشباب صغير السن للوقوع في شبك التطرف والارهاب ليستمتع في توجيهات القويدي الى ارتكاب اعمال العتاد. نحن على قناعة كاملة بان التوجه العام لدى الشعب المصري هو التوجه الاسلامي. وليس معنى ذلك مساندة الارهاب ما وقع من أحداث امور مؤسفة، وفي احيان كثيرة لا يمكن تبريرها الا اننا لم يكن لدى من فعلوها اي نوع من الفهم أو الابرار الموجود لدى اي شخص عاقل.

● مثل ماذا؟

— مثل الاعتلاء على الديب الكبير نجيب محفوظ لا يمكن تصور شباب لا يزيد عمره على ٢٢ عاماً يستمع الى كلام من شخص اخر عن ان الديب الكبير يمانى الاسلام، او ان كتاباته فيها ما يخالف الدين، ثم يندم على ارتكاب مثل هذه الجريمة.

● لكن صحيفة «الشعب» غيرت من لهجة خطابها وصارت كأنها تصدر عن جماعة «الاخوان»؟

— هذا كلام غير صحيح وغير عادل، فحزب العمل لم ينشأ بالفكر كونهت عام ١٩٧٨، نحن على المساحة السياسية المصرية منذ ١٩٢٢، وكنا نتمثل حركة عصر الثلاثة التي تحوالت بعد ذلك الى حزب مصر الاشتراكي قبل قيام ثورة يوليو مباشرة. وقللت الحزب بعد الثورة، وبخمس عايات مجدداً ووجدت ان الاوان قد حان لكي نواصل طريقنا الذي بدأناه قبل سنوات طويلة وفقاً للمبادئ التي نقول لا ناكل لا ما نبت في ارضنا ولا نلبس الا من صناعتنا، وانا لم نجد فيكون هربياً، اعزض بمروريتي، ولكن غاييت ان تصبح مصر والسيون دولة كبرى تحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام. هذا الكلام قبل عام ١٩٢٢ وما زلنا نؤمن به.

وجمال عبدالناصر بفكره كان لنا من نبات حركة مصر الفتاة، لانه كان احد الذين نرجوا في الحركة، وكانت كل افكاره التي تابيناها على ما، تأميد فناء السويس والاصلاح الزراعي. وعندما يتحدثون اثنا انقلاباً من قوميين الى اسلاميين فاني اقول ان هناك نقطة اسلامية ليس في مصر فقط ولكن في كثير من البلدان، وما يعارض من محاولات وضغوط ضد حزب العمل ليس الا محاولات لخصار حركتنا ربما بالتجاهل في بعض الاميان، او بالحصار والتخويف في احيان اخرى.

● لكن عدداً من كوادر حزب العمل رفض قبل نحو ثلاث سنوات هذه التوجهات واعان انشقاقه عن الحزب؟

— هذا الامر لا يخرج عن كونه نوعاً من الضغوط، فانا ارصد ان تضخم حركة فان الانشقاق من داخلها وضغطها اكثر من ان تهاجمها من الخارج. الهجوم الصريح يجعل الحركة تناسك، ولكن اذا امكنت ان تتسائل ببعض الافكار او الاراء ليستبينها بعض الاشخاص داخل الحركة لسبب او لآخر فان التأثير يكون القوي.

● وهل تأخر حزب العمل بهذا الانشقاق؟ — في كثير من الاميان لجأوا الى التهميد بان هؤلاء المنضلمين سيخلصون مكاننا. وهذا امر قد يصعبه من يقوم بهذه الاعمال اما الشعب فلا يصعبه. ومسألة الانشقاق احدثت «بابية» لم اقف عندها ولم اجعل مهمتي محاسرتهم لانني اكون بذلك ساعدهم على ان يضطلوني بما يمكن لا يكون من مشاغلي.

● وهل تشعير بان الصدمات مع الحكومة ستتفهي اننا فضضتم المختلف مع «الاخوان»؟

— تصور ان كل الاساليب تمارس من اجل ذلك، اننا نحن طان ننتفع الى اتخاذ قرار يجب الا ننتفع اليه او ان ننتفع موقفاً نتيجة رد فعل على موقف معين نحن ايضاً نحرصون على ان يكون هناك انضباط في



المصدر :

١٩٩٥
١٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● عندما قام حزب العمل
قالتوا إن السادات أقام
لنفسه معارضة.

● الوفد أفاد من التحالف

مع الإخوان

ونحن أردنا تكوين تحالف

ديموقراطي.

● الحكومة لا ترتاح

إلى كثير مما يكتب

في «الشعب»

ونحن نختلف

مع سياسات

وليس مع أشخاص.

● نرفض الإرهاب

وكذلك التجاوزات.

حزبنا. وما بحث الآن من وجهة نظري شيء عامي،
فإبراهيم بشري أو حلمي مراد أو عادل حسين لم
يغفلوا المجال العام وفتحت لهم الأبواب على
مصارعيها أو تسلفوا على أكتاف الآخرين، هم
مجاهدون ممارسون للحياة العامة منذ شبابهم
المبكر. ولما دخلت الحياة السياسية منذ وجودي في
الجماعة وشاركت في انتخابات ١٩٢٥ وأصبحت
برصاص الانكيز في التظاهرات واعتقلت أكثر من
مرة. وعندما قامت الثورة لم تكن في منزلي على رغم
أنني كنت عضوا في مجلس النواب يومها، ولما كنت
في سجن إراميدان أمضي فترة عقوبة ٦ شهور
بتهمة الديب في ذات الملكية. وعادل حسين اعتقل
قبل ذلك أسبوعين طويلة.

● عادل حسين كان ماركسيا وصار
اليوم إسلاميا، فما هذا التناقض؟
- لا يوجد تناقض. كان بين حوارات بعضها مع
أخيه الأكبر أحمد حسين زعيم حركة مصر الفتاة
وحضرت بعضها بنفسه. وعلى مر السنوات تشكل
عادل حسين إلى أن وصل إلى المرحلة الإسلامية.

● قضية عادل حسين الأخيرة ليست

الأولى. خلقت التباينة من قبل مع قيادة في
الحزب وصحافيين في «الشعب»، وقبل
شهرين أجريتم مصالحة مع الدكتور زكريا
عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وتنازل
عن قضية كان رفعها ضحكهم وترك ذلك
انطبعا بأن علاقتكم بالحكومة في طريقها
إلى التخصيم، فما رأيك؟

- ليس من بين أهدافنا أن تكون بيننا وبين أحد
من الحكومة خصومة، خصوصا إذا كانت الخصومة
ناشئة عما كتب في صحيفتنا ما اعتبر أنه نيل من
سمعة أي شخص. وعندما قاموا معاوى قضائية
ضدنا تلقنا فيها وكانت لدينا ربما بعض
المستندات التي يمكن أن تساعد قولنا، لكنني وجدت
أن ليس من المصلحة أن نتشغل بالكثير من هذه
القضايا ونحن نعد أنفسنا للانتخابات، لأن من
يصيدون في الماء العكر كثيرون. وعندما ظهرت
مبادرة تشير إلى أنهم يمكن أن يخنازوا عن الدعوى
في مقابل أن نتحدث أننا لم نقصد الإساءة إليهم
ربما أن في هذا خيرا. أنا أؤكد أننا في حزب العمل
نعارض الأعداء وسياسات ولا يمكن أن تكون علاقتنا
مبنية على علوة لأحد.

● أصدرت وزارة الداخلية بياناً أكدت فيه
والفة العثور على مظروف يخص عادل
حسين ويحوي منشورات وبيانات صادرة
من الجماعة الإسلامية، فما تعليقك؟

- أنا اسمي هذه القضية «المظروف اللزج». هذه
الواقعة كتبت عنها الصحف في تشرين الأول
(أكتوبر) الماضي. وثكرت أن السلطات عثرت داخل
المظروف على خطاب موجه إلى عادل حسين ولم
يحدث شيء ومضى نحو شهرين وفسحة برزت
القضية من جديد. وربما جاء تحريكها على أساس أن
الناس فهموا أن المصالحات تعبر عن مؤشرات إلى
سياسة هدنة أو تهدئة من جانب الحكومة فأرادوا
نفي ذلك. وربما وجدوا في كتابات عادل حسين عن
معالجة بعض السياسات ما ينهضهم. نحن عموما
نثق بقضائنا وبراءة عادل حسين.

● ما هي النقاط التي تلتقون فيها مع

الحكومة،
- نحن نتفق مع الرئيس مبارك في كثير من
الواقعي، مثل الموقف الحازم من ابتلاك إسرائيل
الأسلحة النووية، ومطالبتها بالتوقيع على اتفاق
منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وموقف الرئيس
في هذه القضية عظيم وواو وييل على أننا يجب ألا
نجر إلى أن نفت في العراق في مواجهه إسرائيل.
أوتحن نؤيده أيضا في التصدي لمحاولات إسرائيل
السيطرة على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط
وخبزهم من أجل إعادة التضامن العربي



المصدر :

التاريخ : ٢ - ١ - ١٩٩٥

للنش و الخدمات الصحفية والمعلومات

تجهر بأى خير ، سواء فى الزرقا أو فى قلوب أو فى هذا البصل أو فى بورسعيد ..

● ثم باتى الى بيت القصيد فيقول : « وتخطى المعارضة ان خدعتها وعود الحكومة بقدر معقول من المقاعد ، فهم غالبا . أى الحكومة . تند ولا تلقى بوعدها ، وإن وعدت سيكون باللفظ ، أى بأقل الكليل من المقاعد على سبيل الصدقة ، ولا تمنح للمقاعد إلا للمستأجرين ، لكى لا ينقضوا على الحكم هذوه . واستقراؤه ، ولكى يسيروا الى أحزابهم بين الجماهير ، فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلا فى البرلمان من أن يكون ممثلا بمصغ من الشخصوس التى تبع نفسها وحزبها ووطنها

التعليق

● الحديث العام ، ومثلية وبغير مثلية ، عن استعداد الحكومة والحزب الوطنى لتزوير الانتخابات ، وتزوير إرادة الجماهير ، وكأنها قضية مسيومة لا تحتمل رأيا لأمر .. هذا الحديث لا يجر إلا عن ذعر وتخوف من الانتخابات ذاتها ، خاصة إذا ربطت بأثراتها المزملة داخل حل الرد ذاته . عندما يقول نعان جمعة ان الحكومة تمنح بعض المقاعد للمستأجرين داخل الأحزاب ، ليسوا الى أمزجهم بين الجماهير .

● هذا الكلام مقصود به لأشخاص محددين بأسمائهم داخل الوفد ، وبهمهم القويون جدا ، وإقناع حولهم فطاع عرض منهم ، يرى مثما يرون أن العمل السياسى لا يبنى الشك والريب والى كل مناسبة على طريقة نعان جمعة وعلى سلامة ، وإنما على التعاون فى حالة الاتفاق والامسح الجليل فى حالة الاختلاف .. وهذه الرؤية تخلق مصدرا نعان جمعة جدا فيصور أن الحكومة تستمتع هؤلاء بعض المقاعد فى الانتخابات القادمة ، وهو تصور خاطيء ، ولم عن فهم لاسد للعمل السياسى ككل ، واستغلنا يمكن أن يقوم به الوفد لو حانت له الفرصة ، وفاز باستمالة .

● وإيطار نعان جمعة .. فقد كنا نكشك أن أوضاع الداخلية فى الوفد قد تم تسويةها ، ولو مؤقتا وشكليا ، استعدادا للانتخابات القادمة ، حتى يكون الوفد على قلب رجل واحد ، ولكن هاهو يؤكد لنا الانقسام الداخلى ، والصراع الذى لا يهدأ .. وفى مالى قلبى على القلب .

● الحكومة لابد نعان لم تند أمدا يخرى . وإنما تركت المسألة برمتها لحرية انتخاب الذى يحدد من يختاره ، وأنت لا يعجبك المودة لانتخاب الفردى ، ولا يعجبك الفردى ، القضاء ، ولا تقتنع بأحاديث التزاوة وتناقل الفرص ، وتكذب المستحيل حين تصر على طلب ما لمضى لها مثل حكومة محاذرة . شاكرا نعلك لك !!

● ما معنى الحكومة المحايدة ..؟ هل تعنى حكومة انتقالية ، باتى فيها وزير من كل حزب لتشكل الصراع فى الوزارة ثم فى الشارع المصرى وتنتج الحياة الدستورية ، وتتوالف برامج التنمية ، وتكون مصر أمام العالم ، وأمام التحديات الخطيرة التى تواجهها اليوم ، مشغولة ، مشغولة بهمومها الداخلية .. أم ماذا !!؟

● وفى القلب ، لا يمكن أن تتحقق مثل هذه الحكومة القومية لآية لا تتجزأ ، ولا حتى فى ضبط عملية الانتخابية ، لأن كل وزير فيها سيتصحب لحزبه ، وسيكون حريا على



يا نعان جمعة ..

هذا الكلام « خطر رجعة »
تبرير الفشل فى الانتخابات !!
الصراع الداخلى فى الوفد
يجب تأجيله .. ولو شكليا

● للتصور نعان جمعة أحد الطسباب حزب « الوفد » .. وقائد جبهة مؤثرة فى صراع القوى الدالى حاليا داخل الحزب انتظارا للحظسة الانتقاض على كرمى الباشا .. وقد كان مقاله الأخير فى صحيفة « الوفد » يوم الخميس الماضى من أكثر مقالاته تعبيرا عن هذا الصراع الداخلى ..

● فى هذا المقال هاجم نعان جمعة الحكومة .. كالعادة .. واتهم الحزب الوطنى بالاستعداد لتزوير الانتخابات البرلمانية القادمة ، وطالب بتشكيل حكومة محايدة

● وبدا واضحا من الألفاظ التى استخدمها فى مقاله أنه يحاول إيهاد « خطر رجعة » له شخصا .. ثم تحزبه إذا ما فشل فى الانتخابات القادمة .

● ويقول : « ان الأمل ضئيل ، بل معدوم فى أن يغير الحكم سلوكه وموقفه ، فالتجارب الأخيرة لا



المصدر :
.....

التاريخ :
.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب الأخرى ، مما يساعد على الترقية والتكامل ،
والعمدة - لا قدر الله - إلى حكومات الأقلية ، والصراع
الحزبي الرهيبي .

● وإذا كان ما طرحه نصلان جيدة ليس خلا .. لما الحل
الآن ؟

● الحل في أن تتعاون كل الأحزاب ، وكل الأجهزة ، بصن
لية ، وحسن استغلال ، لقوى الانتخابات ، ملتزمة بما
أعطاه الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، والمسئول عن
كل مواطن مصري ، النظر عن تنكسه للحزب ، بالترافق ،
وعدم اللجوء إلى التزوير ، والالتزام بالموثوقية ، وعدم
التشجيع ، والفرجة الانتهازية بلا مبرور ، حتى تأتي الانتخابات
معمرة بحق عن الصورة الحضارية التي تستحقها مصر .



المصدر: **روز اليوسف**

التاريخ: **١٦ يناير ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكم يقر بولاية المضاء على تصرفات الأحزاب :

خلافات جديدة بين نعمان والباشا



فؤاد سراج الدين



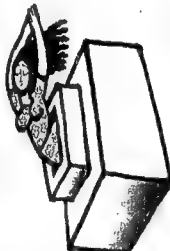
نعمان جمة

كتب إبراهيم خليل :

تسببت خلافات حادة الأسبوع الماضي بين فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد وتكليف نعمان جمعة بسبب اعتراف الأخير على دخول الحزب انتخابات مجلس الشعب القادمة وفيه يشهد عدد من أعضاء الهيئة العليا ضد موقف رئيس الحزب من الدخول لانتخابات المجلس وهو ما أدى إلى تكليف ياسين سراج الدين بالإعداد لاجتماع الجمعية العمومية للحزب في شهر مارس القادم لانتخاب الهيئة العليا الجديدة التي تتكون من ٥٠ عضواً يتم انتخاب ١٠ منهم من الجمعية العمومية ، و ١٠ يقوم فؤاد باشا بتمثيلهم بما فيهم هيئة مكتب الحزب ، ويتقرر أن يكون سكرتير عام الحزب هو سعد فخرى عبد النور خلفاً للمرحوم إبراهيم لرج بعد أن تحسنت علاقة الحزب بالكنيسة خلال

الأسابيع الماضية ، وأن يشغل ياسين سراج الدين منصب نائب رئيس الحزب بجانب نعمان جمعة بعد أن رفض الأخير منصب السكرتير العام ، ومن جهة أخرى رفضت محكمة النقض طعن فؤاد سراج الدين في الحكم الذي صدر بإلغاء قرار فصل مصطفى ناجي وسيف الخزّال عضوي مجلس الشعب السابقين من حزب الوفد وأقرت مبدأ قانونياً بولاية الأعضاء على ولاية كل تصرفات الأحزاب .

امرأة واحدة تكفي!
في الانتخابات المقبلة:

[illegible][illegible]

مجلسية الدولة في الآونة الأخيرة،
التي تأسست للارتقاء بالخدمة العامة
والتي تضم أعضاء من المجتمع المدني
والأعضاء المنتخبين من قبل
السلطات المحلية. وقد تم إنشاء
مجلس الدولة في عام 2005،
وكانت أول جلسة له في عام 2006.
وكانت أول جلسة له في عام 2006.



المصدر : **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ جمادى الأولى ١٩٩٥

شكري في المؤتمر الجماهيري بالمنصورة:

السجن لا يخيف الأحرار والانتخابات القادمة فرصة لتمهئة المناخ لفجر جديد

لأبد من ذلك الحصار

عليها وحتى تماد الثقة للناسيب الذي
لقد ألقت بالسلطة الانتخابية كاهل.
وحذر شكري الذين يعتقدون أن
الانتخابات القادمة ستكون كسابقتها
قائلاً: إن تم الانتخابات القادمة كما
تفترضون وكما نعلم في ديمقراط
والإستراتيجية.

والنقل شكري الحديث عن الارتقاء
الجندري لسلامة، مشيراً إلى أنها
ارتفعت ٢٠ مرة مقابل ٢ صوت فقط
للأحزاب.

وتسأل كيف يعيش موظف برائته
الحالي في أسرته ٢٢ مكدماً أن الدولة
ولذلك تفتح مجالات عديدة للأجانب
الخلفاء. وأعتقد بشدة صراف ملايين
الجنديين على المهرجانات والمسابقات
الرياضية حرم وجود الآف المواطنين
الذين لا يجدون فرصة عمل - رغم أن
مصر سارقات ضمن الدول للتنقل
حسب التقارير العالمية.

الفهم الإسلامي الصحيح

وأكه شكري أن الإسلام المصحح
سلكه وعمل وأبى كلاماً بطل، مؤكداً

أن الوراء، ويمكن سوارات يتجاوز
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون
نفس الأولاد منها للمؤمن، ويعتقدون

ولتتأثر شكري احتكار الحزب
الحاكم لكل وسائل الإعلام للسمعة
والثروة والمثيرة، وكذلك سيطرته.
على الصمد والمهاجرين ولذلك كانت
شكري أبيض من كياهم بتسجيل
أسماء أعضاء الوطني بالهناول دون
تسجيل غيرهم، وطالب شكري الشباب
بالتمسك بغيره والإصرار على قيد
أسمه والمشاركة في الانتخابات حتى
يقل الحصار المرسوم على الشعب
ولابد من وثقة قوية في الانتخابات
القادمة حتى نخرج هذا البلاد والقبض
بمروية مستوربة وأكده شكري أن
للمعارضة أو شروحه وولفت وثقة
قوية لكثير مصداقية الشارع
وكثير أكثر من الثالث وهو ما يولهم
عند حدهم.

فجر جديد

وأشك شكري أننا نتكلم إلى فجر
جديد بعيد الوقت الحال إلى وشبهه
المصحح، ويضع الرجل الناسيب في
اللكان للناسيب، وحتى لا يكون مجلس
الشعب مجلساً مملوكاً، لا يغير من
الشعب، ول من هذا الإلزام طاب شكري
بضرورة وجود الضمانات الانتخابية
التي طاب بها رؤساء الأحزاب من
ضرورة إشراف القضاء إشرافاً كاملاً
على الانتخابات وتوقيع الناسيب أو
بسمته، حيث إننا سلطنا الانتخابية
في السابق بسبب عدم مراعاة الحكومة

عالت أمانة حزب العمل بالقاهرة
مؤتمراً جماهيرياً حاشداً مساء الأحد
الماضي بمقر حزب العمل بالمنصورة
تحدث فيه الأستاذ إبراهيم شكري
رئيس الحزب وحضره نائب محمد علي
عضو اللجنة التنفيذية وأبو يوسف
عز الدين عضو اللجنة العليا ود. أمين
الذكوري أمين المحافظة وأمامية
الإسلام الشيخ محمد الشريف ود.
أحمد سالم الأستاذ بجامعة المنصورة
و. أحمد راسم الأستاذ بطنج
المنصورة وم. صالح الباشا عن طلبة
المنشدين.

ول اللقاء تتناول شكري حيس
الأمين العام للحزب والتمهئة للثقافة
التي أعدتها الفرصة له وأنتهت بتسجيل
الفرصة التي كانت مجالاً حسيماً في
سجنه، مؤكداً أنها لا تعجز عن ذلك
الثانين أو الأعراف، وطالب بإعطاء
البيانات الصهيونية والأمريكية ودعا
الجماهير إلى تسجيل وتيد أسمائهم في
الجدول الانتخابية.

بدأ شكري كلمته قائلاً: إن عامل
ضخم سيغير من سجنه الذي ما
كان والسجن لا يخيف الأحرار، إنما
الخطورة أن يكون السجن لكل من
يقول كلمة لا تعجب، وقال شكري إن
الجمعة التي نال إليها عادل حسين لا
تتناسب مع ظروف مرشحه، وأكد
شكري أن سجن عادل حسين محاولة
لتكيد حركة الحزب، بعد أن وصفوا
كافة تحركاته وتذكروا من إخطاره
دفعه لوجه أسيرة الحزب وكذلك فهو
لا يتوانى أن اللغات والشعوب المالية
التي يدعي إليها، لكن لابد من تحجيم
حركته وبالتالي تحطيم دفعة الحزب
القوية التي اكتسبتها قبل انتخابات
مجلسي الشعب والشورى القادمة.
للتأثير على الحزب في الانتخابات بعد
أن اكتسب الشارع بمواقفه وطالب
شكري بالرد على ذلك بالقيد في
الجدول الانتخابية.

وكشف شكري الظروف للظروف
التي التي أتمت به الانتفاضة عادل
حسين وكيف أن عطائه جاء نتيجة
لأراه التي يسجلها بكل قوة.



على الكلمة بالكلمة والراي بالراي ولا أن يكون الرد بهذه الطريقة.

وقد كلمت اشخاص د. احمد راسم النعيسى إلى أن الظروف التي يمر بها عالمنا الإسلامي ما هي إلا علامات تعدد باتخاذ النظام الحاكم لا يتنصع بالقرار الكتابي للمفسرين أمثال عادل حسين لذلك لقد اتبعت المسهر على الساهر وظلمتنا صنف الحكومة بكلام رابين ضد مصر ورد الوزير المصري بأن هذا الكلام لا يستحق إلا سلة المهملات وإشاراً إلى أن ما يحدث لعادل حسين هو الجرد أنه تكرر نفسه وقلمه لله ولله الأمانة فقط.

جمع بيننا في حب مصر

ول كملت قل ، مصالح الدنيا من لقائه للمفسرين وجماعة الإخوان المسلمين إن عادل حسين هو الذي جمع بيننا في حب مصر ودافع عن كرامتها ليخرج معنا منها ولها وأبى هذا الإسلام كما هو شأنه وشأنه ، لما هذا العهد لعادل حسين؟ ولباب : إنه عهد الكثرة الذي يعبر القارة اليهود وسيطرتهم ومحاربا للفساد وتجاوز السلطة ، ولأبد أن يفهم النظام أن السجون ليس هو الحل ولأنه أن يكون عادل حسين موجودا معنا دائما ونشجع الجميع يقهر بهذا الضيق للفساد، وهذا لعادل المصري من فضائل اليهود.

وردد قل ، تأمل عروق كلمة الدياس الطيبة والدفنية وما كنت تتألا ومن عزيتان قلب مستغلبة من فخرس الكلمة والواقع من الأمانة والطريق حب إعطاء إسماء الاثلام الصرة ومناصروهم والقلوب لصالح حسين أمير لولن ذلك من حزم الامور وسيرور ما بل تركه الله أنبت وشكرى ولادة الحزب.

أما د. أمين الدكتورى فقد رحب في كلمته بالضيوف والمشاركين وقد كل مصري مخلص بأن يردم برأيه ، في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها مصر من قول كلمة الحق التي لا تتساقط إلى مصر لا إرضاء لها لا بيتنا.

وقد كلمت لولن د. محمد منصور أمين الحزب بكفرس ودعا لولن جماعة وقوية ضد الفاسدين وأما الأستاذ عادل صبح أمين الحزب بالطريقة فقد أثنى قصيدة شعرية دلت على محاربة أعداء الاثلام الصرة.

حتى تلك لحظة محورية أخرى باعتباره كان ضمن هيئة الدفاع عن الأمين العام للحزب وكشف صديق تحالف عادل حسين الذي حذر من التفتيح والفرق أوسعية والتفتيح العربي والفساد، أن خيرا يبرده حاكما وأعدا ونحن نريد ربا واحدا وقلة واحدة فالسودف هو الإسلام، ونحن سنظل على العهد وكلمنا عادل حسين.

قضية أمه

أما الشيخ محمد الشريف فقد بدأ كلمته قائلا : إن القضية التي يلقب عادل حسين من أجلها خلف الثقبان هي قضية أمه وأكان ما يحدث لعادل حسين حدثت ويحدث لكل من يتبنى الحل الإسلامي الصحيح وكل من يدافع عن عقيدة أمه ودينها وتساؤل هل لك عادل حسين أنه ليس مثاقفا أو مستغلبة ويشربول لا للتفتيح؟ أو تشبیه الشريف قائلا : إن قضية عادل حسين ليس أنه تجاوز ولكن لأنه نبيه العقول التي غلبت الأمانة التي تركع ويحاولي إكثارة جلي يبركه أن يكون مسوخا ، وعلى أمين مع نفسه وأمه وقلمه أنه الله أراد أن يكون عادل حسين أحد جنود الإسلام شاملا قبيض الله موسى بالقرنوف في وجه فرعون.. لئن عادل حسين لشد في تفاقوس الشطر والواقع بقرة من الحل الإسلامي حتى نال ومعه حزبه ثقة الجماهير وكان من الواجب أن يكالته النظام على صديق شوقته وطالب الشريف كرامة الجماهير بالانتقال حول حزب العمل ردا على ما تحيكه الحكومة لولن الحزب ورموز.

فارس وطني مخلص

أما د. أحمد سامي د. محمد الشريف بجماعة المنصورة فقد أكد أن الزمان يورد بنا إلى الراء ولو كان عادل حسين أسوأ كيا أو أودعا أو هويديا بألفاظ به ذلك ولكنه الآن وسيدخل لأرأسنا ولغنا سلامه الفام وعنده الذي وسامه مصر أرض الكنانة ، مشيرا إلى أن أعدائنا هم من بنى جلدتنا ظلي يمرغرونا من إعداء القوة لولاجة عسعدو الأمة الذي قال عنه القرآن وطالب بأن يكون الرد

بحول اعتراف وزير الداخلية بأنه يسجل تحركات عادل حسين في السجون قال شكرى : إن الوزير يعترف لولن العالم كله بأنه لايعترف للقانون أو الاعراف التي تحكم هذا البلد ، وأمام ذلك شكرى كاتبة الجمهورية، ودعا شكرى كاتبة الجبان إلى ثبوتات توعية للمواطنين وطالب بأن يكون ضمان القتل بداية لعدم الإصراف في الطعام والشراب ودينية كومي وعلى وإسلامي.

مرة أخرى من أتهابها ووضع إسم الجميع أنها لا تريد خرا مصر في الوقت الذي تريد فيه أن تستعير على للفظلة كلها ودعا إلى مقاطعة البضائع المصرية والأمريكية وطالب بتوعية الناس ضد التبليغ ، ووضع ضمان صانع في مصر موضع التبليغ.

اتوجه للجنوب

ومن الموضوع الخارجي طسالي شكرى يتوجه مصر إلى الجنوب مشيرا إلى أن هذا هو الطريق الصحيح حيث التاريخ يشهد بذلك ، ويوجد التكاثر الذي يمكن أن يخلق اتحادا قويا في ظل التكتلات العالمية والمستقبلية، فتوجد ليبيا ومصر والسودان - مع إمكانات كل منها - يخلق تكتلا قويا يحبس مياهه وهذا ما يفعله الغرب ويعلمه جيدا ، ولذلك فهو يحاول إرضاءه بكل السبل.

وفي النهاية حيا شكرى جماهير القوى الوطنية بالمنصورة على ولقتهم، مؤكدا أنه سيقبل هذه الولة إلى عادل حسين في معبسه.

اتشغلوا بمصر

وقد كلمت تقال فابن شمتو في التفتيح اعتراف وزير الداخلية بتسجيل تحركات عادل حسين وهو في معبسه مؤكدا أنهم في شرف وهم سيوجه أعمالا إلى ضاليل صديق لولهم في أثناء زيارتهم له بالاضطلاعوا به لا يجب أن يكون انشغالهم بمصر، ويمكن أنشا في حزب العمل -اليمين- مصر ونحن - سنظل حروبا على الفساد والظلم والنور وكشف عيشة الالة التفتيحية رحلة عادل حسين منذ انهامه



المصدر : الصحف

١٠٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورقة عمل من المجلس الاجتهادي للضحايا

نظام المظالم في سوريا لحقوق
الإنسان في ضوء عمل مجلس
الاجتهادي للضحايا وذلك في ضوء
مجلس الاستاذ عادل حسن
بعد السورقة اعمالها التسمية
السادسة مساء يوم الخميس للوالد
١٩٩٥/٦/٢٦ في مقر المنظمة بالليل
وبعضها حلة من كسار الكبار
والقانوني.



المصدر : **البرغم الجديد**

١٤ - ١٥ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات على الأحزاب

البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الأحزاب السياسية

د. ماهر عسل.. يتحدث عن التحالفات الحالية

كتب هيثم محمود :

عندما سألت الدكتور ماهر رئيس لجنة الإعلام بحزب التجمع عن نظام الانتخاب الذي يفضله الحزب قال : على ضوء الواقع المصري المعاصر وخبرة الناخبين والمشرعين في مصر يفضل اصحاب نظام الانتخاب الفردي .. لمدة ربما تطول ، فالقائمة قد تكون أكثر وصادق تمثيلاً للناخبين من الناحية النظرية لكنها في ظل ضعف الهيئة الحزبية بدءاً من الحزب الحاكم إلى جميع الأحزاب المعارضة وفي ظل تكاليف الانتخابات في مصر يصبح نظام الانتخاب الفردي من الناحية العقلية أكثر ملائمة للواقع ، ويذكر ان تطبيق نظام القوائم في ظل التعددية السياسية المتكسوة والمغربة قد أدى إلى مخالفات انتهت بها بين احزاب شرعية وحركات سياسية غير شرعية ..

مثل مخالفت قوفه مع الاخوان المسلمين عام ١٩٨٤ وتحالف العمل والاحرار عام ١٩٨٧ ، وعلى ذلك فان تطبيق نظام القوائم في ظل الاوضاع السائدة بكون الانتخابية السياسية ، على حساب للمصالح الوطنية الاسيلة .

● قلت : وما رأيكم فيما يحدث الآن من مخالفات والتحالفات بين بعض الأحزاب السياسية وبين الإخوان المسلمين ؟

●● قال : شرم يوسف ان تكون الأحزاب الشرعية باتجاهات غير

شرعية .. ولن تتحالف قوى سياسية عظيمة مع قوى سياسية صرية ، لكن السياسة تعرف مثل هذه المناورات وهذا امر لا يثير الدهشة ، والقضية هنا قضية وعي القوى الديمقراطية في المجتمع بضرورة التكاتف

والتزامن لتفويت الفرصة على اعداء الديمقراطية ، واعتقد ان لقاء القيود المعارضة على حركة الاحزاب والتنسيق السياسي بين الاحزاب المتصكة بالشرعية كإعلان بلطع الطريق على قوى الظلام .

● قلت : وما رأي سيادتكم في نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب ؟

●● قال : لا خطورة على الديمقراطية منها ، والقول المطلق بأن العمال والفلاحين هم جهلاء الأمة غير صحيح ومن المعروف ان الكفاءة السياسية لا تقاس بالشهادات العلمية ، وما أكثر جهلاء سياسيا من بين خريجي الجامعات وما أكثر المستبشرين

سياسيا من بين اصحاب الباقات الزرقاء .. وعلى أي حال عندما نذهب للديمقراطية في مصر وعندما نتوكل التعددية السياسية وعندما يصبح تناول السلطة امرا متاحا قانونا وواقعا سوف تصبح

نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ترفيدا لا ضرورة له ، وعلى قدر علمي لقد كان نظام جمال عبد الناصر يضع هذه النسبة لانه لم يكن يسمح بتكوين احزاب على اساس طبقي .. وما زال هذا القيد قائما في الدستور المصري .



المصدر : الإذاعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٢ - ٢٩٩٥

فكرة!

سيكون هذا العام هو عام الانتخابات في مصر. محضري الانتخابات لمجلس الشورى ومجلس الشعب ونقابة المحامين ونقابة الاسماء ونقابة المحامين ونقابة المهندسين وإذا تمت الانتخابات بحرية سيكون العام هو بداية ديموقراطية حقيقية وسيكون بداية لحكم الشعب اما اذا شاخت الحكومة وقبضت الشعب بالاعمال فستكون نكسة للديموقراطية ورجعة إلى الوراء.

ونحن نشتمى الا يحدث هذا التراجع إلى الوراء بل يستمر الانطلاق إلى عهد جديد ونشهد تعديل الدستور وتحويل مجلس الشورى إلى مجلس تأسيسي والقضاء القانوني سيئة السمعة واعطاء مجلس الشورى حق عدم الثقة بالوزارة وحق تعديل القوانين وحق اقتراح في حذف ما يرون حذفه من مصروفات الدولة اننا نريد ان نقدم كل يوم الى الامام.. ولا نريد ان نقدم خطوة الى الامام ثم نتأخر خطوة الى الوراء.. ونحن نؤمن اننا كلما اقتربنا الى الديموقراطية الحقيقية اقتربنا الى الرخاء.. فنحن نعتقد ان الحرية ستقوى الحكومة وتزيد استقرارها.. ونحن نرى ان الانتخابات الحرة ستقضى على الارهاب.. وسوف تجعل الشعب يشعر بأنه شريك للحكومة وسوف يشعر العامل المصري بأنه مسئول عن زيادة الانتاج ولا يقل موقفه المخرج..

ونحن لا نشعر بالياس ولا نشعر ابدا اننا ستعود الى الظلام.. بل نؤمن اننا في طريقنا الى النور والهدوء واختيار الحكومة طريقة الانتخاب الفردي وخضوع الحكومة للشعب في هذا الشأن هو الذي ضاعف تفويضنا باننا نتبعد عن الدكتاتورية ونقترب من حكم الشعب. فليزول على ارادة الأمة لا يضعف الدولة بل يزيد قوة واستقرارها وبعثها.. ان الحد مع الحرية..

مصطفى أمين



المصدر : الوقف

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الوقف

إسداء موسم رضاوى الانتخابات

حكومة المزيب الوطني لا تستحي ولكن لتجعل.. إنها تتلخس فقط مشاكل المواطنين وقضاياهم لتصبيرية في التناصيات.. ونؤخرا خرجت علينا الحكومة بدراسة عدة قرارات تتعلق بمصالح المواطنين وأصناف في الحياة.. ليس لأنها ترمي حقوق هؤلاء المواطنين والعمل على راحتهم.. بل لأن انتخابات مجلسي الشعب والحدوري أصبحت على الأبواب وأن الحكومة «المجزاة» تحتاج إلى أصوات هؤلاء الذين يخدمون ويتوجهون من ارتفاع الأسعار، وسوء الخدمات لتقديمها لهم..

بالفحص في شذوذات الحكومة موسم الرضاوى الانتخابية، التي تزم فيها حل المشاكل الخاصة بالمصرف الصحي ورصف الطرق وإزالة الحفر، وسد البوالغ، وتوصيل مرافق الكهرباء وللأهالي إلى المناطق المحرومة حتى ولو كانت مسجلة للمواطنين..

في موسم العودة البردية والرائحة للحكومة تكتفي بحل مشاكل المصريين، وتلغل للعمليات التجميعية، وبمجرد انتهاء التسمية تلحق الحكومة وموعدا، وتعود برية لعافيتها القديمة.. ويظل المواطنون يلهون وراء للسؤالين طمعا في جنابهم، دون جدوى..

لمشلا مشكلة مصرف العمويشات ازمري للطن الذين خربت مصالحهم هذا العام بسبب السياسة القاطلة التي اتبعها وزارة الزراعة، وبح منوت الفلاحين مطالبين بتجديدهم ومصرف مستحقهم من الأراضي التي كانت التوبة محمولها، ولم يسل فيهم لحد.. الآن فقط تكثرتهم الحكومة، باعتزأها دراسة المصرف، لكسب أصواتهم فقط في الانتخابات القادمة، وبمجرد انتهائها كان شيئا لم يكن!! وعكسه الأمر بالنسبة لمشكلة مزارعي الأرز، الذين فوجئوا بقرض غرامات باعثة يزعم مخالفتهم لنقرة الزراعية.. وعكسه أيضا تأجيل تصحيح المسألة المؤقتة بالمصارف والشركات لكسب أصواتهم الانتخابية، ولا يضر أبدا بعد زوال التسمية تخريب بيوت وتفريغ هؤلاء العمال!!

هذه هي سياسة الحزب الوطني وحكومته لطمع مكنتهم ضد المواطنين، ولا يصعب أو رهيب على مصر فلها!!

الوقف



المصدر : أخبار اليوم

٢١-٢٠-١٩٩٥

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة

اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحة مصرية . ان نعد ونتكلم وننطق . واذا كنا مصالحين مع اسرائيل فكيف لاتتصالح مع أبناء وطننا .

على خلافات وعلى اطلاق المصيرين الرصاص على أبناء المصيرين . وعلى اعتقالات وعلى ارباب . نحن نريد فترة تتحد فيها كلمتنا وتكثرت مواقفنا ونوقف الحرب التي اشهرناها على بعضنا . وعندما ينجلي الارباب يتم الانسحاب عن المسجونين السياسيين ويصدر القرار بالعلمو العام .

نحن لم نكسب شيئا من المعارك الطاحنة ولا من الخصومات العنيفة ولا من الحملات الشريرة . لقد اتصرفتا الى القتل والى العنف والى المعارك التي لا تريد ان تنتهي . نحن نعيش منذ اربعين سنة في صراع طويل ونحن في الواقع نتخلى على الحلف . وهذا الحلف لا يخطئنا . نحن نضع الحلف على عيوننا حتى لا نرى ما يجب ان نراه .

نريد ان تدخل الانتخابات كاصدقاء لا كأعداء . ان نتكلم لا ان نتشتم . نريد ان نتخلى عن الخنجر والسكين ونظهر الاقلام ونرتفع المنابر . والحرية وحدها هي الطريق الوحيد لاجراء هذه المصالحة والانتخابات الحرة هي الوسيلة الوحيدة لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتنظيم الجو السياسي من اليوم والى احوالنا .

وليس معنى المصالحة المصرية هي اعلان الصمت العام ونوقف المعارضة وانتهاء النقد السياسي . بل معناه ان يسود جو من التفاهم وتصيح المعارك مغارات رياضية تتبادل فيها الرأي وتبثري بروج رياضية وتحكم الى الرأي العام وترفع حكمه ونمدرم ارفله .

اننا نستطيع من الان ان نتكلم على ان تكون الانتخابات حرة وان يتوقف المحافظون ورجال الادارة عن التدخل فيها وان تمنع التزوير والتزييف شعبا . ونشعر اننا نلعب انه سيد هذا البلد لا احد عبيدها .

وسوف يساعد على ذلك ان يسود الحكم الذاتي وينتهي الحكم الاستبدادي ويملك نصيب الامة مصدر السلطات .

مصطفى أمين



المصدر : **الكويت**

٢٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ : **للنش والخدمات الصحفية والمعلومات**

رقابة برلمانية .. وقضايا انتخابية

محمد الطويل

مولود مائة لعمل مشروعات جديدة كإقامة سحرائت ووسعت جديدة من أجل الجمهور الذي في قائمة الانتظار . ومن هذه المشروعات انه ستم إقامة ١٣٩ سحرا جديدا لعدم ٥٠٠ الفرة وفي العام القادم سيتم تميم الخدمة الففورية في كل لرى مصر .

أما الدعوة أمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية فقد أساطها الصعو ردت بشر الفارض السطر بالصعوبات والشاكل الى تواجده أصحاب المعاشات من كبار السن والرضى في صرف مستقاتهم المائية عن طريق مكاتب التوزيع الخالية . عندما خاطبها بقوله : يا أم الفلاة ، ان شوخا في طوابير طولة الانتظار من أجل صرف المعاش حتى ان أحدهم مات أثناء الانتظار . وأجابا بعد طول انتظار بقول الموقف ان الفرد انتهت . والكشف غير موجود . وطالب بصرف المعاش في المنازل على غرار تحصيل الفواتير الكهربائية بها .

وحدثت الزيرة ولكنها اشرت الى استجابتها لزم لم عرجت الى الاجابة بالمصداق مشيرة إلى ان أصحاب المعاشات يصل عددهم إلى ٧,٣ مليون مواطن وان هناك أكثر من ١١ ألف نسمة تصل مصافهم كمتأهل بسبب العمى أو الإعاقة

ولا شك ان هذا الكلام يحسب الفورية لكن الواقع أن الفلاك غير كالية . والأمل يحدو أرياب المباحث عندما أعلنت أنها بالتسقي مع الحافظين سيتم اعداد مقارن للمصايب الآلية التي ستدير هذا الأمر . رحمتا تنصى الزائرة من اعداد نظام للمواطنين بمطيل المرافط الى أصحاب المعاشات في المنازل . وفيى سريال . من يحيى العمل في الإبعاد لهذا النظام ؟ □

منذ سنوات كمادة أجاب بقة وعنده وأشار إلى أن البيانات التي أعطاها الصعو مبالغ فيها بشكل غير عادى وعصر الأمور في غير مكانها وغير الصورة الحقيقية . وانه يجده كالحصو بتاتورة برلكية ذكية وأشار إليه بأرقام لافورة بالسرعة في العام لكافى التي كانت ٧,٣ جهات والى أصبحت ٢٠٤ جهات هذا العام بزيادة جيه واحد فقط وساطل لنا لم يذكر الصعو ذلك ؟ فحدثت حجة من الإعياب والضحك من التواب .

ويعتدك الزائر مودجا انه قد حلت بالعمل زيادة في كسور قيمة الكالكات منذ أغسطس ١٩٩٤ ولكن ياتها الخفي أنها لم تناول جميع الكالكات كما حاولت ان ٥٠٠ مكالة بدد ال ١٥٠٠ الفرة كمشرك وقيمة الكالكات منها سبعة فروس والزادة عن ٢٠٠٠ مكالة كحسب الكالكاة الفارقة بشرة فروس ، وأكد أن هذه الزيادة ضرورية لأن مرفق الففوفات يضر مريا ١٦٨ مليون جيه ولابد من صرى جزء من هذه الضائر للانصراف قريلا من قيمة الكلفة الحقيقية ولذلك شدير

انضم مجلس الشعب برلمانية السيد كسور أحد فصى سرور جلسات الأسبوع لكافى بعد مناقشات طولة مع عمة من

الوزراء ويدو أن ليس المجلس حرص على هذا الفزع الرقابى في قضايا جماهيرة لمبها الآن الفعوا للشروف والمقدمات الانتخابية للأعضاء . وفي ذات الوقت تحقيق رقابة واقعية مباشرة خاصة أن القضايا التي توفقت لا تزال تردد بين الجماهير .

ولى هافى الأعضاء مع وزير الأشغال العامة والموارد المائية لعدم عشر عدوا طلب اساطة رسول حول تحرير مخاضر معاشات لبعض الفلاسين الذين قاموا بزراعة الأراضي العام لكافى .

ولذلك عصى المهندس سليمان حول وزير النقل والمواصلات والفلك البحرى والطيران ثلاثة أسئلة من الأعضاء طلمت عبد القوى وعمد على عر والمخاضر السطر عبد الفهم العلمى الذى بالغ في تصوير قيمة لافورة الففرون برصها كاتلة تدب كاتلة السورل ، وعرض لبعض الففواتير التي زادت بصورة كبيرة وطالب بمراجعة الففواتير واعطاء مهلة أطول للفق واعادة النظر في قيمة الكالكاة .

إلا أن وزير الاشجارات كما يعلق عليه الزواب



المصدر : **إكس-بوس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٠ يناير ١٩٩٥**

ظاهرة اسمها : **مواطن بدون بطاقة انتخابية !**

أصول الحوار التدريبي

أما الدكتور حين كامل بها الدين ،
ليجانب إقراره بالظاهرة السلبية في فترات
سابقة ، فإنه في إطار للمشروع التربوي لـ
التعليم ، والتركيز على الأنشطة التربوية ،
والخطوات ، وتوسيع نيس الحوار وأصوله
وأدائه .. فإن الطالب يتاح العمل في إطار
الفرق . وكيفية الإحلال في الرأي بالمشق
والفعل وليس بفرق الفزل ،
ولتأثير الدكتور بهاء الدين إلى بدء

إرساء القواعد الديمقراطية في المدارس من
خلال العملية التعليمية والتربوية ، والتي
سوف تظهر نتائجها الإيجابية على شباننا في
المستقبل .

نسبة متوبة للمرأة

وعن ظروف المرأة وقضاياها عن المشاركة
في الحياة السياسية بسبب الفجوة إلى مسألة
الأحزاب ، ترى د . مني مكرم عبد الأستاذة
في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ،
أن الظاهرة لا تخص المرأة وحدها ، بل
للجميع ككل . فهناك عوائق تعوق المرأة ،
فما يهيك الدور للمرأة والقوانين والتشريعات
لا نجد عند التفيذ . وبالتالي فلايزاحج
إلى متابعة وكافة للتحديات . ومراكزها في
وضع القوانين والتشريعات .

وتطالب د . مني بوجود بحث لتحديد نسبة
حرية المرأة في مقاعد المجالس البرلمانية
وأغلبية ، تسد إلى القانون والتصور مشيرة
إلى تعاريف أسبابها التي تصل لها النسبة
العددية للمرأة إلى ٢٥٪ من جميع المقاعد
البرلمانية . هي عبرنا أصبح تقدم الدول مجلس
يمتد مشاورة المرأة مع الرجل في تحقيق
النسبة الشاملة .

الصوت . والغزل

وحول هيئة الرأي العام وتوجيه بأهمية التبد
في مجالات الانتخابات تحول السيرة عزيمزة
حين رئيسة اللجنة القومية للمنظمات المصرية

حتى لا تفرق سفينة الانتخابات في بحار السلبية

نجوى محمد

سلبية المواطن الذي يجعل من دوره في الإدلاء
برأيه في الانتخابات ؟ وهل عائق من قطع
مسيرة العلاج ؟

د . مصطفى البقي ، مدير معهد الدراسات
الديمقراطية ورؤساء الخارجية ، وأستاذ
مستشاري اللجنة القومية للمرأة ، يرى الأزمة
واحدة في الحياة السياسية المصرية . وفي
هذه الوقت يرى عدم الفرادة وحدها بهذه
الظاهرة ، وهي ظاهرة مشتركة في معظم
الدول النامية . إنها قصور فيما يمكن أن
نطلق عليه ثقافة للمشاركة السياسية والأهم
في العمل العام . والسبب : الإرث التاريخي
وطرف تلك الدول . وكما هيئات وفروع
للجميع وأحزاب مسخرة عن ذلك .
وعلى المدى البعيد ، مع انتشار
التعليم ودور الإعلام وارتفاع
مستوى التعليم ، سوف نخرج
من هذه الفترة .

مع بيانات عام ٩٥ .. يشهد
المرح السياسي الصباح أهدم
فصله أيام الجماهير . حيث
إتم إجراء الانتخابات للمجالس
البلدية وأغلبية .

والوسائل التي يطرح نفسه بشفعة : هل
يترفع المواطنون إلى المستوى المطلوب
للممارسة السياسية . والتزول إلى الشارع
السياسي . والتفكير بالجدول الانتخابي .
والإدلاء بالأصوات . من أجل الوعي
بضرورة المشاركة في صناعة القرار . إيماناً
بأن الحياة السياسية جزء من الحياة كلها .
أو أن السلبية لدى المواطنين في
الانتخابات .. مشكلة تحتاج إلى حل . عاجل
وعزوري ؟
والوسائل التي تجعل الحمل ملاحق قضية قروية
حالية في مجتمعنا : ما هي الآثار المترتبة على

التحليل



غير الحكومية السكان والتنمية - إنه يجب توعية المواطن بأهمية دوره من خلال المشاركة في الانتخابات ، وارتباط ذلك بالعائد السياسي والاجتماعي عليه . فالمسلوب للمشاركة السياسية بدأ يتغير لا في مصر وحدها ، بل في معظم بلاد العالم . حتى يتسنى للمواطن الانضمام بالتأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياته ومصالحهم . ولما يقتصر الأمر على مجرد الإدلاء بالصوت ، لم الانصراف لحال سلبهم .

وتؤكد السيدة وازوية عطية - إحدى أولى تاليفين دعتا للمجلس التأسيسي عام ١٩٥٧ - على أن عملية قيد المرأة في جداول الانتخابات شرط أساسي لنظم المرأة . فالحياة السياسية جزء من الحياة ذاتها والوقوف الحائلي جسم بأحجم المرأة عن الزنول للشارع السياسي . وتروى أن الثورة الزخمية - بعد أن امتدت لثلاثة أشهر بدلا من شهر - كاتبة للقيد في جداول الانتخابات ، وهذا حرص انطلاق من رؤية الرئيس مبارك ، حتى يواجه كل الاعتراض التي يمتثل بها الناس .

والتروحت وازوية عطية فرض غرامة مناسبة على من لا يقوم بقيد اسمه في جداول الانتخابات ، وكذلك على من لا يابل بصوته في الانتخابات . وأن تكون البطاقة الانتخابية - أو نسخة مصورة لها - ضمن الأوراق المطلوب أن يمتصتها ملف كل موظف .

وتقول د . فرخندة حسن ، الأديبة العامة للمرأة بالحزب الوطني ، إنه مع بداية فتح القيد في جداول الانتخابات في نوفمبر الماضي ، والذي يستمر حتى نهاية يناير الجاري ، بدأت أميات المرأة في تلبية الدعوة للوضوعة ، حيث تم التركيز على تشييط الوحدات القاعدية أو ما تسمى بالثياعفت . ومن خلال ذلك كتضا جهودنا لفرعية المرأة وتشجيعها للقيد في الجداول . مع ضرورة اختيار النواب المناسبين وبرامجهم . كل ذلك من خلال الزيارات الميدانية والأحكاك بمختلف القطاعات والتجمعات . ونحاول من خلال ذلك أن نيسل المرأة قوة ضغط إيجابية . تحسب الأحزاب حشايها . وعن الأديبة وحقيقة أبعادها في قضية

التفويض نسبة لريد المواطنين في جداول الانتخابات يرى الدكتور مصطفى القلي أن الأديبة مشكلة قوية ، والتفويض لسيانها لا تظهر نتائج وحلوه على ذلك القصور . إلا أن الأديبة ليست بالضرورة عائقا دون للمشاركة السياسية في الانتخابات ، والدليل أن للمشاركة في بعض مناطق القاهرة لا تزيد

أسيانها على ٢٥٪ - بينما في الريف الذي تنتشر فيه الأديبة تصل النسبة فيه ما بين ٦٠ و ٨٠٪ . ولقد برغم القيد وأميها بحير أكثر ديمقراطية خارج أوروبا والعالم الغربي . من هنا للمشاركة السياسية للمواطن لابد من تارولا بمرونة ومصارحة . ومناقشة شكوك البعض حول الانتخابات . وعدم التزم بعض التاليفين بوعدهم الانتخابية . غير أن د . مصطفى القلي يؤكد أنه بالرغم من كل ذلك يظل الأصرار على المساواة الديمقراطية والإدلاء بالأصوات هو السيل إلى منع محاولة التزيف إن وجدت . وأن حرص الناعين على المشاركة يلزم

القالب بأن يكون صونا حقيقيا للثورة . ولي نفس الانتباه يؤكد د . صي مكرم حيد أن للمشاركة في الانتخابات تؤدي إلى التعريف من أية سليات ، بدلا من الوقوف في طاعة القيد . سيما أنها في مظلة التعددية الحزبية وحرية التعبير وإبداء الرأي ولدينا المصطف الفارحة . وبالتالي فإن حق الانتخاب والإدلاء بالصوت والاسهام في الدقرة السياسية أصبح ضرورة ملحة . لمرائة هذا التعبير .

وأخيرا يوجه الدكتور حسين كامل بهاء الدين إلى الشباب مذكرا بأهم باصنام رئيس الدولة ولقاءه بهم خلال الثلاثة الأعوام الماضية حيث التقى بهم لعاني مرات ، مراد في مسكرات أو جامعات ، واستمع إلى آرائهم ، إيماناً منه بدورهم في تشكيل المستقبل وما لذلك من مغزى ديمقراطي قدمه رئيس الدولة لمدوننا . بالإضافة إلى ما حدث خلال مسكرو طولان حيث جاءت قصة الرئيس وليامته بالشباب وحرصه على مشاركتهم في مسيرة الديمقراطية .

أما د . فرخندة حسن فإنها تستكر إظهار المرأة لخبراتها بعد كفاح دام قرابة القرن ونصف القرن . ويؤكد د . القلي ليوكد أن النغل عن حق من الحقوق السياسية للمواطن هو أمر يهبط بدرجة المواطنة . □



المصدر : العربية

التاريخ : ٢٠٣ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العربي

عام الانتخابات

بدأت بروة الانتخابات لجلس الشعب التي ستجرى بعد تسعة أشهر، ولابد من التسليم بأن سيناريو البروفة الذي جرى في ثلاثة دوائر في القوي، وهذا البسمل وروسميد كان مثقنا ووشي بما سوف يجرى على الصرح.

ويصرف النظر من نتائج الانتخابات في الدوائر الثلاث فإن ماجرى فيها كان متوقعا، وقد ألزم كل طرف بتقليد النص كاملا للحزب الوطني اعتمد على ماملين أساسيين هما السلطة والمال بينما اعتمدت الأحزاب الأخرى والمستقلين كل على حسب تاريخه الشخصي وإخوته المالية.. ولا تميز يمكن القول أن الضماني الاجتماعي الوحيد الذي ارتفع في هذه الانتخابات كان شعار الرضخ الناصري في القوي.. وكان: «الكفاية والمعدل واستقلال القرار السياسي والوقوف ضد بيع القطاع العام وتصفية الصناعات.. والاعتماد على قدرتنا الذاتية فيما تنتجه ونستهلكه..»

وتعاصر هذه الانتخابات مع انتخابات عدد غير قليل من النقابات المهنية والمالية وهذا يمكن إطلاق دعاء الانتخابات على عام ١٩٩٥.. فهل تقدم لنا هذه الانتخابات في مجموعها العناصر الجيدة بقيادة الإصلاح والتغيير للدخول في القرن الواحد والعشرين؟ إن هذه الانتخابات لابد أن تحكمها ضمانات هامة سبق وأن طالب بها الحزب الناصري وأحزاب المعارضة الأخرى وأهم هذه الضمانات أن ترفع السلطة يديا ولا تصبح سلاحا في يد الحزب الوطني لضرب الأحزاب الأخرى وإفساد العملية الانتخابية.. والضمان لهذا أن يتولى القضاء رئاسة لجان الانتخاب والفرز.. وأن تسقط التصفيات غير الشرعية التي تنشأ بين بعض الأحزاب والجماعات الغير قانونية.. ولا يسمح لجماعات الضغط الانتخابي باستثمار نفوذها المالي والأدبي في اتجاه مريض على حساب طهارة العملية الانتخابية.. ولا يستثمر النواب الماملين في مجلس الشعب هذه الشهور الأخيرة لاستعراض عضلاتهم كعناية انتخابية مجانية.. والضمانة الأكثر قوة وأهمية أن يلق المراقبون في بقعة ووشي لضمان حرية الانتخابات.. أن حرية الانتخابات وسلطانها أن مجموعها القانون.. لا رجال السلطة.. ولا البلطجية.. ولكن جميعها جماهير الشعب.. وهذه هي الدالة التي يجب أن يعبأ فيها الجميع.



الديمقراطية لا تتحقق بالصوت العالي والطسالب غير الوائفة

زعامة مباركة للحزب الوطني

جئت تسلم إيجابية

أكل أعداء الوطن

لا بد من إشراف الأمن على العملية الإنتخابية حتى لا تحدث الفوضى

● مولدتا أحزاب الألفية ان رجحت عن سعادة تعلق عليها لفلها كلما أصبحت بالفضل .. وكما أصبحت لها مقدمة على الخلل .. وشماة أحزاب الألفية هذه الأيام هي رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني .. لا يحاولون إيهام الرأي العام بأن الديمقراطية التي يربونها سوف تتحقق إذا تخلى الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطني .. ورغم أن هذه الدعوة بطلت عن أساسها .. ورغم أن الرئيس مبارك عطف زعماها في حوار مع للفرق على الاقتراح لعرض الكتاب .. إلا أن الألقام الدافعة عن معاشق الحزب الألفية مازالت تريد هذا البراء .. وتعزف على ذات الوتر .. حتى تجد لنفسها مبررا أمام الجماهير إذا ما فشلت في الانتخابات القادمة ..

● يقول جمال بنودي في مقاله بصحيفة «الود» يوم الخميس الماضي .. لا يمكن تصور قيام ديمقراطية كاملة في مصر في ظل نظام يجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الحزب .. ذلك أن الانتخابات في مصر تجري تحت إشراف جهاز بيروقراطي عتيق ومسيطر يمتلئ في جهاز الأمن وجهاز الإدارة المحلية وكافة المصالح الحكومية التي يتحكم موظفوها بالقرار على العملية الانتخابية .. وكل هذه الألقام لا تتصور سقوط مرشح ينتهي إلى حزب وليس الدولة والألا تهتم بنفس الولاء .. ووضيف قلنا : «أما اللول بأن الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب ليس بدعة وإن الولايات المتحدة لا لا يتصور عقل أن يصال جمال بنودي .. قلنا .. حتى لا تتوه العملية في دوامة الجدل ..

الخلاصة

● بداية .. لنتك أن جمال بنودي يعلق معنا على أن العمل السياسي قائم .. أساسا .. على الاختيار .. فهو عمل اختياري أولا وأخيرا .. لذلك يكفي أن نقول أن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطني .. وأن الحزب الوطني قد شرف بالرئيس مبارك حتى تتكشف القضية وينتهي الجدل .. إذا لا يتصور عقل أن يصال جمال بنودي .. قلنا .. لماذا اختارت حزب الولاء لتكون رئيسا لفرق منحه ؟! أو يصال إبراهيم بشري لماذا تحول إلى رئاسة حزب معارض رغم أنه كان وزيرا .. وعضوا في الحكومة .. هذه مسألة أخيرة .. تقوم على الاقتراح القضي ..

وعندما يعلن الرئيس مبارك تنسكه برئاسة الحزب الوطني فليس من الشلق .. وليس من الديمقراطية في شيء أن يطلق بالقتل عن قيادة الحزب الذي للقت بمباركته وبقائه علىه بعهده .. من أجل تقليد برامج التنمية وتحقيق الاستقرار التنموي والتفكيدي على حد سواء .. ● لقد تلمعت زعامة الرئيس مبارك الحزب الوطني .. وكان من نتاجها ذلك السجاح المبرر للإصلاح الاقتصادي وإنشاء البنية الأساسية لخدمة الاستثمار وتطوير الأداء الحكومي وتعميق الديمقراطية وصعود القانون مؤثرة كان المجتمع في أسس الحاجة إليها للواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحلقت ..

● فربط في الأمر أن الذين يطبقون الرئيس مبارك بالقتل عن زعامة الحزب الوطني لا يرون أي غشافية في استمرار زعامات أحزابهم لسنوات طويلة طويلة .. رغم أن الزمان قد تغير وتغير معه كل شيء .. إلا هذه الزعامات التي مازالت تعيش من زمن غير الزمن وتحارب في فلسطين غير واقعية ..

● ولما شدي مبررا معقولا لتخوف جمال بنودي من إشراف جهاز الأمن وجهاز الدولة على الانتخابات .. لفي كل دول العالم يحدث هذا .. لا لابد من هذا الإشراف حتى لا تحدث الفوضى وتشتت الانتخابات .. وتتهول العملية الديمقراطية بأكملها .. فلتع الفتنة الكبرى .. كما حدث في دول كثيرة قريبة منا ..

● أما إذا كان يلعب أن ما يلعب من مشكلات أثناء عمليات التصويت فالمستول من ذلك هم المرشحون والمختبون .. يستوي في ذلك بعض مرشحي الحزب الوطني وبعض مرشحي المعارضة والمستقلين وفي هذه الحالة يكون القول الفصل في النتائج التوزيع للكتلة الذي يشرف على عملية التصويت في كل مراحلها .. ويحل في أن يميل الأصوات المتوزعة إذا ما كان له وقوع مشكلات من أي جهة .. وقد أجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا في أمريكا .. وبلغها في فرنسا وألمانيا سحري الانتخابات في ألمانيا .. فما سمعنا بمن يطلق زعماء هذه الدول بالقتل عن أحزابهم .. ورغم أن الانتخابات تجري هناك كما تجري هنا تحت إشراف جهاز الأمن والجهاز الدولة ..

● على أن ما يثير السخرية خطا في مقال جمال بنودي أشارته غير الدقيقة إلى أن أجهزة الأمن والجهاز الدولة المتفرعة على الانتخابات لا تتصور سقوط مرشح ينتهي إلى حزب الدولة .. وإلا تهتم بنفس الولاء .. يا رجل في كلاما غير هذا .. ربما كان هذا التفكير البهائي قلما أيام أن كان الولاء يضع خطا في غير التناخب للعارش له لينتظم منه بعد أن يشكل الحكومة لكن الأمر يختلف اليوم جدا .. والذين لا يعرفون .. وإلا .. قلنا نقول في عشرات الفترات من الأحزاب والمستقلين الذين أصبحوا أعضاء في مجلس الشعب رغم أحجام الولاء والعمل عن دخول الانتخابات للكتلة ؟! كيف جاء هؤلاء إلى البرلمان ؟! بالتزوير أم بنفس الولاء ؟!

● مرة أخرى يؤكد أن الديمقراطية الصحيحة الكاملة أن تتحقق بالتمثيل البرلماني والانتخابات الفرعية والصوت العالي .. والهيئات الجوفاء والمطابق غير الواقعية .. ولكن بالعمل الدائب وبسبب الجماهير والممارسة الجادة والرأي الصحيح للفتح .. قلنا فستتم في هذا .. وما لئام قاطعون ؟!



١٩٩٥ ومصر كمال الانتخابات

انتخابات مجلس الشعب ستتم تحت متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة مع الانتخابات الصرة يفقد الحكم جزءاً من أغلبيته.. وإذا تدخل سيفقد شرعيته!

اسوات لديها ما تقول.

والسؤال هو: هل تلك الشجاعة لتترك هذه الانتخابات في هذه المرحلة تقدم بنورها كعملية تشييد للدولة الديمقراطية الطبيعية والضرورية؟

أهم من ذلك، وأهم بكثير جداً - أنه في سبتمبر أو أكتوبر من سنة ١٩٩٥ يدخل موعد الانتخابات العامة الجديدة لمجلس الشعب، وبذلك لحظة حاسمة لعدة أسباب:

١. هناك رغبة في التغيير تخطت درجة السخط إلى حدود التمر، وهذه حقيقة سياسية لا يمكن أن تلمس عنها العين.
٢. وهناك خلال ذلك حول حجم القوة النسبية للانتخابات للخطوة المؤثرة في الجسم، ومن ثم إبعاد عنصر مخاطر.
٣. وهناك شعبي عربي يريد انتخابات حرة بالعلمي لمقاييها للحرية، وربما يتبع مشاركة حقيقية في اختيار توجهات وصنع القرارات.

ما الذي يجعلني أقول إن سنة ١٩٩٥ سوف تكون سنة فارقة إلى درجة اجتنبي على استبعادها عنها لتقول بأنّها قد تكون مبدل مصر إلى القرن الحادي والعشرين، والتحدث عن التدخل فقط لأن عمر القرن كله عصى على أي خيال أو على أي خيال؟



وإذا كان التصديق الذي مرسته للأحزاب في مصر - على حد التصديق الجميل الذي صاغه واحد من أبطالنا للمؤمنين لإحدى قسمه لدينا - وإذنه كذلك - إن فائدة أن تصبور إن الزواج في مصر لابد أن يكون منحرفاً، وإن تكون في قلبه نزعات قوية ترفض هذه الأحوال وتقتضيه بكل وسيلة من طريق للتغيير، وليس بالضرورة أن يتم ذلك بالعلم مع ملاحظة أن طابع الناس في مصر لا يحب العنف في العادة، وإنما تفضل إليه اضطراراً في أوقات غير عادية.

ومع ذلك فإن الذي قال إن مصر بقية له بعض الحق، ذلك أنه يرغب كل ما يدور به توصيف الأحوال في مصر من مشاكل، وما تشير إليه تداعيات هذه الأحوال من نثر - فإن المساعدة التاريخية - أو لها القادير الإلهية - ظلي إليها سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مقترحة لفرصة أخرى متاحة مغداً مأوياً إلى أمل يتجدد.

تجديد أكثر لأن سنة ١٩٩٥ هي - بمصطلحات أو بمقايير - سنة انتخابات، أي سنة دعوة طبيعية للتغيير.

هناك انتخابات لمعدن من الانتخابات للهيئة، وهذا مجال لحراك بالاختيار الحر بين جماعات في والضرورية الأكثر استقامة، والأكثر كفاءة، ثم في الأكثر قرباً من مواقع التغير.

وهناك انتخابات لانتخابات نقابية كثيرة، بل وللانتخابات العام لانتخابات العمال نفسه، لأن ذلك الحركة النقابية في مصر تحت الرماية لازمة طوية، لكنني أحسب أن قوى جوار في الحركة النقابية تجد نفسها مدفوعة هذه المرة بأكثر من أي مرة سابقة إلى التغيير من نفسها بطريقة حرة لأن ظروفها لم تعد تستلزم استقرار الرماية.

هناك انتخابات تجديد تصفي لمجلس الشورى، ومع أن هذا المجلس من يومه مطلقاً انبثي به إلا أنه يظل - بفضل الجهد الذي قامت به بعض لجانه - مبدراً قد تسمى إليه

٤. وفي هذا الجرح فإن هناك تسميماً من كل الأحزاب السياسية للسماح لها - وغير السماح لها - على دخول الحركة الانتخابية منها كان الشئ، وبالتالي فإنها في الغالب معركة كل الاتجاهات وامتناع كل التيارات مع بعضها - وإن يطلع الانتخابات طرف حتى إذا أصر سيكراً أن تلك نيته وإذا حدث وجرت مقاطعة للانتخابات فليس أنها سوف تكون مقاطعة جماعية تضاربه فيها كل الأطراف الأخرى - تاركة طرفاً وحيداً على الساحة يواجه العواصف ومعه إذا أراد أو إذا استطاع.
٥. وهناك اعتماد على مبدأ حرية الانتخابات، ونحن أننا هذه المرة سوف نشهد مقابلة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات، وسوف يحدث ذلك سواء بصورة رسمية أو غير موافقة رسمية.
٦. والسؤال المركزي هو هل يستطيع البعض منا أن يتحمل عملية انتخابات تجري في ظل هذه المتغيرات - وإذا لم يستطع فمنا يظل.
٧. وهنا فنحن أمام احتمالات خطيرة مقعاً كلها بالخطر.
٨. بين هذه الاحتمالات:
١. أنه إذا تركت الانتخابات حرة لم يفقد الحكم جزءاً مؤثراً من أغلبيته.



المصدر : السبيل

٢٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢- وإذا تدخل الحكم في الانتخابات بفلاحة فمن اللزك انه سيقتله جزئاً من شريعته.
٣- وإذا طويح الحكم بما لم يتحسب له فتمن أسام خيارين ليس لهما ثالث.
أما ان يقول تاكل الخبيثه وشريعته ويتصرفه وأما ان يرفض ذلك ويتصرف وكلا الخيارين فخره في الظلام إلى الجحول.
وفي كل الأحوال فقلت أريد أن أخوض تبصيراً في حديث الفنزرة ولكني ادعو الله من قلبى الانتشهد مصر في هذا العام صمداً بين الحقائق الاجتماعية الاقتصادية الفكرية النفسية : وبين واقع السلطة في مصر كما هو الآن. وربما رويت لكم طرفاً من لقاء جرى بين الملك مكيون كارلوس ملك اسبانيا الحالي ويبنى في مكتبه بقصر موزويلا، ولم يكن في المكتب غيرنا.
سألته كيف استطاع ان يهذب اسبانيا مخاطر وجهها امامه حين جلس على العرش؟
وكان قوله ببساطة:
لقد حاولت فهم حدود دوري، واتوصلت إلى انه دور يشبه ما يقوم به رجل الدور.. يحول دون توقف الحركة على الطرق من كل الاتجاهات بسبب تعارض هذه الاتجاهات وشدة الزحام عليها . من ناحية.
ومن ناحية أخرى يمتنع احتمالات التصادم الخطر، ويحول بكل الوسائل دون وقوعه رغم تعارض الاتجاهات وشدة الزحام. ومن ناحية ثالثة فإن عليه أن يتفكر دائماً أن الفضاة على كافة الاتجاهات اكبر كثيراً جداً من راكبي السيارات، قالها الملك وشعبه، وأمله كان سعيه بهذا للتشبيه الذي توصل إليه في شأن دوره.
وأذن أن مصر سنة ١٩٩٥ في حاجة إلى شيء مماثل لما فعله ذلك الرجل الذي استطاع أن يتجاوز باسبانيا من مهالك تجدد الحرب الأهلية فيها .



المصدر : السري

التاريخ : ٢-٢-١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والصراع يدور على مقاعد المصالح وزراء حاليون وسابقون في قوائم الحزب الوطني بالاحتفاظات الاستعداد بدأ مبكراً للانتخابات القادمة:

دلت ساعة الاستعداد للانتخابات مجلس الشعب المقبلة على الأحزاب والقوى السياسية . وما فيها الخطوط . بدأت في الترتيب لكون أهم الانتخابات التشريعية تعبر الأخيرة في القرن الحالي قبل التحول إلى القرن القادم بعد أن أدى الجميع ترحيلهم لإجراء الانتخابات هذه المرة بانتظام الفرز الذي يتناسب طبيعة المجتمع في مصر وإعطاء الفرصة للثبات والاختيار الأصح للتفكير في الدورة القادمة في حالة تولي كافة القوائم اللازمة لانتخابات ترشيح . وهو ما تطالب به الأحزاب للعدالة . والتي أهمها كما أعلن حزب التجمع على أساس التكون ولدت السمعة التي أعاد الحزب تنقية الجداول من المتولين وتجاوز فرض النعابة في وسائل الإعلام المسومة والبرقية وإشراف هيئة محابدة قضائية على عمليات التصويت والفرز .



المصدر : المستند

٢٢ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عادل السنهوري

الانتخابات إلا أن هذا لم يمنع من بعض خطوات التصديق والتشاور بين معظم أحزاب المعارضة بعيداً عن الوفد الذي بات موكباً يحمله الانتخابات القادمة بشكل مقفّر دون التحالف أو حتى التنسيق مع أحزاب المعارضة. لأن الوفد كما يعتقد ياسين سراج الدين . طه من الناحية السياسي الذي يؤمله للاعتماد على نفسه وبات كل لسان الحزب في اقتراح الضمومات للرخصة ويتوقع سراج الدين أن يحصل الوفد على ٢٥٪ من مقاعد المجلس القادم إذا جرت انتخابات حرة. ١١

على مستوى آخر . ومنهج لطيفة التحالفات القادمة لجامعة الإخوان المسلمين . ثروت كما يعلن المستشار مأمون الهضيبي أحد قياداته والمتحدث الرسمي لها للمشاركة كقوى فاعلة في المجتمع في الانتخابات القادمة كما حدث في لترات السابقة . ولكن هذه المرة يتنازع الإخوان طريقتين للتحالف إما مع حزب العمل . وهو الأرجح . كما

ويقترح راعت السيد إصدار تعديل قانوني يحدد عملية الاتفاق الانتخابي وينص تقديم ترشحات خلال الحملة الانتخابية في إشارة واضحة إلى ما يتريد حول اعتماد جهات خارجية لتمويل جماعة الإخوان المسلمين . المنظور لسلطانها في الانتخابات القادمة . وسيف ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة على الضمانات السابقة شرط للتكاتف بين للرخصيين في عقد المؤتمرات الجماهيرية وإصدار قانون بتجميع عدد من المندوبين في كل لجنة ليشارك عليها فاقم وأعد لتسهيل عملية الإشراف على التصويت والفرز والتأكد من حرية الناخب سواء بالبطاقة الانتخابية أو الضميمة أو جواز السفر وفي نفس المطالب التي ينادي بها مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار خاصة أن هناك ٢٢ ألف لجنة انتخابية في مصر .

على مستوى الاستعداد بدأت الأحزاب في ترتيب أوراقها وتجميع أمماتها في كافة المحافظات . إلا أن البعض سأل في حالة دستلارح وأوى لكافة لجانته تمسك استعدادات تد تطرا على موقف الحكومة من نظام

يقول الهضيبي . أو مع حزب الأحرار وهو الأسر القادر هذه المرة والذي لا يخفيه مصطفى كامل مراد رئيس الحزب لبقائه مشاورات حالية لدخول بعض أفراد من الإخوان تحت لواء الأحرار بالإضافة إلى العمل لكل الاحتمالات وأريد . في رأي الهضيبي للتحالف من أجل للسلطة العامة للإخوان .

ويؤيد الهضيبي مسألة تعديل عملية الاتفاق الانتخابي إذا صدر قانون بذلك بشرط أن يلتزم الحزب الوطني بذلك أيضاً وإن كان ذلك أمراً غير ممكن وليست له ضوابط حاكم . أما الحزب الوطني فالصراع يدور حالياً على أشده بين أمانات الشباب في كافة المحافظات وبين دعوهم



المصدر : العربي

النشر والخدمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ٢٢ شباط ١٩٩٥

الحزب على حد تعبير أمين شباني
«محافظة كورن» فالتوقع أن تشهد
لقوائم المرشحة وجهها جديدة يمكن
أن تصل إلى نسبة ٢٠٪ من مرشحي
الحزب للانتخابات القادمة وهو ما اكته
كمال الشللي أمين التنظيم بالحزب
مشهوراً إلى الدفع بوجه جديدة من
الشباب بالإضافة إلى زيادة العناصر
النسائية وسيتم اختيار على حسن
الشهرة والشعبية.

المعلومات التي توافرت لـ «العربي»
تؤكد أن للحزب الوطني سيطر بعدد
كبير من الوزراء الحاليين والسابقين
على مساعد الفئات في المحافظات
فيتردد بكرة الآن ترشيح مسمار ونفس
وزير الري السابق في ذاكرته بالترشيح
وترشيح عنيد للدم عمارة ونفس
للجاس الأعلى للشباب والرياضة في
دائرة اللجنة وازك الصراع على مقعد
العمل بين الأجنحة للمتحددة فعلى
سبيل المثال يشهد هذا للقعد في
الجنة صرافاً حاداً بين ثلاثة قيادات
والحزب بالمحافظة هم بدر محروس
شعراوي عضو مجلس الشعب الحالي
والنحس زكي هائل عضو المجلس
الحالي وقيادي الحزب بالجنة ونجيب
ميد الجابر لشمال هذا للقعد في
الانتخابات القادمة إلى جانب صراع
خفي يتلوه جناح الشباب في الحزب
بالمحافظة للدفع بوجه جديدة في
القوائم الأخرى مثل الدكتور شريف
والى أمين الشباب بالمحافظة. سجل
الأمر أن الوقت مازال مبكراً إلا أن
الجميع في حالة الاستعداد والتقرب لما
سيتسفر عنه خطوات التمهيد
والتمهيد.

المصدر: المجلد الجديد



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٥

د. فتحى سرور : الانتخابات القادمة حصة ١٠٠٪

لوبيت عبد الناصر حيا لفعل مايفعله
الحزب الوطنى اليوم ؟!
الاخوان المسلمين يعتبرون ماعد
اهم كفره وملحدين !

الدكتور فتحى سرور .. ملك من ملوك الحوار فى مصر ولاشك .. وهذا هو سر نجاحه فى منصبه
الخطير كرئيس لمجلس الشعب .. كما ان براعته تلك هى التى تغرى الآخرين بالحوار معه .. فافكاره
مرتبعة .. ويملك قدره هائلة على الهدوء .. وعدم السقوط فى شبة الاستفزاز .. لذلك كان حوارنا معه
هادئا جدا رغم انه مثير جدا ..



٢٥ يناير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

كانت البداية هي الحديث عن رحلته مع بعض أعضاء مجلس الشعب وماذا يخرج منها قال : إنه استغل كثيرا من معركة الانتخابات لرئاسة الاتحاد الدول للبرلمانات .. لقد عرف عالم يكن يعرفه او كان يعرفه ولا يراه في التطبيق عن كواليس السياسة ومناورات الدول والبراجماتية التي تحكم المواقف .. في البيان ادعاه ان الحياة السياسية تقوم على اساس بيروقراطي جدا وتعيش الحكومات على التلاف هائل في معظم الاحيان .. ومع ذلك فلانقدم الاقتصادى مازال يلفت النظر وضرورة الدراسة .

اما في الصين فهي نموذج للدول الكبرى ذات التقليد والتراث العميق .. واستطاعت بدون اى هزات ان تطور نفسها في اتجاه التحول الاقتصادى مع استمرار النظام السياسى بعد ذلك دخلنا في مرحلة السخونة .

ماريك في مسالة الديمقراطية بيايجاز ؟

قال .. ببساطة .. لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بدون تنمية .. الفراء والشحاذون يقول لهم تسلموا بصفرو حقوقكم السياسية .. انت تظلمهم .. وليس معنى هذا حرمانهم بل لابد من ان يكون لهم تلك الحقوق .. ولكن القول اننا لو لم نصلهم المنة الاقتصادية للحد الأدنى المعيشة فإن ميثلتهم ستكون مشوبة بعيوب كثيرة

ارسم لنا الخريطة السياسية للأحزاب في مصر ..

- عنيدا ثلاثة عشر حزبا .

لكن هناك احزابا رئيسية ..

- الحزب الوطني يعتبر نفسه امتدادا للثورة ٢٣ يوليو .. فقط

حدث تحول في الفهم العمالي نفسه .. فهدلا من سيطرة الدولة على الإنتاج .. حدث اكتشاف ليدارى وتظم اخرى هي التي تسمى بقوانين السوق .. اى الحرية الاقتصادية للحكومة نسبيا .

والاشراكية في العالم اليوم ابطلت عن حكاية المسلس بوسائل الإنتاج والخصرت على توسيع الخدمات الاجتماعية .

حزب الوفد قريب جدا من الحزب الوطنى في الاهداف .. ولكنه يختلف في الميول وبعض التفاصيل .

حزبا التجمع والتناصير هما من لون واحد ولو اختلفا .

فلتجمع خطه يسارى منذ ايام الثورة وان كان يغير ويتطور .

والحزب الشاسرى يؤيد بحماس شديد ماكن يمارسه قائد الثورة المرحوم جمال عبد الناصر .

بنفس المنطق والفلسفة .

وهذا وجه الخلاف بين الحزب الوطنى والحزب الشاسرى ..

فالحزب الوطنى يرى ان الدنيا قد تغيرت ويرى انه لو كان جمال عبد الناصر حيا لعل ليفعله اليوم الحزب الوطنى .

ومرابطا في الاخوان المسلمين او يسمي بغير الاسلام السياسى امر ثيار يرفض كل الحلول التي تراها معظم الاحزاب ويرى

مختلف تصويره من الطريقة الاسلامية كقرا والمجادا ويطلب بما يسميه بالحكم الاسلامى .

● وملا عن حزب العمل ؟

هو مختلف مع الاخوان المسلمين كتكتيك فقط .

● يتابع كل هذه الاحزاب ماعدا الحزب الوطنى بتعديل الدستور مللا لم تخرج هذه القضية على مجلس الشعب .

اجب د . فتحى سرور رئيس مجلس الشعب :

لم نمنع احدا من طرح هذه القضية لبعض النواب تكلموا ويطالبوا بذلك .. اما اذا كنت تعلم ان المجلس كله يناقش تعديل الدستور .. فهذا التعديل له قواعد .. منها رضا الاغلبية ورغبتها في التعديل ..

والحزب الوطنى لا يرى اى امير لتعديل الدستور .. وبالتالي



المصدر : النسخ الجديد

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والأعلامات

وافق على أن الأعضاء مفروض أن يقوموا حملة الشعب ضد الإرهاب .

● وماذا عن قضايا الفساد ؟ لا ترى المجلس يتخذ قرارات أو قوانين ضده .

— نحن لا حولنا قضاي فساد للثانية .. كما اصبرنا قوانين ضد الغش مثلا .

● حسنا .. وماذا عن حقوق الإنسان مفروض أن المجلس يضع فواصل وحدودا حتى لا يحدث تجاوزات والدولة تواجه الإرهاب

الاجرامي بإجراءات استثنائية .

— عندما نبحث حقوق الإنسان في المجلس تحقق في أي تجاوزات وأي تلعب من حله أن يلعب أي موضوع في الشأن .. والصنف كل يوم تتكلم عن نفس الموضوع فمن باب أولى مجلس الشعب إذ لا يوجد حجر على حرية التعبير في هذا البلد منذ أن جاء الرئيس مبارك الحكم .

● ما رأيك فيما تثيره بعض اهازب المعارضة من ضرورة تداول السلطة ؟

— إذا كان المقصود أن يتنازل حزب الأغلبية عن الحكم للأقلية .. لهذا شعب مقبول وليس تداول السلطة .. فالمقصود بالتداول هو

الامانة افناخ الديمقراطية الذي يسمح لكل حزب أن يمارس النشاط السياسي ليكسب ثقة الجماهير وتجري انتخابات حرة تمكنه التحول من اقلية إلى

أغلبية .. وبالتالي يحكم كل أنت متنازل بمستقبل الحياة الثانية في مصر ؟

— ضحك وقال : .. متنازل جدا .. وستائل بمستقبل الأوضاع الاقتصادية ؟

حرة .. فتزوير الانتخابات مرفوض .

● البعض يرفضه تسمية الحسين في اللغة عمل وملاحون ؟

— هذه ثلاث كلمات على فمها الموضع وجبات الثورة وضعتنا على المسطح مكانها الطبيعي فهم المنتخبون .. وهم الأغلبية .

والقانون هو الذي يحدد التعريف .

— وأود أن أذكر السادة المحلفين بلقاء هذه النسبة أنه لو الخيت هذه المادة وسمح للمصال

والفلاحين بتشكيل حزب أو حزبين .. سيحصلان على ٧٠٪ من

إيداع الشعب المصري .. ولكن للانتخابات النيابية في مصر منذ عهد الثورة سمعة سيئة ..

وممكنة النقض أكدت القلايب والقرير في ٩٠ دائرة وهو رقم كبير .. كيف لا يتنازل

المجلس توصيتها ؟

— توصيات أو قرارات محكمة النقض .. ليست أمكنا .. وإنما هي نتائج تحقيق الدستور لم

ينص على إلزام المجلس بها .. وإنما قرر أن مجلس الشعب هو الذي يقرر مصير عضوية أعضائه

وأكدت المحكمة الدستورية ذلك والمجلس لا يقرر فصل عضو إذا

كانت الإخطاء إجرائية .

● يلاحظ الكثيرون أن مجلس الشعب لا يصدى لكلمة الإرهاب كما يجب .. إذ أين أعضاؤه ما يجري في ملوى مثلا ؟ كان

مفروضا أن يلتصقوا بالضبط ويعملوا على تنظيمه ضد الإرهابيين الخطرين ؟

فمن يريد تعديل الدستور عليه أن يسعى للحصول على الأغلبية في البرلمان في الانتخابات وفي هذه

الحالة يمكنه تعديل الدستور كما يشاء !!

● ولكن ماذا عن الرغبة الشعبية ؟

— مجلس الشعب هو التجسيد لأرادة ورغبة الشعب .

● والنقليات

— لا تمثل الشعب .. وإنما فئات مهنية أو صغيلة منه .

● لماذا لم يحدث أن سحب مجلس الشعب الثقة من الوزارة ؟

— لمشي أنت على مجلس نواب قبل الثورة مصيب الثقة من الحكومة .. مرة واحدة في عهد

عدي بلقا وجعات من جانب رئيس الوزراء عندما رفض المجلس توجيه الشكر لرئيس الوزراء ..

فاعتبر رئيس الوزراء أن ذلك عدم ثقة فيه .

— وعلى العكس سيد مصري استدل القانون الدستوري بإمكانه سحب الثقة من أي شخص

مفروض يكون يملك ويملك في منصبه

● ما رأيك فيما يدعو اليه بعض الساسة الخريزين من مقاطعة الانتخابات .

— هذا خطأ فاحش .. وخم للهرة أن يهزم هزيمة مثقلة بدلا من أن يلعب وراء الجدران .

● ولكن الكثيرين يتشككون في أن الانتخابات القادمة ستكون حرة .

— يؤكد لكم أن الانتخابات ستكون حرة ..



د. جمال علي زهران

الرأي العام في أحد تعريفاته هو اتفاق الغالبية على حل مشكلة ما، مثل جعل بشارتها لفترة ما، ولذلك فإذا اعتبرت مسألة النظام الانتخابي خلال عام ١٩٩٤ كانت بمثابة مشكلة ثم الرأي العام في مصر، وثار بشأنها جدل كبير، وانتقلت غالبية قطاعات المواطنين، وفادة الرأي على ترجيح النظام الفردي ثم جاء الحزب الحاكم ليترجم هذه الرغبة في قرار يؤكد هذا الخيار مشيراً إلى أن قراره هذا جاء احتراماً لرغبة الرأي العام الذي يميل إلى هذا النظام.

هذا بلا شك مسألة الديمقراطية، وبلا شك لابد أن نقدر، وبجملنا نذكر في تشييط خلق أجهزة قديسات الرأي العام في المجتمع الذي تحرك فيه الديمقراطية رويداً رويداً، أملاً أن يكون نهجاً للحياة ونمطاً للتفكير، لا جيل حاضرة ومستقبلية، وذلك بمقدور أن تضع أيدي صناعات القرار على الاتجاهات الدالية للرأي العام في كافة الأمور ذات الأهمية والتي تمثل عصب حياتنا اليومية إلى متى تنتشر أكثر من تلك لكي تعرف نبيذ واتجاهات الشارع؟ كما أن هذا يعبرنا أيضاً إلى مطالبة صناعات القرار إلى الأخذ في الاعتبار لشيء كثيرة في مجتمعات مصر، وتغيير أوضاع كثيرة ضرورية منها بعض من الغضب الطويلة بهدف تجديد البناء، تحويلاً عن الرأي العام وأشباه أخرى على هذا النحو حرصاً على الصلحة العامة.

ولذلك فإنه إذا كان التفسير باختصار النظام الانتخابي الفردي جاء تعبيراً عن الرأي العام في مصر مع نهاية عام ١٩٩٤، فإن الأمل يحدونا أن عام ١٩٩٥، وهو عام الانتخابات سيضع الرأي العام المصري رزناً كبيراً في جميع القرارات السياسية والاقتصادية، توافقت مع السلطة العامة للبلاد.

بمهرجة الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/١/٥) منها (مشرورة) الواردة مع الدستور الحالي تجنيا لعدم الطعن في دستورية أي نظام آخر غير النظام الفردي، وكذا طبيعة الملاحة بين الواقع المصري الذي ينص بسيدانية ٥٠٪ أمين لا يقرآن ولا يكتسبون، وكذا سيدانية ٧٥٪ صامتين لا يشركون ولا يكون بصمواتهم، وإن تعيد النظام الانتخابي بالكنوى عن النظام الفردي سيتردد هذه السمات كرساً وصحفاً، وعلى العكس عند استمرارية النظام الفردي مع ضمانات أخرى للممارسة سيظل من هذه السمات.

كما أنه من الضروري أن يتجنب هذا النظام الانتخابي الفردي على الجهالي المحلية لتوحيد النظام الانتخابي العام والأعداد لذلك من الآن بدلاً من الانتظار حتى آخر لحظة، وهذا مايسيل كنقطة إيجابية الحزب الحاكم.

لكن الأهم في تفسيره من الاستقرار على النظام الانتخابي الفردي، هو ذلك الحقل للتفسير لهذا الضمان، وهو أنه أي تغييراً عن الرأي العام في مصر والمعروف أن

الاختيار من أي طريقة أخرى قد تتسبب لهم في أضرار أصواتهم أو نهابها لغير من أصحابهم ككسود التصويت مثلما عندما تعقب الحزب الذي يحصل على الدالية! كما أنني لاحظت ارتباطاً عاماً لهذا القرار لدى قيادات من الحزب الحاكم في البرلمان، لأنهم رغم انتماهم الحزب الوطني إلا أنهم لا يرغبون في أن يردوا نزولهم في الانتخابات برغبة جهات عديدة قد تتسبب في سطيمهم أو يضمهم في ديل القوائم، وقد يكون فرد، وذلك لاعتبارات شخصية مثلاً، وهنا لاحظت مثلاً عندا من الملاحظات قد يكون المحافظ طرفاً في نزاعات مع نواب الحزب الحاكم لاصحاب غير مفهومة إلا أنه قد لا يرتاح لهم أو هم لا يرتاحون له (في الخلل من هؤلاء مثلاً)، ولذلك ارتاح النواب النظام الفردي لتكثيف من قدراتهم على خووف الحركة وكسبها مهما كانت الأسباب والاضطراب حولها!

وعلى أية حال فإن الاستقرار على النظام الانتخابي الفردي شيء إيجابي، لأنني من الناصرين لهذا التماس في الوقت الحاضر لاعتبارات عديدة لشرت إليها في مقال نشر.



لا.. لمرشحي الحزب الوطني...!! (١)

عممت الهواري

من اللواتي أت في أي وجه صرقت؟ وهل صحت
 واحد من أولئك للتحكم أن يوقف سرطان ارتفاع
 الأسعار الذي يهدد كل بيت؟ وهل حركة مستول
 واحد احتجاجا على تلك الخلاعة التي تلحق
 بهوتنا من خلال البيت للفلبوني؟ لقد تصمت
 حكومة ذلك الحزب الوطني فأصبح واجب على
 الشعب أن يصرخ في وجوههم.. فكلم عبد مصر
 وإلهها.. فكلم استخافا بشعبها وأجيبا الذي
 تتحكمون فيه.. ولكن كذمت تدافعون وتذفرون
 بمسيرة حكمكم الذي مضت.. أين شعبي اليوم
 بلعن تلك المسيرة وبرا فضها.. ويطلب منك أن
 تقر شوه أو رضا حسدا بأن تلتفوا من حوله..!!
 أن الذين يطعنون اليوم لغة الشعب وتأييده،
 ويريدون عبادة الحزب أو وطني، انهم أنفسهم الذين
 زلوا آخر خطة التي أعيدت لصوروا أنها الأساس
 لتخسر.. والجبال الزراعية تعميما، ولعلم شعب
 مصر أن الحزب الوطني الذي يتخسر ويقترب
 مستعدا اليوم للثقة والتأييد، لا يدرك أن الإنسان
 لمصرى هو القاعدة القبرية التي تتحقق منها
 مصرى تلك الخليفة.. ولم يدرك ذلك أن كل مدانيه
 من أنات.. وكل ما أي كراه من هرات، وكل
 ماخرج عنه من هرات وكسات وكل ما أصابت من
 كوارث، وكل ما خلفنا من مصائب.. كل ذلك كان عنه
 الحزب الوطني مستولا.. لقد أخذوا من الانتخابات
 للمصري تلك للتصليق والتهافت ولا لانتخاب
 والإبداع..!!

أنا تتحدى أن يعلن مرشحو الحزب الوطني
 انهم ضد قانون الهواري والقوانين الموقرة
 للحرية.. تتحكم أن يطعنوا إسرائيل القضاء الفاعل
 على كافة مراحل الانتخابات.. تتحكم أن يطعنوا
 تطهير التشريعات من كل نص يكفد حريات
 الإنسان المصري.. تتحكم أن يكفد حرية
 الشعب في إقامة الأحزاب بطرقه.. وأنهم مع
 الشعب في حرية اصنام القضاء بطرقه.. معونات..
 ومع الشعب في تحرير الصحافة للقومية من
 تدبيرها السلطة.. وأنهم ضد ارتفاع الأسعار..
 وأنهم ضد تخلفا لشعب طائفت.. وأنهم لا يتخفون
 من الخصبة لبر ناديه سبيلا للأفلات من مساهلة
 القانون.. وأن على الذين فهم أن يطعنوا شيئا من
 تلك، فكان على الشعب أن يصيح في وجوههم
 (أ) والى (أ) لمرشحي الحزب الوطني الذي
 يخوض الانتخابات ليس من أجل الحكم ولكن من
 أجل التحكم.. وغدا سوف يعلم الذين ظلموا
 وتكموا أي مطلب مظلون..!!
 في الصميم:

- أميركا ترض لمر ليل عليها، ونحن
 بأمرىكا نستلجج.. لتطلق أميركا الحزب ولكن
 خير أنها تكذب الجحالة لاسرائيل، والذين الذين
 تستنظده..!!
- جيش من أرباب يلقوه اسد يتحقق له
 النصر.. وجيش من الأسود يلقوه أرباب، مصيره
 الهزيمة والفقر..!!

الحرية الانتخابات والمغرب الامن الرديء بكل
 مايتحكم من سوء الأثر.. ويتطلع قلب مصر
 لا إرادة من يحكمه.. مجلس لا يفتن خطوته أو
 أيدا، ولا يتخاضى عن فساد ولا يستر عورا..
 رقيب على تصرفات الحكومة وليست الحكومة
 راقبة على..!!
 ولست أدري كيف يخوض الحزب الوطني
 التحكم تلك الانتخابات ولم انصرفت عنه ثقة
 الشعب.. ويعلم مرشحو ذلك الحزب أن يوم
 الانتخابات هو يوم المساواة والمصالح.. أنه اليوم
 لا عود.. وشاهد ومشهود.. يوملا ترى وجوههم
 عليها خزي وعار.. أولئك الذين أولئك كتابهم
 بشماهم ولا تقرأ فيه إلا صفحات سويله من سوء
 ماكانوا يصنعون.. يوملا يفلو الشعب عليهم
 لعلمة القاضية.. بنس ماصتموا في أيامهم
 للماشية.. لكل مسئول منهم لنام من ناسه طافيه..
 فهل تطلع منهم خيرا في خمس سنوات اتية..
 انهم يتخطون لا يحسون أن لكثرة الشعب غلبة
 غير أعية.. وماهم اليوم يراعون شعارات تعلن
 انهم يريدون استكمال المسيرة.. مسيرة عاجزة
 فاشلة.. لقد كتبوا على مصر أن تلتحق وتقدم
 غير ما.. وفرضوا على شعب مصر العظيم الفاس
 والقهر والبرس والفساد.. كل ذلك وللحكمون في
 عهد التبدل والامبالاة قانون..!!
 أن للتحكم اليوم حقا أن يشاهم ويحاسبهم..
 لما تسوقنا الناسا في الزوا وتسون غيرنا في
 الامام.. ولما تخرج للعائنة ويعيش غيرنا رعد
 الحياة.. ولما تدهورت الاخلاق واندهزت القيم..!!
 ولما اضطررت موازين العدل الاجتماعي
 وتكثرت.. ولما رفقت ارادة الشعب وعظمت..
 ولما ضاعت أموالنا وبنت.. ولما تكاثرت
 الجرائم واقتضرت.. ولما استعصت الاعمار
 والفرست اصحاب التحول الجذوة.. ومن
 السجون على ذلك كله.. هل هي حكومة الحزب
 الوطني التي عكس سلطة الحكم ومقاييده، أم أنه
 الشعب للظهور الذي لا يملك من امر نفسه
 شيئا..!!

أنا للشعب اليوم لا يعلنها مدوية عالية (أ)
 أرشحي الحزب الوطني، أنا يقول الحق من أجل
 مصر التي نحن لها جميعا فداء.. ولكن حكومة
 ذلك الحزب تسير في طريق العجز والشلل سريعا
 إلى الزوال.. فلا حلول جادة للتحكم مشاكل
 الجماهير.. ولا ترشد في الاتفاق الحكومي.. ولا
 تكبر في لئاد الشعب من الأم تطعنه.. وعقب
 يسحقه.. ففساد أولئك الذين يزعمون انهم
 يستمدون من الشعب لثقة.. هل زيم القابري الذي
 اتخذ منها الأحياء سكنا..؟ وهل قلب الحكم في
 صفوف أبناء الجماعات التعاونية حقا من كسرة
 خبز أو قدر من أرز..؟ وهل سار أي منكم على
 قمعية في الألفة والحارات والشوارع ليعبر أن
 السور فيها صام مصيبة وكارثة..؟ وهل تذكر أي
 منكم حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما
 كان يريد..؟ والله لو أن نابة في صحراء الشام
 تعارت لتسئل عمر يوم القيامة لخالأ دم يهد لها
 الطريق..؟ وهل حاسب أي عضو منكم حكومة
 عن القروض الخائفة التي بلغت مئات المليارات



رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطني..

والثقلين والصحفيين ورجال الدولة في افتتاح معرض الكتاب، سأل أحد الحضور الرئيس عن مساهمة رئيسه للحزب الوطني فيما لا يجب الرئيس؟ لقد أجاب مساهمة علي السقوت بما يؤكد أن هذا الحزب يستند قوته وسيطرته ووجوده من رئاسة علي واستند بها ويظهر بها دون غيره من الأحزاب الأخرى، وأنه بغض استبداده عليها جعل منه حزبا حقيقيا متوكلًا هو والعدم سواء بسواء، فقد قال الرئيس أنه لابد من وجود حزب قوي ليحكم البلاد ويعصر أمورها، وهذا بطور الحسبان مناهي الخلافات التي تربط بين قوة الحزب وبين رئاسة رئيس الجمهورية إلا أن كان حزبا قويا أصلا، له حضور وله أصالة.

إن الأحزاب القوية لا تعتمد علي رئاسة رأس السلطة لها، ولكنها تعتمد علي القادة الشعبيين والنفوذ الجماهيري حولها، أما الحزب في يعتمد علي سلطة الحكم، والتي قام أصلا علي هذه السلطة فإنه يكون بالقطع حزبا حقيقيا أو حزبا ورعيا سرعان ما يتدهوي بنيهائه بمجرد انقضاء السلطة من حوله. لذلك قام الحزب الوطني في حضان سلطة الرئيس السابق فور السلطات بمجرد عونه إلى تشكيله وتلك شكلا بفرض سيطرته ووجوده ليس من الإرادة الشعبية ولكن من استمرارية الحزب الوطني حضان السلطة حتى الآن، ولنعلم الجميع أن أزمة نشوب هي الحالية وهي الحالية، وإن التاريخ يؤكد أن كل سلطة مصيرها إلى الزوال ولابد أن يأتي يوم ترحل فيه السلطة كغدا عن مساهمة الحزب الوطني وعقدنا مسجده بسقط علي الأرض جثة عاصدة لا حراك فيها ويصنع في خمر كل.

إن جميع الأحزاب التي نشأت في حضان السلطة سقطت، والحزب الوطني عبوة يجب أن تلتفت إليها في حزب الشعب الذي شكله اسماعيل صديق باشا عندما كان رئيسا للحكومة وبمجرد خروج اسماعيل صديق من السلطة أصبح ذلك كإن هناك حزب اسمه حزب الشعب وبمسند الجمالهم انه كان هناك حزب اسمه الحزب في الوطني وتلك في التاريخ عبوة إن عديم تعلقون.

أمين القصاص
الحامي

منذ فترة ولاية الرئيس حسني مبارك الحالية، والعرضة لجميع فساداتها تعاقبنا موتهما أن يتخلى سيادته عن رئاسة الحزب الوطني الذي يحكم البلاد ليصبح عن جدارة رئيسا لكل المصريين علي اختلاف نزعاتهم الحزبية وأرائهم السياسية للأمانة، ولقد أصبح هذا الفناء يخدم بقوة علي إسماعيل الشارم المصري، ويظهر جليا سادحا في المجال السياسية، ولكن مع الأسف الشديد لم يلق صناعه قبولاً لدى السيد رئيس الجمهورية ولا لدى رؤساء الحزب الحاكم الذي تخشيت بقوة بهذه الرئاسة لأنها مصدر قوته وتسلطه ونجاحه في كل انتخابات تجري بالأساليب العرفية. حيث تعمل جميع الأحزاب بدون استثناء علي مساعدة ودعم المرشحين الذين يوقع رئيس الجمهورية علي اختيارهم. والمحافظون يجربون التواضع الانتخابية طولا وعرضا للذهاب إلى انتخاب مرشحي الرئيس جهرا وهدوا يعلمون ومتكئون أنهم لن يكونوا محل مساهمة من أحد لأنهم يقولون الحق، فلا أحد ينكر أن رئيس الجمهورية يوقع علي أكرات لترشيح باسمه وهذا تدهوي جميع الكواصل بين سلطة رئيس الجمهورية ورئيس البلاد، وبين صفته كرئيس للحزب الوطني.

ولقد لم يخط في الانتخابات الجالس الشعبية الحالية الأخيرة أن بعض الطعون الانتخابية قدمت باسم حسني مبارك ضد مرشحي أحزاب المعارضة فكيف يستقيم هذا الوضع ويصبح أحد المواطنين محلا لبطون في ترشيحه من رئيس البلاد بما يحمله هذا من حرج شديد لجميع الأحزاب، وبهذا تستطوع هذه الأحزاب أن تتعامل معه بالجداد الواجب، وما هو شكل الفصل الذي يجب أن يسود بين المرشحين في ظل هذه الظروف السياسية، ثم ما الذي يخلعه المحالطون ومدبر الأمن وجهان الإدارة للحيلة إذا كانت تعليمات الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية تؤكد عليهم ضرورة إخراج المرشحين الذين يترشحون للرئيس وليس أنه يكون استمرار وجودهم علي رأس الأحزاب التي يرأسونها أو تخفيفهم عنها استوطنا بنجاح مرشح الحزب الحاكم، وفي لقاء رئيس الجمهورية مع للفترين



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ يناير ١٩٩٥

نظرة واقعية في الانتخابات التكميلية

حزب لم يرسب أحد !

جمال بدوي

الديمقراطية في تصويد المطالبات لصالح مرشح الحزب الحكم ، فلما أدرجهم الصباح ، سكتوا عن العمل غير المباح .. وجلسوا أمام الصناديق صائمين كما يجلس سيدة المسجد أمام صندوق النذور في مسجد مقطوع الدتر ، ولم يتعطف عليهم الناخبون ولو بالسلام .. ولما دنت الساعة الخامسة كان كل شيء قد انتهى ، وظهرت النتيجة لتعلن إن أكثر من ٣٢ ألف استثنائي أدلوا بأصواتهم واختاروا - بملء إرادتهم - مرشح الحزب الوطني (١) !

إن هذا السلوك الطغ دليل على الغيابة السياسي .. وخمسائره أكثر من مكسبه للحكومة وحزبها .. لأنه يرسخ المفاهيم السائدة بين الجمعيه واعني بها مفاهيم الياس من جدوى الديمقراطية .. وإنه لا أمل ولا رجاء في احترام

الإرادة الشعبية ، ويستحيل على الحكومة أن تتخذ من عملية التزوير والتزييف (١) إن الحكومة تزعم أنها لاتدخل في الانتخابات .. وإنها يحدث التدخل من جانب المرشحين الذين يستخدمون العنف ويستاجرون القوات .. ويبرشون الذهب لظراء الدم الخريفة .. ولو أخذنا بمنطق الحكومة لكان معناه أن البيطجي سيد أقراره .. وإن من حق مرشحي المعارضة أن يفعلوا نفس الفعل .. ويخصصوا جانباً من أموالهم لاستئجار القوات وشراء الجنازير والشوم والمطاي .. وشراء دم المواطنين المشرفين على عملية التصويت واستضافتهم في فنادق النجوم الخمسة عملا بشعار دأبهم الدم تستحي العين .. ولكن هل تستطيع أحزاب المعارضة - حتى لو اتبعت لها القدرة المالية - أن ترتكب هذه الأفعال الشائكة التي تأباهم الآداب والتقاليد وتؤثر لفة الناس في الديمقراطية وفي النظام الانتخابي والتبليغ معا (١) !

القول لكم من الآن إن حزب الوافد إن يستطيع أن يخرج على تقاليده ويلجأ إلى أساليب غير ديمقراطية للوصول إلى مجلس الشعب ، أما الذي يباح له ذلك فهو الحزب الوطني لأن

انتهت الدوائر بلوز الحزب الوطني ، ونجح جميع المرشحين الذين أسعدهم الحظ بالانتماء إلى الحزب الوطني ، ولم ينجح أحد من الغلبة الذين لم يسعدهم الحظ بالانتماء إلى الحزب الوطني ، ولم يستطع واحد منهم - واحد فقط (١) - أن يفلت من هذا الحصار الحديدى .. ولم تترك الحكومة فرصة لمرشح من غير أولادها أن ينجح ولو على سبيل السهو أو الخطأ .. أو حتى لتثبت للرأى العام الدأخل والخارجي .. ولو من قبيل الحديدى - أنها حكومة ديمقراطية تحترم عقول البشر ، وكل ما فعلته أنها أعادت الانتخابات في بورسعيد حتى توحى بأنها لم تتدخل في الجولة الأولى (١) !

ومن الصدف السيئة أن هذه الانتخابات التكميلية تمت ونحن على مفارق انتخابات عامة لمجلس الشعب والبرورى ، وتخلت الحكومة عن ذلكها ، ولم تفكر فيما سوف تحدثه نتائج الانتخابات التكميلية على الانتخابات المقبلة ، فأملت بكل قلبها إلى جانب مرشحها بطريقة سائرة وفعلة .. بلغت حد منع المرشحين - غير الحكوميين - من دخول لجان الانتخابات ، وحرمانهم من هذا الحق الذى قرره قانون الانتخابى كى يتأكد المرشح من وجود مننوبيه ويضمن إلى سلامة العملية الانتخابية ، والحق أن الحكومة كان لها عذرها في منع المرشحين من دخول اللجان .. لأنه لم يكن هناك تصويت ، ولو بدخل المرشحون لوجدوا الصناديق مغلقة على المطالبات التى تم تسويداها لىلا .. وما حدث في دائرة مينا البصل بالاستندرية هو نموذج لما حدث في بقية الدوائر ، لقد استعملت وزارة الداخلية بموظفين من مركز كوم حمادة (بحيرة) للإشراف على عملية التصويت ، وتم قتلهم وروعيتهم والتحقف عليهم تحت إشراف مرشح الحزب الوطني ، وهو رئيس شركة باتا - وتم إيداعهم في أماكن أمينة من قلة خمس نجوم ، وتحت جنح الليل قام هؤلاء الموظفون ببرسالتهم



المصدر :

٢٠٦ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عضوية المجلس النيابية عند مرشحيه تحولات إلى وفيلة أو حرفة تستدعي القتل من أجلها ، والتفحيط في سبيلها بلهج والأرواح ، وهي عندهم مصدر للكسب والربح والوجهة والنفوذ .. ولذلك يدخلون المعركة الانتخابية على أنها معركة حياة أو موت .. ليس في سبيل الديمقراطية والحرية يموتون كما مات شهداء ثورة ١٩١٩ ، وليس من أجل الدستور كما مات شهداء ١٩٣٥ .. ولكن من أجل الأهداف التي سبق ذكرها .. ولذلك يخوضون الانتخابات بكل شراسة وعنق .. وتتاح لهم فرصة الاحتفاظ في جيوبهم بكثير عدد من البطاقات الانتخابية لتسويدها نيابة عن أصحابها .. فشلا عن التسهيلات والتسهيلات الحكومية ، وكلها أمور لن تفتح لمعارض مهما كانت قيمته السياسية والاجتماعية والثقافية ..

ولا يغطي على أحد مخاطر هذا النهج العابر .. وستكون نتائجه أبعد مما يتصور الراجحون في خوض المعركة القلعة .. وسيكون من حق المواطنين أن يستنتجوا ما سوف يكون بما هو كائن .. وهو في جميع الأحوال لا يبشر بالخير ، ولا يدعو إلى الثقة في التعددية الحزبية التي تحولت إلى غطاء للحزب الواحد الذي يحكم الحكم إلى الأبدية ..

لقد قلنا - وإن تكف عن القول - بأن السبب في كل هذه الأخطاء هو الجمع بين مناصبي رئيس الجمهورية ورئيس الحزب .. وإن تكف عن المطالبة بالفصل بينهما كما هو الحال في الدول الديمقراطية التي عبرت طريقها الصحيح إلى الاستقرار ..



المصدر: الأهرام الأسبوعي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٩٥/١١/٢٧

يبدأون مناقشته وأعينهم على الانتخابات القادمة:

«ماراثون» الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد
حقائق أظهرتها الدورة التشريعية.. وغابت عن الأعضاء!



بعد غد .. يبدأ مجلس الشعب «الماراثون» الأخير للنورة التشريعية الحالية في مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة في ظل مراعات برلمانية من أن هذا الماراثون بالذات يمثل وقفة من نواب الشعب مع الحكومة يحلها البعض بأنها ترتبط في المقام الأولي بعام الانتخابات التشريعية ورغبة النواب يستوى في ذلك الاغلبية والمعارضة والمستقلين في العودة الى لوائحهم بزيادة ثمين ويعينهم على خوض المعركة الانتخابية وسط متغيرات احدثت رنود افعال في مزاج الناخب المصري لعل في مقدماتها تزايد درجة الوعي الانتخابي في الشارع السياسي المصري..

البعض الآخر يرى أن وقفة النواب مع الحكومة في هذه المرة بالذات مرجعها الرئيسي هو الانتخابات القادمة وهو أمر لا يستقيم ومنطق الممارسة التشريعية مع الحكومة ذلك أن هذا المجلس بالذات والذي يحلو للبعض ومنهم الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس أن يطلق عليه مجلس التحول من الشمولية الى أليات السوق وتعميق الشرعية الدستورية

ثالثة هذه الحقائق التي يتعين على نواب الشعب أن يتحسروا عليها لتناقضتها مع تلك التي الجديدة وهم استوعبت من السكان والواقع الآن أن عسل الصانع في الماشر من رمضان مثلا لا يزالون يرتبطون بين أعمالهم ومجال إقامتهم في القاهرة الكبرى والقرى وهناك الوحدات السكنية

الشعب أن يشاركوا بالرأي ومن واقع معاشيتهم ليوافقهم إن كانوا على صلة بها - الى جانب مشاكل ناخبهم إن كان لديهم قنوات اتصال معهم .

إن المطلوب من نواب الشعب أن يكشفوا الحكومة أين تضع هذه اللروات وتلك الكنوز التي يتحسروا الوصول إليها تحقيقا لنظرية تنمية مستمرة ومرافعة نون اغراق المجلس في مناقشات عميقة ومكررة حول إلهاء في الصرف الممسي ومرتكن الشباب والبنية التحتية في آخر القضايا

إن هذا المجلس بالذات شارك مع الحكومة في صياغة ملاحم مرحلة التحول وإن اختلفت حولها الرؤى بين مزيد ملصق ومعارض ومضوي وبين من يرى الأمور بمنظار لا تقول أسود، وألم تكشفى هنا بأنه يرى الأسود من واقع متغير وأمواء (لدينا)؟

وسواء كانت هذه الوقفة من جانب نواب الشعب مرجعها عام المصنف الانتخابي أو استمرارا لقرعة السلطة التشريعية في إلهاء أدام مسئوليتها لتكتمل تلك الفصل التشريعي الخامس والأخير فإن ثمة مجموعة من الحقائق تبرز بينما نواب الشعب يسطرون كلماتهم في الرد على بيان الحكومة والذين تحلى عند طالبي الكلمة لا اقول ربما فهايسا بل لا تجازر الحقيقة إن كل عضو لن يجعل هذه الفرصة تمر دون أن يلقى بدوره باستفتاء فلا تمد على أصابع اليد الثرت أن يكون وهذا عهدنا بهم - دورها في المشاركة بالانتماء لما يفجره زملائهم من النواب

التي لا يسكتها سوى الغريان وتندق فيها اليوم وليس الحال يصعب على ممن السادات ولا أكتوبر والمعارضة الجديدة وكيف تستطرد مما اتفقتا من استثمارات باليارات في خرسانات استمعية جديدة تظفر من ساكنها.

الحقيقة الرامية وهي تمثل بيت الاسيد في الأداء التشريعي هذه المرة ذلك أن النظام الفردي للانتخابات قد تم إضراره بالفعل وبالتالي فإن نواب الشعب والحمد هذا نواب الاغلبية قد تخلصوا من أوزار القائمة وتطلوا من قبضة القائمة عليها؟؟ ومن بعضهم؟ من تيرتها ؟ وبالتالي فإن الاستموية تقتضي ألا يصرق النواب في استخدام أدوات السلطة البرلمانية ذلك أن الحكومة وإن كانت قد اخطأت في جانبها الصواب في بعض تشريعات مضت وتم إقرارها فإن الاستموية هنا مشتركة بين الاغلبية والحكومة ذلك أن كل يعمل للمعارضة أن تنهضها - لا هل بلغت الرسالة ؟

التي يراها الكل - سواها وناتها و تفولدا - ويؤلفون إزاهما حيازي لعمز في التحويل تمت شعار «العين بصيرة واليد قصيرة»!!

أما الثانية فإن نواب الشعب وهم يناقشون بيان الحكومة يتعين عليهم وأحسب أن هذا ليس غثابا عليهم . إن

يطرعوها تفصيليات ذات طابع قسومي وحسنا تصدورت هذه القضايا تقرير لجنة الرد التي جاء بين حيثيات سطورا الكثير - وكثير أولي هذه القضايا وأخطرها هي البطالة وهي هذا فإن المطلوب أن يفكر نواب الشعب مرة - ومرة مع الحكومة في سبل مواجهتها وهل تبدأ من المنع اقصد وقفة مع مائدته جامعاتنا ومدارسنا الفنية ومعادنا الى سوق العمل سنويا

حقائق بارزة

وأولى هذه الحقائق القرارات الجبرية والشجاعة التي أصدرها الرئيس حسنى مبارك سواء فيما يتعلق منها بتهمته مخاض الاستثمار أو رفع الاعباء والتأجيل من كاهل الاستثمار المصرفي وتقليل وتيسير كافة أشكال التمويل والتخفيض بما يفتح الباب على مصراعيه لنهضة استثمارية حديثة.

وينظر الى بيان الحكومة نجد انه خال من هذه اللروات رغم خطورتها وامسيتها في أن واحد وهنا يبرز دور نواب الشعب في قطع في استمهاش الحكومة لكي تحدث ثورة في القائمين داخل المطبخ التنفيذي ليواكبوا وورتقا بالأداء التنفيذي الى مستوى الليارات التي لم تزل رنود اندالها تأثر الشارع المصري - بل إن المطلوب من نواب

والبطالة في أم للصائب التي تترك بشربنا الكلام الذي ألقينا عليه الليارات فإذا به فريسة لتخطف والأزهار والنفذ والأمان فإن نجا من كل هذه الشرور فخذت ولا حرج عن الاكتئاب والقلق والتمرن النفس ككتبة حضية لمارك الطرود والواقع الأليم!!



الجمهورية الإسلامية

المصدر :

٢٠٢٠ ٢٠٢٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما القرار فهو للأهمية ولكن
للانصاف، نذكر لمكتبه الدكتور عاطف
صديقي أنها اقتضت على الديار
والشعب من بعض الأصنام التي
صار لها حراس يطردون من الأقارب
منها تجلبا للويل والويل نعم قد يكون
الاستقلال لسط من باب الكاشفة
والاستقلال للجهول ولكنها بالفضل
التيوت ومن ثم فإن مسؤولية نواب
الشعب وهم يمدون توتيب أو لاهم أن
تأتي مناقشتهم حول دولة تشريعية
كاملة مثلا حقتة وماسي الدروس
الاستفادة ماذا عن الإجابات لكن
تتخاطم في المرحلة القادمة وماسي
المسؤوليات التي وقعت وكيفية الصيول
لواجهتها ليخرج التقرير والمناقشات
ببرنامج عمل شاركه في إعداده معشر
الشعب مع الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم
والمن يهدي مكيًا على وجهه الهدى
أمن يهدي سويًا على صراط مستقيم
صديق لله العظيم



كلمة حرة

●● على كل المخالفين للقوانين أن يضعوا في بطونهم بطوخة صهيونية.. فقد اقرب موعد الانتخابات.. ومنها سوف يسيطر الوزراء في الفضاء للخرافات.. لتدخية الناس.. وهمومهم على أموالهم لصالح مرشحي الحزب.. سوف يلقي وزير الري كل مخالفات زراع المحصولين كل مخالفات الخاين ومخالفات التعميم.. وسوف يوزع وزير المواصلة مصداق التتبعات على آلاف القرى.. ويرى وزير الكهرباء آلاف الأعمدة الجديدة في المناطق للبرومة.. وسوف يعلن وزير التعمير عن عليه كسبل على ٤٠ سنة.. وسوف يقوم وزير الزراعة بتأجيل بدون بدق للتسليف.. والقضاء للمخالفات الزراعية.. وسوف يقوم وزير قطاع الأعمال بتوزيع الأرباح على الشركات.. ●● في هذه الأيام سوف تزداد هجمات الحكومة ضد الناس والرجال والزراع.. حتى يمكن أن تدفع الحكومة بالنفس كل آثار هذه الحملات في توفير القاد.. والحكومة تهدم بالانتخابات مجلس الشعب.. لأن فيها مخالفة.. ولا تهتم بالانتخابات التشريعية.. لأن الناس لا تذهب عادة إلى صناديق الانتخابات في كسرى.. وتترك الأمر للحزب الوطني يفعل ما يشاء.. ضاماً مثل فتاح الاستفتاء.. لابد أن تزداد على ٩٥٪.. وقد اعتدك الناس على ذلك.. اعتادوا على أن الحكومة تحاول إرضاء الناس بأي شكل من الأشكال.. حتى لو على حساب القانون والنظام والمصلحة.. ورغم كل هذه أوضاعي الانتخابية فإن الحكومة لابد أن تلجأ للتزوير.. أنها هوائية.. لا تستطيع أن تقف عنها.. وإيمان لا تقوى عنه.. فقد أجمعت الحكومة تزوير الانتخابات من ٤٠ سنة وأكثر.. ولا تريد أن تتوقف.. لأنها أصبحت عادة..

●● وانصروا للقانون معهم.. واحترام النظام لهم.. والمحلل أسسوا له.. لأن العمل يعني سيادة القانون والنظام.. واحترام حقوق الإنسان وحريته.. ومعرفة حقوق المواطن ولحياته.. ولكن حرية المواطن تحتاج إلى معرفة.. والحكومة تمتك المعلومات.. وحرية المواطن تحتاج إلى تمديد.. فلات حر في أن تقول.. ولست حراً في إطلاق الإشاعات على الآخرين.. ضاماً مثل حريةك في أن تربي سيارة ١٠ أمتار.. ولست حراً في الإساءة إلى حرية للشاة.. ولكن الحكومة كلها متحرك قواعد العقلة.. وتأخذ منها فقط ما يفيها.. للحكومة حرة في تحرير المخالفات.. وتتصور أنها حرة في التفتل عنها.. لأضبط ولا ريب ولا معيار.. الحكومة تفرس رسومها بالز رحي.. وضريبة غير مستوية.. وتلقي من حساباتها فترة القراء على الحياة.. الحكومة تأخذ من فتاوى العلماء ما يفيها.. وتضارب العلماء على ما يقولونه ولا يفيها.. الحكومة تأخذ من أحكام القضاء ما تريده.. وتبرزه.. وتطلق أوقالها ضد القضاء إذا قال ما لا يفيها الحكومة.. مع أن الحكم عدوان الصلوية.. ولكن متى كانت الحكومة ترقى الحقيقة.. أو ترفعا.. أو توفق عليها..

محمد الحيوون



المصدر : السيلسي المصري

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب ترفض فكرة استقدام مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات

كتب أحمد عبد الحكم :

للإشراف على الانتخابات .
وأوضحت القيادات الحزبية أنه يمكن إجراء انتخابات حرة نزيهة دون الحاجة إلى مراقبين دوليين لتوفير الضمانات الانتخابية الكافية و، مقدمتها تحقيق الإشراف القضائي الكامل على اللجان الفرعية وعدم قصره على اللجان العامة وفقاً للنصوص الدستورية بالإضافة إلى ضرورة تخطي أجهزة الحكومة عن مساندة مرشحي الحزب الوطني في الانتخابات .

فتح مصادر سياسية وبرلمانية ما تردد بأن هناك نوايا لاستقدام مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة .
وأشارت هذه المصادر إلى أن هذا الأمر يشكل انتهاكا خطيرا لسيادة الدولة على أراضيها وهو أمر مرفوض شكلا ومضمونا كما كتبت أحزاب المعارضة أنها لم تعد ولم تقدم حاليا لاستقدام مراقبين أجانب



المصدر : السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

اتحاد العمال يناقش الاستعداد لاتخابات مجلس الشعب

القاهرة - اشاء بنقاش مجلس
اتحاد العمال في اجتماعه اليوم
برئاسة السيد راشد الخملوات التي
تمت بشأن مشروع قانوني
لانتخابات العمالية والعمل للوحد. كما
يبحث الانتخابات الجديدة لمجلس
الشعب والشورى والانتخابات
الشعبية، صهيذا التحديد موفد
لانتخابات الكفافية العمالية في هذه
الانتخابات. كما يناقش الاجتماع
التقرير التنظيمية والالية الخاصة
بلكم لانتخابات.



المصدر :

التاريخ :

١٩٩٥

التعليق

● للمرة الأولى نقول إن جهاز الإذاعة والتلفزيون ليس جهازاً حزبياً ، ولا ينبغي له أن يكون كذلك . وإنما هو جهاز الدولة ، ورمز السيادة ، يلف عند الولايت الوطنية العليا ، ويتعامل في مناطق الائتلاف الجماعي . أما المدرسة الحزبية لها منطلقها وأدواتها .

● والذين يلحون على الدعوة إلى فتح الإذاعة والتلفزيون أمام المدرسة الحزبية نقول لهم مهلاً .. إن هذا خطر لو تعلمون عظيم ، انزكوا المدرسة الحزبية لصحف الأحزاب ونظيرها ، ولكن الإذاعة والتلفزيون هما : المحطة الأمانة ، للفكر الوطني والقومي ، المحبرة عن الثوابت وتوافق الإرادة المصرية .. حتى لا يطغى الفكر الحزبي على حياتنا .. وتكون للحزبية الصوت الأعلى في أعلامنا ، وتضع منا نقاط ارتكاز والائتلاف وتوثق بين نقاط الخلافات والاختلافات الحزبية .

● ويجب أن تحافظ قيادات المعارضة قبل قيادات الحزب الوطني على الوضع الحال للتلفزيون والإذاعة .. حيث أنها لا يعمران - إطلاقاً - من منطلقات حزبية ، وإنما ينقل نشاط الحكومة ، ويناقش تحليل خطط الدولة ، وهو في ذلك لا يصفى المصريين .. بل يعكس يجعل اليأس مفتوحاً أمام أصحاب الأنوار الخافتة ، ويستضيف خبراء لحزب المعارضة ليتحدثوا عن القضايا والفنانين والأحداث ، ولكن ليس من منطلق حزبي .. للحزبية لها وسيلة اعلامية أخرى هي صحف الأحزاب ، بما في ذلك الحزب الوطني .

● وما نراه الآن من مشورة عناصر من الأحزاب المعارضة في البرامج واللقاءات الإذاعية والتلفزيونية أمر مسموم ، يجب تشجيعه والحذر عليه ، دون تصنيف أيضاً ، بمعنى ألا يشارك هؤلاء لأنهم من المعارضة ، ولا يمتنعوا من المشاركة لأنهم من المعارضة ، فلكنا أمام جهاز سيادة الدولة سواء ، نخفي عننا صفة الحزبية ، ومنطق الحزبية ، والخاصة الحزبية ، ونصبح مصريين وعقياً .

● بالطبع .. هذا لا يعنى إلغاء التقليد الجميل الخاص بعرض برامج الأحزاب من خلال الإذاعة والتلفزيون في سبلات رسمية محددة ومتساوية .. علا .. وإنما ما نقصد إليه هو عدم جعل التلفزيون والإذاعة سلطة للنص الإعلاني المستمر والعنيف الذي يصاحب المدرسة الحزبية بالضرورة .

● بهذا المفهوم .. أصبحنا نرى الآن برامج تلحج في التلفزيون لجمال بدوي ورئيس تحرير صحيفة « الوالد » .. ود . يونان لبيب رزق ، و د . علي الدين هلال ، و د . سعد الدين إبراهيم ، وهي برامج مفيدة ، لأنها تقدم للمشاهدين من منطلق قوى ، غير حزبي ، ولا طائفي .

● إن التلفزيون والإذاعة ليسا جهازاً حزبياً ، ومن ثم فما يعرض فيهما لا ينبغي أن يكون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التلفزيون ليخضع للمادة الحزبية يعبر عن قضايا الأجاء الوطن

ويؤكد سيادة الدولة

الفرسي متولية أمام الأحزاب

لعرشي إبراهيم النابيين

ببادئ الأحزاب تصل إلى الجماهير

عبر الصحف والنشرات والنشرات

● نقلت صحيفة « الأمل » عن خالد محيي الدين رئيس حزب النجم قوله أن تعميق للممارسة الديمقراطية في مصر يتطلب إتاحة فرص متساوية للأحزاب مع الحكومة والحزب الوطني في استخدام أجهزة التلفزيون والراديو ووسائل الإعلام الأخرى .

● أضاف خالد محيي الدين في حوار مع المحررين البرلمانيين أن الهدف من الديمقراطية هو الاحتكام إلى رأى الشعب ، ويرتبط ذلك باقتضار اقتل الأحزاب وسط الجماهير وتعريف

الناخب بمواقف الأحزاب لخوض الانتخابات العامة .. وأكد أن تحقيق هذه الأهداف لا يتم إلا بإتاحة الفرصة للأحزاب على مدار العام لعرض نشاطها ومواقفها المختلفة من خلال وسائل

الإعلام بالمساواة مع الحكومة والحزب الوطني . أما الأسلوب المتبع بمنح أحزاب المعارضة عشرين دقيقة كل ٥ سنوات بالتلفزيون لعرض أفكارها قبل الانتخابات مباشرة لا يدعو أن يكون مواقفها شكلية لا يحقق الهدف المطلوب بنشر مفاهيم التعددية والديمقراطية بين الجماهير .



المصدر : ما :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥

حزبية ، وتتحدى ان يكون هناك برنامج
يتناول - مثلا - الدعاية الجارية والفكر الحزب
الوطني حتي يكون ذلك مبررا ان يقولون ان
التليفزيون اصبح كالحزب الوطني .

● الحزب الوطني لا يسيطر على الاعلام
والتليفزيون ، ولا يسخرهما لاصحاحه ، وانما
يحافظ على طبيعتهما القومي والوطني .. و ان ذلك
تحقيق لاصحاح كل الاطراف .. و ان المقابل هناك
للممارسة الحزبية ادواتها ووسائلها
الاعلامية .. هناك الصحف الحزبية الكثيرة
جدا . هناك التفتتات ، والمؤتمرات والندوات ،
مجمعي الدين يقول ان الفكر حزبي لا تصل الي
الجمهور .



المصدر :

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا سياسيات

أهلاً .. بكل الأحزاب في معركة التحديات المقبلة صدق رئيس كل المصريين، المعارضنة .. والحكم في قمارب واحد

نعم .. وألف نعم .. نحن نريد معارضة نزيهة نلتكده وتلتصق .. لا تزيف ولا تعرض .. تكشف أوجه الخطأ .. والقصور .. لكن نلتزم بحدود الشرعية . لقد صدق الرئيس مبارك - رئيس كل المصريين - عندما أوضح ذلك بكل صراحة .. مؤكداً أن المعارضة ، والحكم في قارب واحد يشكلان معاً نظاماً متكاملًا .

•••

إن حزب الأغلبية .. حرص دوماً على مذبذبة للأحزاب الأخرى ... يدعوها إلى جزأه .. تشركه في بحث ، ومناقشة هوم المواطن المصري .. ومعارضة أماله ، ومشوخته .. ولم يحدث أن أتى للحزب الوطني .. قلونا بمن مصالح الجماهير .. من غير أن يلتقي بممثلي جميع الأحزاب .. يستمع إليهم .. ويستفيد من نصائحهم .. ويعكس مواقفهم تحت قبة البرلمان .. لاسيما الذين شاء قدرهم ألا يكون لهم ممثلون داخل مجلس الشعب .

•••

إن الدنيا .. تتطور تطوراً مذهلاً لاسيما في السنوات الأخيرة التي تسبق حلول القرن الحادي والعشرين .. وعلاقات الناس بعضهم البعض .. تتشابه وتتعدد .. ولقد أدرك حزب الأغلبية تلك الحقيقة جيداً .. فكان تحركه السريع .. لإصدار تشريعات وقوانين جديدة تتماشى مع ظروف العصر .. قوانين اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية .. كما يأخذ بعدد المؤتمرات التي تطرح من خلالها الأفكار ، والاقتراحات ، والرؤية المتعددة التي يمكن استخلاص ثمارها مستقبلاً .. لتحديد المسيرة العلمية والعملية المتليمة .. ولعل آخر هذه المؤتمرات .. المؤتمر الاقتصادي الحالي الذي يركز على وسائل ومائل مواجهة لتحديات اللفافة خصوصاً في ظل اتفاقية الدفع والتجارة المسماة عرفاً « بالجات » .. !

•••



المصدر :

٢٠ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هنا .. تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر لم يكن الأول من نوعه .. بل سبقته مؤتمرات مماثلة شارك فيها نخبة العلماء والخبراء الاقتصاديين الذين يمكن القول .. أن مساهمتهم الفعالة المنزهة عن الهوى .. أفلتت كثيرا في وضع معالم الإصلاح الاقتصادي الذي اعترف العالم بمختلف منظماته وخطاته ومؤسسته .. أنه أفضل « إصلاح » طبّخته دولة من الدول .

على الجانب المقابل .. انظروا ماذا فعله ، وبطلته الرئيس مبارك .. وليس كل المصريين .. من أجل تحقيق طفرة مشدودة هائلة في المجال الاقتصادي تستطوع بها مصر أن تلقى على القدام راسخة في مواجهة منافسة عنيفة لشعوب وحكومات .. هم كل منها .. أن تتفوق على الأخرى .. وأن تغزو أسواقها لتحصل على أكبر نصيب « تصديري » ، وأن تجلب لنفسها أكبر عدد من المستثمرين الذين يلبون صناعات فوق أرضها .. ويقتنون فرص العمل أمام شبيها .. بعد أن أفلتت مشاكل البطالة ، والتضخم ، والكساد .. تهدد مستقبل البشرية في شتى أرجاء الأرض .

إن القرارات الأخيرة التي أصدرها الرئيس مبارك .. إنما استهدفت مصالح الجميع بلا استثناء .. وليس مصالح طائفة بعينها تنتمي إلى هذا الحزب أو ذاك .. بالعكس .. إن كل بني الوطن سواء .. لدى القائد ، والزعيم .. فلا ينكر أحد أن قرار إقامة أي مشروع في حدود « مليون جنيه مع حصول صاحب على الأرض مجاناً ، وإعطائه من كافة الرسوم السابقة .. سوف يساعد على تدفّق رأس المال إلى مصر .. بل لقد بدأت البشائر تظهر بالفعل .. مما يضفي علينا جميعاً مشاعر الأمل والثقة في مستقبل آمن بائن الله .

لنفس الحال فيما يتعلق بتنشيط سوق المال ، وما يتضمنه ذلك من توسيع قاعدة الملكية عن طريق الأسهم والسندات واستثمار السوق في المساهمة في تمويل المشروعات الكبرى .. بالتنشيط .. مثلاً يحدث في أي مجتمع يطبق سياسة التحرر الاقتصادي وهي السياسة التي لم يعد أمامها خيار ، أو بديل .

أيضاً .. إن متابعة الرئيس الدقيقة للتنتاج الصناعي ، وضمان جودته حتى يصبح قادراً على المنافسة عن جذرة ، واستحقاق .. هذه المتابعة تحمل ولا شك .. في طياتها ، ودلائلها .. معنى جديدة ، وصيغة تؤكد التواجد المصري .. والصناعة المصرية .. وتمهد لنا الطريق لاقتحام أفاق القرن الجديد من أوسع أبوابه .

وفي النهاية .. تبقى كلمة ..

إن الحزب الوطني .. حزب الأغلبية .. حزب الخبرات ، والعقول .. والكفاءات ، والتكادرات .. يرحب كل الترحيب .. ببهية الأحزاب الموجودة على الساحة .. والتي أتاح لها نظامنا الديمقراطي أن تنهض الحياة بعد طول غياب .. أو أن تظهر لأول مرة في التاريخ .. لكي تنضم إلى عائلة العمل ، والجد ، والأعداد اللغوب للمستقبل .. بروح طيبة .. ونوايا خالصة لله والوطن .. لنبنى معاً .. ونشيد .. ونعبر بمصر برعاية الله وعنايته إلى أفاق أرحب ، وأوسع .

سيد محمد



المصدر: البلاغ الجديد

التاريخ: ١٩٩٥/٩/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأميين العام لحزب التجمع للبلاغ الجديد الانتخابات القادمة باطلة .. إذا أجريت وفق الجداول

الانتخابية الحالية لم تطرأ أي زيادة جديدة على مساحة الديمقراطية في مصر

حوار:

هشام محمود

حيث عكسوا على دراسة هذه الانتخابات دراسة متأنية اكتشفوا أن هناك أكثر من ٥٠٠ شخص ملحق كل منهم مرتين أو ثلاثة وأحياناً أربع مرات في شياخات مختلفة. بمعنى أنه ذات الاسم والزمان والمكان، حيث اكتشفنا أحد الناخبين ملحق في شياخة القلعة والباهنية وحارة الروم .. ومكتوب بهذا الشخص أربع أصوات في شياخات مختلفة. كما اكتشفنا أن السيد أحمد السالم الذي نجح في الانتخابات الأخيرة .. كان عنده ٢٠٠ شخص ملحقين أربع مرات فلكم أن تتصهروا حجم الأصوات التي فاز بها .. والتي القهل والذي لا يلتفت لها أحد. إن الإخوان يفوزونها دائماً، وإضاف أنه من الغريب وجود أسماء وهمية لها بطاقات .. ففي الدراسة التي قمنا بها

وجدنا ٦٦ شخصاً ملحقين على أساس سن ٥٠ في القائمة وبعد سؤالنا عنهم اكتشفنا أنه لا يوجد أحد بهذه الأسماء، والكرثة أننا وجدنا ٢٠٠ من رجال الشرطة ملحقين وقماراً بالتصويت .. وهذا ما يعكس القانون، إن لم يكن نظام الانتخاب أو فردى أو مطلق أنها سمة بطان مختلفة بسبب .. القوائم الانتخابية ذاتها باطلة.

● والقائمة التالية والتي يجب أن ننظر لها .. وإنما نحن نضرب ونصرخ أن سمة محاولة للراء مصر من الخارج، ففي مؤتمر الحوار الوطني توجهت بتسألر إلى رئيس الوزراء بكم يبيعون مصر .. وإكملت أن

في حديث صريح وجوه مع البلاغ الجديد. أعلن .. د. رفعت السيد .. الأمين العام لحزب التجمع تفصيله كحزب سياسي يساري نظرياً نظام القائمة في الانتخابات البطل. لأن القاعدة تؤكد أن المواطن يذهب لانتخب برنامج، ولكن التجربة العملية في القائمة أثبتت فشلها خاصة وأن الحزب الحاكم حاول أن يفرض إرادته بقانون غير عاقل وغير معقول إذا اشتراط الحصول على نسبة ٧٨ .. وهذا يعني أن أي حزب يخوض المعركة على نطاق القوائم ولا يملك مجموعة كافية في دائرته معينة وينجح نجاحاً متواضعاً في دوائر أخرى فالقاعدة تدعبل ثلثانياً للحزب الحاكم لذلك لم يكن مفاجئاً أن يرفض النظام القائمة من قبل المحكمة الدستورية مرتين وتؤكد أن أي عدم صفة دستورية. وإضاف أنني لم أكن ضد نسبة العمل واللائحة ولكنها تزيد من حدة التمييز، كما أكد في أن الانتخابات الحالية تعرضت لظلم بالغ حيث أن فكرة القائمة المطلقة في انتخابات المجالس ومحلس الشورى .. جعلتنا نطالع هذه الانتخابات، ففكرة القائمة النسبية المشتركة بنسبة ٨/٨ تتعارض مع الدستور وغير ديمقراطية. لذلك يجب أن ندرس قانوناً جديداً أكثر ديمقراطية وقدره على تضمين حواجز التزوير، كما اعتدل أنه من الخطأ والخطر أن يترك نظامنا حول القائمة أو الفردى أو الاثنين معاً. فهناك قسمين خطيرتان أولهما معارضة الحقوق السياسية .. والتي تعني بأسلوب الآراء الانتخابي، والتي إذا أجريت وفق الجدول الانتخابي الحالي وبأي نوع ستكون باطلة. فمن خلال دراسة عينة عشوائية قام بها باحثون من حزب التجمع في دوائر الدرب الأحمر ..

التمويل الخارجي وراء فوز الجماعات المتأسمة والإخوان المسلمين

دولا خارجية وصعد بالفعل مئات من ملايين الدولارات تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات المتأسمة لتسويلهم في المعركة الانتخابية وهذه الدول معروفة للسلطة والدولة ومعروف حجم المبلغ والجهة التي تميل من هذه اللاميين. فعن أمام عملية شراء المقعد الانتخابي .. فمن يفرض ٢ مليون جنيه مثلاً في الدوائر الريفية المتفادئة



المصدر: البلد الخ الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ فبراير ١٩٩٥

لكافة الخدمات والرائق ويأتم الوعود
البراقة بالتاكيد ليحد من يبعين
اصواتهم ان يدعم اكثر .

● ويؤكد . د. رفعت السعيد .
هؤلاء جاهزون بأموال مستورة ان
يشترى اصوات هذه القرى والتي
تحت وطأة انعدام الخدمات لذلك فجأة
يمكن ان نجد حزب لا جماهيرية له
استطاع شراء مقاعد مما يعطي صورة
زائفة عن الوضع في مصر . لذلك لابد
من وجود قرار رادع يرمع عملية بيع
وشراء مصر من جانب دول اجنبية عن
طريق هذه الجماعات المتأسمة . فكل
هذه قضايا وامور اخطر من اللاتة او

الفردى ويجب ان يجد الحل الصريح
للشقاء على مثل هذه المسألة

● وبعد كل هذا هل تتمتع مصر بالقدرة
الكاف من الديمقراطية ؟

● لا يوجد قدر كاف وقدو غير
كاف . فالديمقراطية التي الواحد
الدى لا يمكن انفساه . فنحن
نستطيع تقسيم رغيف الخبز لكن
الديمقراطية لا تتجزء . فإذا اعطى
الحاكم جزء من الديمقراطية واحتفظ

بجزء بحجة التدريج فهذا لا يجوز .
وعنا يجب ضبط الجماعات والمطالبية

بمطوفا في هذه الديمقراطية .
والسؤال الذى يطرح نفسه هنا اى
زيادة طرأت على مساحة الديمقراطية .
منذ ١٥ عاما لا زيادة .
ويؤكد ان الديمقراطية لا تعطى ولكنها
تأخذ . فالديمقراطية لا تأتى تدريجيا
ولا تتجزأ . ولكن يتعين ان تأتى كلها
مرة واحدة حتى يكون هناك
ديمقراطية .



المصدر : **الاربعاء**

التاريخ : **١٠ يوليو ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب في المزاد!

رجل الأعمال الراسمالي الذي تكونت ثروته من مشروعات قيام عتلا وفي اللوز، وتحقق الإضافة إلى الخصائص القومي، وتفتح الفرصة أمام شباب عامل العمل بها وبين ما يمكن تسميتهم بأنهم أصحاب ثروة الصلدة الذين أنشأوا وسط الأزمات وأمرجوا أسماؤهم تحت هذه الصلدة بما يتكون من ثروة هائلة هامة ويؤمن مقدمات من التجارة في كل شيء. أي التفتتات والاسموجات وممارسة الإحتكارات وغيرها من السلوكيات الغربية التي سبيل لها: لعب المال والفرص.

فحينئذ لنستأخذ توضيح الإفتياء للقادريين الذين يمكنهم الوسيلة للمحاولة والمساعدة لحكومة فقيرة تنوء بديعيات وزير الخير.

وأخيرا لنا أن نقول لعل في هؤلاء الأغنياء، عوضاء عن نواب التهموا بالفساد للحصول، إن نخبوهم محدود، وغروهم الصعوبة لا تثير لهم الكثير من التفتتات التي تقصرهم أن يفتنوا. - نون أن يفسروا. - في حالة خيرية لهم ونواهم!

لنظم أيضا يكونون عوضاء عن نواب مؤلفين برابون انفسهم لفتح، ولتسمح غروهم الوظيفية وحالتهم المعيشية حتى في تقديم سؤال أو طلب لحاجة لرؤسائهم الوزراء.

ولكن إله من أقات العمل البرلماني في بلدنا التي يجب أن يفسها في اعتبارهم الكاثولون على الإصلاح السياسي، وحتى لتكمل جوانب الصورة فأذا قد استمعنا في حوارات سريعة مع مؤلفين من رجال الأعمال اعتزلا

السياسة بعد تجربة مريرة معها وفيرا والفرغ، كالمرة التي طغى بها عن السياسة.

التمونج الأول هو المنفس محمد حسن دوة ذاك رئيس حزب فعمل وعرض مجلس الشعب السابق وأدع كان معارضا مستحزما تحت القبة. قال لنا في غياب الضمير هو سر الإزاحة المستحكمة التي يعانى منها العمل السياسي

والثاني معا. فلا أحد يعمل بامانة ولا أحد يلهم معي تمثيل الشعب. ولا أحد يدرك أيضا معنى أن الناخب يعطي صوته فهو يملك أمانة تنوء بصلها الجبال. وهذا الكلام يجب أن يوجه لرجال الأعمال وغير رجال الأعمال. لابد أن تقوموا بالسياسة لصنعوا الانتخابية. الله في البداية الصمعية على طريق الإصلاح الاقتصادي الذي يمكن أن يستغل كل المتحررين الشراء من رجال الأعمال وغيرهم من المظلمين لنقلوا شرف تمثيل شعب بلدهم معكم ويؤمن ذلك لعل على السياسة السلام. قلت له: ألا تعتقد أن ربط

للشريعة لرجال الأعمال بأي شروط من شأنه أن يفسد مع واجب المواطن القاصر في أن يشارك في كل الأحوال!

قال محمد حسن دوة في أنفاله نحن لنشعر بالشرط في عمل الخير والواجب المظلم على لعل الخير لا يربطه بعضوية مجلس الشعب بل أن القواب يكون أكثر عند الله. لذا كان الفعل مفرقا من الهوى وجمع الأصوات الانتخابية.

عندما يتم التسوية لانتخابات مجلس الشعب القادمة فإنه لا غرابة. وسط شعور بالأمل في التغيير. في أن يتهافت على دخول المزاد أصحاب اليد الطولى من رجال الأعمال لتلعب شرف عضوية الجمعية العمومية لمجلس الشعب.

وأذا كان الطلب قد زاد من أهل العرض والطلب في بلدنا فإن العرض، مفيد والمصور حيث أن نصف طاعة مجلس الشعب يجب ألا تقل. يمكن تزيد. من نسبة ٥٠% للعمال والملاحيين أنهم إذا ارتفعت نسبة رجال الأعمال الذين يتخاطون معا والعمال فإنه أرجح أمانا في هذه الحالة سوى للتصديق بأن المجلس القادم هو مجلس رجال الأعمال.

وهل مناقشة هذه القضية فأننا نرى أن هناك عدة حقائق هامة نعتقد أنها السر وراء هذه التفتات وهي مايلي:

● علاقة الوزير المسؤول بالنائب هي علاقة قريبة من نوعها وتحكمها اعتبارات عديدة تجعل من الصعب على الوزير في بعض الأحيان أن يرفض طلب النائب. ومن هنا فإننا نرى أن النائب رجل الأعمال لا يحتاج لرجل الأعمال لفتح المجال لرجل الأعمال غير السياسي.

فبدلا من أن النائب يستطيع بسهولة أن يتكلم مع الوزير في أي وقت رغم أن الأغنياء بالوزير ليس أمرا سهلا ولقاء الوزير برجل الأعمال تعنى الكثير والكثير في عالم السياسة!

● الواقع يقول أن عضوية مجلس الشعب برغم محاولات التقليل من شأنها، أصبحت لها جدارة تجعلها اليوم في مقدمة شروط الحصول على الأمان من الجهاز الضريبي ولنا أن نسال أنفسنا عن حجم مسؤوليات كبار رجال الأعمال والتدبير لدى البنوك والمؤسسات الأخرى التي يعبرون بها كل التواتر والتواتر.

● المحصنة البرلمانية التي تقي الناس من هوان المعمر رغم أنها لم تطفح للفيض إلا أنها تعمل حائلا برقا يمس الأمان الفاسد لرجال أعمال تهربوا على المخاطرة بكلفة صغرها.

● عدم رجوع رجال الأعمال - ونحن لاستخدم أن يكون من بينهم شرفاء. لتعصب الخطوة فيه ولقاء معارض الربح والتشجيع. لكن الأولوية دائما لديهم هي تعظيم الربح. ومما زاد ماسهم تعظيم الربح الذي يستأزم صراعات وحروب وأساليب أخرى خلف التواضع لإعزائها جيدا إلا المحذون!

لكن في الأسباب الطبيعية لظاهرة «التفتت» من رجال الأعمال على احتلال المقاص تحت القبة. لكن لعل لا يجب أن نصيغها. ونحن بصدد دراسة هذه الظاهرة. - إن نقرر بين



المصدر : : الإصدار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : : ١١ تموز ١٩٩٥

أما النموذج الثاني فإنه ينطبق على محمد أبو العيتين
عضو مجلس الشعب السابق عن بورسعيد ورجل الأعمال
الشهير الذي اعتزل السياسة - ميكرا - والتي بالحصانة
التي أتت في سلة المهملات بعد تجربة قصيرة لم تزد عن
حوالي العامين ونصف العام.

قال محمد أبو العيتين رغم إيماني بأن واجب المشاركة
السياسية ي فرض على الجميع اغنياء ولفراء ثلثية النداء.
إلا أنني متشكك بموقعي في اعتزال السياسة لأنه ما زالت
هناك رؤاسيب للقيادة في الوسط السياسي تعترض طريق
هذه الانقلابية الاقتصادية القائمة على تحفيز المبادرة الفردية.
الاعمال بطرة القنصل المزيبة وأنه مدام ناجحاً، فإن هذا
التجسّح لا يمكن أن يرجع إلى باقي عقليته الأثرية
الاستعمارية ولكنه يرجع إلى فساد تلك القيمة التي لم
يسلم منها مواطن في هذا البلد صغيراً كان أو كبيراً
مسؤولاً أو غير مسؤول. مع تسليمنا بأن هذه ليست
لكنتي لم أو في حياتي مجتمعاً حرص على تنويع نفسه
بفلسفه بهذه الصورة بحيث أصبحنا جميعاً نعيش حالة
أفلا سنيق، والحل الوحيد هو العمل والانطلاق في تنمية
الاقتصادية متحررة من الزواجر والعفن الأثري فربما فعلاً
إلى تنمية سياسية سليمة.

وفي النهاية فأننا نطالب الأحزاب جميعها بما فيها
الحزب الوطني برفض ترشيح رجال الأعمال. أكتفا فقط
لأن أن هناك شواهد وشهادات يجب أن تضعها الأحزاب
في الاعتبار وهي تكمن موارثها على ترشيحهم.

● يجب أن تكون الكوئولة لرجال الأعمال الذي نفسه
مضروجات جديدة في مذكراته. كي تصبح جديرة بترشيحه.
لا أن يكون المعيار هو الانساب إلى النكارة بأقوالها

● معيار السمعة هام هنا. والبدء أيضاً عن السلوك
الاستثنائي الذي لا يراعى فيه على الأقل مشاعر الأغلبية
الغائبة. وبعيدا عن التسلع وفي إطار التنمية الواجبة
فأننا نطالبكم من رجال الأعمال في إطار التنمية الواجبة
أنكم بعد أن اعتلوا عرش عضوية مجلس الشعب وفاتت
شهرتهم شهرة نجوم الكرة في بلاندا. سلطوا دون أن
تدفع لهم حصانتههم أو حتى أموالهم وكان أسوأ حالهم
يقول عند لحظات الوفاة. لمن قللة السياسية والسياسيين
ولعن الله سلس وموسى وسلس وموسى.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : **١١ نوفمبر ١٩٩٥**

في الدورة الخاصة للجنة المركزية **خالد محيي الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعي والدفاع عن العقل برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب يتصدى لليمين المتستر بالدين**

دعا خالد محيي الدين أعضاء الحزب بالانشغال بقضاياها الجماهيرية من أجل مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم اليومية ومساندة التعديلات التشريعية. وأكد أن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات التي يجب أن تستعد لها بكافة السبل دفاعاً عن مصالح الشعب.

وأكد في خطبه أمام اللجنة المركزية في دورتها الخاصة يوم الأربعاء والخميس الماضين، على النتائج السلبية لسياسات الحكومة وما أدت إليه من رفع للأسعار وتزايد حالة الركود والكساد، معذراً من الخلل في التوازن الاجتماعي، فصلحة رأس المال ضد مصلحة العمل في حالة تطبيق مشروعات قوانين العلاقة الإيجابية في المساكن وقانون العمل الموحد وقانون النقابات العمالية.

وأشار إلى ضرورة المواجهة الشاملة للإرهاب النظامي الذي يهدد المجتمع وحاضره ومستقبله، وأكد على الموقف الثابت والأسيل في مواجهة التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

هدفنا في معاركنا
الانتخابية أن نعيد
للناس الأمل في
مستقبل أفضل



بدأ خالد محيي الدين كلفه بالهتنة .
بالعام الجديد وبعد السيد السبع
ويشهر رمضان المبارك وأمره
القضايا التي تناولها اللجنة المركزية
السابعة ثلاث

والجزم ونحن منتخرون في الظروف
السياسية التي عشناها خلال الأشهر
الضخمة الماضية، وما نحن سيولة خلال
هذا العام الصعب للبر بالاحتلال
عام ١٩٤٥، استقبلت القوم بكل الثقة
والترافيق، إن موقفنا للجنة المركزية
كانت صافية في جميعها، وإن رأينا
وإن حالتها كانت نهضة، وإن كل
مايلحظنا أن ينشرب خبره كره في
نفسنا، جماهير دوي ونفسنا، بطلب
من هذه الرقعة الصعبة والقدرة على
استمرارنا للناس.

وهذا هو موضوع دولتنا هذه .
لجماهير العرب كما تعتمد على
نفسنا في صفوف العمال والفلاحين
نحتاج أيضاً إلى القدره لأرضي مع
الناس والشباب والنهضة .

والعقبات والقيود...
لقد عايناه جميعها على الساحة
الاقتصادية والاجتماعية مدمجة من
الظهورات السلبية في معظمها، أبرزها
السياسات الحكومية الخاطئة التي تركت
على الإضرار المالي والنفسي، وتخلي
البلد عن أي دور في التنمية أو توفير
الخدمات الأساسية، ويوم ونفسه
القطاع العام، وإطلاق حرية رأس المال
والملكي والأجنبي - في الاستغلال
والاعتماد على القروض والمعونات
الأجنبية.

وهكذا واجهنا الانخفاض الخطط
والعشوائية في أسعار كافة السلع
والخدمات، بما في ذلك أسعار النعم
التي ارتفعت مرتج من يد بيد للناس،
وإسعار الدواء التي تم رفعها من جديد
في بداية هذا الشهر، وإسعار الكهرباء -
والبعض المكائن، والظهور، ونفسه .
موجة جديدة خلال النصف الأول من
العام نتيجة البدء في تطبيق المرحلة
الثانية من الخطة في مخرجاتها،
وتقليد جديد من التعهدات الواردة في
الاتفاق الأخير - مع صندوق النقد
الدولي.

ولكن ارتفاع الأسعار سلسلة من
الآليات التعويضية نتيجة انخفاض - أو
انخفاض - جديد من الزاد الأساسية،
أضرها السكر والذيت ومن ثم ارتفاع
أسعارها بصورة جنونية، وهي ظاهرة
مرشحة للتكرار والتفاقم في ظل نفوس
السوق، ولذا يجب ونفسه غائبة
الخدمات الاستهلاكية، وإلغاء توزيع
السلع نصف للخدمة بالبيانات.
وفي ظل ازدياد حالة التركز والكساد
وتلف أيوب التهجور، نحتاج من
أستراتيجيات والتهاد خلال عام ١٩٤٥،
خاصة صناعات اللباس الجاهزة
والنسيجيات وجديد التخليج، ورفع
القدرة المالي حول زائد الصادرات
باعتبارها أحد أهم الأساليب للخروج من

بأثر الأزمة، فإن الدراسات الدولية
تؤكد أن الصادرات للصنعة غير
النفطية في الولاة الصاغر مثل ما
كانت عليه منذ عشر سنوات بالأرقام
الصغيرة، وإن فترة مصر للتنافسية
تولدت منذ عام ١٩٤١ بنسبة تتراوح
بين ٢٥٪ و ٧٠٪ حسب نوع السلعة. وقد
تولدت الأزمة الأساسية للصادرات غير
النفطية بنسبة ٢٦٪ خلال السنوات
الثلاث الماضية.

وتؤكد أزمة الاقتصاد المصري على
الانتقال إلى مظهر جديد أكثر خطورة
نتيجة للتسارع في تطبيق المرحلة
الأخيرة من الاتفاق المالي مع صندوق
النقد الدولي الذي يمتد حتى منتصف
عام ١٩٤٦، خاصة في ظل استمرار
الصندوق على إجراء تخفيض عاجل
لأسعار صرف الجنيه المصري بنسبة
٢٥٪ من السعر الحالي، حيث لايس
من السعر الحالي عمرا حاديا ونفسه
تمتدته لثرائية كل يوم، ورغم تذكيره
كافة المستثمرين ولصغير لهذا الظلم
فإن ما تدمت به الحكومة لصندوق

الانفد من الخسائر باهظة، فهو في
النهاية في تخفيض سعر الجنيه ونفس
النسبة الأوروبية عبر سلسلة من
الاجراءات تستغرق فترة زمنية أطول،
وهو ليس في النهاية في ارتفاعات
مستوية في الأسعار وزيادة ضيق
التجارة، وتحويل الفائض في ميزان
الدفعات إلى عجز.
وتؤكد الحكومة قائمة باستعداد
الحكومة لتحويل ثلاثة أرباع نفير
خسرها بالأداء بالذاتين الاجتماعيتين -
الخطأ أصلا - لخدمة رأس المال ضد
مصلحة العمل وأرضي بهم.

فإن العلاقة بين تلك والمستأجر
في السكن...
والذين لامل للحد...
والذين الثبات العالي...
وتنقل هذه القوانين كما تطرحها
الحكومة لصحيا لنا، ورواية من أهم
معاركتنا وهي يجب أن يخرصها
الحزب كله، ومع كل الأحزاب والفرق
السياسية والاجتماعية العربية على
هذا الطريق بمصالح طلبة كالتجبة بكل
قوة وضراوة.

التمويلات والزعماء...
كان طبيعيا في ظل للبعد الذي يذكر
به الحكم ونفسه من الجاهل للثقة
من حركتها، أن تكون استثمارات على
السوق السياسية والسياسي والمجتمعي على
عكس الخطط الصحيح، الذي يربط بين
الدينامية الاقتصادية والمجتمعية
السياسية، وهكذا عشنا خلال الأشهر
العشر الماضية تراجعا جديدا عن
النهج الديمقراطي للحد أصلا.

الفرع، إن هذا التفرع تم في ظل
مصر الحرة التي وجهها الرئيس
حسني مبارك في أكتوبر ١٩٤٢ وإعداد
مؤتمر الحزب الوطني في يناير ١٩٤٤ .
وكما تعلمون قد عشنا الحزب في
هذا المرحله رغم كل الترافيق والمعيبة
ويخرج مؤلفه وأرآته على المشاركين في
المؤتمر، وعلى الرأي العام في السجون
التي أبعثت له، وكما نرى في حبه فقد
ساعد الحزب على التصويب لتعريب
النامع السياسي العام، وعلى ارتقاء
الحزب الحاكم بوجه الأخرين، وعلى
توضيح طبيعة الديمقراطية السياسية في
مصر بصورة أكثر تفصيلا، كما أكد
الاتفاق على إلغاء وتحويل حقوق بعض
القوانين والمواد القانونية الخبيثة
للحريات.

ولكن سرعان ما أكد الحكم مؤلفه
الارض للديمقراطية وتداول السلطة
فماستقل الحزب بعد العمل بالحق
الظاري، لثلاث سنوات جديدة تنتهي
في ٢٠ مايو ١٩٤٧ .
وبعد ذلك يتبع المعتمد بعد أن
كان يتم انتخابهم، ولذا إن يجرع
أسئلة الجامعات من حق انتخاب
عملائه، ويستحيل الانتخاب بتمثيل
بصورة لفة في الانتخابات الاتحادات
بصورة لفة في الانتخابات الاتحادات
الطارية بجامعات، إلى الانتخابات
التكليفية لجوس الشعب وأخرها
الانتخابات مبدأ العمل والتي على قالا
تامة على انتخابات مجلس الشعب في
تأخير القادم - مالم لتحرك بقوة
لتغير ضمانات انتخابية حرة ونزيهة -
وهو مرفوض سائقه لتعصبا بعد
قيل، كما فرض الحكم تعصبا على
لثلاث سلطة الصحافة متجاهلا رأى
جميع المحللين، وتجاهلهم، بل على
نفسا تام لأربهم.

كما استمرت الممارسات التي تنتهك
حقوق الإنسان والحريات العامة،
وخاصة ظاهرة التعذيب في السجون
والمستشفيات والأشغال، القسرية،
والجسدي الاحتياطي القيادات السياسية
معارضة، زاد الأمر تعصبا كاتر
السوق خاصة في الصعيد، والتي
كشفت عن ضعف دور الدولة في
الناطق الثانية خاصة في خدمة مصالح
الجماهير ومجز أجهزة الحكم للناس
من قتال مع أي طرف استبدادي.

التمويلات الزعماء...
إن تتصاها ظاهرا...
الأول: ظاهرة الفساد التي أصبحت
خطرا دائما على استقرار الوطن



إسرائيل: كطام قبيل النظام الإقليمي العربي.

للمجتمعات العرب والقرى السياسية المعارضة في تكوين رأي مضاد للتطبيع والسبق الشرق الأوسط وفي طرح سياسة بديلة واقتصادية في التمسك بالملكية الاقتصادية العربية لإسراييل ولحياة التسوق العربية المشتركة، وقاومة نهج والتفاهات كاتب نيقيه ومحاولة تعريبها، وباء حريق غربي مرهه في هذه الألفي من

خلال إحياء الجامعة العربية وبثورات الفلة العربية

ورغم أن جوفو السياسة الحكومية في هذا المجال مازال كما هو بلا تغيير، فقد لاحظ عدد من الرافدين أن الأداة للمسيرة تحسنت في الفترة الأخيرة بصورة تمكن القليل من بعض التطورات الاقتصادية ومحاولة فرض إسرائيل باعتبارها الدولة الاقتصادية الكبرى في المنطقة، وإنهاء أي دور لكافة وزير الخارجية في مؤتمر قدار البيضاء، وإصدار دقة الإسكندرية التي ضمت الرئيس حسني مبارك والرئيس حافظ الأسد وألفه نهج وماتالاما من تصريعات، والتي كانت من قتل مصر من استمرار فرض إسرائيل التراجع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة لأفيرة والاتحاد العربي للتطبيع مع إسرائيل بينما السلام الضامن والمعلن مازال مسجودا، وترامع إسرائيل عمليا عن تطبيق بنود اتفاق أوسلو وإعاقها تحقيق أي تقدم على المسار المصري بل وإتفاها في سياسة الاستيطان والإصرار للتسطين، وين لم تحركت الإدارة المصرية لمحاولة بناء مواقف عربي محد.

وبعما كانت جزئية هذه التحركات الديبلوماسية المصرية، فهي تلة يمكن لينا، عليها لتصبح السياسة المصرية في الخلافة.

الزيميلات والزملاء.

هذه هي حقيقة الأوضاع التي تخفي في ظاهرها ماركات الجماهيرية السياسية في أجل عد الضل لولنا وشعبنا.

وسيمش خلال الألفي عشر شهرا القادمة سلسلة من لمارك الانتخابية. انتخابات مجلس الشورى. انتخابات مجلس الشعب. انتخابات الهيئات. الانتخابات القبلية للهيئات. الانتخابات القبلية للهيئات.

وستستطيع أو أحسنه أعداء انفسنا وتحميد اعدائنا بقاء وبقية، والازبائت بقية والجمامير والنازع بشعنا عن معياله، أن نصل هذه الممارك الانتخابية مذكلا لتغير حقيقى بعيد للألفي من مستقبل (فشل توليف طلي ويات العربية والكافيا والعمل وقد بدأت الألف العامة والأسالة المركزية متذكلا لسيور اللغبي في الاستعدادات لهذه الممارك، فالمصير

ومستقبله، خاصة في ظل شعور قامة لدى الرأي العام المصري بضرورة كبر المستويات وأبائهم وقومهم في القامة، ومستوياتهم المباشرة عنه.

الثانية. العنف والإرهاب للتصنر والدين. لقد حذر حزبنا كثيرا من للقاء الخاطئة للتصاهاات الأمنية التي حلقها جهاز الشرطة في مركته عند هذا العنف الأسود، مؤكدا على أهمية وجود برنامج وطني متكامل للمواجهة الشاملة، وعدم تحميل الشرطة ومهاما المستويات، والحرص على تجنب تكلل الشرطة عن دورها كهيئة تنظيمية شهور على أمن المجتمع، أو لإرهاقها في مافية الثار.

والأخيرا فقد صد الحكم لائدية ولم يستمع إلى هذا الكلام السهلون، والتي ردد كثير من الكتب والمكتوبين منذ وهكذا عشنا خلال عام ١٩٩٤، وخلال هذا الشهر، تركيز جماعات الإرهاب على قتل واقتياد رجال الشرطة، خاصة في إسبيل ولذلي، فسقط منهم طيرا للإحصائيات الرسمية ٩٤ شهريا من الضحايا والقتلى خلال عام ١٩٩٤. كما ساقط خلال نفس الفترة ١٢١ شهريا من التجهيز بمدرسة الإرهاب، و٤٥ سوطا من بينهم ٢ سائحين و١٢ تبيلا.

كما جرت محاولة أمة لاختيال كاتينا اكثير تديب مطوط.

الزيميلات والزملاء.

إذا كانت الوجهة إلى حياة الناس وزواجهم قد تصاعدت خلال الفترة الماضية بصورة ملحوظة، فقد توسعت أيضا مشاركة الناس في رفضهم سراء من خلال الأحزاب ومجالسها، أو من خلال منظماتها القبلية والديمقراطية، أو تحركاتها الاجتماعية السياسية.

وكمثل للمواجهة الشعبية الشير إلى اضرب عامل المناهج في يونيو ١٩٩٤، واضرب واقتصاص عامل كثر الدوار في سبتمبر واكتوبر، وسيرة عامل الخطة الكبرى في أكتوبر.

ومن هنا وسنمك أوجه التصعيد للزلا. محمد الكسلاوي ومحمد حسين وأحمد وفدان ورجاء طران ورواقية في سجنى ططا والقطر القوية.

وقد كان الإعلان الأخير عن إجراء انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم بنظم الدوائر الفرعية، لتتمار لأحزاب المعارضة لترشيحها التي تمكنت بهذا الظاهر في ظل الأوضاع الحالية.

وقد خاضت الأحزاب والقوى السياسية والناطقين منكم أخرى قامة لاتزال ممتلئة هي معركة وقف التطبيع وفرض التسوق الشرق الأوسط والنظام الشرق الأوسطي في مواجهة الألفي المصنوع نحو التطبيع وتحول السلم الهار إلى سلام سائح، وإقامة نظام شرق أوسطي تروج له القليات الختمة

الألف العامة وثيقة عامة تحت عنوان دعم للإصلاح الديمقراطي وللتغيير وصمت فيها أهم اقتيادات التي عاشها الوطن منذ انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٠، والتطورات العربية والديبلوماسية، وبصحت اعدائنا الانتخابات البرلانية القادمة، وبرنامج العمل الحزبي استعداد لهذه الانتخابات وانتخابات المجالس المحلية كما شكلت لجنة للأعداد للانتخابات العامة تحت ثلاثة عشر زميلا من أعضاء الألف العامة والألف المركزية برئاسة الأمين العام للحزب شرعت بالفعل في العمل، وشكلت لجان ممالا في المحافظات.

ومناك حملة أمدال متكاملة يسمى الحزب لتطبيقها خلال الانتخابات القادمة لجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٥.

• الأول والأساسي. زيادة عدد أعضاء الهيئة البرلانية الحزب، ليعتمد في مجلس الشعب الحزب الحاكم للأقلية المطلقة لجلس الشعب ليتفتح الباب في المستقبل لتداول السلطة.

• الثالث. التمسك باليمين للتستر بالدين وسفاريته بطرح برنامجنا للواجهة الشاملة للإرهاب وخوض المعركة ضد على أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية.

• الرابع. لتسليح لبرنامج الحزب ونهج السياسي لكسب نفوذ ومهروية جديدة للحزب.

• الخامس. إعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لفرض ممارك السلطات العام القام، ومعارك مجلس الشعب الحالية.

والمتحقق هذه الأعداء العامة والطبيعة في نفس الوقت بدأ الحزب منذ ديسمبر الماضي في خوض معركة جماهيرية وسياسية وإعلامية من أجل تحقيق إرادة الشعب في انتخابات حرة نزيهة، تميد له الحق في التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون جديد للإمارة العلوق السياسية يستند إلى مشروع القانون الذي أعدته أجناب المعارضة وقدمت به لجلس الشعب في أربع دورات متتالية.

وعلى أن نترك أي معركة توليف الضمانات الأساسية لزملة الانتخابات في النذل الصحيح والوحيد لتحقيق



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١١ فبراير ١٩٨٠

المصدر:

والقوى السياسية المدركة مولاها
وأرتها ومدى استخدامها للعمل
الديمقراطي المشترك وحملة التثقيف
أو العمل المشترك أو التحالف
ومستوياته، وإعطاء أدوية في هذا
الجال للأحزاب والقوى والشخصيات
السياسية ثم الأحزاب والقوى الليبرالية
ه اللمة الأخيرة - والتي تسبق كل
الهام الأخرى - هي انتهاء أمانات
ولجان المحافظات من تصديق الدوائر
التي تقترح أن يفرض الحزب
الانتخابات فيها، والمرشحين المقترحة
لعدد الدوائر، والتكلفة المالية المقترحة
وتصديق الرشح والدائرة فيها، وذلك
طبقاً للنسب التي وضعتها الأمانة
العامة وتم إبلاغها لآليات المحافظات.
الزيميلات والمؤملات...
لقد رجع على سائر أجيالنا في
الصف الثاني من هذا القرن عدد من
الهام الصعبة، لقد عايشنا انتصارات
باهرة وعزائم كبيرة، ولدينا تصحيحات
شفقة، والهم ونحن نولد على دخول
القرن الواحد والعشرين، نجد أن لدينا
مطالب مرة أخرى يفرض كل الممارك
القديمة، وممارك جديدة أيضاً...
ه معركة تحرير الوطن من التبعية
وتحقيق التنمية المستقلة للمتمدنة على
الدول.
ه معركة القضاء على الفقر والجوع
والمرض.
ه معركة العمل الاجتماعي والتطلع
إلى الاشتراكية.
ه معركة حماية حقوق الإنسان
والحريات العامة وتحقيق الديمقراطية
وسحق الباب أمام التداخل السلبي
للسلطة.
ه معركة الدفاع عن الثقافة الوطنية
ومقاومة الهيمنة الصهيونية والأمريكية.
ه معركة الدفاع عن المثلث
والاستشارة والمشاركة في مواجهة
القوى العالمية.
ه معركة الدفاع عن عروبتنا والتطلع
إلى وحدة الأمة.
ه معركة تحقيق التقدم العلمي
والتكنولوجي.
ه معركة كسب وكتابة أن تتحمل
مستويات أساسية في كل هذه الممارك،
وأن تكون مع شعبنا بقائاً، وفي مقدمة
الصفر.
ه فتكم لله، والسلام عليكم ورحمة
الله وبركاته.

أعداها من هذه الممارك الانتخابية.
وعند نجاحنا في ذلك في مرات سابقة
أدركنا أن قدر الكسب منه، والتفاح
منه، إذا حرصنا على استكمال أدوات
الضغط والتثقيف في هذا الأمر مع كل
القوى والأحزاب التي لها مصلحة مقنا
في إنهاء ظاهرة التزوير الفاسد
للانتخابات.
ولما ما حدث في الانتخابات
التيكسيكية في دائرة مدح البصل
وبصورة أقل في دائرة القوي والقرنا
وبمقاطعة والقوي والقوي بورسعيد
يدلج الجميع لتكثيف الجهود من أجل
تصديق هذا الطلب، وتفسير هذه
الهمات.
إننا لم ولن نعرف اليأس، وقد بدأنا
محرمة خضانات زخافة وحرية
الانتخابات، وأدبنا الوقت والقدرة
والصبر على مواضعنا، ولدينا أيضاً
برنامجاً بالتعاون مع الأحزاب والقوى
السياسية لتحقيق انتصار في هذه
المركه.
ويرتبط بهذه الحركة الاستمرار في
مماركتنا من أجل الإصلاح الديمقراطي
والدفاع، القوي للفرصة على التثقيف
السياسي والجماعي، والعمل على
تحرير الأنظمة والليبريين عملياً من
سيطرة الحكومة والحزب الحاكم.
وهناك أربع مهام أخرى عاجلة
يفرض أن نشغل بها خلال هذا العام
وتصحب في النهاية في مماركتنا
الانتخابية.
ه أول هذه الهام: تكثيف عملنا
الجماعي الهزلي من أجل مساعدة
الواحد على حل مشاكلهم والدفاع
عن مصالحهم اليومية، ومساعدة
التحركات الجماهيرية والاجتماعية،
وتحويل مسار الحزب إلى مراكز لتلقي
شكاوى المواطنين والتحرك معهم
لمواجهة المسؤولين بهذه الشكاوى
ومحاربة طغايا، والانتقال إلى حيث
توجد التجمعات الجماهيرية بدلاً من
انتظار أن تأتي إلينا الجماهير.
ه مواصلة نقدنا لجور السياسات
السلطوية حالياً وإثارة السلطة على حياة
الناس، على تركيز على الفساد والظلم
والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة
وتكثيف مستوى الضغوط، و طرح
السياسات البديلة التي يقترحها
الحزب، سواء في برنامجنا للتغيير أو
أدبنا المخطط.
ه إجراء اتصالات مع كافة الأحزاب



الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية

□ القاهرة - من محمد صلاح

■ هل سيكون للأزمة الأخيرة بين الحكومة المصرية وجهاة الإخوان المسلمون المطبوعة تأثير في موقف الإخوان من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل كل الظاهر يؤكد أن «الإخوان» ممنوعون على خوض الانتخابات البرلمانية. وكانت الأزمة تجذرت عقب قيام السلطات بالقضاء على ٧٨ جديدا بارزا في «الأخوان» وإسقاطهم على نهاية من الدولة العليا التي قررت حبسهم ١٦ يوما على ذمة التحقيقات بعد أن وجهت لهم تهمة التمرد من خلال منظمة سرية تسمى إلى طلب نظام الحكم بقترة ومجازرة مطبوعات مناهضة وإجراء اتصالات مع جهات أجنبية. يرى مراقبون أن «الإخوان» الذين يواجهون اتهامات حكومية مستمرة ودعم ومساندة الأزمات، ربما يبالغون في استغلال الأزمة لكسب تعاطف الناخبين على اعتبار أن التحقيقات التي جرت مع عدد كبير من أعضاء «الجماعة» خلال العشرين عاماً الماضية لم تثبت تورط أي منهم في ملية إرهابية.

لكن مصادر مصرية أكدت أن القضية الأخيرة للهم فيها ثبات في «الأخوان» في منضمهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الأمين المساعد لنقابة الأطباء، ربما تكون كثر لتضاييق التي تهم فيها «الأخوان» تكاملا من حيث العناصر القانونية. وتشير تلك المصادر إلى أن أوراق التحقيقات تثبت تورط المتهمين من خلال تنظيم سرى تم رصد اجتماعاته وأن في أوراق القضية ما يثبت أن المتهمين خلدوا اجتماعات خارج مصر لا يسعى بانتظيم العمل في «الأخوان» المسلمين، وأنهم بعد عودتهم لفرسوا على انتخابات سرية جرت بين «الأخوان» لتشكيل مجلس شورى الجماعة.

غير أن المستشار سامي الوهشبي الناطق باسم «الجماعة» رأى أن الأزمة الأخيرة لا علاقة لها بالانتخابات ومرجح لـ «الجماعة» أن الوقت ما زال طويلا حتى موعد الانتخابات وموقف الجماعة لن يتأثر بالقضية. وعلى رغم أن الانتخابات المقبلة ستجري بنظام الثلاثي بين حزبي العمل والأحرار وجماعة «الأخوان» المسلمين، المطبوعة سيظل ناشئا وأن القوى الثلاث ستقسم في ما بينها الفواتر الانتخابية وستظل خلف مرشحها في مواجهة مرشحي الحزب القوي الحاكم والأحرار الأخرى.

وليس من الغريب أن يخوض حزبا الأحرار والتجمع الانتخابي بأقل قدر من التمسك مع القوى السياسية الأخرى، وهو الأمر الذي حدث من قبل عام ١٩٨٧ حينما رفض المرشحان المشاركة في الانتخابات ضمن قائمة واحدة تضم كل القوى السياسية المعارضة.

وتنقل أحزاب المعارضة بأن تتخذ الحكومة إجراءات ترى أنها ضرورية، حتى تتم العملية الانتخابية في أجواء سليمة. ومن بين تلك الإجراءات التي تطالب بها المعارضة تنقية الجداول الانتخابية وإشراك ترميم لانتخاب اسم من تلك الجداول والتيارات رقم مكالته الشخصية وأن يدولي الأعضاء الاشراف الكامل على لجان الانتخابات ومعلية فوز الأصوات. وكانت تلك هي مطلب المعارضة التي على أساسها قامت انتخابات عام ١٩٨٧ على اعتبار أن الحكومة لم تستجب لها.

وأمل أكثر استطلاعات التي تدور في الأوساط السياسية المصرية تتركز على فترة التيار الإسلامي عمومًا، وجماعة «الأخوان» المسلمون المطبوعة خصوصًا، على الوصول إلى مقاعد البرلمان لأن الانتخابات المقبلة هي الأولى منذ اندلاع الصراع بين الحكومة والمعارضات الدينية المتطرفة في بداية عام ١٩٩٢. وفي هذه الأثناء، لا تدرك وسائل الأعلام الحكومية من اتهام «الأخوان» بدعم الأزمات ومساندة على رغم تهمهم ذلك. وكان «الأخوان» خاضعا للانتخابات التي جرت عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ وفقًا لنظام القوائم الحزبية إذ شاركوا في الأولى ضمن قوائم حزب الوفد وفي الثانية ضمن التحالف الثلاثي مع حزبي العمل والأحرار. وقامت للانتخابات عام ١٩٩٠ تقاسمًا مع أحزاب المعارضة بعد رفض الحكومة تنفيذ مطالبها. ومن غير المستبعد أن تتقاطع أحزاب المعارضة انتخابات التجديد التشريعي المقبل لإسحق الشويري المقرر إجراؤها في نيسان (أبريل) المقبل، وكان مكتب لرواش «الأخوان» قرر المشاركة في الانتخابات البرلمانية ومقاطعة انتخابات

الفرسوية، وتولى شورى المعارضة المصرية أن يحاسب الشويري لا يعب دورًا مؤثرا في صناعة القرار على اعتبار أنه لا يدرس أي دور تشريعي، وبالتالي ليجب اللجوء بالفخول في معركة انتخابية صنفه لجيل والأموال من دون شكاة بعد من وجهة نظر أفراد أسرة غير مرتبطين بها.

وكان الرئيس حسني مبارك طلب في خطاب الله في اجتماع مشترك لجلسي الشعب والنشوري في افتتاح الدورة البرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أن ينظر الجميع في العملية الانتخابية لا باعتبارها معركة تستخدم فيها كل الأسلحة والأساليب لتجريح الخصوم وتعريض العدالة بين المرشحين بأرومها منطاعة ضرورية يحرف فيها كل مرشح أو كل حزب سياسي رؤيته وبرنامجها سمحيا إلى الحصول على تأييد جماهير الناخبين على أساس للفضلة بين البرامج والقنوجات وليس على أساس للتشهير بالأخوين والإساءة إليهم. وشهد الرئيس المصري على «أن واجب كل القوى السياسية التي تعمل في إطار الفرعية المستنيرة أن تتخذ مواقف للتمسك بالديمقراطية في العملية الانتخابية لأن تلك المشاركة تشكل وأحد من أهم أركان مسيرة القامة وأن لمجابهة هذه الفتنة أن تلك أن يوافق مسيرة الانتخابات وأن يظل الحركة السياسية في البلاد أن يوجد عطارب السعاة إلى الرواء.

ومثل أن تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ جرت الانتخابات البرلمانية بثلاثة أنظمة انتخابية: فهي أي (العضوية) عام ١٩٨٢ صدر قانون الانتخابات ١٩٨٤ وتنص على أن تكون «انتخابات الأعضاء مجلس الشعب من طريق الانتخابات والقوائم الحزبية» وتكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز أن تضم القائمة الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد (...) وأن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة. وبعد أن اتخاذهن مساريا معاريا له، غير أن «الحكومة المستنيرة العليا» قضت في عام ١٩٨٦ ب«عديمية» لثلاثين ١١٤ سببًا ما يترتب عليه انتخاب أعضاء للجان بالقائمة من حوزة على



الوطنيين غير المنتخبين للحزب في ترشيح أنفسهم، ومن ثم تم حل مجلس الشعب قبل استكمال فصله التشريعي الرابع وتم إعداد قانون لانتخابات جديد هو القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٨١ الذي تنص أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي على أن يكون لكل حزب قائمة خاصة، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشح من حزب واحد، وجرى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ وفقاً لذلك القانون إلا أن المحكمة الدستورية العليا عادت وقضت بعدم دستوريته ومن ثم صعد القرار بقانون رقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ وحدد نظام الانتخابات بالطريقة القريبية التي تنبثق للمستقلين الترشيع دون أية قيود وهو القانون الذي جرت على أساسه الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٠.

وشاركت أحزاب الوطني والوند والعمل والتجمع والأحرار في انتخابات عام ١٩٨١ التي جرت بنظام القوائم فيما قلصها حزب الأمة وشاركه الإخوان، في تلك الانتخابات في ائتلاف مع حزب الوند وبشكل دائم واحد، وحصل الحزب الوطني على ٢٦٠ مقعداً مقابل ٩٨ مقعداً للوند، فيما فشلت لحزب العمل والتجمع والأحرار في الحصول على أي مقعد بسبب عدم تخليهم الصيغة على معنوى الجمهورية وفقاً لما كان القانون ١١٤ يقتضيه، وفي انتخابات عام ١٩٨٧ شاركت لحزاب الوطني والوند والتجمع والأمة والخضر والاتحادي الديموقراطي ومصر الفتاة ومرشحين مستقلين فيما تصالف حزبا العمل والأحرار مع الإخوان تحت اسم التحالف الإسلامي، وولغا شعار الإسلام هو الحل وحصل الحزب الوطني على ٢٢٨ مقعداً والوند على ٦٠ مقعداً وتبعه من المستقلين وأم تحصل بقية الأحزاب على أي مقعد. وفي انتخابات ١٩٩٠ قلصت قلصها تصالف للعمل والأحرار والإخوان، لشعاره إلى حزب الوند وحصل الحزب الوطني على ٢٦٠ مقعداً وحصل الحزب للتجمع على ٩٨ مقعداً وحصل المستقلين على ٦٠ مقعداً إلا أن معظمهم تصول إلى الحزب الوطني وقيل منهم إلى الحزب القاصري بعد انتهاءه.



لا .. لم رشى الحزب الوطنى .. !! (٢) انهم غير جديرين بشقة الشعب

عصمت الهوارى

يستمتع لمصر أخيه .. وإن الفلاح سادت حالته حتى ترك الأرض جدياء .. وإن اللؤلؤ سحقت له العانة الفاسية .. ويتجرع العذاب .. انها حقا لكثرة التصايف والاجتماعية يعانى منها فلاخوان وعملنا وموظفونا .. وكلهم يملكون مجموع الشعب الظاهري .. فرغم انهم يعيشون بين ظهرانيها وفي جوارها .. الا انهم شعربهم انهم في بلد غير بلدها .. وفي عصر غير عصرنا .. بل وفي مصر غير مصرنا .. فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدها ..؟

على جماهير الناخبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطنى هي حكومة العجز والفسل والخراب .. عجزت عن ان تحقق للشعب المصرى وفرة زراعية تخدمه .. هي ان تحصر ربحات خادمة عسى ان تخدم بها ديرنا بضميريه فترضيه .. ولكن ليعلم الحزب الوطنى انه اذا كانت حكومة قد عصفت بمساحات الاخير عصفا .. ونسفت رقعنا الزراعية نسفا .. فاقوم لتعلمنا ارض مصر وشعبها .. يوم ان يلفظ الشعب ممثلى ذلك الحزب الذى حسب اعضائه انهم فوق الساعاة والناثون .. والذين حرصوا على ان ترفع مصر رايتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر .. فكان ازاما على جماهير الناخبين ان تصيح في وجوههم لا للمعزة والفلاطين .. لا لاولئك الذين هم من اصلاح مصر سامعون .. والذين هم للروايلهم ورخانهم حافظون .. والذين هم في الساع غارقون .. ويمسرات الشعب ومستقبله معرضون .. وراهم اليوم يستجوبون من الشعب الحق والخلايد .. وفاتهم ان لكثرة الشعب واعية ان تعيب .. بقولها بمرام لهم (١) المعزة .. ولف (٢) للفلاطين ..

فلا يخطرون إلى الزراعة وكيف تدهورت حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد مصر اوبية .. وإلى المساعة وكيف نهبت وامسحت .. فلا تحسب ان احمال لتعقيم في الناصب التي تركها الاولون .. وإلى التجارة الداخلية منها والخارجية .. وقد اخل ميزان اللوغات لتضخم الكبون حتى صار مصر اسيرة للتأشدين .. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطنى من الشعب ثقة وتأييدها ..؟

في الصميم

••• الاول بون رهبة من بطش جلا ملعون .. وبنون رغبة في مال فارون .. ان النصارى بنين .. ولدنا من حقوق الشعب سامعون .. وانهم لامولهم وخرانهم حافظون ..

••• كلما نطقوا بالديمقراطية في مقبرة ايزيف والقلام .. استطاع اللطافون لتسلق على جدران النظم ..

مازال القلم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطنى من خراب لركه مصرنا .. لقد سكنت الأوجاع قلب مصر بفشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير .. واختلطت صرخات فجيع مع بلخ الابكار الشبان التي تتحكم في مقدرات هذا الشعب .. وسحقتنا الامارات بعد ان تحقق فشل الستوليين .. فلا رحمة بجائع وفقرسة جوع .. ولا مريض يقتله مرض .. ولا يعاطل تلووه رياح الضياع .. ولا يظفر بسحقه فقر .. ولا يواظن جمد نخله امام ارتفاع الاسعار الرهيب .. ولا يخالف بنشد استا واستقرا .. فلذلك كله حصاد الزمن الرئى الذى هو طرح حكومة الحزب الوطنى التي تزاما اليوم تستجدي للشعب ان يمنحها ثقة وتأييدها ..

أية ثقة تلك التي يفتخها الحزب الوطنى من شعب لفق الرار من حكومة هذا الحزب .. لقد انطعن الستولون فيه عن الانسان المصرى فلم يعد له في نفوسهم وعقولهم وجود .. ولم يعد له في ضمائرهم مكان .. فليس هو الانسان المصرى الذى كان مراه السمع والبصر قبل ان يستولى ذلك الحزب على مقاليد الحكم في مصر .. واين كانت مصر التي كانت القوم تلجا على جيبها .. واين مصر وتاريخها العريق .. وترثها العميق .. واين مصر التي كانت مبهة النجل تجنى من خيراته اطيب الفمر ؟ .. واين مصر التي كانت صلك ما لم ضلعه أية دولة من تاريخ يمتد إلى اعماق الزمن ؟ .. واين خيرنا التي كانت تفيض عن حاجتنا فكانت ثقة المصريين ربح من ثقة هؤلاء ؟ .. واين مصر التي كانت تخفيها بالمعاقبة في كل الحالات ؟ .. واين الحلول الجارية لمشاكل الجماهير ؟ .. واين خطط اصلاح والاقتصاد مصرنا التي القوا بها في هاوية سحيقة تحت خط الفقر ؟ .. وغنا هو يوم الحساب فصار ازاما ان يواجه الشعب مرشعي الحزب الوطنى بتلك التساؤلات جميعها .. فليس كافيا من اولئك الذين ان برفعوا شعيرات خادمة .. فليس بالشعارات يكون بقاء الامم .. بالشعارات لا صلا بطونا خادمة .. ولا تربعت الحياة في من فقد للحياة ..

على جماهير مصر ان تسأل مرشعي الحزب الوطنى سؤالاً واحدا حسدا .. ماذا فعلت حكومتكم لاصلاح لشعب منذ ان تولد الحزب الوطنى على ارض مصر ؟ .. وسألوهم هل الحزب لثت به السلطة ولم تلت به الجماهير .. ان يشتر بالام تلك الجماهير واسألها .. أسألوهم ماذا فعلوا من اجل اعمال الذين يقع على عاتقهم بقاء مصر ؟ .. ماذا انما للفلاحين الذين سادت لرواها حتى هجروا الفلاحة التي كانت مصر مستوى جيب للوظفين للسحوقين للطحونين حتى لتساوى نضولهم مع ارتفاع الاسعار الرهيب ..

على الناخبين اليوم ان يصرخوا في وجه اولئك للمكتمين ان العمل يثن ويشكو ولا احد



لا .. لم رشى الحزب الوطني ..!! (٢) انهم غير جديرين بشقة الشعب

عممت الهواري

يستمتع لصرافه.. وإن الفلاح ساعدت حالته حتى ترك الأرض جيباء.. وإن للوظف سحقتة للعائلة القاسية، وينتجرح العذاب .. لها حقا لكثرة التصادمية واجتماعية يخلنى منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا، وكلهم يملكون مجموع الشعب الفلاح.. فرغم انهم يعيشون بين ظهرنا وفي جوارنا، إلا اني اشعر بهم انهم في ناي غير لونا.. وفي عصر غير عصرنا.. بل وفي مصر غير مصرنا.. فهل يستحق الحزب الوطني بعد تلك ثقة من الشعب وتأييدها؟!!

على جماهير الناضبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطني هي حكومة العجز والشلل والخراب.. عجزت عن ان تحقق للشعب المصري وفرة زراعية تخدمه، ان هي الا تصير بركات خائفة عسى ان تخدم بها ليران غشبية قدر ضئيلة.. ولكن ليعلم الحزب انهم ان لا كانت حكومته قد عصمت بسياساتها الاضرار عصمت.. ونسفت راعتنا زراعية نضفا.. فليوم لتدعها ارض مصر وشعبها.. يوم ان يلفظ لشعب مسئلي ذلك الحزب الذي حسب اعضاؤه انهم فوق للسلطة والقانون.. والذين حرصوا على ان ترفع مصر رايثهم لا ان يرفعوا هم رايث مصر.. فكان لزاما على جماهير الناضبين ان تصيح في وجههم لا للعجزه والفتشيلين.. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر سامون.. والذين هم لرايهم وراخاهم حائلون.. والذين هم في الخراع غارلون.. وبمعدلات الشعب ومستقبله معززون.. ودرهم اليوم يستجوبون من الشعب الثقة والتأييد.. وفلهم لا لكثرة لشعب واعية ان تغيب، وقولها بلاء لهم (١) للعجزه.. والى (٢) للفتشيلين!!

لما ينتظرون الى الزراعة وكيف تدهورت، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحرارية.. وإلى الصناعة وكيف نهبت وامسكت، فلا تصليحت ولا احلال للمعيب في للصانع التي تركها الاولون.. وإلى القلجارية النكالية منها والخرابجية.. ولما اختل ميزان اللبونات لتضخم كليون على صارت مصر اسيرة للناخبين.. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطني من الشعب ثقة وتأييدها!!

في الصميم

٥٥ لؤلؤ نون رهبة من بطش جلاء ملعون.. ويون رغبة في مال قارون.. ان للسعوديين بلندا من حقوق الشعب سامون.. وانهم لاولاهم وخزلاتهم حائلون!!

٥٥ كلما بلنوا لعمقراطية في ملبرة الزيف والظلام.. استطاع للناخبون التسلق على جدران القظام!!

مازال القمم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطني من خراب لوك مصرنا.. لقد سكتت الاوجاع قلب مصر بلشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير.. واختلطت مصر خرات الجياوم مع بذخ الابائس السمان التي تتحكم في مزارع هذا الشعب.. وسحقنا الامرات بعد ان تحقق لشلل للسكوتيين.. فلا رحمة بجائعهم يلترسه جوع.. ولا يمرض يشغله مرض.. ولا يعامل نذروه رباح الضياع.. ولا يبقير بسحقه فقر.. ولا يموطن تجمد بخله امام ارتفاع الاسعار.. لذلك كله حصاد لزن من الرديء الذي هو طرح حكومة الحزب الوطني التي ارهاها اليوم تصدجتي الشعب ان يمتحها ثقته وتأييدها!!

اي ثقة ذلك التي يبتغيها الحزب الوطني من شعب ناي للرار من حكومة هذا الحزب.. لقد انصل السكوتيون فيه عن الانسان المصري فلم يعد له في نفوسهم وعقولهم وجود.. ولم يعد له في شعائرهم كيان.. فابن هو الانسان المصري الذي كان ماله السمع والبهصر قبل ان يتسولوا ذلك الحزب على مفاليد الحكم في مصر.. وابن كانت مصر التي كانت القيم تاجا على جيباتها.. وابن مصر وتاريخها العريق، وتراثها العميق.. وابن مصر التي كانت هبة مصر لجنس من خيراته لطيب البشر.. وابن مصر التي كانت ماله ما لم ضلعه اي دولة من تاريخ يمتد الى اعماق الزمان.. وابن مصر التي كانت تخفي عن حائلنا فكانت كافة القصاصات ترجع من كفة لوزنات.. وابن مصر التي كانت تتباهى بالمعاملة في كل الحالات.. وابن لفلول الجذرية لشلل الجماهير.. وابن خطة الإصلاح والانقاذ امرنا التي لقا بها في الحسب لضرر لزاما ان يواجبه لشعب مرشعي الحزب الوطني بذلك التفاضلات جميعها.. فليس كافيها من اولئك المرشحين ان يرفعوا شعارات خدعة، فليس بالشعارات يكون بلاء الامم.. فالشعارات لا صلا بطونا خيعة.. ولا تبيح الحياة في من فقد الحياة!!

على جماهير مصر ان تصال مرشعي الحزب الوطني سوأا واحدا محسنا.. مالا لمحت حكومة امسحة لشعب منذ ان تولدت الحزب الوطني على ارض مصر.. واسألهم هل لحزب اتد به السلطة ولم تات به الجماهير، ان يشمر بالام تلك الجماهير وامالها.. اسألهم مالا فقلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بلاء مصر.. مالا فقلوا للفلالين الذين ساعد لحوالهم حتى هجروا الفلاحة التي كانت مصر ترونها.. مالا فخذت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش للوظائف للسجولين للطلوحين حتى تتسوى بخلهم مع ارتفاع الاسعار الزهيب!!

على الناضبين اليوم ان يصرخوا في وجه اولئك للتحكمين ان التعامل يثن ويشكو ولا أحد



المصدر : الوفاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - يوليو ١٩٩٥

في ندوة الوفاء حول الانتخابات والديمقراطية: انتخابات ٩٥ .. مسألة

حياة أو موت

الفقيه الدستوري محسن خليل:

الفصل في الطعون الانتخابية

من حق محكمة النقض دون مجلس الشعب

محمود أباطة : التفسير الحقيقي

يبدأ

باصلاح

الدستور

د. حلمي مزراة:
المسألة
الجزائية
ضرورية
للضغط على
الحكومة
لتوفير نزاهة
الانتخابات

كانت لجنة الشئون الدستورية وحزب الوفاء ملكة مستديرة حول قضية الانتخابات والديمقراطية شارك فيها الفقيه الدستوري محسن خليل والكتوري حلمي مزراة من حزب العمل والكتوري حسن فطحة لعلهم السياسي بجامعة القاهرة وبحضور لجنة رئيس لجنة شباب الوفاء والمستشار سعيد الجمل وبحضرها الدكتور نعمان جيمعة، نائب رئيس الوفاء والوفاء من رجال القانون والحقوقيين على النقاشات الدكتور مهابد أبو السلال والفقيه الدستوري وعيسى لوجة الذي بدأ بالحديث عن أزمة الانتخابات في مصر فقال: منذ ثلاث حركات واولى في عام ١٩٥٢ ومن الانتخابات لجميع المصريين غير مكتمل، بالأسلوب المسموح افرزها النظامية يمكن ان يشكل مجلس الشعب جولة للبرهان الذي يطرأ في مقابل كل انتخابات وعلى الدستور الجهر للشفرة والمجلس حق الرقابة على الحكم من عدمه. وتحدث الفقيه الدستوري الدكتور محسن خليل فقال: لقد أصبح من المعروف ان الديمقراطية في حكم الشعب اساسي اصلاح

حرية الترشح بحيث يكون من حق كل امرء ان يرشح نفسه طالما توافرت فيه الشروط القانونية للتصويص عليه.
وتساءل: هل كان هذا سلكا في مصر؟
ملا مصطفى ١٩٥٦ - وهو اول دستور مصري وضع في عهد جمهورية - ولم يكن هناك حق الترشح فخلو كان يرشح في الاتحاد القومي حيث كان يمكن ان يعترض على ان يخطب الرئيس دون ابناء الاسرة.
ان كانت سلطة الاتحاد القومي هي التي راى في ذلك معارضة من حزب واحد لذلك اصبحت في هذا الوقت وتكرار كل اصلاحات المجلس القومي الجوز لانتخابات في هذا الخصوص ثم جاء دستور ١٩٥٨ في ظل

الشعب بأكمله الى ان الشعب ليسوا في الذي يقوم بالحكم ويكون ذلك لصالح عامة الشعب وهذه المسألة أصبحت جمهورية في اوقات احسن والديمقراطية الحقيقية معها
انتخاب الشعب مجلس قومي في اصلاحات
والانتخاب ليدار الشعب ويقرر ما يمشي
السلطة فيها منه والى أصبح الانتخاب
في اربعة أشخاص لديمقراطية ونهية
فلا يدمر لدية قومية. والانتخاب له دعائم
معية وعلى يمكن رصه بان انتخاب حقيقي
لا بد من تحرير هذه الدعائم التي تتصل في

مراد از جميع الاحزاب على جميع الاحزاب
تتکفل لایمکنها الشدط على الحکومة وذلک
لتنفیذ نظام الانتفاخ بها.

[illegible]

وتحت إفتخار مجلس مؤسسه، ولس
حزب العمل القل، بهي استبعد كل للمركه
التي لا تخص للاسفليات ولا كان لوليس
مبارك يدعو الى مشاركة سياسيه واسمه
المن سبها العكره ونحوضها حتى الهاء
ونرى انه لا فرق بين طريقه الانتخاب الفرسي
او الانتخابه ماله الطريقه قاسما وبون خسمات
من الخدماتك تتصل به

٢- ان يكون تصويت اللجنة في الاراء
الامكن المتخذة عن طريق البطاقة الشخصية
او اي ايات اخرى، وفي صند الامتثال لن
تطلب بكثر من الامتثال التي صدرت من
البرلمان الفدرالي الذي يرأسه الدكتور
روبيرت شويش مجلس شعبه، وفي خصوص

تنظية لاجنول دري ن انتشه جلول جلود
فجلل من تنظية لجلول للندبة والندبة
لا خري ن يكون للشراف لفضائي اندر
لدرهس لاله لخصوسات وطلاب لا كور
وريس اوله و وريس لخرن لعلكم
لان يوقع للقب بلسمه و
للمرسل لخلق لبلسمه و
ن كين بيد الشراف لفضائي مند اصغر
لوطقات وكون حل در فساد الشفيون حل
لا وندت لعل و بلسمه الشراف لفضائي
و ناع لعل لا لاختياع وعلكم

الفساد
والفساد الدكتور مراد في ضرورة الفسالة
في العملية الانتخابية بين المرشحين، وأهم
الحكومة المحلية بأنها متروكة في زور
الانتخابات، ويجب الرئيس مبداء وتغييرها
قول عملية الانتخابات وتعيين حكومة محلية
لذلك ضرورة طلب رقابة دواية على العملية
الانتخابية. حتى يتم رصد تزوير وثائق
الانتخابية، وكذلك جميع الأحزاب ثواقف
لبنود الواردة في لائحة البرلمان الدولي، ويرى

[illegible]

فصلته الثانية هي للسيرة بين الروحيين
حيث جعلها للرحلة الاخلاقية،
والعبادة الخلقة في عدم التفصيل سنة
مؤدية بين الفلكات وما تأثيره في استنوار
العلم والمثل حتى ابدى في شخصه سنة
١٦٦١ والمؤمنين وحرمان باقي الفلكات من
هذه التزينة ويظهر مفادها ابداء السيرة
في السيرة.

وقد استنوار ١٩٣٢ حيث كان لياقوت
المكيين حقا كلمة عكس ما قبل بعد ذلك
واضح في التراب سنة ٥٠٠ م والواجدين،
الذين ياتي الفلكات بعد تفصيل بعد الفضا،
للمسألة اقرامه في السيرة بين جميع
فهرسين في الاحزاب وكذلك بين المستقلين
في اقامة الاملا من براسهم في
رسائل الاملا.

[illegible]

ان دستور ٢٢ اعطى القضاة في محكمة
الغضوية احكامه القضاة دستور ٣٠ اعطى
هذا الحق احكامه الاستئناف متعقده في
صورة محكمة نقض وجاء دستور ٧١ ونص
في الفقرة ١٣ من على مايلي:
احكامه القضاة تجري تحقيقاتها والحصل



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ :

۲. نبر ۱۹۹۰

الشرعية والفضل في الاستمرارية من مظاهره
الفضل في التحليل والطلب الرئيس الفهم حتى
الآن

ولا معنى لعدم أخذها كتاب الوحي
ليس ذلك من صلاحها بل من عجزها
لا بد من البذل ونخلص أن هناك أزمة
موسمية تكفي لإحراج مخرج الوضع

والصواب ابقاءه نحن نطرح بديل الحل
العلمي، أي الأخذ بتناول الصلابة والاعتدال
بحقوق الأمة بدلاً عن الانجرار لشغل ونود
توسيع هذا من خلال وسائل الاعلام
اشهيرة كالتلفزيون... ومن هنا يجب تحرير
الاعلام واسع الانتشار لمناقشة قضايا
جزرية مثل التغيير العلمي ويجب ان يمثل
الاعلام من نفسه.

والخيار لكده بلطانه ان هذه اللغات مهد
لجديده وطنيه سهلتها محولات اخرى من
جميع رؤساء الأحزاب وبهذه القلعة ولورلد
لكن بطش قنولة يشرف هذه الفخرات
والاستغبات كما انها ستكون للترويج
للكلار واليسمت للغير وعقب الاستشرا
سعيد لجمال قنلا:
تأدى الجموع بتغيرهو فتمسور ولكن
لوزنح العملي يقول بعدم استكثية هذا
تتميز



وهل ستكون الانتخابات حرة.. هذه المرة!!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

إن هذا السؤال هل تجرى انتخابات حرة؟ أو هل ستكون هذه الانتخابات حرة هذه المرة؟ سؤال يحتمل من الزيادة والقسوة ما لا يستطع الخلق.. لقد باهرني أحد المواطنين قائلا: وملا يجدي أن يقال ويرد في الصحف ولجهزة الإعلام ويطلق جماعة الحكم والوزراء للحكميين الوعود بأنها ستكون حرة لم أوجه إلى لجنة الانتخاب أحمل بطاقتي الانتخابية وأبليت تحقيق شخصيتي فإلتفت إلى رئيس اللجنة مفصلا وهو يخلار إلى مكانه يهزأ بي كأنه يخلار إلى سراج.. لقد انتخبت يا استاذ.. انتخبت كيف؟.. لاسي مؤشر على اسمك أنك انتخبت، فهل تريد أن تنتخب مردين.. إنها جريمة وأعمل لك محضر.. خذها من قصيرها وانصرف مع السلامة؟.. وسرهان ما يشدني مطولا للراعين ضخما اللجنة إلى خارج اللجنة.. وهكذا بهان المواطن يؤدي إلى وجهه الوطني كما يزعمون ويهللون في التلفزيون والرائيو لرب ذهاب.. لا تحس ثأنية ولجبة أيها المواطن نحو وطنا مصر.. بالقوة أكلني بصوتك.. وعندما يتوجه لؤك انتماء اللى ما يتكلم ويكلم عليه أنه يخلار برتقا.. ويخرج هكذا ضحكا لليل.. فتلحقه الهلانة.. وتلس كرامته وتقول لي، هل ستكون الانتخابات حرة؟..

وأش يقول: قوية توبة! إن انصب ثأنية إلى انتخاب.. لقد نحت السبع نواخت لقد ألتحت إلى مقر اللجنة طيلا ما هو مدون في البطاقة الانتخابية وقد جعلتها رقم للجنة وحرف الانتخاب وانتقل من لجنة إلى لجنة وكل رئيس لجنة يقول لي اسمك مش هنا يا سيد.. وعندما التسامح وكيف؟.. وهذه هي بيانات القكرة يصرخ في وجهي ويهزئني زملأه والندوبون.. مش بتمرف تقرا! خذ كشف الناخبين وهو احدا عريان! وهكذا حتى أخرج وأعرقي بتصميم مني وحكي أسوأ من أن أوصف وأنا أودع بعبارة غريبة: إيه حكايتك يا ابتلا فلا أجد إلا الفرار من هذا الموقف المبهين الذي يدفعني إلى التساؤل وإلى توسيع نفسي.. وما الذي يدعوني إلى أن يشتكي في يوم هفهم إبعاد المواطن عن آاء ولجبة.. ويتحمل هذه المرة غرامة قمرها عشرون جنيهها.. ملعون الانتخاب وملعون من يذهب ليبتخب.. ألقابه رفيق له كان يسمعه.. وأتخش الغرامة.. فهم أراوكم من عناه الانتخاب.. وزمانهم انتخبوكم من بحري.. وزمان اللجنة لتفككت والبطاقات اسوتت.. وهامم قد أراوكم.. كتر خيرهم..

وهكذا سرى الاعتقاد بفساد الانتخاب ونظامه في نفوس المواطنين.. وهكذا حقق أضرار الديقراطية وزعماء الديمقراطية الجديد والشيخ منهم.. وصلوا إلى بيتهم ومأربهم في أن يزعوا ثقة الناخب ويغرغوا في قلبه القاس ويحطوا ما يحمله من اعتزاز في أنه يشارك في اختيار من يملئه ويحيلوا جرائم التزوير والتزيف وعدم الشريعة إلى أنها أمور عكيفة.. يهضمها المواطن.. لا ينظر إليها بخرابة.. أو يدهش بل يستسيغها ويرحب بها.. فلا يفسدون الحكم وحده بل يفسدون معه المواطن.. ويجرده من أخلاقه التي يتسلح بها..

الليحد ذلك يكون هناك باع للسؤال أو التساؤل: هل ستجري الانتخابات حرة هذه المرة؟ إن الظروف قد تعد جماعة الحكم على أن تسير ككل مرة.. هذه المرة بالثبات والملاحة معركة شرسة؟ وإلانة الثوبة.. كحسب اعتقاد جماعة الحكم.. العودة إلى الحق.. والمؤامرات..



المصدر : الوثيقة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ فبراير

وتصعيد الأزمات ١٢.. هل هناك حرية أكثر من ذلك التي نتمتع بها هذه
للعارضة، مقالات تدعج في الصحف وتضايح.. ويكفي أننا لا نقبض
على أصحابها ولا ندعهم كما كان يفعل الذين قبلنا.. بل تصيب من
هؤلاء الذين يتكلمون بأعطاء المعارضة فرصة في التلفزيون، لتعبر
عن برامجها وآرائها.. وأصلبتها كفرصة متكافئة والمتساوية والمتكافئة
مع حزب الأغلبية ربع ساعة لكل حزب بالتمام والكمال.. بل يخرج
وزير الإعلام منذ ستة أشهر في إحدى الصحف «روز اليوسف» ليعلن
أنه من المؤسف أن الأحزاب المعارضة تهاجم الإعلام المصري وتدعى
بأنها لا تأخذ فرصتها كاملة في حين أن بعض هذه الأحزاب من
للعارضة لم تقم بتغطية الخمس عشرة دقيقة التي سمح بها لكل
حزب!

وأخيراً ما يدعو الحكومة أو جماعة الحكم أو من يدير دفة الأمور
أن يتشاور ويغير ما يثبت أوتار هذا الوضع حتى يكون هناك مجرد
أمل أو بارقة لأن تكون الانتخابات القادمة حرة!

حظاً إن والحق الحال كما يقول الشاعر:

واستقرب للجهرول وهو مجاعدي... واستبعد للعلوم وهو عقاربس!

لكي لا نخس!

- بعض الأقول تضع سياستها الخارجية على أساس أن الحاجة أم
الغفل!

- لقب الناس لا تهتم عم يدفعون من أجل شيء.. ما كانوا أن يدفعوا
الذين فور!

- شيخان نجدهما في الحياة بوفرة: النصيحة الجيدة.. وللل
السيء!



النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

مصلحة من يُطَارَب الإخوان المسلمون؟



د. محمد السيد حبيب

واكتب لفترة الإعدام لإنتخابات بعضي القنصليات الهلنية والانتخابات مجلس الشورى والشعبى فنادى التوكيدى المتعاضدة من سنة النظام على خوض معركة حامية أوليس مع أصحاب التيار الإسلامى المحل للحد من التديج عليه وأنواع عناصر الإرهاب والتخلف المزعم هنا أو هناك والسبب فى تلك فى أسئلة والاتصال بهذه الجهة الأجنبية أو تلك فى محاولة عكسفة وبغيرهضة تخديسية صورة التيار الإسلامى وإلحاق الطريق أمام نخولة هذه الإنتخابات ومعرسته لحق للوائمة الذى كلفه البستونى جميع المواطنين.

ويطعن الناظر عن مدى تأثير الإخوان المسلمين فى الشارع السياسى من عدمه، على التحييد التى تواجه مصر الآن حكومة وشعبا فلتقضى من النظام الحاكم أن يعمل جاهدا على راب الهمم ووحدة الصف وحشد طاقات الأمة كلها وإشراك الأحرار فى كل شأن، كما أنه يترى عوالب وخبيصة ما على أمتورى القومى، ولا تحتمل التحياط أو التفاضل أو الخوف فى مراك جنادية من يسيرون من وراءه إلى إهداء الأمة والوطن.

غير أن التوكيد المتعاضدة مضت - ولا تزال - تطعن - فى طريقها غير عابثة بما يحدث حولها وما يواجهه الأمة الآن، وأصرت على أن تخوض حربها (الغليظة) ضد أصحاب التيار الإسلامى المحلل الذى كان له شرف التوفيق والتصدى لصلب العنف والتأثير.

وسارت طاعة الحزب على من صورتهن أعضاها إغانى والأخرى نساء، أما أخصر الإسلامى فطاعة لانتق بحت كسبا، فبالا من لخدمات للظلمة والبيانات الخائفة من الإخوان المسلمين والى اليوم الذى يقوم به معضمتها داخل القنصليات يبعث شوية الصورية والتوثيق الفكرة، وإلهاما للراى العام يمدى خطورة الإخوان المسلمين) على التديج التديجانية، وكيف أن تصورهن من المعضلة والمفارقة (1) بحيث تهمد السلام الإجماعى وترش الوحدة الوطنية للخطر.

وأما الجرح الأوسى فتكون أعمال القبط والاعتقال والتقييد إلى نهاية من الدولة التى يلقونهم للمعانة فى مثل هذه الأحوال والى تشييع أحياء تنطاب جماعة الإخوان المسلمين المحل لتطابق قانونها، والدعوة إلى الانضمام إلى جماعة ميرة الفرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين والأضرار بالسلام الاجتماعى وحيازة وإجراذ مطبوعات ومستندات درج لأهترام... الخ وفى كما هو واضح فهم لا تخلو منها إلى مسجلة إلا الأمر الذى يبلغ بأن العملية لا تحتمل أن تكون محاولة لتخويل الدعاء إلى الله ومطالبة من أدهم يؤرمه وإلحاق برسالته فى إصلاح الفساد ومقاومة المسلمين.

بالأسس الرباب إلى بعض مسدة النظام الحاكم من حملة المباحز فى حال صياغة مائل تلك فى الضع. وقالت أن مباحث من الدولة ثوما كليله بأن تضع الحل الملتصق حول مثله، أو على الأقل تخلفه وراء الشمس سنوات أو شهور، وإن الشعب كل يجمع هو إجاباته يعلم كذب هذه الإعتاعات وهفساته هذه للتحريات، فقد استجلب الأمر بركه مسخا شيميايا وأمعن التناقض الذى وقعه للنظام الحاكم كفى فى مازق لا يحسد عليه.

وخرج عادل حسين من مجلسه بعد ثلاثة أسابيع، وبعثات المحريات والأباطيل وتذيرت الإساءة الملفة والى لا أشكك فى ذلك.

لقد كانت هذه الأسطة تريد على مزاينى التلمذ... لماذا فعل النظام الحاكم ذلك؟

وما الذى ندعه إلى هذا الخنزلق وما هى لكاسب التى كان يسعى إلى تحقيقها؟

وكانت الإجابة واضحة بأنه لا شيء سوى عزز النظام القبط والرميد المتناسى من الخشاشين على كل مستوى، فكم عبد عادل حسين التقيين من الصلا واليمين والفتنة، ولقد كان يريد ذلك لتعطيل الشعبية العام ويمدح الحب الهائلى فى قلوب المذللين من شعب مصر. وأبى النظام الحاكم ذلك خسر كماله كل شيء.

المصدر:

٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ:

وفى القضية المعروضة على الراى العام اليوم وفى قضية القبض على ٢٨ من خيرة دعاة الإصلاح فى مصر واكتروهم برأواؤه وولاه وعطاء نجد نفس الأسئلة ونفس الإجابات تريد على ملاين الشفاء.

لقد فأت النظام الحاكم أن يترك حقيقة هامة وفى الراى العام فى مصر يعلم الآن عن الأخوان المسلمين الكثير والكثير مما يعد صفحة مشرقة وصورة مضنية فى هذا الجو الكئيب الذى يعيشه منه جميع أفراد الشعب.

لقد ألبيت الأخوان المسلمين منذ بدء دعوتهم وحتى اليوم أنهم أخلص العناصر لوطنهم وأشدهم حرصا على أمن واستقرار البلاد، فضلا ما أعدمو لجميع التفرطح والمخالفات وفى كل المواقف والميادين من فكر دأب وبراعة تأقنفة، وعمل بقاء وخدمات جليلة تمثل فى الواقع أوسمة رفيعة على صدر كل فرد فيهم.

ثم إن الراى العام الآن أصبح بقلنا وإصاها وأصبحت قدرته فائقة على التمييز بين الصلى والكتب، بين الحقيقة والزيف، بين الحق والباطل وما عابت تطلى عليه دعوى التمييز وكذب الأرواق وإلزاره الخبر والشاعة.

فى كل الإنتخابات خاضها الإخوان المسلمون وفى الشعب بكل طوائفه وشراعه خلفهم يؤيدهم وساندهم عن طوائمة الأقباط وبغى وفى حق وصدق بيان الأخوان المسلمين هم الإصلاح والأفضل... وعلى العكس من حقيق النظام الحاكم فى كل معاركه غير القبط والعجز والمزيد من لغة الشعب وسطحه وغشيه.

ومع أحساس النظام الحاكم بالاختلاف وهو على مشارف الانتخابات فلقابه وتطريعه يجمع سلطا تديجتها إذا مضى إلى زعامة ويومنا خضعت لها بكن هناك بد أن سوى أن يفسر الامم سدته ويحرك عسكريا فى محاولة لهزيمة الجو لكسب حقوة القابضة... إنه لم يعد مستعدا لتقوى إلى فشل وهو من ثم ماض بكل كلفه وجعجه أمليته للشلل إلى الحركة الإنتخابية بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ولو أدى الأمر إلى بلى بهائش الديمقراطية التى يتفق بها دولى إلى الجعج.

فى النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين لم يسانتوا الإرهاب ط ولم يشجعو عليه، بل أنهم أهداهوا واستذكروهم، ويتألول كما بد مستحقين للإعتراف والتخليق من الزلزال والهدم، وقد نجحوا إلى ذلك نأج، ويومهم فى ذلك لا ينكره إلا جاحد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين يفتقون لامة إلى تكتيكات ميرة من مطلق حرمهم على نشر القربان وتديجهم معولته - إلى دعوة الأقباط والى لتخفيض إلى ضرورة القربان بطريق شرع الله تعالى - إلى كل الراى الذى جعج إلى ضرورة الإصلاح ويحسب النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وأهمه يتشاورون الأخصائى اجتماعهم وأهمه عن طريق الوسائل القانونية والمشرورية، وهم لذلك شاكروا فى جميع الإنتخابات التى جرت على أرض مصر فى العشر السنوات الأخيرة.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين أحرس الناس على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية، وإن علاقتهم بالأقباط الإلابة على الفضل ما يكون، وأنهم يقررون لهم بحقوق الولائة أنكاملة وتسمية على الحرية التى تأدى بها الإسلام وقيم العدل التى أمر بها.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين (أنفوا) التزامهم بالديمقراطية، وأهمه يريدون الاحتكام إلى الشعب ليعول كلمته فبين يملكه ويدير من توجهاته بحق وصدق عن طريق انتخابات حرة تكلل لها جميع صفات الديمقراطية وأهمه وهو ما يتطلب به كل فخور وتخصص وحريص على هذا البلد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين يريدون إقامة حكومة ندية على نفس التمد الذى تمارسه كليات مرجعية إسلامية، وأهمه يفتقهم بديلة إقامة حكومة مكية ذات مرجعية إسلامية.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين أصحاب قيم وعقائد مستقيمة من قيم الإسلام والأخلاق، وأنهم لا يصدمون على هذه القيم والقيادى، مهما كان الضيق المعروض وأن جبههم وطوبهم وحرمهم على أمة واستقلاله وسلامته يمش جردا مهما من إيمانهم.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام - إن الأخوان المسلمين يشاطرون مع الأمة أو حكومات أجنبية مهما كان قدرا وما أبانت أسباب والتوافق، وبمها إلى التفتيش عليهم، وهم من ناحية أخرى حريصون على إقامة حرة من النظام الحاكم كما فيه مصلحة البلاد والعباد.

ويصدق على أساس أنهم مواطنون عابدين أنهم جميع القبط المعروضة للغيرهم.

نقول رغم عزم النظام الحاكم بكل ما سبق إلا أنه مع ذلك يعد (مصرنا) على الضنى فى طريق القمع والإرهاب، إرهاب من يريد لهذا الشعب العزة فى الدنيا والأسمدة فى الآخر، إرهاب من وثق القبط فيهم وولف إلى



المصدر :

٢٨ / ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جانبهم وأحاطهم بكل ضيق للوادة والحياة.

إن الهجمة الفرسية التي قامت بها الأجهزة الأمنية في القدس على ٢٨ فرداً من خيرة الدعاة إلى الله من لهم من العلم ومكانتهم واسماهم المبدع والخالق في خدمة مجتمعهم لا تمثل اعتداء على الحريات العامة، وخرباً على الإسلام وأهله، الأمر الذي سوف يستجيب مزيداً من سحق الرأي العام معاداة للشعب في جميع الأوطان والمشاريع، وإذا كان هذا الحدث يعتبر تمهيداً وتهيكلاً وحلقة في سلسلة تزوير إرادة الأمة فإن الأمر - إضافة إلى ما سبق - يستلزم من الأحزاب وجميع القوى السياسية أن تتكاتف جهودهم وتضاموا طائفتهم وإمكاناتهم للوقوف صفاً واحداً ضد من يريد الاختصاب حق الأمة في إقامة حياة حرة كريمة.

إن القضية ليست قضية الـ ٢٨ فرداً من أبناء مصر الأوفياء ولكنها قضية شعب بأسره من حقه أن يشارك في صياغة جافره ومنتج مستقبله على النحو الذي يتلاءم مع حضارته وتاريخه وإمجاده... سوف يخرج هؤلاء الأوفياء من أبناء مصر من محبسهم - حين يأتى الله بذلك - وهم أشد عزيمة وأقوى شجاعة وأصلب عوداً كما خرج الذين من قبلهم.. وإذا كان للباطل جولة فإن للحق جولات وجولات، وذلك الأيام تدأولها بين الناس، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون، موسيطم الذين تقفوا أى مذهب يتكلمون،

كاتب المقال رئيس نادى هيئة تدريس محافظة (سيوط)



حكمة حجب

●● كان الزميل محمود معوض للحرر قبل اني للانضمام عدة قضايا هامة بالجمعية للانتخابات القادمة.. انه مثلا يقول هي لسان عمل الشايفي انه يحمي ان تكون الانتخابات القادمة بنظام كذا.. ومعنى ذلك ان نظام الانتخابات القادم لم يتقرر بعد.. بالرغم من ان اعادة الحرب لوطي ولقت على النظام المصري.. وحزبي العامية طليعت بالانتظام العربي.. ولكن القرائ الاخير لم يصدر بعد!

●● واذا قضية ٥٠ عمالا وفلاحون وله اتفاق الجمعي على انها تخلف نظام تعدد الاحزاب ولكن الحزب الوطني يمتنع بها لانها في الدستور.. والحزب الوطني يرفض تحويل الدستور.. برغم كل عيوبه لانه اصبح متخلفا تماما عما يجري في العالم فالدستور الشراكي يعتمد على القطاع العام.. ويمنع بالاشتركية برغم سقوطها في كل انظمة العالم.. وحتى في الانظمة التي استولوا منها الحكومة الاشتراكية..

●● ولكن لظفر ما لانه الزميل هو الجمعية استغل بعض الدواب للعضوية اللائحة غير للشروع.. والمصموم على تسهيلات مبرقية وقروض بضماعة عضويته بمجلس الشعب.. وعكس هؤلاء الاعضاء بالعضوية لانها مصير اللزراء والرياح والتعصب ولجنة كرد على بيان الحكومة اشارت الى ضرورة خضوع كبار القوم للقانون من اين لك هذا.. لتبرير تفخيم شرايفهم للعضوية خصوصا وان بعضهم يخلف دستورنا.. ويتعامل مع الحكومة بوعا وشراء ويجوز.. والمصموم.. ومن الغريب ان الحزب الوطني يمتنع ترشيحهم.. ويؤيد الانتخابات من اجلهم.. على ان الانتخابات الحرة وجها عظيمة باسقاط هؤلاء.. ان الخاس اوى بهم.. ربما يقلعون من مصفات حرام!!

●● ان الزميل محمود معوض يطلب فقط مراجعة حسابات هؤلاء الاعضاء في البدوك خصوصا بئوك القطاع العام.. ليعرف حجم التبيوتات التي حصل عليها الاعضاء.. ويعرف حجم المسؤولية التي يتحمل بها البعض الآخر.. ومن باب اوني ان ندرهم في الشهر العقري ثروات الاعضاء من اراض وعقارات لهم ولعائلاتهم..

●● ويثير الزميل قضية الاعضاء اللو القليلين.. وهي مسألة خاصة بمجلس الشعب المصري.. ولا توجد في ان برلانات في العالم كحر.. وعجز هؤلاء الاعضاء عن كسبهم بولجهم ارقابي على رؤسهم من قوزاء.. وتخطر عقابه ان الحزب الوطني سوف يشترط حسن السمعة وقضية في مرشحيه في الانتخابات القادمة.. وهي مسألة مشكوك فيها تماما لان الحزب الوطني وعدم بئوك في كل مرة.. وعدم بخرشوج وجوه جديدة واكثف وجود ويصير على ترشيح قوجوه الوفرة شعبا.. هذا من حسن حظ للحارسة.. لان كانت الانتخابات حرة.. ولو الخاس تريد التفتير.. ولو شعرت بان الانتخابات حرة.. فانها سترفض مرشحي الحزب الوطني المزيين.. ولذلك تصموم ان الحزب الوطني سيظل على موقفه.. يرشح قوجوه الليبية.. ويؤيد الانتخابات من اجلها وكل انتخابات ولتم بخير..

محمد الحيوان



المصدر : السياسى المصرى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

ياسين سراج الدين : لا يوجد تسيق بين أحزاب المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب كتب جمال حسن :

أكد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب
الوحد ويؤسس لجنة الوحد بالقاهرة أن حزب الوحد لم
يقرر حتى الآن المشاركة فى الانتخابات البرلمانية
لأن قرار المشاركة ليس من سلطة رئيس
الحزب لمؤاد سراج الدين وإنما الجهة الوحيدة للتوافق
بها اتخاذ مثل هذا القرار فى الهيئة العليا للحزب
وأشار أنه لا صحة لمثل ما يريده البعض الآن
بخصوص التصيق بين أحزاب المعارضة وحزب الوحد
على وجه الخصوص فى الانتخابات البرلمانية القادمة
فى مواجهة الحزب الوطنى الديمقراطى .



المصدر : السياسة المصرية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - حزيران ١٩٩٥

شقيق عبدالناصر يرشح نفسه مستقلاً

كتب عماد منصور :

مرح عماد عبد الناصر حسين شقيق الزعيم الراحل جمال عبد الناصر انه سيرشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة بني سويف مركز ابشوب المحام مصطفى اسويط .

واكد شقيق الزعيم الراحل انه بدأ في الاعداد لهذه الانتخابات وأنه سيرشح نفسه مستقلاً بعيداً عن الحزب للناصري .



المصدر : الأندلس

للتنشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ : جويلية ١٩٩٥

قادة الحزب يطالبون مجددا بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات

أكد قادة الحزب ضرورة الإشراف القضائي الكامل على انتخابات مجلس الشعب وللشورى القادمة وأعربوا عن أملهم في إجراء الانتخابات القادمة بعيداً عن التزوير الذي تشهده الحكومة في كل انتخاب كما طالبوا بوضع عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه التزوير في الانتخابات.

«جريمة التزوير»

يقول سامي لويلا رئيس لواء الحزب ويشرح الأمانة العامة على الحكومة أن تتطلى عن جريمة تزوير الانتخابات التي تمارسها منذ كل انتخابات حتى لو كانت لعضوية مجلس سامي في شوية. وأردت على الأشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية فإن ذلك سيؤيد الحزب المعارضة ويهبط نفوذ التزوير الانتخابي وهي مسلفة.

ويشرح سامي لويلا إلى أن الحزب فاق على شيوخ الانتخابات بقوة والحكومة أن فعلنا إلى التراجع والإعتراف بأدباً فالأطباء نعدوا ذلك نكساً في الحكومة وحزبها الحاكم.

ويشرح سامي لويلا أن الحزب والقضاة في كل الأحوال والحقبة من مهم ترامة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى. كما حدث في السنوات الماضية بعمود لوزير لمسلح ورئيس الحزب الوطني. ويتكرر حدوث هذا للوقت معه شخصياً عندما كان مرشحاً لانتخابات مجلس الشورى وبمطابقة اليوم حيث تم التزوير بصورة علنية. وعلى الرغم من صدور قرار محكمة قتلش وبطلان الانتخابات إلا أنها لم تستطع بتأييد المجلس لها على أساس صحة العضوية لمصداقهم على الانتخابية المطلقة اللازمة للقول. وإذا فإننا نشك في أن تصور الانتخابات القادمة بصورة ديمقراطية بعيداً عن التزوير في مساقيل الانتخابات ولكن بعدة الأمل نتيجة الأبطال الشهد من المواطن استعراج بطلاقات الانتخاب مما يؤكد حدوث مشكلة لدية. ويؤكد : محمد عبد الصمد سالم أمين الحزب في بني سويف أن الشواهد الكافية لخصان ترامة الانتخابات لم ترفع بعد. ويشرح ترميم قننير سواء كان من أعضاء اللجان أو من أي شخص آخر والانتخابات القادمة لتتغير بأي تقدم أو مؤخر إيجاباً لعدم توافر البراءة الكافية بالنتيجة الانتخابية والنتائج القننير وأردت بدرجة كبيرة. لعدم تحديد اللجان بشفرة كافية. وتحميد للفترة الانتخابية ٢ دقائق والنتائج فالأمل في ديمقراطية الانتخابات لمجلس الشعب والشورى وعدم التزوير أشبه بأسلام البطلة التي لا تتطلى إلا إذا منحت السلطة الكاملة في الإشراف على الانتخابات من البداية إلى النهاية للقضاء العصري.

«إلغاء قانون الطوارئ»

يطالب لويلا بذكر كل شيء للحزب بغير الشيوخ بصورة إلغاء قانون الطوارئ خلال الفترة التي تجري فيها الانتخابات فما يحدث أن مرشحي المعارضة يقومون بتعيين مناديب لهم في اللجان الانتخابية ولكن تقدم أجهزة الأمن بطردهم ويحجم



المصدر : الإصدار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ج ١٩٩٥

من الوجود في اللجان والقياس عليهم تحت دعوى قانون الكوارى.
ويؤكد أمين كثر الشيخ أنه لا بد من إعطاء فرص متكافئة لجميع الأحزاب وعدم التمييز بين الحزب الوطني والحزب المعارضة بل وإيجاد الحزب الوطني تماماً عن العملية الانتخابية.

ويؤكد كريم نسر الدين - أمين الحزب بقنا أن العملية الانتخابية يتحكم فيها الأمن وأجهزة الحكم المحلي الذين يصمون لكثف مناهيق الانتخابات التي يكون فيها التزوير الضمير للمعارضة، فتلجأ الحكومة والمخيمات والعمد وشيوخ البلد لتزوير هذه المناهيق كاملة لصالح مرشحي الحزب الوطني، وهذا يرجع إلى عدم إشراف القضاء على العملية الانتخابية، وبالتالي فالانتخابات القائمة ستعمل الحكومة جديداً لتكرر لميتها من خلال تصديق بطاقات الترشيح وممارسة دورها في الكوار والتمزيق طالما تعيش في ظل ديكتاتورية غاشية، والمطوب أن يتم الاعتراف الكامل من وزارة العدل على سير الانتخابات من البداية للنهاية، وبمثل دور الأمن والشرطة قاصراً على الدور الأمني فقط مع وضع ضوابط واضحة عند اكتشاف أي محاولة للتزوير وهو ما سيحول الانتخابات تسير بصورة حيادية وديمقراطية.

ويؤكد د. بريس عويد - أمين الحزب بالشرقية أن الحكومة لن تتوانى من تكرار التزوير في الانتخابات لصالح مرشحيها كما حدث في الانتخابات الماضية وذلك سيتمثل في محاولة كبرى لحزب المعارضة لتقليل فرص التزوير وتزوير الفرصة على حكومة الحزب الوطني ويجب حد المواطن على استخراجه بطاقات الانتخابات وترشيح كل من هو صالح لتمثيل المواطن والقضاء دوره الكبير في تطبيق العدالة داخل اللجان الانتخابية وحماية الحقوق القانونية للأحزاب المعارضة من انصار الحزب الوطني وبضرورة الاستماع إلى للثوبين عند التقدم بأي طعن عند حدوث تزوير في الانتخابات.

ويؤكد عبد الناصر زيان موصي - أمين التنظيم بمسوح أن الانتخابات القائمة لجلس الشورى يستند لها الحزب من خلال دائرة مركز الرئاسة، ويرى أن للانتخابات القائمة لجلس الشعب والشورى أن تؤول إلى مزيد من الديمقراطية بسبب استمرار تزوير الانتخابات والمساندة غير العادلة من جانب الحكومة لاحتجاج مرشحيها وعلى سبيل المثال فجلس الشورى اتخذ قراره بإسقاطه عضو مسوح هشام أحمد إبراهيم مرشح الحزب الوطني بعد اكتشاف تزويره في الانتخابات وإعلان فوز المرشح المستقل فاروق فؤاد حمدان بدعوى قضائية وقد أحدث سجة في أروية الشارع على مستوى الدائرة والرئاسة واعتقد أن الجماهير في التي لها حق الدفاع عن مرشحيها من خلال المصالحفة على مناهيق الانتخاب من خلال مكوثي اللجان.



المصدر :
 الجمعية الوطنية للصحافة

التاريخ : ٦ - حزيران ١٩٩٥ -
 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة المحرر

واجب وظيفي اسمه «التزوير»!

هل جرى انتخابات ١٩٩٥ مختلفة عن سابقتها؟
 لا زبدي أن نصادر على اللطيفة ونسأ أهمية تعزيز المشاركة السياسية، وبحرف فن الإحتكام إلى همتنا في الانتخابات شرط لا غنى عنه لتجنب انزلاق بلادنا إلى الجحيم.
 وقد أعلنت أحزاب المعارضة كلها تقريباً عن نيتها للمشاركة في الانتخابات، وذلك إجراء أفضل من مثيلها قبل انتخابات البرلمان سنة ١٩٩٠، وقتها قاطعت أطراف أساسية في المعارضة، وأن يشارك الجميع هذه المرة فمعاً يجب أن نحرص عليه، والخوف: أن تصنف طريقاً للفلسفة الانتخابية بذلك التطور الإيجابي، أو أن تتصور الحكومة أن المعارضة وقعت لها «على يافس» وتفاقت عن ضمانات النزاهة في الانتخابات.
 وينبغي أن ردع التزوير هو أول الضمانات المطلوبة، وللتزوير له طرق كثيرة لخطرها تمثل الإدارة، فالمحزب الحاكم في بلادنا ليس حزباً بالمعنى المهور، والتصاله بالإدارة يجعل من نجاحه الانتخابي كما لو كان واجباً وظيفياً، وفي كل مروات الانتخاب السابقة شهدنا صغراً فظاً من التدخل الإداري، للموظفين ووكلاء الوزارات رؤساء المدن ومعد القرى يقبلون رواء للرشح الحكومي دائماً، هؤلاء الموظفون يخدمون - كثيراً - بالتصويت نهاية عن الناخبين، وهم لا يخدمون معنى «الحياة الانتخابية» ومعايقون مرشحي المعارضة والمستقلين بمنع مؤتمراتهم وتجهيد أنصارهم، وأغلبهم يرادف بين بقائه فن وظيفته وجهوده في تثليله دائرة عمله لصالح الحكومة.
 وظيفي، أن هؤلاء الموظفون لا يتحركون بدون «الشمس الأخضر» من جهات أعلى، وهم يؤمنون أدوارهم في تصديق وإشعاع مع جهات الأمن بالذات، وآخر الأمثلة: ما جرى في انتخابات نواتر تكميلية جرت مؤخراً في قلوب والإسكندرية وبورسعيد وغيرها، ولو استمرت الظاهرة دون ردع فسوف تفقد الانتخابات معناها، ولا يعود من فرق بين أن تقام المعارضة أو تشارك، ولا بين أن يذهب للناس لصناديق الانتخابات أو يمتنعون، والخاسر الأعظم: هو الوطن الذي يضره أن ينجح مرشحو الحكومة بتزوير موظفيها!



المصدر : السبب :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : العدد : ٦ ١٩٩٥

د. حسام عيسى
يحاور هيكل :

نظام بلا بديل وأزمة بلا حل

السلطة لا تملك
مفاتيح التغيير
والانتخابات لا تكفي

النظام منذ الهيمنة
في الداخل ويخضع
لهيمنة الخارج

البديل : مشروع قومي
للبناء وكتلة تاريخية جديدة

«الأزمة، الإصلاح، وعام التغيير».. عناوين طرحها الأستاذ هيكل في محاضراته بمعرض الكتاب، ود. حسام عيسى يبدأ الحوار، والقضية في رأي د. حسام ليست في زيادة الاستشاريين أو تعيين نائب للرئيس الأزمة أعمق وأكبر من إدارة أو حتى إرادة، الأزمة في نظام فقد والهيمنة، ولقد بالتالي فترة التحكم في مفاصل التغيير، والبديل : مشروع قومي للبناء، تنهض به قوة تحول اختيارها إلى عنوان للمجتمع كله.

محمد حسام هيكل ظاهرة فريدة في حياتنا الفكرية والسياسية، ليس فقط لأنه واحد من أهم المفكرين السياسيين الذين انتجهم مصر في تاريخها للعصر، ولكن أيضاً لا يمنع به من مقرة لثقلته على تخطي الحدود والواصل بين مدارس الفكر والعمل السياسي في مصر، والوصول مباشرة إلى جماهير الناس على اختلاف توجهاتها ليجمعها حوله بمازها وأحاربه، تختلف معه أحياناً وتتفق معه غالباً، ولكنها في كل الأحوال لا تختلف عليه أبداً. وأمل هذه القدره في التي تصور التاريخ، الكاسح لهيكل على العقل السياسي للمصري، رقم الحصار الإعلامي، المشروع حوله في المسألة القومية، وفي اعلام الدولة للمصراع والذاتي.

وفي كل مرة يتحدث، يقول لنا أشياء جديدة كثيرة، ولكن غالباً ما يكون السكوت عنه في خطابه هيكل هو أهم ما فيه، وأهم بالسكوت عنه ما لم يقله هيكل رغم أنه حاضراً في خطابه، وخطابه هيكل في هذا الشأن الصعب ما يكون إلى اجراءات الرسم الياباني حيث يلعب الفراغ للتدريج الدور للصوري في تشكيل العمل الفعلي.

الأنا هيكل فاجأنا هذا العام في حديثه في معرض الكتاب فلم يترك فراغاً، وإنما قال كل شيء، وبكلمات طامحة كحد السيف، ومن هنا كان تساؤل الكثيرين في الطبقة السياسية المصرية عن الأسباب التي حدث بيكل إلى الخروج على نسط خطابه التقليدي.

وكان هيكل كان يتوقع هذا التساؤل فاجب عنه في مقفة حديثه، وهو في معرض وصفه للماحز الأزمة الخائفة التي تخشع، في كل جوانب الحياة المصرية ابتداءً من الاقتصاد، وإنتهاء بالثقافة والفن مروراً بالاجتماع والائن، يقول هيكل : «لأننا أمام وضع لا مفر من التسليم بأنه بالعمل مخيف».

ولأن النار قريبة من الخطأ بكثير مما تصطلح سلامة الأحوال في برصمه، لأن هيكل لم يتكف هذه المرة بتخصيص الأزمة، أو بتجديف

الأحوال على حد تعبيره، وهو ما كان يطله دائماً، ولكنه تجاوز ذلك إلى البحث عن مخرج للأزمة، واقتراح رؤيته للعلاج، ولم يتزند هيكل وهو يشرح برنامج الإصلاح في الأساس بكل الآثار السياسية التي عزف الكثيرين عن الالتفات منها منذ زمن بعيد. إلا أن هيكل لم يكن ليلام طرح برنامج التغيير أو لم تكن هناك، على الأقل من جهة نظره، فرصة حقيقية للتغيير. وهو بالذات يؤكد في خطابه أن هناك مدخلاً مسبوقة إلى أمل يتجدد رغم نتائج التجربة الماضية. وفي بكل الحائير سليحية، ذلك أن للصيغة التاريخية، أو لعلها القانين الإلهية - تلقي البنا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن تكون نافذة مفتوحة للفرصة أخرى متاحة، لأن سنة ١٩٩٥ هي بمصادفات أو بمقائير - سنة إنتخابات أي دعوة طيبة للتغيير.

الانتخابات لا تكفي

وأيصح في القاري أن اتفك هذا ليبدأ حوار الذي تمت إليه «المرعي» والذي من أجله فسدت أبوابها وصفحاتها سياسياً الحوار بينهم أسئلة الفارقة سنة ١٩٩٥ التي يمكن أن تكون مضطلة إلى التغيير، وهو ما يعني بمعالجة أكثر وضوحاً أن الانتخابات القادمة يمكن أن تكون في الخروج من الأزمة الطامة التي صرح لنا الأستاذ هيكل إبداعاً في الجزء الأول من خطابه.

الشكل الأول هذا أن الأستاذ هيكل يقول هذا ولكنه يقول لنا في الوقت ذاته شيئاً على جوانب عظيم من الأهمية، أولها : أن النظام القائم في مصر ليس له بديل مقبول في الوقت الراهن وبالتالي فمساعدة بكل الوسائل ضرورية من غير أن السلاسة، والبهمة : أن الانتخابات



اسماعا جرماني بالكتلة التاريخية.

مشروع جامع مفقود

ولكن كيف يمكن تكوين هذه الكتلة

التاريخية؟

هذا تطرحه الجمعية ما أشار إليه الأستاذ هيكل بتقرير المدد الاجتماعي وهو تعميم استثناء الأستاذ هيكل من اساطير الفكر الليبرالي، ومع ذلك فلا بأس من استخدامه، وإن كنت أعدل تبين المشروع القوي للباب.

ولكن ما هو التصديق المطلوب

القوي؟

إن أي مشروع مجتمعي هو بالضرورة مشروع لطيفة أو فئة اجتماعية أو دراسة فكرية أو أيديولوجية... ولكن ما يجعل مثل هذا المشروع «القوي» مشروعاً قومياً في لحظة تاريخية معينة هو أن الفئات

والفئات الاجتماعية والمدارس الفكرية الأخرى... كلها أي مجتمعاً ترى له دوراً تحقيقاً لمشروعها الاجتماعي الخاص بها.

ما يصعب المشروع قومياً وتشكل حوله كتلة وطنية وإسماع... (الكتلة التاريخية).

وتتكون هذه الكتلة التاريخية...

تتألف للغة الرائدة صاحبة للمشروع كل شروط الهيمنة المجتمعية...

وتستطيع تنفيذ مشروعاتها التي تحول إلى مشروع للمجتمع كله... حين أن

يعني ذلك بالضرورة تولف الطبقات الأخرى من طرح مشروعاتها الجزئية

حتى يمتد الخراف التاريخي ليتحول بدوره إلى مشروع للمجتمع كله.

والدليل على هذا هو حال مشروع الجوزاوية الاسترطاطية بعد ثورة ١٩١٩ حيث رأت فيه الكتلة

التاريخية التي تكونت في غضم لاهدات الثورة تعبيراً جزئياً

لمشروعها... وإجمالاً.

والدليل على هذا هو الحال نفسه في المشروع الناصري الذي جسد إلى حد كبير مشروع الطبقة الوسطى

للمصرية التي استطاعت أن تجمع حولها كتلة تاريخية مرتبطة بضم قوى

لشعب العامل.

والدليل على ذلك للمشروع الذي يمكن أن يجمع حوله كتلة تاريخية

جديدة... يمكن مع السلطة السياسية أن تمارس هيمنتها على المجتمع على

أزمة للمشروع الناصري... وهو مشروع الرأسمالية المصرية الجديدة

بحالفاة إقليمية وإقليمية ترجع

فوق النظام لا يتخضعن لتفويضه، أو على الأقل ما فاضلان على التمثيل منها والارتفاع لفرصة؟

أزمة هيمنة

إيا كانت الإجابة فهي في كل الأحوال تؤدي بنا إلى نوع من الإجابة بحيث تصبح القضية قضية إرادة وإرادة في حين أن قراءة الجزء الأول من حديث الأستاذ هيكل تؤدي بنا إلى

شخصيات مختلفة تماماً للقضية.

حيث أن أي سلطة سياسية تتطلع باستقلال نسبي من مجموع القوى

الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمع، بل أن هذا الاستقلال النسبي هو الذي يشكل ماهية السلطة والشرط

الأساسي لكي تستطيع أداء وظيفتها في المجتمع، ومن ثم فإن أي سلطة

سياسية تستطيع دائماً وفي حدود معينة أن ترتفع فوق شعوب القوى

الاجتماعية حتى تلك المسألة لها، ومن ثم فهي تلك دائماً القدرة على التغيير... وهذه الأخيرة هي حدود مهية.

لأن هذه القدرة على التغيير تتعرض تحكم السلطة السياسية في

مفاعيل التغيير، بمعنى أنها تتعرض سيطرتها الكاملة على سلطة إصدار

القرار على المستوى المجتمعي.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح هنا هو هل مازالت السلطة السياسية

للمصرية في مرحلة الأزمة الضالعة التي تعيشها... تشير على مفاعيل

القرار على المستوى المجتمعي؟

الإجابة هي رأيي بالفي. لأن الأزمة التي نعيشها والتي حدد الأستاذ هيكل

ملاحمها... هي ابتداء وانتهاء، أزمة هيمنة... بمعنى أنها ترجع إلى فقدان

النظام القديم... القدرة على ممارسة الهيمنة في الداخل وعلى علاقات

علاقات الهيمنة في الخارج... وهو ما يعني عبارة أخرى فقدان القدرة على

السيطرة الكاملة على مراكز إصدار القرار.

القضية إذن... على الأقل من وجهة نظري... ليست قضية إرادة ولا إرادة

ولكن هي قضية تهيئة الظروف التي تستعيد بها الأزمة... وبالتفرض

وجوهها... فغرتها على أن تكون لعمالة وثقافة ومعارضة أخرى: الهيمنة في

تهيئة الظروف اللازمة لتجاوز مشروع مجتمعي للبلاد، الواسع المستقل

وتتخذ.

والتاريخ وملنا أن ما هو مشروع وبني للباب، قد تم تنفيذه بغير الأستاذ إلى كتلة وطنية وإسماع... والتي

القائمة سوف تؤدي بالضرورة إما إلى فقدان الحكم لمزمر بوزارة أغلبية إذا جرت في جوهر من الحرية، وإما إلى فقدان الحكم لجزء من مشروعها إذا نزلت الانتخبات.

والآن ما هي محصلة كل هذا؟ أولاً أن مصر تمر بوزارة مجتمعية

شاملة... والقرار للملاحم الأزمة كما حددها الأستاذ هيكل لا يحتاج لإرادة

خاصة لتهيئة أن النظام القديم بتعاملاته البديهي واختيار الانتخابية

وأساطير الأيديولوجية غير قادر على فرض هيمنته على المجتمع المصري.

وأنا أستخدم الهمزة هنا بأعلى الذي حدده جرماني... والأستاذ هيكل يقول

لنا في الوقت ذاته إنه لا يوجد بديل للنظام، أي أنه لا توجد أية قوة

سياسية تحمل مشروعاً يمكنها به أن تفرض هيمنتها على المجتمع.

ومن هنا كانت الأزمة

والآن كيف يمكن في هذا الإطار أن تشكل الانتخبات القادمة... مشروعاً من

الأزمة خاصة وإن الأستاذ هيكل يقول إن هذه الانتخبات سوف تؤدي في كل

الأحوال إلى إضعاف مقدرة النظام الحالي على الهيمنة... ألا سيهدد

بالضرورة أغلبية أي مشروع؟

الانتخابات ربما إن في ظل الظروف القائمة لا تكفي... بل لحبيب

أنا قد لا تكون في النقط العنقوي للتغيير.

والدليل على هذا الأستاذ هيكل نفسه بذلك طرح في السوف ذات برنامجا

سياسياً للتغيير، وكان من الطبيعي أن يعد الأستاذ هيكل إلى النظام القديم

والذي لا يبدل له... بهمة تنفيذ هذا البرنامج الذي يقوم على أسس

ثلاثة: تطوير في أسلوب الإدارة السياسية واتخاذ القرار... تطوير

في الفهم الذي استهدى وعلمها السداد، ثم أخيراً وإيساً آخره قد

إجتماعي جديد بين الحكام والمحكومين في ير مصر.

ومعقولة الأمر أنني كنت مهائلاً بعض الشيء عندما قلت لتسوي إن

الاستاذ هيكل قد عهد إلى النظام القائم بهمة تنفيذ برنامجه، ذلك أنه

قد عهد بها إلى القويين مباركة شخصياً، ولا إلى القوى الضعيفة ما الذي

يعنيه هذا الانتخبات... هل يعني أن الرئيس مباركة في النظام في نهاية

الأمر أم أنه يعني الرئيس وسبب مؤسسة الرئاسة التي أزالها الأستاذ

هيكل عناء خلاصة في برنامجه الإصلاحية مما في التحليل الأخير



المصدر : الجمهورية الإسلامية

التاريخ : ٦ ذو الحجة ١٤١٥ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلى عجزه الكامل من تكوين مثال هذه
الكتلة التاريخية.. والتي يمكن معها أن
يكتسب مشروع تاريخية.
ومن هنا كانت أزمة المستمرة...
والتي بدت أوجها اليوم.
ونفس الشيء يمكن أن يقال عن
للشروع الإسلامي الذي مجزأ طوال
تاريخه في مصر من تكوين مثال هذه
الجهة المؤسسة حوله... ومن هنا كانت
أزماته المستمرة.

وباختصار فالقضية للحزبية اليوم
أصبحت في زيادة عدد المستشارين حول
الرئيس، ولا في في تعيين نائب
الرئيس يتولى الحكم من بعده وفي
تصحيح الجمهورية للثقة ملكية سائرة.
للشكل هو في كيفية تكوين كتلة
تاريخية حول مشروع حد أدنى
للنهوض والبناء القوي.

وأما في النهاية أن اتحد الناس
على الإجابة على هذا التساؤل هو
الاستاذ هيكل.

ولكنني أعتقد أنه لن يفلح... لأن مثل
الذين يلقى بكتلات ثم ينام عليه
يخونه عن شرارها ويسهر
لخلق جرائمها ويختصم.



المصدر : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

د . شريف املم الشورى : ١,٣ مليار جنيه للتنمية في سيناء ومدن القناة

اعلن الدكتور محمود شريف وزير
الادارة المحلية انه تم توفير ١,٣ مليار
للتنمية المحلية بمحافظات سيناء
الشمالية والجنوبية ورس وسعيد
والاسماعيلية والسويس . واكد عل

امعية تحقيق التنمية التكنولوجية حتى
يمكن اجتيازنا ان تنافس في الاسواق
العالمية .. واضاف ان الدولة بدأت في
تنفيذ المشروع القومي لتنمية سيناء
والذي يتضمن وادي التكنولوجيا الذي
بلغ عل بعد ١٦ كيلو مترا من قناة
السويس عل مساحة ١٢ ألف فدان ..

وتم اختيار هذا الموقع لسهولة
الاتصالات والواصلات به ..
جاء ذلك في بيانه الذي لقيه املم
مجلس الشورى في جلسته الصباحية
امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال

حلمى خلال مناقشة تقرير المشروع
القومي لتنمية سيناء .

واشار د . شريف انه تم تخصيص
٤ ملايين جنيه لتوصيل البنية
الاساسية (ماء وكهرباء وطرق) الى
وادي التكنولوجيا وقال انه سيتم طرح
مناقصة عالمية لوضع التخطيط
لتفصيل لهذا الوادي الذي سيكون
دوره الاساسي تطوير الصناعة المصرية
حتى تستطيع المنافسة .. واضاف ان
هناك ٥ دول و ١٠٠ شركة طالت القائمة
مراكز علمية لها بوادي التكنولوجيا ..
ورفعت الجلسة على ان تعود
للاغلق صباحا ..



تصريحات

٩

تعليقات

نانون المفسون السياسية يونسر الضمانات، الكمانية لمصرية ونزاهة الانتخابات

● ضللت .. وضللت .. وضللت ..
هذه هي الناعمة الصفقة حاليا في صف حزب الألفية .. وهي ناعمة
شفافة مبطنة .. لأنها تطالب بضمانات لهذه الأحزاب حتى تقوم الانتخابات
بمجلس الشعب القوي .. وتوحي - في الحقيقة - بأن للسلطان والقانون لا
يخضعون على ضمانات كافية ونزاهة الانتخابات ..
● وضل .. الحكومة هي الجهة الوحيدة المطلوبة بتوفير ضمانات نزاهة
الانتخابات .. وليست هذه الأحزاب ذاتها .. التي يتقدم كثير من مرشحيها
الإساءة إلى العملية الانتخابية ككل .. ابتداء من إساءة استعمال الحرية
بندويه التسميم لأغاصي .. والتلويح من ترانته ووطنه .. بضمانات مرفوعة
وموجبة .. وانتهاء بمسيرة التزوير علنا بتزويره الميقات الانتخابية ..
● ولتي انتهى هذه الظاهرة تماما من الانتخابات لابد أن تتوالى الحرية
أدى كل الأطراف على التعاون من أجل انتخابات حرة نزيهة .. التزوير
بالمضاميل العديدة التي ولغها المفسون والقانون .. وكشف في احتياجه
للقيم المضطربة لاجتماع التي ترفض التزوير الانتخابي .. وتكرهه
السمة ..
● والضمانات المطلوبة .. الآن .. ليست من القانون .. ولكن من المفسونين
للعملية الانتخابية .. وأن تبدأ هذه الضمانات من اليوم بحيث يتسلم
الصحيح في توبة السامعين بضرورة التعاون مع عمليات أمارة لقيده وتكثيف
الجدول الانتخابية ..

التعليق

● عندما نعلق واحدة أو أكثر من صفات حزب الألفية بخلق الله أن عليها
يفرقون في الاشتراطات .. ويعلقون في باب الضمانات .. ويهددون ويترسون بينهم
ألا تم خلال مظهرهم صفوف يتسممون من الانتخابات .. قد ثبت بحدوثه في هذا
سؤال لم يتم رئيسي الحصر .. والتعليقات التي تحدثنا
● ولكن نعلق القول .. أمام التزوير والتزويرين المثلنا لهم أن تكون الحقوق
السياسية يضمن على ضمانات فعالة لجميع الانتخابات .. ابتداء من إساءة استعمال
الحرية الانتخابية ومرفها .. حيث يتم انتداب عدد من أعضاء البرلمان القضاة لهذا
الغرض .. ويؤهل كل نفس وكسلة لدى الناعمة الانتخابية العامة .. ويكون مسكونا
من كل الجانبين القاطنة له .. وعن تمام الإجراءات الانتخابية ولذا القانون .. وعلى
نزاهة وحيدة ناعمة .. ويعلق أيضا بشكوى الناخبين والمفسونين تتعلق بالانتخابات ..
● يقول القاصي فيها وحلها على الفور
● أما برشر القاصي ورئيس اللجنة العامة على عملية إقرار الأصوات لجميع الأحزاب
لحرية القاطنة له .. واعتناء اللجنة القضائية لكونه الجهة التي يكون رئيسها
وأي برشر الأرقام القضائية عند هذا الحد .. وأن هناك إساءة قضائية أيضا على
جميع إجراءات الانتخابات حيث يعين أي مواطن المجهول إلى القضاء يقطن في أي
جواز انتخابي يرى أنه مخالف القانون .. وتصلب التمسك بالخاصة في هذا الأمر ..
● وهناك ضمانات أخرى تتعلق بمساح لا يربط في أية انتخابات عامة أن يكون
مستوفى عنه في كل لجنة فرعية عند الأصوات كونك من ضمن سير العملية
الانتخابية .. وكذلك يكون له مندوبون في مجال إقرار الأصوات .. لجمع جميع مراحل
عملية التزوير تحت سمعه وبصره .. ويؤكد الاعتراض على أي إجراء يتم .. ويؤكد أنه
يرى قانوني ..

□ الديمقراطية لا تتدعم إلا بالمعلومة
الصحيحة .. والفكرة البعيدة عن
الأهواء والأغراض الشخصية ..
والكلمة الصادقة التي لا تبتغي غير
وجه الله ومصلحة الوطن ..

ولأن صفح أحزاب الأقلية تصر على
قلب الحقائق .. وتشويه المعلومات بما
يحقق أهدافها الضيقة .. فقد رأيت
«مايسو» أن تقدم لك -عزيزي-

القارئ- هذه الصفحة إسهاما منها
في تصحيح الممارسة الديمقراطية ..

وأملنا في أن يصبح العمل الوطني

برئنا من الزيف والضلال □



المصدر :

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• واعطي الدستور المحكمة العليا دوراً مهماً في نظر الطعون التي تقدم بشأن
رؤساء الانتخابات .. على أن تدرج المحكمة فيها في هذه الطعون . وتكون المحكمة
الآخيرة في تصديق صحة العملية لجلس الشعب نفسه . وهذا يعني أن مجلس
الصلاحية التابعة في المجلس في صحة العملية ..
• وهكذا يدين أن العمليات موجودة في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية
تضمن حرية التصويت ونزاهة الانتخابات .. ويبقى على أوفى الداهين في كل
حالية إلى ، العمليات . أن يتبعوا فيها من الامتياز للدستور والتفكير إليه بعين
نصفية والدعوة إلى الداهين من أجل تنفيذ ضمانات الدستور وقانون مباشرة
الحقوق السياسية بنزاهة وحسن نية .
• أولاً ما أضحت إلى بلود ، العمليات ، تلك الروح الطيبة التي أعلن عنها الرئيس
جارك عدة مرات في دعواته للشفقة إلى على الأحزاب لتكثف في الانتخابات لتفصح أن
هذه الدعوة ليس ضمان .. بل هي الأمان ومفتاح الثقة أمام الأحزاب الوطنية لمواصلة
الانتخابات دون أي خوف .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سكان حلايب يشاركون في الانتخابات المصرية

القاهرة، والشرق الأوسط

قالت مصادر مطلعة في القاهرة لـ «الشرق الأوسط» أمس إن الحكومة السودانية تدرس حالياً إلغاء وزير خارجيتها حسين أبو صالح للقاهرة في الشهر المقبل لرئاسة الوفد السوداني إلى اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس الجامعة العربية. وفي الوقت نفسه أكد وزير النقل والمواصلات المصري للنهضات سليمان متولي أن مصر طالبت السودان عبر سفيرها بالقاهرة بضرورة تعيين ممثلين سودانيين في اللجنة المشتركة الخاصة بصحيفة هيئة «الشرق الأوسط» للتحقق من سلامة هذا العمل بعد تولي أعمال الهيئة. وأبلغ وزير النقل نواب البرلمان المصري أن الوزارة تتحدث من أجل كل الإجراءات الخاصة بصحيفة هيئة «الشرق الأوسط» والتي تشمل السلامة للهيئة وحسين أبو صالح للتحقق من سلامة هذا العمل بعد تولي أعمال الهيئة. على صعيد آخر انتهت وزارة الداخلية من إجراء حصر كامل للتأشيرات في منطقة حلايب في جداول الانتخابات تمهيداً لشاركتهم في الانتخابات المقبلة للعام الحالي وهي الانتخابات التجديدية لمجلس الشعب المصري (حزيران) ١٩٩٥. وانتخابات البرلمان في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

صفوت الشريف وكمال الشاذلي ..
في النادي السياسي للحزب :

الاخلاقات في الحكومة والحزب ..

حول مرشحي الشعب والشورى

السمعة .. والسلوك .. والشعبية ..

وخدمة الجماهير .. أساس الاختيار

حريصون على تقوية صفوف الحزب ..

بإدم جديد قادر على العمل

كتب - رفعت خالد واسكنذر احمد :

احتل موضوع انتخابات مجلس الشعب والشورى واختيار المرشحين أكبر مساحة من اهتمامات ومناقشات الكفئ المصريين للحزب الوطني .. لقد صفوت الشريف الأمين العام المساعد وأمين الإعلام وكيل الشاغل الأمين العام للمساعد أمين التنظيم على عدم وجود أية خلافات سواء داخل الحزب أو بين الحزب والحكومة حول تحديد أسماء المرشحين .. وإن السمعة الطيبة والسلوك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير هي أساس الاختيار .. في نفس الوقت فإن الحزب حريص على تقوية صفوفه بدماء جديدة تكون قادرة على العمل والخطام .

أعلن صفوت الشريف الأمين العام للمساعد للحزب وأمين الإعلام أنه لا رقابة على برامج لحزب الممارسة فقد تقدم برامجه لانتخابات مجلس الشعب والشورى في أجهزة الإعلام .



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قال أنه في ظل النظام القائم على التعددية .. سوف تعطى الفرص لكل الأحزاب لكي توضح برامجها الانتخابية

اضاف ان القول الديمقراطي تعطي الأحزاب مساحات في التنازليون او الإذاعة لعرض برامجها طبقا لنسبة مقاعدها في البرلمان .. لكننا في مصر نعطي الأحزاب جميعا سواء أغلبية أو معارضة مساحة واحدة .. أما الأحزاب التي لن تدخل الانتخابات فلنرى من حلقها الكلام .

لكن ان المعارضة الديمقراطية في مصر بالنسبة للأحزاب مازالت تحتاج الى مزيد من التعريف بالأحزاب المختلفة ولذلك فإن الحزب الوطني يرى ان يتنازل عن حقه في المساحة الاعلامية للأحزاب الأخرى .

اضاف أنه سوف تعطى الفرص على مستوى الدوائر من خلال المحطات الاعلامية لكي تقوم بدورها في العملية الانتخابية لكل الأحزاب المشاركة في الانتخابات لتعريف الناخبين بمبادئهم .

والتيارات مجلس الشعب في نوفمبر ، واعلان كمال الشاذلي ان الحزب يقوم الان باجراء تقديم لمرشحيه في هذه الانتخابات للوصول الى عناصر وطنية مخلصه تعمل من اجل الصالح العام ويكون حسن السمعة والشارك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير وحل مشاكلها اساس الاختيار .. مشيرا الى ان الامانة العامة ستمثل على التامة الفرص للعناصر الشابة والتسفيره ممن تنطبق عليهم هذه الشروط وسيتكون الحزب مدعما لهذه العناصر من اول مصر وشعبها .

لقد على عدم صحة ما ينشر أو يثار في بعض صحف المعارضة حول وجود خلافات داخل الحزب أو بين الحكومة والحزب بسبب تحديد مرشحي مجلس الشعب والشورى .. وقال ان الحكومة هي حكومة الحزب الوطني .. وقال يعمل في فريق واحد حول هدف واحد .. هو الصالح العام .

اعطى ان الحزب حريص على ان يدعم صفوفه بدم جديد وجيل شاب فاعبر على العمل من اول مصر .. ونحن نكثرب من القرن الحادي والعشرين . وقال عمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب ان التنظيم ان الامانة العامة اعدت خطة للحزب في المرحلة القادمة بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب والشورى .

اوضح ان الخطة تشمل لقاءات يقوم بها اعضاء المكتب السياسي والامانة العامة وروساء اللجان في جميع المحافظات والتنسيق مع القيادات .

اضاف ان الامانات المتخصصة والقومية اعدت خطة للحزب تتضمن ترحا لاجلوات حكومة الحزب في جميع المجالات .. وتوالى الامانة العامة الاتصال بالانقاء من اول هذا التنسيق خاصة ان انتخابات مجلس الشورى من المتوقع اجراؤها في الاسبوع الأول من يونيو القادم



المصدر :

الشمس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

حقوق المواطن الانتخابية

أخي المواطن كل عام ولتذكر

في بداية شهر يناير تلغى باب الاقتراع في جداول الانتخاب ولعل الله له ولقنا جميعاً في أنه واجبنا والحرص على حقوقنا التي كفلها لنا الدستور والقانون في الشهر الثلاثة الماضية، بأن يشاركنا في جداول الانتخاب، ويكتب أواظك لهذا الواجب بسلامة بطاقة الناخب الانتخابي من رئيس لجنة الاقتراع التي تكلفت إليها بمهمة، كما يجب علينا من إقامة الحقوق السياسية التي نصت المادة ٢٠ من الدستور الانتخابية على أن يسلم رئيس لجنة الاقتراع في جدول لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب شخصياً شهادة بملكه (بطاقة) مخومة بخاتم المركز أو القسم يذكر فيها اسم الناخبية أو المحافظة واسم الناخب ولقبه ومشاغته وعضو أو نائب في المجلس البلدي أو المجلس البلدي ورمز القيد والحرف الهجائي باليد تحتها وموطنه الانتخابي وسجل الأسرة والمركز أو القسم التابع له. ويوقع الناخب عند تسليمه البطاقة كما يوقع من قام بتسليمها له.

أخي المواطن: إذا كنت قد تسلمت البطاقة فهذا حكم وإذا لم تكن قد تسلمتها فواجبك أن تحاليل بسلامتها وفي كلتا الحالتين اجاز لك القانون الإطلاع على جداول الانتخاب التي تعرض في الشبائكات في المدن أو في كل حصة من القرى طبقاً لما نصت عليه المادة ١٤ من القانون بوجوب عرض تلك الجداول، وكما أوصفت المادة ١٧ من المادة الانتخابية حيث نصت على: «معرض جداول الانتخاب خلال الواهيد القانونية في كل شريحة في المدينة، وكل حصة في القرية وذلك في الأمانة التي يعينها للحال أو نائب بقرار منه»، وللواحد القانونية بدأت من أول فبراير الحالي وتنتهي في كرمه وبأن الله.

• تأكد من قيد اسمك في كشوف الناخبين للجنة وفي اللجنة التي طلبت قيد اسمك فيها، فإذا لم تجد اسمك أو وجدت خطأ في بياناتك الخاصة ببياناته فطالب من ذلك بتقديم طلب طبقاً لما نصته المادة في إقامته رقم ١٥ التي تلحق على لكل من أعمل قيد اسمك في جداول الانتخابات بغير حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدك أو شواهد فيه شروط الناخب أو زالت عنه الأوراق بعد تحرير الجداول أن يطلب قيد اسمك أو تصحيح للبيانات الخاصة بالقيد.

وكل ناخب ملزم اسمه في جداول الانتخابات أن يعقب قيد اسم من أعمل بغير حق أو حذف من أيد من غير حق أو تصحيح للبيانات الخاصة بالقيد. ويجب تقديم هذه البيانات للمادة ١٥ من مارس من كل سنة وتقديم كتابة لرئيس لجنة الاقتراع الخاصة وهو رئيس المحكمة الإدارية بها «مقره مديرية الأمن» ولقيد بحسب ورودها في سجل خاص وتحمل إيصالات المحميات.

كما نص المادة ١٦ من القانون على: «تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة ١٥ لجنة برئاسة رئيس المحكمة الإدارية، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها إلى ذوي الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدراها».

• تابع مع اللجنة المشار إليها في القيد السابق ما آل إليه ذلك خلال الأيام للجنة القانونية، وإذا لم يقر ذلك أو تقرر حذف اسمك من غير حق فمن حالك أن تتجأ إلى اللجان في قرار اللجنة أمام القضاء الإداري وذلك في الفترة من أول مارس حتى الخامس عشر منه.

ولما لا بد وأن الله قبل بداية فترة الطعون لنعرض كيف تقدم تلك الطعون وطرق ذلك لإيضاحه أن تكون له بطاقة اقتراع بغير حق أو خطأ مباشرة حقوقه السياسية التي كفلها لنا الدستور والقانون، كما نصت المادة ١٧ من القانون على: «كل مواطن أو مواطنة حزب العمل متكملة قنصل ما جاء به عليه وتقديم كل المراسلات للمواطنين أيام واجباتهم في هذه المرحلة وهي المرحلة الثانية من خطوات القيد في جداول الانتخابات».

• على اللجان الحزبية أيضاً أن تعارض عليها في الحصول على نسخ من كشوف الناخبين في تمام عملية العرض من أول فبراير حتى نهاية ذلك لتقديم كشوفات الناخبين في الأقسام تعييناً لنسب المادة ١٨ من القانون الانتخابية للقانون بمطابقة الحقوق السياسية.



المصدر : الأذ ج

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ١٩٩٥

فكرة!

نريد انتخابات حرة ولا نريد أن تتكرر الأخطاء الماضية . ولعل كل شيء يقول إن لا أحد في مصر يريد مثاقفة الرئيس حسني مبارك على رئاسة الجمهورية ! لهذا المنصب خارج المثاقفة .. ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع يجري عليها انتخابات حرة تمام الحرية خافية من أي ضغط أو تزيف أو تزوير .

لا نريد نواباً يميزهم المحافظون ورجال الشرطة ورجال الحكم المحلي . نريد نواباً يختارهم الشعب . ويمثلون الشعب لا الحكومة . ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور وإعادة سلطة الأمة . لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب . يؤمر فيأتمر . وتشغافيه الحكومة ليخالف . يقول نعم إذا قالت له الحكومة نعم ويقول لا إذا قالت الحكومة لا ... نحن نريد برلماناً يراقب الحكومة لا يراقبنا بطبع الحكومة . نريد برلماناً يخيف الحكومة لا يراقبنا يخاف من الحكومة .

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التي استمرت ٥٢ عاماً أن يتمتع بحقه في اختيار ممثليه وأن تكون الانتخابات انتخابات حقيقية فوق الشبهات . وأن يشعر الشعب أنه شريك لا تابع وأنه مخير لا مسير وأنه صاحب رأى قاطع في اختيار ممثليه ونوابه . ولهذا يجب أن تلجأ إلى القضاء لضمان العدالة والأشراق النزاهة على الانتخابات ونترك لمحكمة النقض وحدها حق النظر في الطعون وأن نحترم لحكام القضاء ولا نشغفها على الزيف فلا يجيء يوم يكون في المجلس خمسة وسبعون نائباً حكمت محكمة النقض بسقوطهم ويبقون في مقاعدهم برغم حكم القضاء . نحن نقول على فترة جديدة في تاريخنا . نتطلب وجوهاً جديدة وروحاً جديدة وتفكيراً جديداً وقد أصبحت أغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وبرلمانات حرة وديمقراطية حرة . أنتجت عبور الانتخابات الزرقاء والبرلمانات الملونة وأصبح الشعب مصدر السلطات . ومن حقنا أن نعيش في هذا العصر الجديد .

مصطفى أمين



الصدر : الألف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : جزء - ١٩٩٥

كلمة

بينما يدفع مجلس الشعب بأحكام
فضائية تعويضات باهظة عن بطلان
انتخابات اعضاءه به دون الاعتراف ببطلان
عضويتهم لانه سيد قراره . ترى مجلس
الشورى يبطال عضوية نائب به احتراماً
للنانون . وينبغي على مجلس الشورى -
منحاً للالتبس - ان يعلن انه لا صلة له
بهيئة قراره .

احمد رجب

الاعمال الانتخابية



أبو بكر المشاوي

كتب - خالد النقيب:

انتهت فترة القيد بجدول الانتخابات بانتهاه شهر يناير وبالقائلي فإن تم قبيحهم بالإضافة إلى المقيمين في السنوات الماضية هم مجموع الناخبين الذين سيشتركوا في الانتخابات القادمة بعد استكمال تنقية الجداول.

وقد أوشكت الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية على الانتهاء من إعداد الجداول في صورتها النهائية من خلال العرض والفحص ونظر الطعون.

يقول اللواء محمد بدير المشاوي مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة العامة للانتخابات إنه بعد صدور القرار الجمهوري بمباشرة الحقوق السياسية التي مد فترة القيد إلى ٣ شهور يصبح من حق كل من يبلغ ١٨ عاما حتى ٣١ يناير أن يقيد تلقائيا من خلال مصلحة الأحوال المدنية أو من خلال طلب يقدم به المواطن إلى كل الأحوال يتم إلقائه بدون رسوم أو مبالغ وخلال فبراير يتم عرض كشوف القيد على المواطنين ومن حق كل مواطن أن يعترض على أي خطأ في اسمه أو اسم الغير.

ويوضح اللواء المشاوي أن إعداد للقيد قبل العمل بالعمليات الأخيرة بلغ ٢١ مليون مواطن واستطاعت الإدارة تنقية نصف مليون اسم خلال العامين الماضيين.

وعن القيد خلال الفترة من نوفمبر حتى نهاية يناير الماضي يقول اللواء المشاوي أن الإدارة أنهت من الحصر حتى ١/١٥ ووصل عدد الذين تم قبيحهم إلى ٩١٨ ألف مواطن وخلال نفس الفترة تم حذف ٢٠٠٣٠٠ اسم من الجداول وبلغت نسبة القيد ٧٠٪ للذكور و٨٠٪ للإناث. وسجلت بعض المحافظات ارتفاعا كبيرا في أعداد المقيمين حيث وصل العدد في الاسكندرية إلى ١٠٩ ألف مواطن وفي الدقهلية ١٠٤ ألف وانخفضت النسبة وسجلت أقل معدل في السويس ٨٣٤ مواطن فقط.



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٨ فبراير ١٩٩٥** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأول مرة... علنا **حلف بين الإخوان والجهاد** **والجماعة الإسلامية** **دعم الإخوان المسلمون في انتخابات** **مجلس الشعب لتشكيل الحكومة**

كتب - منحت الزاهد : تلقت لجان الجهاد والجماعة الإسلامية داخل السجن على دعم الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها في نوفمبر القادم.

أدلى مختصر الزيات محامي الجهاد والجماعة الإسلامية بتصريحات خاصة للإعلام أكد فيها دعم الجماعة للتعاون والتحالف مع الإخوان ، وقال إن هناك مساحة كبيرة للانفاق في الدوائر رغم وجود خلافات تكتيكية يمكن تحليق التقارب بشأنها وأضاف أنه حمل رسالة هذا التعاون وأن الرسالة قد وصلت إلى من يعتدبه الأمر.

وكتف محامي الجماعات والجهاد عن مشاورات جرت بين القيادات داخل السجن برزت فيها احتمالات الصمود في السودان والجزائر واليمن على وشح الحركة الإسلامية في مصر توصلت فيها القيادات إلى ضرورة دعم الإخوان لتشكيل الحكومة من خلال الحصول على أغلبية في الانتخابات.

وأضاف الزيات أنه رغم الموقف السلبي للجماعة الإسلامية من الانتخابات إلا أنه سبق للشيخ عمر عبد الرحمن مفتي الجماعة أن دعا المواطنين للتصويت للإخوان والتحالف الإسلامي في انتخابات ١٩٨٤ وفي الزيات إلا أنه رأى حديث الإذاعة البريطانية وهو الحديث الذي بثته هذه الإذاعة في الأسبوع الماضي.....



خبریں ۱۹۹۰ء

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

و يستفيد على أي منحصر ازمنة عود الحضور في المنطقة والأجور الإسلامية، وإلا فإن
 من حيث الحديث مع فريق من أعضاء مجلس إدارة، فإنهم يرون أن قطاعات التجارة هي
 التي تبني الأزمات الاقتصادية في المنطقة، وإسلاف ذلك، مثل أن أحداً من الحكام
 والجماعات الإسلامية قاموا بالصوره كمنع الحضور على عموم هو المرجح
 الحقيقي من الخوف الاقتصادي، مثل أن من الهجمات الرئيس سبني سنان
 في العراق، حيث تم حظر الحضور في المنطقة من أحزابهم التي لم يكن
 وبعدها على صورة هذه الأزمات، فإنهم يرون أن الحضور في المنطقة من
 الجماعات في ذلك عليهم أن يرفع في وجههم الإسلام ككافة بالعدو، والتصميم على
 سؤال حول الدعوة التي وجهها الرئيس سبني سنان للحضور في الحكومة
 والأخلاق لمنسحق في الأزمات إلا أن توجد أية صلة في الحديث الذي ألقى في والي مركز
 في الحور في الإقليم والحديث سنان للحضور.



مع بدء موعد الطعن على الكشوف.. أقسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية

الحزبيين من مطابقة حقوقهم السياسية طبقاً للقانون لتلبية مطلبهم كم هو عندهم وفيل تم استماعتهم.

أجاب المصدر: لم يحدث، ولم تبدأ القوات المسلحة ومراكز الدعاية بأي إجراءات بهذا الشأن. ولقد أرسلت أكثر من مرة موز جدي فاضلونا أن سأل الكشوف شاملة المحننين والضيابط بوزارتى الدفاع والداخلية.

القليوبية - كتب محمد الصلبي: رغم تعليمات وزارة الداخلية بتعليق الجداول الانتخابية بعد تنفيذها لتأجيل الفرصة للمواطنين للتعلم عليها خلال شهر فبراير الجارى إلا أنه لم يتم تعليق هذه الجداول ببداية مركز الشاذلى.

صرح محمد السروجى رئيس

في القسم ومراكز الشرطة وأرسلت مديرية أمن الشرقية، وذلك لكي يتمكن بإعطائه الجداول الأولى للجان من المرشحين في الانتخابات العامة لجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية قبل إجرائها لقطاً.

وأضاف المصدر: وكما للثقة وتعديل الجداول الانتخابية في بنتر أوله صفر بالشمسية، فقد بلغ صفلى الناخبين للقيدين في الجدول ١٤ ألف ناخب واستبعد ٦٠ متولياً وكرر الأسماء وأضيف ٤٨٠ من التوليد الجديد إلى أن الإضافة الحقيقية للجداول ٢٠ ناخباً فقط هذا العام من ألق كشوف السجل لثاني للمولود والوفيات. ولم يتم في بنتر أوله صفر استبعاد أى ناخب لعدم حكم قضائى نهائى ضد.

ورداً على سؤال بالنسبة لضيابط الشرطة والقوات المسلحة والمجندين

بدا يوم الأربعاء الماضى موعد الطعن على القيد في الجداول الانتخابية والذي يستمر حتى آخر شهر فبراير الحالي. تابع مندوب الاماني، الموقف وكانت النتائج أن القسم الشرطة بجميع المحافظات لم تلزم بالإجراءات القانونية وجهات تعليمات وزارة الداخلية التي تضي بتعليق كشوف الجداول الانتخابية بعد أن تم تنفيذها. لتأجيل الفرصة للمواطنين للتعلم عليها. وقالت مصادر مسئولة أن القسم الشرطة تكتفى حالياً بإعلام مديرية الأمن أو تسليم نسخة للمرشحين أثناء الانتخابات.

الشرقية - كتب ثروت شطفى: صرح مصدر أمن مسئول للأمانى بأنه لم تعلق كشوف الناخبين بعد مراجعتها وحذف أسماء الموتى والمكررة من الجداول

اللقم ببداية المركز أنه لا يمكن سوى نسخة من القوائم التي تضم المقيدين بالجداول الانتخابية عن دائرة المركز كما توجد نسخة أخرى لدى عمدة القرى وشيوخ البلاد.

ويقول محمد السارنى عمدة الجبل الأصغر إن الإقبال على القيد في الجداول الانتخابية كان ضعيفاً رغم تمديد وزارة الداخلية لفترة القيد حتى نهاية يناير ٩٥.

ورغم زيادة تعداد المصريين بالخارج ومسؤول زمامها على ١٤ عزبة وامتداد نطاقها العمرانى حتى عزبة عبد الهادى من الناحية المصرية وحتى الحصى من ناحية الجبلية إلا أن الحصر الجديد للجداول انتهى إلى قيد ٦٦٠٠ مواطن بزيادة عن العام الماضى بلغت ١٣٨ مواطن فقط رغم ارتفاع تعداد سكان القرية إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسمة



المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة

الحكومة

تعاول ترقيع

الجدول الانتخابية

بمسوئته، ولابد من التوقيع بمسئله اليد لإيقاف التزوير وإثبات التسيب فيه وهنا يجب تظليل عيوبه للتزوير إلى الأبدان الشاقة.

ترقيع حكام

من جهة، يطالب د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع بضمانات متعددة تتعلق بعمل الانتخابين ورسوم العملية الانتخابية ذاتها. وقال إن المحاولات جارية من جانب الحكومة لترقيع الجدول العمالي وهو غير صالح لترقيع. وقد قام الحزب بدراسة عملية بعمية، في الدرب الأحمر كشفت أن الجدول بها خلل يوشك أن يمحوا غير صالح لإجراء الانتخابات على أساسها. فوجد أصوات الموتى والبراس وأسماء، وهدية ومفاتيح من سطر أو أنفسهم أكثر من مرة وفي ذات الجدول.

ويشير د. رفعت السعيد أن طبيعة القيد للتكرار ليست مناسبة على الحزب الحاكم، ويمن طوله أن لا يهاجم، حيث توجد مطويات أن جماعات التسلح السياسي قد مارست نفس اللعبة على مدى السنوات الأخيرة. ومن هنا فإن الجدول العمالي غير صالح ولا مفر من إعادة إعداد الجدول.

أكدت الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب التي جرت مؤخراً عدم كفاية الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات. بل أن الضمانات القليلة الموجودة تنتهكها الحكومة.

وخلال هذا العام ستجري انتخابات مجلس الشعب وانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى.

فما هي الضمانات التي تطالب بها الأحزاب لكي تكون نزاهة الانتخابات حقيقية، ولا تستمر مجرد كذبة ترددها الحكومة قبل الانتخابات وبدها.

تحقيق : مصطفى الحفناوي

يقاين الطوائف منذ دعوة الناخبين للإدلاء بأصواتهم وحتى إعلان النتائج. وإن يوقع الانتخاب أمام أعينهم بعد الإدلاء بأصواتهم.

يقول إبراهيم الدسوقي أباقة رئيس الهيئة العليا لحزب الوفد إذا كانت الحكومة تتعامل بعدم وجود العدد الكافي من القضاة للإشراف على الانتخابات، فلماذا لا يخفض عدد مقررات اللجان إلى ٥ آلاف لجنة، وأنما حوالي ١٢ ألف قاض كما أن فرنسا تجري الانتخابات على عدة أيام واتهم الحكومة بأنها أفرزت هذا العدد من اللجان الفرعية لكي تتدخل بعد ذلك بعدم وجود العدد الكافي من القضاة.

كما طالب بأن لا يتم التنازل للقضاة في نسبة وزير العدل ٥٥ عضو في السلطة التنفيذية، ولكن أن يتم التنازل بواسطة قضاء أعلى محكمة لتفوض على سبيل المثال.

وقال إنه من غير المعقول أن يقدم مسؤول ما بإثبات أن التنازل انتهى

يقول د. عصام عيسى عضو اللجنة العامة للحزب القاسمي إن الضمانات الأساسية الأولى هي وجود إقبال جيد من المواطنين في يوم الانتخابات. على الأحزاب أن توجب جودهم إلى هذا الحد، وأن تتسلط عملية الرقابة على الانتخابات. أما الضمانات القانونية فيجب تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بالتصويت لمن يعمل بطاقة شخصية كما يجب أن تتسلط الأحزاب فيما بينها انتخابيا لكي تتسلط على أساليب الانتخابات في اليوم السابق للانتخابات. وطالب د. عصام عيسى بالضغط لإسقاط جزء من شرعية الحكومة في هذه الانتخابات وإثبات التزوير حيث أن الحكومة أن تنازل عن أغلبية الثلثين.

إشراف القضاء

أما مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار فيطالب بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بما في ذلك اللجان الفرعية البالغ عددها ١٢٢ ألف لجنة، فإن لم يكف عدد القضاة فإنه يمكن أن يشرفوا على مقررات اللجان وهي لا تتجاوز ٦ آلاف مقدر، أو أن تجري الانتخابات على عدة أيام وأصاف أنه يجب أن يوقف العمل



المصدر : الأمل

التاريخ : ١٨٤٠٠٠٠ : النشر والأحداث الصحفية والمعلومات

مساواة على أساس فرقة القومى أو السجل للثنى، وإن كان الأمر فى حاجة إلى تطويرين فإن التجمع على استعداد لتحديد أى عدد مطلوب.

أما بخصوص العملية الانتخابية، فيطالب د. رفعت السعيد بأن ترفع يد وزارات الداخلية عن العملية الانتخابية، وأن يقتصر دورها على حفظ الأمن خارج اللجان، وأن تترك العملية الانتخابية للجنة قضائية يختارها المجلس الأعلى للقضاء أو مستشارو محكمة النقض.

وأعزى خطر للتصويت للتكرار، ويطلب باستخدام أسلوب وضع علامة على يد الناخب لضمان عدم تصويته مرة أخرى وأن يكون حجم التزوير مضاعفاً باعتباره تزويراً فى معنى رسمى.

لكن - يقول د. رفعت السعيد - هناك مشكلة هامة هى استعداد بعض لعدد أقاليم مستورباته لتتلقى فى العملية الانتخابية وهذا مهافة للديمقراطية.

ويطلب بوضع ضمانات للحد من هذه الظاهرة منها إضفاء تصديق للترشيح يمنع المرشح من أن يتلقى أو يقدم تبرعات خلال الحملة الانتخابية، وأن يتولى القضاء مستحيل الحق فى نظر الشكاوى والحق فى سحب المرشح إن ثبت عليه ذلك.

إن هذه المسألة تمثل عصباً حاسماً حيث أن تيارات متنافسة بعضها قد حشدت وتستعد تمويلاً خارجياً يمكنها من شراء مقاعد برلمانية.

ولكن ماذا لو لم استجوب الحكومة يوم رفعت السعيد إننا سنواصل التفاوض لعدد أوسع قوى حزبية ونيطرانية حول هذه المطالب من أجل تحقيقها. كما أن خالد محسن الدين رئيس الحزب تقدم بمشروع قانون لتعديل شروط إجراء الانتخابات لمجلس الشعب وتنظيم سرعة مناقشة ومشهد التأكيد حوله.

1
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525

THE

[illegible]

تدعى مع جميع العرب في ذلك الزمان
من أجل ما وقع فيه من الفتن
فما مضى من ذلك إلا ما مضى
والأحبار لم يزلوا يفتنوا به
بلطفاً
والعربون من الملوك من حكم
مصر على ما كان ١٢ عاماً (أي حكم
الفرجاء) ثم لم يزلوا يفتنوا
بهم إلى أن وصل إلى حشد
الفرجاء من أهل مصر ١٢ عاماً
وغيره من الملوك من حكم
وإن كان في ذلك ما كان من
الفتن التي لم يزلوا يفتنوا
بها إلى أن وصل إلى حشد
الفرجاء من أهل مصر ١٢ عاماً
وغيره من الملوك من حكم
وإن كان في ذلك ما كان من
الفتن التي لم يزلوا يفتنوا
بها إلى أن وصل إلى حشد
الفرجاء من أهل مصر ١٢ عاماً
وغيره من الملوك من حكم

رجال القانون الدستوري يطالبون

[illegible]



الطوارىء أطلقت
يد السلطة
البوليسية لمنع
المعارضة من مباشرة
حقوقها السياسية

اللائحة الثالثة - كما يقول د. الهنا -

[illegible]

بطلبه منحت لندستروغ تاريخ فرض الأحكام العرفية في مصر، والتي جعلتها
قوة عربية قوية للسلطة لعلها لا تزال الأركان في رة في املا الفورية ..
عام ١٩١٦ قام مصر باسيسي الأركان العرفية، فرفضها الجنرال
الانجليزي ماكسويل على الشعب المصري أثناء الاحتلال، فرفض ذلك بسبب
الحرب العالمية الأولى وبعد انتهاء الحرب في ١٩١٨، حيث كانت القوات للبرية
ولي عام ١٩٢٣ أثناء الاحتلال، فرفض الأحكام العرفية على في مصر
مرة ثانية ولكن الانجليزي لم يحكمون ذلك، وكان يدير وجهها وصول القوات
الأنانية في، المعلنين، وبعد انتهاء الحرب في ١٩١٨، حيث كانت القوات للبرية
ورفضت مرة ثالثة أثناء الحرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث كانت القوات للبرية
مشاركة في ذلك الحرب.

٦٦ يناير ١٩٦٥، وظلت حتى عام ١٩٦٥، حيث فرضت مرحلة الانتقال وتحتل السنوات من لبنان سابقاً، وحكم مجلس قيادة الثورة، مما دفع حلاً الطوريين، وقبل نهاية يونيو ١٩٦٧، بمناسبة الفتح على البلاد، وضعت حد ١٩٦٨ وظلت حالة الطوارئ، قائمة حتى عام مصرع السنديال عام، ولم علم ١٩٨١ عادت حالة الطوارئ، تحكم بها البلاد حتى كتابة هذا السطور.

هذا هو الرضا الاسود من الاعمال التشريعية، في قانون الطوارئ، كما يجب ان هذا هو الخطم المسكور رعب... ١٩٦٥

لا تتخافيه.. ولما نطالب بالغاء، هذا ما
يقوله رجال القانون والسياسة في

الامتحانات:

المتكبرين حائل إلى استقلال القانون
المتكبرين بهامة القاصرة - ولا على
شريعة إلهه كمال الطوارئ - فورا - لا
يخسرون - وحيات الطوارئ - ولا على
في ظل إعلان كمال الطوارئ - لا
معنى إعلان الطوارئ - ولا على
صلاحيات واسعة كذا تكون غير
مستوية للحكم العسكري - وغيره -
هذه الصلاحيات التي هي في الحقيقة
والتي هي في الحقيقة - ولا على
الحكم - وما يترتب - ولا على
في ظل إعلان - ولا على
ذلك أن يجوز جميع الصلاحيات
صلاحيات أخرى - ومعنى أن كل
الصلاحيات والسلطات الانتخابية
التي هي في الحقيقة الطوارئ - ولا على
في ظل إعلان - ولا على
فورا - لا على صلاحيات أخرى
فورا - لا على صلاحيات أخرى
فورا - لا على صلاحيات أخرى

أكثر من هذا إن القانون أجاز تخلف
الجماعات الطوارىء بأوامر شرفية، ثم
تصوّت بعد ذلك بالكتابة، ولك أن تتخيل،

تحقیق:

سید عبدالعاطی

[illegible]



والأهم قانون الطوارئ، فإذ كان ذلك في حوزة للمناقشة بين الأوساط الأمنية في مصر، وبين الحرية الانتقائية...

● البعض يدعي بمخاطر تطبيق الأحكام العرفية أثناء فترة الانتقالات، يرد على ذلك، بأن تلك ستجلب الفرصا للعناصر الأخرى، وتضيق تدريجيا الانتقاص للنسبة التي تنفص على مقدرات المجتمع والقوة، وبالتالي ستجلب دعم تطبيق الأحكام العرفية أثناء فترة الانتقالات.

ولكن ما هو البديل؟، هكذا يطرح د. مصطفى فوزي ويذهب عنه، يقول: الأحكام العرفية تشمل مجسمة العمل، بوجهها قانون العقوبات، تستطيع أن توفيق بين مقتضيات الأمن والحاجة للأحكام العرفية في ظل الأنظمة والانتقال الانتقاص من نظم إلى نظام من طريق إخراج الجرائم للسلطة القضائية من خلال تطبيق الأحكام العرفية أثناء فترة الانتقالات، أي أنه أثناء فترة الانتقالات تشمل القوانين العرفية الجرائم وتعلق بجرائم كبرى، أما فيما عدا ذلك تظل مطبقة، وتطبقها لا يؤثر على أروقة القضاء، ولا على حرية وبحركة الأفراد في الدعابة الانتقائية.

● تستطيع أجهز الأمن للمرافعة مع المحكمة الاتفاق على وجه التصديق في الجرائم للسلطة القضائية واستفسارها وأبعادها أثناء فترة الانتقالات، كما يتم الاتفاق أيضا على تلك التي يعامل فيها تطبيق هذه الأحكام تسيل لجرائم الانتقالات وإثناء البراءة، ولكن خلال شهرين أو ثلاثة أشهر.

● نقده: ليس غريباً أن تتحكم مصر بالأحكام العرفية منذ حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ وحتى اليوم، فإذ كان ذلك الفترة ثم إلغاء الأحكام العرفية عامين قبل مذبحة يونيو ١٩٦٧ وعام قبل مصرع السادات في أكتوبر ١٩٨١.

● قال د. مصطفى أبو ظهير: نعم وقت حريق القاهرة كان لابد من تطبيق الأحكام العرفية، وبهذا قامت الدولة في يونيو ١٩٥٢، والشريعة لا تستطيع تأمين دكتاتوريات القوانين العادية، وبما استقرت الدولة وحكومتها في لؤلهم عهد السادات (١).

الزمانية فقط ولم تلغى القوانين الطوارئ على أياها ولم يجرى حركات لبرارية لا تقل خطورة مما يحدث في مصر؟

● قلت د. فوزية، القانون العرفي هو قانون استثنائي، ويصدر في بؤلال مجرمة على القانون... وبما القانون لا يستخدم فقط ضد الأرباب، ولكن يستخدم ضد جرائم الغرقات، والغش التجاري، وهي جرائم لا تقل خطورة من جرائم الأرباب... ونحن لا نريد استثناء قانون خاص بالأرباب ليكون استثناءً بأكسما... ولكن نريد أن يكون القانون استثنائياً مؤقتاً، فهو الفصل من أن يكون هناك قانون دائم.

● مبالغة الحقوق السياسية للستشار سعيد الجبل يرد على ما قاله الدكتور فوزية ميجستار... يقول: من أهم الخصائص التي تكفل لبرارية الانتقالات حرية ونزاهة، أن تلتفي حالة الطوارئ، بل لتي غالب بالأداء حالة الطوارئ من الآن... لا نأشأ تطلق يد الشرطة للعمل ما تشاء، ويهملها تعلق في كثير من الأمور، مما يعيق عملية مواجهة الحقوق السياسية.

● الوجبة التي يستند إليها البعض لتبرير فصل القانون الطوارئ، هي وجود الأرباب، فمن يقول لؤل... هل قانون الأرباب خلف من الأرباب... بل يقول لهم، أن الأرباب موجود في دول كثيرة في أنحاء العالم، ومع ذلك لم تلغى حالة الأرباب مطلقاً ويحدث في مصر.

● ريشيد المستشار الجبل، أن وجود قانون الطوارئ، لؤل يوجد من حرية الانتقالات بالنسبة للشرطة من حرية الانتقالات بالنسبة للشرطة هذا ليس حلالاً غير حرية القضاء والبرية نفسه، أما الإلغاء بأنه لا يكون في الانتقالات السابقة، نحن نقول أنه صرح على البرية، وأبسط هناك لؤل ضمانات لعدم استخفافه في السلطة وصمداً تريد.

● الدكتور مصطفى أبو ظهير يرد على مجلس الشب الأسيدي، رؤية خاصة في هذه القضية، يقول: مصداً تطبق

العنف الانتقائية، على ظل رئاسة رئيس الجمهورية لعرب، فاستند أن الانتقالات تصبح مسالة شكلية يرد بها القضاء طابع ميمتراطي على نظام نيكتاتور، لأنه لا القضاء بين الديمقراطية والأحكام العرفية، فهذا تطويق لا ياتقون.

● الطوارئ ضد الأرباب الدكتور فوزية ميجستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب تدرى أن القانون الحالي الذي ترميها مصر تصويها الاستمرار في تطبيق قانون الطوارئ، وهي ظروف الأرباب، وتعد، أما المسألة الأخرى، فإن قانون

الطوارئ لم يستعمل إطلاقاً في الانتقالات السياسية (انتقالات مجلس الشعب عام ١٩٩٠) وهذا بالتصريف جميع النواب، سواء من العرب، فوضي، في أجهز للمرافعة في الاستطون، وهذا تكفل حيل في المجلس العالي، وكأهم أن الأرباب الانتقالات كانت بؤلية، وأيس هناك رفع من مهلة أرباب العادية والمستطون.

● قلت: الانتقالات مجلس ١٩٩٠ لم تشارك فيها أرباب، قوة منتسبة للبرية، فوضي مثل حزب الوفد، ولم تشارك فيها قوى سياسية لها شعبية مثل الإخوان المسلمين، والحقلي تم قدمت تجايات قوية وأها تأخيرها في الانتقالات للنسبة التي تستغل السلطة قانون الطوارئ، لعدم وجود قوى منتسبة للبرية المسلم... ولكن تم استغلال قانون الطوارئ، في الانتقالات للنسبة التي شاركت فيها لبرارية قوية وهي الانتقالات ١٩٨٤ و١٩٨٧.

● نقده: بعدد القوى التي للبرية، نحن نتكلم من السيرة التي وصلنا إله في انتقالات ١٩٩٠، فلا رجعة في البرية، ونريد أن تكون مستطون، وسوف تكون الانتقالات القادمة بؤلية وصمداً.

● قلت: من الصعب أن تتحكم مصر منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن بالأحكام العرفية بؤلية الأرباب وهو ما لم يحدث في أية دولة في العالم، أو بمعنى آخر إذا لم يتم القضاء دواها على الأرباب وهو أمر متوقع، فهل تتحكم مصر طيلة مصرها بالأحكام العرفية؟

● قلت د. فوزية، مصر لا تتحكم بالأحكام العرفية بمعنى الكلمة، ولكن قانون الطوارئ، أحد القوانين المطبقة... والبرية متوافرة للشمس... وقانون الطوارئ، خلاله محدود جداً ولم يستغل ضد تلم أي حرية رأي ولم يستغل ضد إبداء الرأي في الانتقالات... ولكنه مصموم من حيث التطبيق في إطار ضيق الأمن للمجتمع، ومن هنا فلا يصح أن تطبق بكفاءة ولا استسلط هدف... ولا يكتفى طول لؤل طالا مجرد وجوده لا يزال موجوداً.

● قلت: أي بعض الدول مثال فرنسا وإيطاليا وإثانيا، أصدرت قوانين خاصة بالأرباب، وتطبقها على الموقد



المصدر: **الصحيفة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ ١٩٩٥

● طاعت ب. مروي قائلا، هل
يعمل إلا تستقر الثورة إلا في لواخر
عهد الساعات ١٢

● لاجل ب. مروي، كانت حكم
البلاد خلال فترة عهد ناصر بالقرعة
الشوية، وأيضاً معظم الفترة التي
حكمها الساعات كانت حكم القرعة
بالقرعة الشوية، وفي لواخر حكم
الساعات حكمت البلاد بالقرعة
الاستثنائية حيث استحدثت السلطة
شرعية من القانون وليس من
الثورة، وبعد مقتل الساعات في أكتوبر
١٩٨١ - صوتت وأيضاً مجلس
الشعب - كان من الضروري إعلان
الأحكام العرفية، وكان من الضروري أن
تكون للشعبية وقضية غير أن إحداث
الأيدي من طوعية، والقبول
الاقتصادي من طوعية ثانية اتخذت
مودة الأحكام العرفية، ففازت طويلاً،
لكن الأحكام التي جعلت في المجتمع
للمصري في التي اتخذت ذلك.

● لذلك إن القانون العرفية به
الحكم رابعة تصل في حد الإعدام، وبه
تصوب تعاقب كل جريمة بما فيها
العنف الأرماني.. إن هذا تصد
الدولة على تصرفات القانون الطوعية
والأحكام العرفية التي تم استخدامها
بعد المعارضة في انتخابات سنة ١٩٩٢

● قال ب. مروي: القدر ليس في
المعقولة، فالمعقولة واحدة، ولكن الفرق
يظهر في الإجراءات الجنائية... القبض
والصاكنة... لو تركناها والقانون
الحالي، في بعض الحالات يكون من
الاستحيل ضبط المتهم وتوجيه المجتمع
ضروبه، ولكن في ظل تطبيق الأحكام
العرفية تكون هناك سهولة للوصول
إلى القانون والعدل... وفي النهاية لا
خوف من هذا بالنسبة للشخص
الحالي، لأنه لو حدث خطأ في التطبيق
هناك ضمانات قضائية على رأسها أنه
من حق المعتقل الممنع أمام القضاء
لحريات القبض أو الاعتقال، فالأمر
يعود في النهاية إلى القاضي، وهناك
شعاع بعض الانتهاكات، والقضاء يرد
الأمر إلى صاحبها.

● الدكتور سليمان الطاهر استدل
القانون العام والعرفية... يقول، لأن
الأمر الذي نريد أن نصيبه إليه هو
إلغاء الأحكام العرفية، ولكن الدول
أولاً، هل تسمح الظروف الصعبة
والعنف... نرى أن سلامة الوطن فوق
كل شيء، حتى فوق القانون إذا كان
هناك ما يهدد الوطن... ولكن هناك حل
وسيلة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة،
وهو أن تعمل الأحكام العرفية خلال
فترة الانتقالية، وأن يعلن الرئيس
العدالة ذلك، وأن تكون هذه الأحكام
العرفية قصيرة على ما يهدد سلامة
الدولة والوطن.



المصدر: **السنس**

١٠ شباط ١٩٩٥

التاريخ:

للنشريات والخدمات الصحية والمعلومات

فكرة!

نريد انتخابات حرة، ولا نريد أن تتكرر الأخطاء الماضية، ولعل كل شيء نقول: إن لا أحد في مصر يريد منافسة الرئيس حسني مبارك على رئاسة الجمهورية! فهذا المنصب خارج للمنافسة، ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع، ليس على انتخابات حرة - تمام الحرية - خالية من أي ضغط أو تزيف أو تزوير.

لا نريد نواباً بينهم المضافون ورجال الشرطة ورجال الحكم للعلم، نريد نواباً يختارهم الشعب، ويمثلون الشعب لا الحكومة، ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور وإعادة سلطة الأمة، لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب، يؤمر بإقتراح، وتضغط فيه الحكومة لإخفاؤه، يقول نعم إذا قالت له الحكومة نعم، ويقول لا إذا قالت الحكومة لا، نحن نريد برلماناً يراقب الحكومة لا برلماناً يطوع الحكومة، نريد برلماناً يخيف الحكومة لا برلماناً يخاف من الحكومة.

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التي استمرت ٥٢ عاماً، أن يتفتح بقله في اختيار ممثليه، وأن تكون الانتخابات انتخابات حقيقية لحق الشعب، وأن يقدر الشعب أنه شريك لا تابع، وأنه مخير لا مسير، وأنه صاحب رأى قاطع في اختيار ممثليه ونوابه، ولهذا يجب أن نلجأ إلى القضاء لنضمن العدالة

بالإشراف القوي على الانتخابات، يترك محكمة النقض وحدها حق النظر في الطعون، وأن نتمتع أحكام القضاء ولا نضعها على الرءوف، فلا يبقى يوم يكون في المجلس خمسة وسبعون نائباً حكمت محكمة النقض بسقوطهم ويبقى في مقاعدكم على الرغم من حكم القضاء.

نحن نقول على فترة جديدة في تاريخنا، للتكلم وجوها جديدة ورواج جديدة وتغيير جديد، وقد أصبحت أغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وديمقراطية وديمقراطية حرة.

انتهت عصور الانتخابات للزيف والبرلمانات المظلمة، وأصبح الشعب مصر السطوت، ومن حقنا أن نعيش في هذا العصر الجديد.

مصطفى أمين



شكرى في المنوفية: معركتنا الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات

طالب القائد الاستاذ إبراهيم شكرى لقائ حزب العمل في شبراخيت الكوم وكبار المسؤولين والهيئات هتفت ندوة بعد صلاة العشاء بمدينة ابراهيم جليل ابو هن مصر اللجنة التنفيذية وادبى للثورية حضرة الفيل كير من أعضاء حزب العمل والقيادات السياسية والهيئات كما جرى حوار بين الناشطين والمنهضين ابراهيم شكرى استمر قرابة الساعتين.

بدأ شكرى كلمته معلماً أعضاء الحزب للاستعداد للانتخابات حيث ستجرى الانتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية التى أصبحت في سبيلها الحل بعد الطعن فيها بعدم الدستورية.

وطالب شكرى بضرورة اقرار ضمانات نزاهة الانتخابات لجميع الانتخابات يتم تزييرها لعدم وجود الضمانات الكافية وتعتبر للانتخابات الثابتة نهاية على الانتخابات الوحيدة التى تتم بفساد من الديمقراطية وأكد أن معركة الحزب الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات.

وتحدث الاستاذ ابراهيم شكرى عن زيارة السودان فقال إن السودان فى

العمق الاستراتيجى مصر كما يوجد بالسودان ٢٥٠ مليون انسان صالحة للزراعة والمياه متوفرة واحتاج فقط أن يزرعها. ومن حل منى مشكلة الغذاء في مصر والسودان. كذلك يعتبر مشروع زراعة للمصريين لأرض السودان بداية لوحدة الشعبين المصري والسوداني وصولاً لوحدة الوطن العربي، أما مشكلة حلايب فليظهر الخلاف حولها قسمين ومن الجميع أن يحسن الليات. حتى تصل تلك للشكاف. وحول قضية حبس الاستاذ هائل حسين قال شكرى حبس الاستاذ هائل حسين كان أمراً خطيراً، فهل وصل الأمر إلى حد حبس أمين عام حزب شرعى له وزنه في الداخل والخارج وشخص يؤمن هائل حسين؟ لذلك بعد جريمة قتل القاتيلين كذلك احتجاج الدكتور محمد حلى مراد كيلين في حبس اسم مصر الجديدة ولم يفرج منه إلا بعد دفع خمسة آلاف جنيه كغرامة وتساءل هل كان هائل حسين تاجر مخدرات أو صلاح حتى يعامل مثل هذه المعاملة السيئة ونحن نعلم الله أنه كان ملحقاً وخرج أكثر صلابة والحكومة هي التى خسرت من هذه القضية المثقلة لذلك لابد من وقف العمل بظنون الطوارئ.

التيمة هي



السنة ١٠

المصدر :

١٠ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري في المنوفية

كما تطرق شكري إلى عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني والسوق الحرة
الوطنية مذكرا إلى أن إسرائيل لا يعميها سحر عملية التطبيع وتحاول أن تتغلل في
كل صغيرة وكبيرة في شكونها وهي التي ستقوض من السوق الحرة الوطنية
وستكون لها اليد الطولى في المنطقة إذا لم يلق العرب ويعدوا وتعتمد على التسلسل
كما تحدث إبراهيم جميل أبو علي أمين للتوفيق مرحبا بالعاشرين وطلب
الجميع بالتمسك بمقراتهم السياسية والحرس على الإذلاء بأصواتنا وعلى أعضاء
الحزب ضرورة الوجود بين المواطنين وتربيتهم بحقوقهم لأن الانتخابات تجري في
ظل ظريف قهر السلطة وطلبة بعض الرهائن مما يدفع التناحيين للعزوف من
الإذلاء بأصواتهم كما دعا إلى تشجيع تجربة زراعة لربوا السورين حتى تحل
التكامل الحقيقي بين البلدين وأن تتسود من قيد زيف العيش كما تحورت
السورين التي أصبحت تسود الفصح الآن
أما د. أحمد المهدي فتناول اتفاقية حظر الأسلحة النووية في المنطقة وتحت
إشراف برلمانيا التوقيع عليها بل وصل الأمر للقول بأن إسرائيل ستقوم بكتابة
القرار وتنفيذها على الاتفاقية بعد استكمال عملية السلام، فهل وصل الأمر لهذه
الدرجة من الترويج للعب بسلامة وأمن الدول والشعوب



الشمس

المصدر :

التاريخ : ١٠ شباط ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كشوف الناخبين في أدراج الحكومة

لوحظ في أغلب الملاحظات أن
جداول الناخبين لم تعرض على
الجمهور رغم أن شهر فبراير هو
الوقت الذي حدده القانون لعرض
هذه الجداول للجمهور
إيمان مطابقتها للواقع ولكي يتأكد
المرء من أن إبلاغه قد تم تنفيذه.
وهذه إحدى وسائل النظام الحاكم
وخطه لتزوير الانتخابات.



المصدر :

١١ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالمقل

؟

جسمت حكومة الحرب الوطني الانتفاشات الديمقراطية للقائمة بـ ١٠٠ فرامت تعقل وروى للمعارضة والمقل حاصرها الروح والتضحية بضمي في الحافق للفران للاندام أمام رجائيا بالشيء للتلحاح. راد شيئا على رئيس الانتفاش للماركة الانتفاشية الأخيرة في يوم سعيد والاشكورية ولغيره، وكما في رفقت الحكومة بكل قوة ان فصح حتى للديويين منها والفرق في إحدى هذه الماركة للاحتفاء بالجنود لاشهر طيلة على كرسي البرلمان. ويبدو ان الحكومة اصيبت بجملة من الهم الشديد، فوافقت صانعوها على المعارضة لتسجل على بعض انتفاشات حرب الانتفاشات الأخيرة التي انجزت لطلعت الحرب وبعث كافة القوى في مساهمتها في مركزها ضد وسوق التغيير الاستراتيجي للناجين للديمقراطية، راد لخلعت الحكومة في مركزها للتأخر ووجهت كافة بطلونها على بل ومناصب جهتها وامتيازها على كل قنصل الاخير على الديمقراطية رامت لكل في طريق العمل وبذل نحو مائة من اسودت الحكومة للاندان ١٠٠ والى استعدت لشمع للقيام للثوية بعد ان اتممت انها بالمثل حكومة للثوية وان الكرام الجميع بالمشاركة في انتفاشات انتفاشات من شأن ان يقضي على سيطرة من حسيهم وذلك الذين يستبدون من حزب الكثرة عن الفاركة لونهن من السيطرة على الانتفاشات مخرج هذا الانسحاب. ولكن الحكومة اكتشفت فجأة ان الانشابة متخارزة إلى المعارضة وبديها وان لحد لا يمد يدين مرشحها، وأرادا لجأت إلى التلويح للانتفاشات وبما في الاستعانة أكثر من مرة استعمالا للمركبة الفاسدة. ويبدو ان ثورة الكثرين الثائمين بطلوا في الأمر فلم يجرى سوى شريحة أجود تعديل جديد على القانون ١٠٠ وبمناقشة مادة لقوى ٥٠ كترية تم على تعديل لخصائص اللجنة القضائية للفرقة على الانتفاشات وطبقها لكل في مراجعة سجلات القيد ونص كشراف الثائمين وانتخاب من ترى الاستعانة بهم من الأجهزة الثورية للشخصية بحيث تكون لهم جميع صلاحيات اللجنة القضائية. ولكن من حق اللجنة الاطلاع على من قيد اسمه في كشراف الانتخاب ان اصل قيد اسمه .. الخ. ومع تغييره الكامل لخصائص

المدان والذين الا ان الحكومة تريد وروى من وراء ذلك الى خبر، فبار للمعارضة وسألت للانتفاش في عناصر حكومية لدم لها سوى لتسجل الانتفاشات لخدمة الحكومة وادار كل للناش للثوية والتمانية وبما على لاثين في الانتفاش وهذا الثائمين للذين الذي جري صلبه اسم الأول في لجة الانتفاشات والشكاري بمشور ثلاثة من أعضاء مجلس الشعب لئلا ان يمد مروى الكرام خاصة ان حالة الاستغنى عمد كلفة الانتفاشات التي بدأت لي حصد لخصائصها لئلا على هذه الانتفاشات الفخيرة التي تامل ردة عنيفة من الديمقراطية في البلاد. وإذا كانت الحكومة تصعد بهذا الاجراء الجديد انها تامة على جميع الأمر لخصائصها واستادروا من التتار الانساني السيطر على الفاركة هذه الانتفاشات للتلويح انها تاملت في مستقبل جديد ان تخرج من بسبيلها وبما في الحكومة ان تخرج على الجميع وان تصعد نساء من قرائن وان تعزل هذا والتي بذلك وبما في والتأكيد على ذلك للشمس الاخير في نفس هذا النظام. وإذا كان الجميع على يدن بان هذه التصرفات ليست لخدمة الحكم في لخدمة القرائن بل من لخدمة ليرات العنف والتطرف في لجة عليكم لئلا يتم الإبقاء على قوة الحكومة

سبادة القرائن مايجري الآن ليسب لخدمة الفران في لخدمة النظام وأرادا عهده الى التدخل لئلا هذا الأوروبي الجديد على يمارس هذا جميعا

مصطفى بكري



المصدر : **أحنا اليوم**

١١ شعبان ١٩٩٥

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

فكرة!

إن نسكت مستطلي دائما إن تكون الانتخابات حرة خالية من أي قيود انتخابات للجمهور رأى الشعب وتعلن كلمة الأمة وتختار ممثل البلد الحقيقيين لا ممثل الحكومة ومحاسبين المحافظ أو المأمور .

إننا نعتقد إننا نخدم الحكومة عندما نطلبها بأن تكون الانتخابات القادمة انتخابات حرة لأول مرة منذ انتخابات ممدوح سالم التي كانت أول انتخابات حرة منذ قيام الثورة وهي التي سيطر عليها بعض الوزراء وبعض المسؤولين . ولم تضل هذه النتيجة الحكومة يومها بل زابتها قوة وتأييدا واستقرارا .

وإذا جرت الانتخابات حرة مستطلي الحكومة حوالى مائة مقعد ويغلي لها ثلاثمائة مقعد وستلوى إلى قيام برلمان قوى له كلمة مسوعة وله رأى مطام ومستصيح المعارضة قوية ولكن مستطلي الحكومة أقوى من المعارضة .

لنكتب الحكومة شيئا عندما تصبح المعارضة حزبية شعبية لا قيمة لها . فللعارضة الشعبية تضلعف الحكومة وتضلعفها وتضلعف البرلمان المزيف أشبه بخيال المالك تخلف منه العصفير ولا نهله

النسور . ولكن تستمتع البلد بانتخابات حرة يجب على الأقل وقف لقانون الطوارئ أثناء الانتخابات والأفراج عن المسجونين السياسيين .

وقد حدث إن تمت اجتماعات بين الحكومة وبعض زعماء المعارضة وكانت الاجتماعات ودية ولكنها لم تصل إلى حلول ملموسة . فللحكومة حتى الآن لم تقتنع إن البلد في حاجة إلى تغيير ولنها لا تريد أن يستمر الحال بلا تغيير ولا تبدل بينما المعارضة تصر على ضرورة التغيير وأن لا تقتصر التغيير على الأشخاص بل يشمل الأسس نفسها والقوانين الاستثنائية التي قيدت أيدي المعارضة ووضعت العراقيل في طريقها .

الغلبة المعارضة ضد الإرهاب وترفض أن تكون مصر كإيران والجزائر ولتسكت بالديموقراطية الحقيقية وترفض الديموقراطية الوهمية وتريد أن يكسب الشعب شيئا أو أشياء في فترة الانتخابات ولكن الحكومة لا تزال تسكت بأن تكون خطواتها بسيطة وتعتقد أن محكم مصر هو أسرع طريق إلى الإصلاح .

مستطلي أمين

مستطلي أمين



حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان في الانتخابات القادمة

بقلم: د. سعد الفضلي

لتنظر لحظات جيايا الاقباط والكثيمنة.. كما قرأت عن زيارات لهم بها رهبان من كتاكس المحافظات لقب هذه الجماعة.. وقرأت رسائل وجهها الاخوان احكام الاسن يطالبون بالديمقراطية والانتخابات النزيهة.. والطريف انه مع الملاحظة بالانتخابات التشريعية النزيهة منذ خمسين عاما وجئت تعريضا من مرشحهم يعلن انهم لن يتخلوا الانتخابات لظروف تصدع التنظيم والقرابة المسبق.. كما تؤكد لدى الأتلة والوثائق ان القول لم يعطروا مجتمعا.. ولم يستخدما سلاحا

للمرض رأي او معارضة رأي... وعصام العريان التي تعمله او تابعه لغيره في العمل اقباس والعمل السياسي والعمل العام وفي الدنوات والتكلمات.. في حيزها الضخم.. وحيز العمل وعلى صفحات الولد وفي الدنوات التي شاركه القوميون ليهيا كد مسكه بالديمقراطية والراي الاخر والتجديده وتداول السلطة واستفكار الازهاب.. كما أكد تميزه الحريات من خلال الدفاع عن الحريات والاحتياج حق الانسان.. اي انسان في الحرية..

ومن اجل ذلك فلهذه نعت حسن يرضي على عصام العريان ورفاقه العريان.. ولعل لعل هناك ليمسا دى وقع او خطا قد حدث.. او لعل الحكومة من خلال اجتهاد التغيير ووسائلها الكبيرة قد وجدت من الفران والآلة في ايام ما عزت من ان اجدوا ليوصلهم من في احوال طوان.. هي احوال الدراسة التي اعينها.. ولقد فلتكتل حتى قطع الفيل.. ويجدد القريب.. وسنر وجه العقيلة..

ثم اعادت الحكومة قرار الازهاب.. لتحملا التسعادات جواحي.. فقد اعتمدت الامارات الحكومة.. الآلة الصحفية والوثائق الامانة والازالة العلمية التي الاذرت بها في براسي ذلك من تهمم عصام العريان ورفاقه بالاعداد لقب نظام الحكم

ودوما استكني هذه العملية بحد مع مزيد من الهمة ومزيد من الدقة والتدقيق حرصا على الوصول الى اقتراحات المضمونة التي تعتمد الاساس العلمى والنطق الصحيح وقد سمعت بيجية في التلقين عن الاسس القريب خاصة لفترة السبعينيات.. بالنسبة لهؤلاء الناس واستطيع ان اقول انه لم يلق منى

بيان من يبلات الجماعة الاسلامية او كتاب او كتيب من كتبها او كتيباتها وعلى الخصوص في فترة الدراسة الجامعية الا وقد قرأت محلا دراسا لاكتشف من بين ما اكتشفت وهو كثير ان هذه الفئة كانت من القوالب للتكوين براسيا وايضا من المختارين بالخاصة في العديد من المنطة..

وقد التقت في فترة لاحقة ولقب في مشايخ مجلس الشعب حيث كانت التجربة الاولى لعدد منهم في عضوية البرلمانات.. ولقد نظرت ان مفهوم العمل البرلماني والتحقيل البرلماني عندهم هو المفهوم الصحيح لسليم.. لا فهموا عضوية مجلس الشعب على انها غاية عن الشعب كنه مع لخاصية والتكوين للعمل التفتيكي والرعاية للمصالح العامة.. وايسرت لاجاز لمصالح الخاصة او الانكشاف حول الوزراء للحصول على توكيداتهم على التماسات.

وبقدر ما قرأت وسمعت على الطرق الاخر او الذامية الاخرى الكثير من الاتهامات الموجهة للتخمين لهذا الفكر وفي مقدمة هذه الاتهامات.. الازهاب وتوحيد الوحدة الوطنية واستغلال الديمقراطية لتولوب على السلطة ثم الاجهاز على الديمقراطية والقامة الديمقراطية لتبنيده ورفض اي شكل من الشكك المعارضة وقفا اى ماكن لراي الاخر.. والعرض في خيام قصور الاولى والتوقع ونبيذ الضميرة.. والاحتكار على البرامج والعيادة للسلطة التي تخرج من ضاياعا جماعات الضرف والازهاب.. بقدر ما قرأت من هذا وغيره.. بقدر ما سمعت في الدراسة والبحث والنقصى الحقائق.. ولكن كانت للسلطة العلمية اكثر من مثله.. فلي سبيل لئلا وجدت مكانا بارزا يكاد يكون ممتلكا في جريدة الاخوان المسلمين اليومية في الازميتات كان مخصصا

استدعت من اساتي التي اضطلعت بها ان التابع مسيرة مسيرة عدد من الجماعات الاسلامية على الصعيد لاصورى.. افكار والمعتقدات.. الاساليب والوسائل.. الاهداف والغايات.. وقد ولقت كثيرا عند جماعة الاخوان المسلمين.. فقد استرعى انتباهي ان للجماعة تاريخا حائلا بالاصل والانتاجات والاثار والتأثير.. كما هو حال بالاتهامات الموجهة الى الجماعة.. مهما هو حال بالنامى والشداد.

واحسن ان الجماعة وقد تعرفت لتكثر من الضغوط التي وصلت الى حد المخالفة والحكمة والاعتدال والسمو والتجديب.. والمتمتع وسماوة اضيفة متراكب على الحقائق مع تشويه الواقع.. قد شاعت من افكارها ما ملق بها من المصاوى والقوايل الكسرية التي تحتاج من البحوث الكثير من الجهد والبحث والشمس مع لخاصية الحكمة من اجل التخصيص والفكر وقد القى الامر فيما القى ان التابع الجماعة من خلال ادبياتها ومن خلال ادبيات الفكر المعارضين والمهاجرين.. ان جاز التعبير.. وكذلك من خلال افكار عدد من المثمنين البارزين لها.. وشاغلهم ومعارضهم على السلطة الامر الذي بلغت الى التركيز بالاطبع على مجموعة متنافاة منهم عصام العريان.. الطبيب والكاتب.. وعضو مجلس الشعب..

والثاني.. لعل نظري في هذه المجموعة.. تلك الطاقة السجبية التي يلمن بها شعبية المجموعة ومنهم عصام العريان.. ولقد تكرر انكس النهور ببعثات الاتصال للتعبئة التي يضطلعون بها.. وتفتت بايدي الاسر ان تعدد لها وقرة الحركة في كثر من مكان وما مر بها في محاولة الانكفاء او التمسك حتى لا يظفر لوجه الحقيقة.. الا ان التخصيص والتشبيك بين حجم لها والاعمال.. وحجم الاجاز مع الوضوح والجلاد والاسي والاعمال يفتني ان احيى خاصا يبتني على الزوال والعمل للامانة مع عدم اقبال للتطبيق والفرس يركس عن الجسور والذوالع..



الصحيفة

المصدر :

١١ شباط ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بأفقره، والقضاء بشبومات مخزومة في
ممنوعة. وإقامة حزب محظور...
لقد أكدت الحكومة من خلال
اتهاماتها أن هسان العريان لم يبر
مؤامرة بإيل لقب الحكم ولم يملك
مهموة نيابة للوقوف على السلطة
ولم يشهر سلاحاً لجعل منه وسيلة
للحوار ولم يخطر متخضاً ومن المؤكد
أن لديه واحدة من نسخ كتاب سماه
الاضواء... الفصل والخمسين والثوى
واسمح ما الخرجة الفكر الاسلامي
المصحيح للعالم على اللغة والشرح
في تصنيف الافكار والقاء الاضواء
على الطريق المسوي السعيد. نعم
تؤكد هذه الاتهامات ان العريان لم
يسع لاحداث شقة في ربيع الكائنات
واكن كل جريمت كما اسماها واسما
المفسدون في انه ينوي ترسيخ
نفسه في الانتخابات القادمة.
ولا امله الا ان توجه للجمعية
لحسام العريان وإيقافه. وإيقاف معها
تجربة الحكومة الرشيعة لا على
اتهاماتها الركيكة. ولكن لأنها استت
لحسام العريان ومساندته أكبر
الخدمات الكبيرة بوجههم في
الانتخابات. بعد أن ضمنت لهم
تأييد الجماهير. وتعاطف الجماهير
في الانتخابات وليس الانتخابات.



الأهرام

الصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥



مباح الخبير

تسائل الناس : ماسر الصمت ، الذي تمارسه الحكومة ، في مواجهة النقاد الذي توجه لها قوى المعارضة .. والذي يصل أحيانا إلى حد الاتهام والتجريح ؟ أم هو الشعور بالقلق الزائدة ؟ أم هو العجز عن التصدي .. وعدم القدرة على المواجهة ؟

مثلا .. في الأيام الأخيرة الماضية .. قامت بعض النقابات المهنية ، ون مقدمتها نقابة الأطباء والمهندسين .. بنشر العديد من الإعلانات في الصحف القومية ، وفي الصحف الحزبية .. انتقدت فيها بشدة التعديلات التي تقترح إدخالها على قانون النقابات المهنية ، بصدده تحديد دور وسلطات اللجان القضائية المختصة بالإشراف على الانتخابات النقابية المهنية ، واعتبرت النقابات هذه التعديلات عدوانا صاروخا على الحريات ، واستقلال النقابات

ولم توضح النقابات الأسباب التي دفعتها إلى إثارة هذه المخاوف .. إنما اكتفت بإطلاق اتهامات غامضة مبهمه .. تخلق السيطرة عليها عن طريق القانون .. بعد أن عجزت عن السيطرة عليها عن طريق صندوق الانتخاب !

وطبقا لما نشرته إحدى الصحف المعارضة .. فإن بعض القيادات النقابية قررت تصعيد المواجهة مع الحكومة ، عن طريق الدعوة إلى الاجتماع ، والاعتصام .. وربما الدعوة إلى الإضراب !

والغريب .. أن الحكومة تقرأ هذا الكلام وتمسك ! كما لو كان الأمر لا يعنيها ، أو كما لو كانت هذه الاتهامات موجهة إلى حكومة المصومل ، وليست موجهة إلى حكومة مصر ! والأغرب .. أن التعديلات المقترحة تفسد الفترات الموجودة في القانون ، ولا تمثل عدوانا جديدا على النقابات كما قل في أحد النكباء الذين أحترم رأيهم .. ورغم ذلك ألزم رئيس الوزراء ، ومختلف الوزراء السكوت والصمت .. ولم يحاول أي منهم التصدي للاتهامات التي توجه اليهم .. وتوضيح الحقائق للرأي العام !!

وفي قضية تعديل قانون الانتخابات المهنية هناك الحكومة العديد من الحجج التي تحسب لها ، ولا تحسب عليها ! لأنه إذا كانت الأولى النقابية تطالب بإشراف القضاء على انتخابات مجلس الشعب ، حتى تضمن نزاهة الانتخابات وحيدتها .. إذن لماذا تعترض النقابات على قيام اللجان القضائية بالإشراف على الانتخابات التي تجرى في النقابات المهنية ؟

وقد كان في إمكان الحكومة إنهاء التصعيد الذي مارسه ، بعض النقابات المهنية .. لو أنها قامت بدعوة المعارضين إلى ندوة تذاق عبر التلفزيون .. واجهتهم ، ونقاشتهم ، وريبت على حججهم .. واقتعت الرأي العام .. بسلامة موقفها ، وعدم صحة موقف المعارضين !

ولكن مشقة الحكومة في مصر .. أنها إما لا تملك القدرة على المواجهة .. أو ربما تجهل أساليب المواجهة ! والأمر المؤكد أنها تفتقر إلى وجود مخرج جيد يجاورها ، يدفع الناس بإعمالها .. كما تفتقر إلى محام ماهر يدافع عن موقفها وقضاياها .. ونتيجة لذلك أصبحت تخسر قضاياها .. حتى القضايا الواجبة والمضمونة .. أصبحت تضررها .. وبجدارة !!

سعيد سنبل



المصدر :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٢ ذى الحجة ١٤١٥

قلم رصاص

القانون سيد قراره

«ماحدث يوم الأحد الماضي تحت قبة مجلس الشوري يستحق التعليق عليه بلي والفتوية به. باختصار شديد أكد المجلس بالغلبية محترمة - عدداً في سلوكه احترامه لقرار محكمة القضاة ببطان انتخابات لثارة البليدنا مخالفة سوماج.

وأعطى رئيس المجلس الدكتور محمد مصطفى حلمي الفرصة للنائب عثمان إبراهيم ثلاث مرات رد فيها على قرار لجنة الشئون التشريعية ويبلغ عن ثلثة بأسلوب كريم، وبسؤال مستحضر وغابر القاعة عند التصويت. من جانب آخر لم يقطع أحد من الحضور النائب للطعون في صحة قراراته لا بقسمة ولا بالشوشرة. وانتهت الجلسة بتأكيد احترام المجلس لا انتهت إليه محكمة القضاة وهذا موقف جديد على مجلس الشوري.

هل تكمل لكم الصورة بالتفصيل؟ انتخابات أعضاء للمجموع الفرعي لمجلس الشوري في لثارة البليدنا - مخالفة سوماج، أجريت في ١٧ يونيو ١٩٩٢. وتم إعلان فوز عثمان إبراهيم، بضلة عامل - وقدم العضو للناس الماروق حنفون، يطعن بوجود خطأ مادي في رصد الأصوات ترتب عليه فوز مخالفه. ثم طبعي جداراً بتقديم من بعض النظام إلى القضاء ليحصد. وأخذت محكمة القضاة أكثر من عامين في بحث هذا الطعن. وهذا يعني أن ذلكا - محكمة القضاة أخذت أكثر من عامين في بحث الطعن. للوضوع ليس سلق بوض ملل للبارة بإعلان أن (المجلس سيد قراره) دون ثرو وبون تمحيص. ولكن بدراسة أكثر من ستون. عمل محكمة القضاة جديراً بالاحترام وجدير بالوقار عليه بعيداً عن العصبية الحزبية وبعداً عن الانفعال الشخصي. لهم أن محكمة القضاة انتهت في بطلان التهمة الحالية لانتخابات البارة.

ثم جاء دور مجلس الشوري، وجاء دور لحيته التشريعية، واسم مقررها «ظاهر للنصري الذي قال أمام المجلس أن اللجنة التشريعية تابعت كل شيء - مثل كلفته - وكانت في غاية الفلانة واجمعت للوضوع لثارة بعد لثارة وانتهت إلى ما انتهت إليه محكمة القضاة.

وحدث لانتظار أكثر من مائة للرابعة الحقيقية واحترام قرار محكمة القضاة. وكان الحضور في الجلسة مكثفاً وليس كما يعرض علينا في تصور أياها. وترك المجلس الفرصة للنائب الطعون في صحة انتخابه. وكان هذا النائب عظيمًا وهو يعود بمزلاته أعضاء مجلس الشوري في زملائهم أعضاء مجلس الشوري - السيد سطر والمصر تارياً لتحدث به الأيام وضربوا لنا مثلاً في الكرامة قبل اللحية حينما تسرعها لتضليل أياها كل المارسات - هكذا كانت المؤسسات الدستورية لأرض فوق باها إعلان وأصعقوني بإبديتكم. ولكننا نحرص من أكثر من حرصنا على عضو بذك يصعبوني. ونحن نحرص على احترام مجلس الشوري. على محكمة القضاة بطلان عضوية أعضاء مجلس الشوري. وأعله تذكر مسالماً هذا في ٢٢ يناير بعنوان (رحم الله سيد قراره) الذي استندنا وإسراً فيه إلى الموضوع الذي نشرته جريدة الأهرام يوم الجمعة ١٣ من يناير حول (عدم جواز مخالفة أحكام محكمة القضاة ببطان عضوية أعضاء مجلس الشوري) وكان هذا القرار المستطال أعيدت على الطحاوي، ولقد أوضح المستشار الطحاوي كيف يفصل المجلس في صحة العضوية بقوله: (إن الشرع استهدف - ربما عهد به لحكمة القضاة - أن يستقيم المجلس الشعب صواب قراره في قاضته على تعاملات مستمدة من تصديق قضائي محلي. وأن يمكن لسلطة القضاء في استظهار الحق واستجلاء وجه الحقيقة بشأن صحة الطعون الانتخابية. ثم ينبغي بعد ذلك للفكر من الاختصاص مجلس الشعب متمثلاً في إعلان لقرار الكاشف بصحة العضوية أو بطلانها استناداً وفقاً لما انتهت إليه نتيجة تصديق محكمة القضاة) ومع ذلك رفض مجلس سيد قراره؟ قراراً محكمة القضاة.



المصدر :

١٢ مجلة ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا هو الرأي الذي احتفظوا به لأنه كان يمثل مصباحاً مضيئاً في مواجهة التعتيم واستغلال الطغمة الأعضاء لفرض مواقف غلامم على القاعد الذين لا يثقون كثيراً بأصوات الناخبين ويخشون وثاقاً في مقابل (رحم الله سيد قراره) إننا عشنا الفترة للضحية في تونس مصره ماجري داخل مجلس الشعب وعلي وجه التحديد ماجري من رئيس مجلس الشعب الذي استخدم - سامحه الله - كل ذكائه ومهارته الفكرية ليسد الطريق أمام المعارضة وبذلك خلق لنفسه أعداء كان يمكن أن يكونوا من أصدقائه.

وكان لهذا الموقف للمصنف أثره في اتخاذ العام. سررت العربي التي هيأت ومؤسسات كثيرة. ولما بعض رؤساء مجلس الأنوار التي تعطيل أحكام القضاء التي حصل عليها من رؤسهم. ونشأت بعض الأنوار القانونية - وهي تتبع عادة رؤساء مجالس الأنوار - التي أساليب كثيرة للحيلولة دون تنفيذ هذه الأحكام. لقد ساد مناخ غريب يخال من هيئة القضاء وأحكامه.

وخيم الأباط في القلوس لأنه إذا كان مجلس الشعب ورئيسه وأعضاؤه لا يتخلون أحكام محكمة النقض فتكيف تلوم هذا التفر من رؤساء الهيئات والؤسسات لآل يتخلون أحكام القضاء المختلفة.

نحن الآن في الطريق إلى انتخابات جديدة لمجلس الشعب. وكل خطوة سليمة تؤدي إلى خلق مناخ سليم وتصل بنا إلى انتخابات حرة نزيهة يجب علينا أن نطلي الضوء عليها وأن نحتمي بها. ومما لا شك فيه أن ماتم في مجلس الشورى يوم الأحد الماضي من هذه الخطوات التي علينا أن نحتميها في مسيرتنا. مؤسسة دستورية كمجلس الشورى تؤكد احترام أحكام محكمة النقض فيما يخص بطون الانتخابات. لها خطوة على الطريق الصحيح. وسلوك الذي اتخذته اللجنة التشريعية والذي مارسه رئيس مجلس الشورى، وسلوك الأعضاء وسلوك العضو المظنون في صحة انتخابه. كانت كلها خطوات حساسة تبعث الأمل في القلوب. نطالب أن تكون نموذجاً لنا في مقابل الأيام حتى تستقر الأحوال ونخرج بهذا البلد الأمين من اللزق الذي هو فيه.

علي الطيحي



المصدر : الأسبوع

12 شهر 1390

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقائع برلمانية

الدعم الانتخابي

المناقشات حول بيان الحكومة في رمضان تبدأ مباشرة جدا ، حتى من جانب الحزب الوطني . فقد مرق الدكتور زكريا هزاع في كلمته أمس الالتزام بالحزبي ، حيثما وجه انتقادات حادة وحاددة للحكومة ، لتهمها بالذات لا تحترم ، رأي العام . وقال في ضبط عقباتنا نؤيدكم لمؤسس الإنتاج التي لاتعكس حقيقة الإنتاج في بلدنا . ونرجو أن نراعي الله في وطننا وكفانا أيضا دعاية وإعلاما ولايعبر عن المواطن في شيء فهو إنفاقا فقط . وانتقل الكلمة . دون كرسي . إلى البري فرغلي الذي يصرخ مخرجا عن الشعب بورسعيد في أزمة الحادة التي مرتب عليها ثلوث مياه الشرب واتصل الكلمة في الدولة ليطالب البري فرغلي بالخصية الحكومة وتحدي أن تعلن الحكومة أنها ضد التزوير في الانتخابات . وقال كمال الشاذلي أورد بكل قوة مؤيدا وهو يتوجه بكلامه وتلقه أيضا إلى الدكتور زكريا هزاع الذي يجلس في الصفوف الخلفية . أن الحكومة تحترم رأي العام فهي حكومة الشعب وفي تعمل لصلحة الشعب . ثم توجه كمال الشاذلي بكلمته إلى البري فرغلي ليؤكد له أن الحكومة لاتمارس التزوير وفي استجداء ورغبة في ضبط الناس اتكفى كمال الشاذلي . حسب كلامه . ولكن واقعة تعني البري فرغلي على أحد رؤساء اللجان في انتخابات إعادة في بورسعيد .

● سجل الدكتور سرور أحماد في الصحافة والصحفيين وتكسبه أن ماينشر في الصحافة لآراء عليه إلا في الصحافة وهو بذلك قد ربه على بعض النواب الذين يعطسون حبالا من الدعم الانتخابي الذي دفع البعض منهم - في مناقشة غير مسبوقة - إلى المطالبة بحزبان ضحكيا من الانضمام إلى شعبة المحررين البرلمانيين وحرمانه من حق دخول مجلس الشعب لحد أنه دجرا بالاستعداد من الآن لدخول الانتخابات القادمة لمجلس الشيوخ .

ولا اعتقد أن هناك من جهل حقيقة أن شعبة المحررين البرلمانيين هي كيان نقابي وشريعي قام بلاء على قرار من نقابة الصحفيين ، الأم ، لحماية حقوق الصحفيين تحت القبة .

محمود معوض



المصدر : السياسي المصري

١٢ جمادى ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة ترفض استخدام خبراء أجانب للإشراف على الانتخابات القادمة



مصطفى كامل مراد

على ترويضها من خلال الثغرات الموجودة الآن والتي من بينها عدم تراخى الناخب في البطاقة الانتخابية الأمر الذي يسهل على محترف التزوير تزوير إرادة الأمة ... في حزب الأحرار يرى مصطفى كامل مراد رئيس الحزب أنه لا داعي إطلاقاً لاستخدام أى جهة للإشراف على العملية الانتخابية لأن هذا يعد سابقة خطيرة في حق المعارضة حتى لو كانت هي التي طلبت بذلك .. ولأن رأى مراد أن التركيز على الضمانات المحلية هي خير سبيل لضمان نزاهة الانتخابات المقبلة



إبراهيم شكري

والذي يقول أن حزبه يرفض جملة وتقصيلاً فكرة استخدام أى جهة أجنبية للإشراف على أى انتخابات ... ولكنه أكد أن حزبه لن يسل من الآن وحتى موعد إجراء الانتخابات من مطالبة الجهات المعنية بمهله في شتى الدولة بضرورة أن يكون هناك ضمانات محلية قوية تصمي إرادة الشعب في اختيار ممثليه عبر المنادى الانتخابية ... وأكد شكري أن الضمانات المحلية هي بلا شك ضمانات خفيفة لاتخدم العملية الانتخابية بل تسهل في حقيقة الأمر

كتب مراد مجلب

أكد رؤساء أحزاب المعارضة أنه يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة دون الحاجة إلى فكرة استخدام مراقبين دوليين للإشراف على هذه الانتخابات وقد أكد رؤساء هذه الأحزاب لثقتهم الكبيرة في الضمانات المصرية التي يمكن للدولة أن توفرها لضمان نزاهة العملية الانتخابية

وأعرب رؤساء الأحزاب المعارضة عن أسفههم الشديد لترويج مثل هذه الفكرة مؤكدين على أن هذا الأمر يعد انتهاكاً خطيراً لمبدأ الدولة وهو أمر ترفضه أحزاب المعارضة شكلاً ومضمناً ..

وأوضح رؤساء الأحزاب أن الضمانات الفاعلة والمؤثرة التي تطلبها الأحزاب المعارضة والتي لم اخذ طريقها إلى التنفيذ سوف تعد الفصل من فكرة استخدام مراقبين دوليين وهذا ما يؤكد عليه إبراهيم شكري رئيس حزب العمل



السبع

المصدر :

١٢ دة ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د . رفعت السيد

أما في حزب النجدة الذي انضم إليه السيد
البرجوني في ذلك الوقت فكان السيد
السيد الأمين العام للحزب لا يجد
هذه الفكرة لأن هذا يعتبر شكلاً من
جانب جهات اجنبية في الشؤون
الداخلية لمصر ومن طرف هذا ولا
تقبله بأي شكل من الأشكال .. وفي
حين أنه الدكتور رفعت السيد على
رأس حزب هذه الفكرة وتأثيره
للشعائر الحظية إلا أنه أعرب عن
تفوقه من الظروف التي ستجري
فيها الانتخابات القادمة لجمهورية
مصر من بينها بعض الممارسات
التي حدثت وتمسكت في
الانتخابات التكميلية ببيروت السيد
يدأثره من أجل العمل وللحزب الأمر
الذي يوضح أن الجيش لا يهتم
الشكايات ولكن يهتم فقط حصوله
على القدر الذي يلائم بالحق أو الباطل

أما في حزب الوفد فإن ياسين
سراج الدين عضو الهيئة العليا
للحزب ورئيس لجنة الرائد بالقاهرة
قهرى أنه لا يعمل شخصياً على تأييد
هذه الفكرة ومن جانب هذا رأي
الحزب أيضاً أننا نرفض أن يشراف
على الانتخابات القادمة أي جهات
أجنبية لأن هذا يعد أمراً في حق
كرامة مصر .. وهذا رأي حزب الوفد
وسيطاً أما إذا رأت بعض الأحزاب
المعارضة غير ذلك فإن هذا يكون
رأيها الذي يعد في حقيقته الأمر انتهاكاً
صريحاً للحكومة



حول أسلوب الرشوة الذي تدبجه الحكومة في اثناء الانتخابات التي صممتها الحكومة الحزب وعدد من قيادات حزب الاحرار لمعرفة زايهم في هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها خاصة ونحن على ابواب انتخابات مجلسي الشعب والنيروى

يقول جيب هائل حميدة الأمين العام للحزب: اذا لا اميل الى تصنيفها بالرشاوى الانتخابية ، ولكن اطلق عليها الوات للتأثير في افعات الناخبين لحكومة الحزب الوطنى تترك وتعلم جيدا الجوانب الانفسية التي يشكل على اساسها وجدان قطيع المصري فهو شعب صبور والمواطن ما ينسى إهانة المصري ، فالحكومة تسيء الى كالأوصال والتليفونات والاسكان والسياسة السعيرة التي لا تفلح مع الأجور والرواتب وهناك نذرة حليفية في الانتاج قوذي الى زيادة الضخم الذي يشعر به عامة الشعب وهذه الحالات الخفية المتعمدة يعاني منها الشعب بدخله فتعمد الحكومة في هذه الفترة من الانتخابات

التي ايات الى القضاء على السلبيات والمخوقات لبرائتها وعلمنا انها ستسير سريعا من فاعات للشعب والى استلات قذمة على الحكومة وضيقا بالحزب الوطنى ، بمجرد حل هذه المشكلات ينسى الشعب واكده سريعا ما يستلزم من الحلم الذى يتسدد بوصول الحزب الوطنى الى مساعد السلطة ويهيمن على السلطة التشريعية والتنفيذية ، وبالتالي فأننى مطالب للمواطن المصري بشروية الاستفادة من

دروس الماضي والأساليب التي تستخدمها الحكومة لمساندة مرشحي الحزب الوطنى والتي لا تستخدم إلا في اوقات الانتخابات فقط وتتلاشى بعد ان تحقق الهدف ، كما اطلب حكومة الحزب الوطنى بان تحقق الله وان تعمل لصالح المواطن المصري باقرار حرية الرأى والفكر وسهولة اختيار نائيه دون تأثير أو ضغط أو ترغيب أو تهويل ، ويرى محمد ابريد زكريا وكيل الحزب أن الحكومة المصرية تحريت عند قرب الانتخابات ان تقوم بالعديد من التصريحات القويده وإيهام المواطن بانها ستحل جميع مشكلاته وأنه سيعيش في رخاء ، ولى إطار هذا الخدام للفكر الذي تعود عليه المواطن المصري الذي تحسن وتعود على أن كلام الانتخابات هو كلام للإستهلات المحلي فقط ، فمسلًا كم من المرات وعد يوسف والى وزير الزراعة برباع محانة الفلاح وتحرير المصايدل الزراعية

اعتادت الحكومة تقديم الوعود للشعب قبل الانتخابات بانها سوف تحل كل مشاكله وسوف ترفع من مستوى معيشته ويتكثرت ويتناقص كل مرشح من مرشحي الحكومة في التصريح بأنه سوف يفعل كذا وكذا وكذا بعد نجاحه ويصده الناخبين فيعطونه اصواتهم ويعد نجاحه وجولسه على المقعد لا احد يرى وجهه ولا ينفذ شيئا مما وعد به الناخبون ويتهرب من لقاء ابناءه لأثرته وتسااعه

الحكومة والحزب الوطنى في ذلك لأنه مرشحها وهو ينفذ ما يلقى عليه من قبلها . سنوات طويلة تمر وتجرى فيها انتخابات عديدة يستمتع فيها المواطنون الى كم هائل من الوعود حول تطوير المناطق الشعبية والعشوائية وتحسين مستوى الخدمات والقضاء على الفساد ورفع مستوى المعيشة والنخل وما إن ينتهى موسم الانتخابات

ينتهى معه مفعول هذه الوعود وكان احدا لم يعد وكان احدا لم يسمع واصبحت الحكومة في نظر الشعب كالراشى الذى يعد برشوة مقابل أداء عمل فهي تعد للمواطن يعمل كذا مقابل نجاح مرشحها وبدلا من تنفيذ هذا الوعد بعد أداء العمل تنسى ما وعدت وتزيد المواطن اعباء جديدة ..

قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الانتخابية



المصري :

١٢ شهر ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والأعلامات

والمصالحة في الليبونييات والمخالفات ، وعقد انتهاء الانتخابات بينا في عمليات الحجر والإضطهاد للفلاحين ، وعلى مستوى العمال تظهر تصريحات رئيس الحكومة بأنه لا إجبار ولا معاناة ولا أمل ولا بيع لشركات القطاع العام ومساب دورة ٢٤ يوليو وعقد الانتخابات بشرى للثبات من العمال وأسره بعقوبات قمع بشعة ، أيضا ما حدث مع الصحفيين في المعارضة وثقافة المحامين وثقافة الإبياء ، كل هذا جعل المواطن محمضا ضد الخداع الحكومي وليس الرشاوى فقط ، فالمفروض أن تحقق الحكومة مصالح المواطن ، وبذلك بات من المفروض أن تكون أحزاب المعارضة والقطاعات جبهة وطنية واحدة وإمالة الانتخابية لتكادح فيها لانتخابات والأحزاب للوقوف خلف المعارضة في مواجهة قائمة الحزب الوطني التي تمدها الحكومة والعين شماتة التعمير وعلى الضمير المصري أن يرد على هذه الرشاوى والكاذبات بموقف قوي يؤدي إلى التغيير عين مسئولية الانتخابات .

هذه الرشاوى الحكومية تقدم نتيجة إحساس حكومة الحزب الوطني بفقدان المصداقية في الشراخ المصري ولهذا كما يقول شفيق جاد الأمين العام المساعد للحزب إن الوعود لتزايد من جانب الحكومة في وقت الانتخابات وهي في الأصل رشاوى تحاول الحكومة من خلالها شراء صوت المواطن ، وكما محاولة لجلب التأييد لرفض الحزب الوطني والدليل على ذلك واضح عند سؤال أي مواطن عن أي وعد حكومي أو تصريحات سيقول إن ذلك من أجل الانتخابات القادمة وهذه الوسيلة أثبتت فشلها بعد الحكم الهائل من الكوارث التي أحاطت بالمواطن ، علاوة على أن هذه الظاهرة لها خطورة على الوطن والمواطن فهي تأتي بمرشمين لا يعنيه حياة المواطن بلقر ما يعنيه أرشاء الحكومة علاوة على أنها تصيب المواطن باليأس والإحباط لتزدي الأحوال السياسية .

ويشير محمد عبد الله عزيز أمين الحزب القديم في نقطة مهمة وهي أن الرشاوى التي تقدمها الحكومة من أجل نجاح مرشحي الحزب الوطني هي اصدق دليل على غياب العمل الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية ، فهي تستغل امكانات الدولة للتكويش لفترة ودور الأحزاب كما أن هذه الرشاوى تأتي ببعض العناصر غير المؤهلة للقيادة الوطن وحل مشكلات المواطنين إنما تأتي لخدمة الأهداف الشخصية بالدرجة الأولى والأخيرة .

ويصف عبد المجيد يونس سكرتير الحزب بقا أن هذا الفعل داومت الحكومة على ارتكابه قبل أي انتخابات سواء مجلسي الشعب والظوري أو المحليات ولكن المواطن أصبح على يقين من الاعيب الحكومة وإذا كانت الحكومة قد حلفت بعض النجاح في الفترات السابقة ، فإنا نرى أنها سوف تضل هذه المرة ، خاصة والمواطن بات يعلم فكيف الحكومة وبصفة خاصة في صعيد مصر من خلال عمل مصالحات مع المحافظات التي تكثر بها زبائن المحاصيل الرئيسية من خلال صرف التوقيضات ، وهذه الوسائل ما هي إلا محاولة لإكتساب عناصر جبهة لتأييد الحزب الوطني الذي فقد المصداقية في الانتخابات ، والقريب في الأسر أننا كنا نتوقع أن يبحث الحزب الوطني عن طرق جديدة ومستحددة ، ولكن على الرغم من ذلك لمأني الوضع إن تحالف المعارضة نجحنا كثيرا في الانتخابات القادمة ، خاصة أن أسلوب الرشاوى لتدفع له آثاره السلبية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

الأحزاب المصرية والديموقراطية
يقلم
حسين عبدالرازق • والسيبرالية

السياسة الخارجية

تثير ندوة "الوسط" عن مستقبل النظام الحزبي في مصر - والتي تعرضت لكثير من المواقف التي تتجاوز الأطراف السياسية ومناشئها - مجموعة من القضايا المستحق مزيداً من النقاش والمعالجة من أطراف مختلفة، خصوصاً أن الدور ائتمته اليمين مفهوم الديمقراطية واللامركزية ولافتها بالبيروقراطية، والأهالي القومية، والمغتربات العالمية وأهمية المرحلة.

ولفت نظري - على رغم غلغلة الانتماءات الفكرية والحزبية المتعددة - غياب الاتجاهات الأساسية في المجتمع المصري، على ما يعكس الموقف الوطني الميمورياتي المصطنع من قدام فشل الحزبي لتعددية الحزبية عام ١٩٧١، والذي يتحمل المسؤولية السياسية - شئنا أم أبينا - مما وصلت إليه حال الأحزاب السياسية في مصر، والأوضاع الميمورياتيية عموماً. هذا يعني اعتبار الدكتور مصطفى النقيب والكتور عبدالمعتمد سعيد أو حيد جيمعاً غير مبررين عن هذا الحزب عن أن القديروا من زواي وأخرى من الحزب، من رئيسه. ولست بالطبع من القائلين باستقلال الصحفيين حياد البحث العلمي، فلا شك في أن تلك المبررات والتمويهات وإنجازها الذي يبدو واضحاً من خلال حوارهم في هذه الندوة وغيرها. ولكن بلا شك هناك مسافة بين اتجاهاتهم والموقف الرسمي الحزبي الذي يبرر عنه قاتنه ويمارسونه.

تلك ذاتها لاجري الميمورياتي الناصري الذي يمثل قطاعاً مهماً من الحياة الفكرية والسياسية الاشتراكية، أي باب أي ممثل حقيقي للحزب المصري والحزب الشيوعي المصري، ولهاهما قوة سياسية لها وجود في الساحة السياسية والحزبية بدرجات متفاوتة، في رغم حجم الشرعية السياسية الغياب هذه الأحزاب الأربعة.

من طر في بداية الندوة استيعاب مفاهيمه أن العالم كله يشهد لاجري لأحزاب السياسية وقايعتها وكوسيتيب بين الشارع ومقاعد السلطة، نتيجة الانحلال من فكرة التبعية إلى فكرة التنمية التي تقوم على برنامج اقتصادي شامل لا نظرية بالضرورة، ونتيجة لثورة المعلومات، وبرز جماعات الضغط ولوى المصالح، فتواءم الاعمال على طبيعة الحزب "البرلماني".

وعلى رغم الاختلاف في هذا الاستنتاج وأسبابه، فالمشكلة الحقيقية التي يراها من رؤى المجتمع المصري وعموماً والاميركي خصوصاً، هناك اختلاف وتباين بين ظروف هذه المجتمعات وظروفنا، مما يجعل هذه الفجوة لا تنطبق - في الوقت الحاضر - على مصر، ومن ثم فالقضايا تحتاج.

فمثلاً يشكو المجتمع المصري من نقص المعلومات والوقود، الواسعة المفروضة على تداولها، واحتكار السلطة لجهزة الاعلام الجماهيري (الاتحاد والتلفزيون)، وما زالت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة عاجزة عن التأثير الحقيقي، كما باننا التحول الى جماعات ضغط وقوى ومصالح، وما زال المجتمع المصري يعاني من انقسام واضح على قضايا اساسية وبالتالي يصعب الحديث عن نجاح اتفاق على البرنامج القومي، كما ان الوضع الوطني ما زال مطروحاً على وجه الساعة، وهناك مناجح مختلفة - بل متنافسة - لها. وما زالت العلاقات الخارجية والبريطانية والاتحادية والقبلية تلعب الدور الرئيسي في الانخراطات العامة والاممية الجديدة تتجاوز 50 في المئة من افراد المجتمع.

ان اسباب ضعف التنمية واهميتها للحزب السياسي في مصر، تكمن في ان مصر تحكم بنظام فئوي-قرواطي، بينما الجهر شمولي يستغنى في واحد. ولعل الحقيقة التاريخية تعود الى عام 1974 عندما بدأ صرخا لعل هذه الحقيقة، وهي حقيقة هو اعضاء الشعب لاجريه، في مصر مصر الاشتراكي الذي كان يرأسه الحكومة منوط سالم ونيس الوزراء في ذلك الحين، ومصارعتهم بالقرى الحزب الديمقراطي، الذي شكله في الجمهورية الرأطل انور السادات ليصبح في يوم وليلة حزب الشعب المظلمة منذ ذلك اليوم وما زال.



المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ - ١٩٩٠

ونظرة واحدة بملقاة إلى الأطار الذي يحكم الحياة السياسية إلى الممارسة خلال السنوات الثماني عشرة الماضية كافية لكي نذكر الأسباب الحقيقية لازمة الديموقراطية في مصر.
فقانون الأحزاب (١٠ لسنة ١٩٧٧) وقانون الجمعيات (٢١ لسنة ١٩٦٦) وقانون التجمهر (١٠ لسنة ١٩١٤) وقانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته) والقانون الذي يحرم حق الاضراب (٨٥ لسنة ١٩٦١) ولاننون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) وغيرها تفرض قيوداً على قيام الأحزاب وحركتها، وتقيم اطاراً محكماً معادياً للديموقراطية.

هذه الترسانة هي التي منعت حتى الآن قيام حزب «الخوان المسلمين» والحزب الشيوعي، وعطلت قيام الحزب الناصري سنة عشر عاماً، وفرضت على الأحزاب جميعاً تشابهاً في البرامج المعلننة نتيجة للنص في القانون على «ضرورة التزام أي حزب بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، وبمبادئ ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ و ١٥ ايار (مايو) ١٩٧١، والمحافظة على الوحدة الوطنية والسلام

الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديموقراطي والمكاسب الاشتراكية»

وقد امت هذه القيود أيضاً إلى حصار الأحزاب - عدا الحزب الحاكم - داخل المقار وفي الصحفية الحزبية، ومنعها من تكوين لها في الجامعات والشركات والمصالح الحكومية. وبالتالي أصبحت الوخوات الحزبية قاصرة على الإخفاء السكينة. ومنعت الأحزاب من تنظيم التظاهرات السلمية (علوية للتظاهرة، ١٥ عاماً اشغالاً شاقة) ومن مخاطبة الجماهير عن طريق الاجتماعات العامة أو توزيع البيانات، أو من خلال الاذاعة والتلفزيون لكل حزب فرصة وحيدة مدتها ١٠ دقيقة كل خمس سنوات لمناسبة انتخابات مجلس الشعب، أو من خلال النشر في الصحف العامة المسماة «القومية».

وتحضرني تجربة عشتها عام ١٩٨٦ وكنت رئيساً لتحرير صحيفة «الألمى» المعارضة، ففي لقاء مع اللواء احمد رشدي وزير الداخلية حينئذ - واكثر وزراء الداخلية نجاحاً - نقلت له احتجاج قيادة حزب التجمع على اللقاء بمباحث امن الدولة الغيبض على ستة من القيادات المسالية النيابية الأعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لتوزيعهم في مدينتهم كثر الدوار بياناً صادراً عن الحزب ومنشوراً في جريدته «الألمى» وفوجئت به يؤكد ان كل من يوزع بياناً خارج مقار الحزب والجريدة سيقيض عليه. باختصار ليس مسموحاً للحزب بان يتوجه إلى الجماهير وإنما على الجماهير ان تسمى هي ليه إما بشراء صحيفته وأما بالانتقال إلى مقار الحزب.

فلذا أضفنا إلى ذلك ان الرأي العام في مصر اقتنع نتيجة للحملة المتصلة من اجهزة الحكم ضد الأحزاب واتهامها بالكلر والمصالة والارهاب (أو مصادقته)، ونتيجة لتجاربها بفساد الحياة الحزبية والديموقراطية، وان نتائج الانتخابات العامة محددة سلفاً، وتضمن مقدماً للحزب الحاكم اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان - فمن الطبيعي الا ينظر الناس بحمية إلى هذه الأحزاب التي لا يعرفون موالفها في صورة صحبة نتيجة للحصار، وان ينصرفوا في النهاية عن العمل السياسي كله. خصوصاً ان الجميع يعرفون ان الانتماء إلى حزب سياسي معارض والنشاط داخل صفوفه يؤديان في كثير من الأحيان إلى الاعتقال والحبس «الاحتياطي» لفترات قد تطول إلى ستة اشهر، وإلى التهديد في العمل ولقمة العيش. وقد تعرض اكثر من ١٠٠٠ عضو وقيادات التجمع للاعتقال والحبس في السبعينات ومطلع الثمانينات. وهناك اليوم ٦ أعضاء التجمع وقياداته النيابية رهن الاعتقال، وفي السنوات الأخيرة تعرض قادة حزب العمل وأعضاءه والخوان للاعتقال بدورهم.

والقريب ان يحمل بعضهم - ممن يعرفون جيداً الأوضاع السياسية والحزبية في مصر - أحزاب المعارضة مسؤولية عدم توافر الشروط للتحول من «التعددية المقيدة» إلى ديموقراطية حقيقية كاملة، ويتهمونها بالاستعجال ونفاذ الصبر والافتقار إلى طول البال والرغبة في التغيير السريع ورفض التدرج، معتبرين ان المطالبة بانتخابات برلمانية حرة هو تطالع إلى «الحد الأقصى» الذي لا يمكن تحقيقه الا بعد ١٠ أو ١٥ سنة. باختصار يطالب هؤلاء الليبراليون أحزاب المعارضة بقبول وصاية الحزب الواحد والتسليم بالجمعية البريوطون تحقيق الديموقراطية في مصر - وكل المجموعات - بقيام نظام اقتصادي اجتماعي معين، هو النظام الرأسمالي، أو الليبرالي كما يسمونه، ثم لا يجوز ان تطالب بالديموقراطية ويستمرار الصراع مع إسرائيل (المسألة للاراضي العربية) ومع امريكا في الوقت نفسه!



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢-١-١٩٩٥

اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط لديموقراطية، هو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية.

واظن ان القائلين باستحالة الديموقراطية الا في ظل مجتمع ليبرالي اقتصاديا يتناسون عن عمد ان الديموقراطية (او الليبرالية) السياسية القائمة على التعددية وحرية تكوين الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني لم تكن الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية في الغرب، فقد احتاج الوصول الى هذه الليبرالية السياسية الى معارك دامية وتضحيات ضخمة طوال النصف الأول من هذا القرن، حتى استقرت الديموقراطية السياسية التي نعرفها اليوم، ورضخت الرأسمالية الحاكمة للمطالب الديموقراطية من جانب القاعدة الشعبية فسمحت بتكوين الأحزاب والقبائل وحرية التظاهر والاضراب والمشاركة في الانتخابات، ولعبت الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية، ووجود الاتحاد السوفياتي وما مثله من تهديد للرأسمالية، دوراً أساسياً في تحقيق هذه الديموقراطية التي تعد بحق ميراثاً للبشرية كلها. وتناسوا أيضاً ان الرأسمالية ضحت وتضحي بالديموقراطية انا نهضت مصالحها (الماني انازية - ايطاليا الفاشية - الولايات المتحدة في فترة المكارثية) وان الليبرالية الجديدة التي تجتاح العالم الرأسمالي اليوم، تحاول انتزاع المكتسبات الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى والعمال والتراجع عن الديموقراطية وما عرف بدولة الرفاه.

أما اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط آخر للديموقراطية، فهو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية، فكما وضع بعضهم في الماضي - واليسار من بينهم - الحرية في مواجهة الخبز، فالليبراليون الجدد يضعون الحرية في مقابل الهوية الوطنية والقومية.

ان القضايا التي تثيرها هذه الندوة كثيرة ومتعددة، وأرجو ألا يلهم بعضهم ان الأحزاب المعارضة لا تتحمل أي مسؤولية عن أزمة الديموقراطية والتعددية في مصر، فأننا من القائلين من خلال التجربة، ومن داخلها، انها تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية. وهو موضوع يحتاج الى تناول مستقل. ■



المصدر :

١٢ من شهر ربيع

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

الأحزاب تستعد لانتخابات الخريف المقبل في مصر مقاطعة الإخوان لمجلس الشورى مؤكدة والتركيز على انتخابات مجلس الشعب

□ القاهرة - من حمدي رزق

■ معركة المجلس الكبير أو مجلس الشعب هي محور التركيز خلال العام الانتخابي الجاري في مصر. وإذا كانت الأحزاب بشكل أو بآخر ستدرك الدور في معركة مجلس الشورى حسب ما صرح به ياسين سراج الدين رئيس لجنة حزب الوفد في القاهرة لـ «الجناح» وأجمع عليه المستشار مأمون الهضيبي الناطق باسم الإخوان وأكد من التجمع المذكور راعت السعيد وكل مبرره سواء بالاعتراض على الصيغة التي يعمل عليها مجلس الشورى والتي تجعله أقرب إلى المجالس العلمية المتخصصة منه إلى المجالس التأسيسية إذ ليس من حله ولا الرقابة ولا التدقيق ولا غيره كما يقول سراج الدين أو لعدم تلبية الجهود فيما لا يحدى حسب قول الهضيبي. ويضيف من ذا الذي يتحمل لانتخابات موسمين على مستوى الجمهورية في غضون أشهر عدة؟

أذن نستطيع أن نؤكد أن معركة الشورى ستكون مقصورة على الحزب الوطني وبعض الأحزاب الهامشية

التي تلعب في معونة الانتخابات ليس أكثر ومنها أحزاب «الضبط» والاراء والعداء وغيرها أو على الأقل أن يدور قلبها إلى أعضاء في المجلس حسب الوعد الحكومي السري الذي لم يفسح عنه هذه الأحزاب التي ستكون يدور في هذه الانتخابات. وسوف يستألف الحزب الحاكم والخصم في بعض رؤوسه التأسيسية ولم يحدث نجاحها في الانتخابات التشريعية الكبرى عام ١٩٩٠ وتحاول فرض نفسها في نواتي معيشتها أو لتخريبية بعض العناصر التي ما زالت غاضبة من اثر معركة ١٩٩٠ وإحداث التوازن الجلي المطلوب بين المحاللات في

الصعيد. وستكون ترشيحات الشورى مقاليد كائيد مرشحي الوطن في البرلمان الكبير.

أسئلة برلمانية
تبقى المعركة الكبرى المحددة لها في نظرين الثنائي (توفيق المقلد) وإذا كان الرئيس مبارك ألقى بقلبه في وجه المعارضة وقدر إجراء الانتخابات باقتطاع الفردي وهو المطلب الذي كانت تصر عليه طوال الفترة الماضية التي أجريت فيها الانتخابات على أساس القائمة التأسيسية فإنه بذلك وضع الأحزاب جميعها في مأزق وطرح أسئلة عدة منها:

ما صعيد التحالف الحاكم كائياً بين «الضبط» والإخوان خصوصاً وأنه لم يمه له فائدة. فالإخوان يستطيعون الآن الترشيع ويشغل فردي ومن يؤن لائحة حزب فردي.

هل سيختار حزب الوفد الذي يرى في نفسه عدة أحزاب المعارضة على الخط مقاطعة الانتخابات البرلمانية في الوقت الذي تحصل الحزب في مجره مصحفة وثلاث سمجته إلى برجة كبيرة خصوصاً بين المحاللات التقليدية في الصعيد. وهل يخوله سيكون فرصة لترشيح خبراته المتعددة بفعل محاول الخلاف التقليدي بين الأجيحة التأسيسية معقدة في تمان جمعة نائب أيتها فراد سراج الدين وجتاح الألفاظ مع الحكومة معقلاً في شائع ألباشا ياسين سراج الدين.

أما إذا سقط التحالف الإحادي مع الإخوان والعمل قاصداً فهل هناك فرصة للتصديق بين أحزاب المعارضة الكبرى ضد الحزب الوطني الحاكم وما شكلها إذا حصلت وأين يقع الإخوان فيها؟ الإجابة ليست سهلة وأكل طرف مروجته في هذه المندة: لنبدأ بالسؤال الأول ما صعيد التحالف الأخواني

يقول المستشار الهضيبي: أولاً أنه حق طبيعي أن تدخل الانتخابات ونحن جزء من هذا الشعب وإذا كل الحقوق الدستورية والقانونية. واعتاد أن المحكمة الدستورية قررت أن حق الترشيع والانتخاب مطلق ولا يجوز تفكيكه ولن نقبل الموانع على هذا الحق.

ثانياً: أننا والإحزاب الأخرى عندما قمنا انتخابات عام ١٩٩٠ كنا نحاول الضغط الأبوي على الحكومة لتحقيق المساواة بين الأحزاب والحزب الحاكم والإيراف القضائي الكامل. لكننا هذه المرة وعلى رغم عدم نجاح الضغط مشتركاً ونحن مع المطالبة الكاملة.

● في شكل تحالف ثلاثي - حكاية التحالف لم تعد مطروحة لعدم وجود القوائم بمعنى أن التحالف الثلاثي الذي كان قائماً لم يعد له وجود. وضمون التحالف الذي نسمى فيه الآن هو التأسيس والجهود المشتركة لتحقيق المساواة الانتخابية وترك بوائل معينة لكل الجاه وتمتد البعض.

● إن أت تسمى على ما يبدو لجهة موحدة من المعارضة ضد الحزب الوطني - الجبهة مرفوضة تماماً ومبني الاختلافات الفكرية والمعادلة بين الأحزاب.

● إن سقطن بمرکز؟ - وهل هناك ما يمنع سلطفي الفرصة لمصارنا للقول ولستنا أم حاسية لعبارة أحد لأن الانتخابات الفردي يتبع الحق للمصلحين بالمعيار كالأمر وليس كالحزب.

● ألا نتخذ في المجلس على تنظيم الأخير من جامعات يشي مساهمات أخرى في طريق قد تعمل بينهم وبين ما تصين فيه من دخول البرلمان؟ اعتقد أنها ستزيد في الفترة المقبلة، والواقع أنها تقول أننا لنسأ شرمدين وأن جودنا خطر. وزير الداخلية قال: «أنا نساعد الإقليم وأن كل هذا إن يمنعنا من دخول هذه الانتخابات».



١٢ شهر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

• والتشري

دلتا على حزب في مصر
يستطيع أن يلحق انتخابيين كاملين
في ثلث خمسة أشهر، سوف تترك

• الشؤون للافان ورغبانه

• جود لكم توابهين مؤلفا في
التيارات الد برك اثر على الانتخابات
التيارات

• نحن لا نتدخل في الانتخابات
التيارات والناس في التيارات يرتبون
أحوالهم وأن كنت أكثر من مغبة
الشروط الحكومي بهذا الشكل في
التيارات.

• ان الانتخابات سيصبح عديم
الفاعلية وستلج بالانكسار فرصة
أبراهيم شكري لدخول البرلمان كما
ستلج إلى حد كبير فرصة مصطفى
كمال مراد رئيس الاحزاب إلا بان
حكومي. اما الاخوان فيبدو أن طرهم
كبيرة وتوهمهم ببعض العناصر
مؤكدة إلا إذا جئت لقواف أخرى.

• على صعيد حزب الوفد ستعقد
الجمعية العمومية العادية خلال
الستين يوما المقبلة لإلا نيج البياض
في حسم خلافت الكبار داخل الحزب
وله المرافعات داخل هيئة الحزب
التيار باصحاب الاملاك والنشاطات
الاقتصادية لتوفير الدعم المالي قد
يحد بعض المبالغات التي قد تدخل
تحت راية الوفد الخضراء اما اذا
فلدت الجمعية كخمسار على هذا
الشو لأن الحزب قد يجد نفسه
مضطرا لإقامة تحالفات للخروج من
حالة البطالة السياسية التي يعاني
منها منذ عام ١٩٩٠.

• يقول ياسين سراج اللين شقيق
رئيس حزب الوفد ورئيس لجنة الوفد
في القاهرة إن المقاطعة كانت قرار
الهيئة العليا في ١٩٩٠ وقلت أنا
والمرحوم علوي حائفا ضيفا، فإذا
كان الحزب سيقاطع على أيدي منه،
مجدولة مثلا، جميع نرفش ان
مكون تكتلة لمصورة التيمورافية في
يستمر لكن في الوقت نفسه ان
المقاطعة لها اثارها السلبية اخطرها
تأكل العضوية وشعبية الحزب، وأنا
ما زلت اصر على المعارضة وأن ان
الإجهاه داخل الوفد الآن هو المقاطعة.

• من تلك حروب للمحاركة
• بعض الاتجاهات المعارضة
تشرية أن يترك الرئيس مبارك موقعه
كرئيس للحزب الوطني، ومؤله بعده
الحزب يماولون أن يستروا على عدم
قدرتهم على التناجح في مؤتمرات وأن
يضعوا العصا في العجلة، مبارك أن
يترك الوطني قبله تفسد في
المقاطعة.

• من كان الشرط الوحيد

• لا هناك شروط أخرى منها
خلق مناخ ديموقراطي سليم يمكن
منه إجراء الانتخابات نظيفة ونزيهة.

• لمرسكم في انتخابات ١٩٩٥ ربما
كانت أقل من عام ١٩٩٠ لأن الاحزاب
ستخضع وأن تشدد بعضا من الحزب
لمعارض التي تفرقت لكم في الانتخابات
التيارات

• من المفترض أن المقاعد
الخمسية تزيد لأننا كحزب لعمنا
نموذجاً للمعارضة الإيجابية
والضاربة التي أفرجت من الصراع
والعويل وعارضت جيدا ولم تتصالح
لتأيد برامج الحكومة والموازنة كما
فعلت الأحزاب الأخرى في البرلمانات
السابقة.

• وأنا كان هناك تحالف لا يتكلم
خبرا على فرصكم وبالتالي يمكنكم
امتياز بالمثل فيه

• أنا منتظلات أساسية نوقشت
في اجتماع اللجنة المركزية الأخير.

• أنا نحن نرفض مبدأ التحالف أو
التنسيق مع الجماعات المنغلقة أو
الأحزاب التي تثار بها.

• تنصم الأخوان بالعمل والاحزاب
• رفض التمسك لأنها لا تضيف
والقاعدة واضحة جدا.

• كتابية، وارد التنسيق وطبيعى ان
يحدث وسبق وحدت مع حزب الوفد
عندما لم يشرع احد في دائرة خالد

• محيي الدين وردنا لهم العمل في
دوائر أخرى

• نأشأ، تجري تفسيرا فعلا مع
الحزب المناصري واعتقد ان الحزب
الناصري سيمحو الاحزاب السياسية
ليبحث العمل المشترك في الفترة
المقبلة لضمان حياة ونظام الحركة
الانتخابية.

• لنتم حزب مؤامرة معدة كبل

• توابهين شركة القلاص في الانتخابات
التيارات

• قضية التمويل تمال خبرا
واما أي مجرى العملية الانتخابية
ليس هذا لسطر بل على مسجري
الديموقراطية كل والجميع يبرهنون
هذا، ولعل قبضت تالكت أن سوى
مناشلة بذاتها حصلت على دعم
مالي خارجي بهدف شراء المقاعد

• ولوفد مطالب منها تخفية جعلوا
الانحياز والانزلاف القضاي المعادي
وتعاطف الفرض في الإعلام وانظها
أقربية التحقيق وليست تعجيزية.

• بعيداً عن الشريعة مل هناك تبة
إقامة تحالفات أو حبهة وطنية لدخول
الانتخابات

• الولف يجد في تلمسه من التلال
السياسي والوزن الشعبي وحزب
معارض الأول في الشارع المصري
وليس بحاجة للتحالف مع أحد سواء
العمل أو الإصرار أو صفى الاحزاب
الورقية الأخرى.

• والأخوان

• هناك مشكلتان: الأولى أن الوفد
عرش نفسه بالتحالف عام ١٩٨١ مع
الأخوان لذلك لا أخذ قبض على تبة
سميح لنفسه بالتحالف مع تبار
مشكوك فيه وخرجت منه بعض
تيارات الخلف وتلك تومة لا يلبها أي
وأدى على حزبه الوطني.

• الثانية قد تستخدم شخصية
الأخوان إلى درجة أنهم قد يشترطون
نصف عدد المقاعد وتضمنة أن
المسخر يرى أنهم أكثر تنظيمياً
والأزواج بعد نجاحهم في انتخابات
المهنية.

• وأضيف أن الوفد غير مستعد لأن
يعطيهم ما يطالبون الفرصة امامهم
للدخول من نون حاجة لوجود عملة
شريعي

• والتشري

• أن نظره في انتخابات الصعيد
النصلي لشورى لأننا غير مقتنعين
بهذا المجلس لليست له سلطات
تشرعية أو رقابية على الموازنة ولا
أي شيء، هو الحزب إلى مجلس

• البحوث، أما أن يعطى سلطات مجلس
الشيوع قبل الثورة أما أننا لن نخله.

• يبدو أن حزب التجمع حسم امره
في الانتخابات وأقر الدخول ليس لأنه
لم يقطع في عام ١٩٩٠ (أنا) بخمسة
مقاعد يحتل احدها لرئيسه خالد
محيي الدين بصفته زعيم المعارضة
البرلمانية) بل حسب ما يقول
المتكلمون رفعت للسعيد أمين اللجنة
المركزية للحزب، «أن المشاركة في
العمل والمقاطعة في الاستفتاء
والحزب السياسي من المعارضين إلا
يقاطع نظراً: أي أن تكون المقاطعة
توقيفاً لفعل سياسي يؤدي لمقاطعة
جماهيرية والمقاطعة المعزولة
جماهيرياً لا جدوى من قولها.

• أيضاً قيل أن مقاطعوا لا بد وأن
يعرفوا أن الحزب السياسي لا بد وأن
يحدد أسباب المقاطعة لا بد أنه
الأسباب يمكن تحقيقها وأن يعود
للمشاركة لذا ما تحسنت. والأحزاب

• التي قاطعت عام ١٩٩٠ كانت تطلب
تداول السلطة وهو مبدأ حسب
الشرائط الآن وهي الآن تعود إلى
المشاركة إلى رغم أن تداول السلطة
لم يتحقق.



١٢ رجب ١٤١٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برلمانية في الانتخابات المقبلة ونحن
نعرف أن العملية الانتخابية إذا
لها مال زائد في ظل نظام الخدمات
في القسري وحاجة عدم القسري
لاستكمال مرافقها. كل هذا يشكل
عامل جذب لمحتفل القاس في ذلك
المعرفة.

ليس هذا فقط بل أن أصحاب
الموارد السودا نجار المختبرات

وخلافه سيخون لهم دور في ذلك إذا
ما يخلو بالمواليم إلى صاحبة شراء
الصالح. ومن هذا لا بد من تعديل
تسليم أي يكرم المرشح من تلقى أو
تقديم أي تبرعات خلال العملية
الانتخابية ويحدد القاس مستعمل
لنظر تلك المخالفات ويعتبر من حله
طبيب المرشح إذا صدرت منه هذه
الاعمال.



المصدر: الإسلام والقضايا

1990 12 12

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة مفتوحة
إلى نسوان
التي...

أين المفر من المواطنين؟

ادعو اعضاء مجلسي الشعب والشورى وهم على مشارف الدورة البرلمانية الاخيرة استعدادا لخوض غمار انتخابات جديدة ستكون بمثابة امتحان، قد يكرم «النائب» فيها او يهان ادعوه جميعا ليشاهدوا صورة سابقة واقعية من الريف المصري وهم قد جاءوا الى البرلمان نوابا عن الشعب كله ليكونوا تعبيرا عن آماله وآلامه وطموحاته واطروحاته، نحو قد افضل لشعب مصر العريق صاحب حضارة سبعة آلاف سنة، وهو صانع الحضارة منذ فجر التاريخ وحامل نواه يقي بني البشر على وجه البسيطة كلها، وهو رائد العلم والمعرفة، ماديا وروحيا على السواء ولتأزال آثارها العظيمة خير شاهد على ذلك.

أقدم هذه الصورة إلى تراب الشعب الهوى من خلالها كل واحد منهم
نفسه ويقيم أعماله قبل التفكير في دخول الانتخابات القائمة لكيلا
يتحمل ما لايقين، وكما ما
حلقه من مصاعب شخصية
حتى لايفقدوا أي تكن
سببها في شهادة نيويورك
بعد أن اشاع نفسه
أخبروا بالبعد من الله

والانغماس في اللهوى ومنع الحياة، وعدم الوفاء بالقسم الذى قطعه على نفسه بان يكون واعيا لله والوطن وحقوق الناس

أقول لكم فيها الذنوب، ويصرّحاً شديدة أنني شاهدت في قريتي
 وفي إحدى قري محافظة الزنفية صورة مجسدة لما يحدث في باقي
 قري مصر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، شاهدت تفهوماً
 على كافة المستويات الزراعية والصحية والثقافية والاجتماعية بحد
 الإهمال وغياب دور أعضاء مجلس الشعب، عن التزامه اليومية للمشاكل
 ويترك كل جهد من أجل حلها لأن كل نائب بات مشغولاً بمصالحه
 الشخصية أي همومه الذاتية!

كفاحكم جريا وراء مصالحكم الشخصية فليس بالسعى وراء أصوات
الناخبين يحمي اللامق الحياة الصحية سليمة تحت قبة البرلمان لأن حمل
رسالة النيابة عن الشعب مسؤولية تكليف وليس جاها أو تشريفا يسعى
الراغب فيها لتكون من الوجوه بين عشيرته وأبناء جلدته فالنيابة من

حدیث

في

مجلس

الشعب



عبد الجواد علي



المصدر : **المنتدى الاقتصادي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ / ١٢ / ١٩٩٥

الشعب اسامة يجب ان يؤيدها من يقبل تحطها بالذمة والزمانة والصديق والاخلاص، وان يكون راغباً وقادراً على العطاء لكل الناس على السواء، والا يكون مسلحاً هوى او غرض دنوي يبغي تحقيقه، والا ذلن المسألة تكون خيانة لما قبل النائب عن الشعب حملة من اسامة قد تكون له يوم القيامة خزي وندامة

لم اجد اثراً يذكر لنشاطه، شاء مجلس الشعب في تأدية خدمات استراتيججية للمواطنين كما كان يحدث في الماضي لان النواب لم يعولوا يركزون نشاطهم الا في قضاء بعض الطليات الخاصة ومنها الاقرباء واصحاب الجاه والسلطة في محيطهم الاجتماعي املا في الحصول على تقييدهم في الانتخابات القادمة، وبك بالقطع نظرة ضيقة لاتتجاوز حدود الاقدام، ففهي تطلب للمصلحة الشفعية على المصلحة العامة التي هي الاجنبى والادوم، لان المصالح

الشفعية لاتعدو الا ان تكون اسرا عارضا مصيره سلة الاعمال والنسيان، ان لم تكن وبالا على اسمائها!

ومثل هذا التصرف اللا
إسائي طبعها ، يترك أثرا
سيئاً في نفوس الفلاحين
ويمنى شعور العدا ، تجاه كل
مسئول بالمعطيات الذي لا يظهر

لكي يخدم ويحل للمشاكل ولكن يمارس اسلوب الجباية ، ولذلك صار
هذا نوع من الارتباط الشرطي بين شعور الفلاح بالنظم ويظهر رجال
الدولة اسامه ، وهذا هو السبب الحقيقي في عزوف الكثيرين من
المشاركة السياسية بشكل ايجابي ويدافع شخصي ، وإن بدا انه
يشترك في العمل السياسي مثل الانتخابات التشريعية او الاستفتاء او
غيرها من صور المساهمة السياسية لان المشاركة تتم بضبط من المهد
والشايع ، فيكون الفلاح مجبراً او مسيراً لآخر (كدور من ه
النتيجة للبدأ بها من نفسه شبهة المعارضة للادارة الحكومية حماية
لنفسه ولأولاده من اى الأوقات ، إذا ظهر يظهر للتعاضد أو التقاس
عن أداء الواجب للمروض عليه فرضاً حتى ولو لم يكن على إقتناع بما
يفعل !!

ولقد تعمورت أحوال الترع في الريف تعمور كبيراً ، فقد كانت في
الخمسينات والستينات أوسع وأعمق وانظف من الحشائش مما كان
يسهل معه وصول المياه إلى النهايات فيلبس إحتياجات الري دون اى
شكوى ، والصيب أن هذه الترع كانت تتم لها سنوياً في موسم ه السنة
الشتوية ، عملية تنظيف وتطهير كاملة ووجود بشرى خالص ، فقد كان
يتم الاستعانة بشباب كل بلد تتم الترفة



المصدر : **الصحراء الاقتصادية**

١٩ ذى الحجة ١٩٩٥

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

أما اليوم فإن تطوير الترع يتم ليا ، وإن كان في ظاهرة للرحمة ، إلا أنه يحذل العذاب للفلاح لشدة مماناته من تلة المياه التي تحصلها هذه الترع ، لأن للعدلات الحديثة لتزويد نفس المهمة للبشرية في عمليات تطوير الترع ، فهي تعمق الجري

بزماته للقيام بعمليات التطوير مقابل أجر يومي من العمل وكان هذا العمل يتم تحت إشراف مهندسين يؤدون واجبيهم بالكمة والأمانة والحرص على المصالح العام دون مجاملة لأحد وبذلك كان العمل يتم على اكمل وجه واحسن أداء . كما كانت عمليات تطوير الترع موسمية بمثابة فرصة للاستفادة من طاقات الشباب في الريف بإتاحة عمل موسمي لهم يدور عليهم بخلا يلجون به إحتياجاتهم ومطالبهم الماتلية ، وكان أجر العمل في هذه الترحيلة التي تصل مدتها إلى ٥ يوما هو أربعة شروش في اليوم ويجملة ١٨٠ قرشا في الدة كلها ، وكان هذا الرقم كافيا لشراء مستلزمات الأسرة الريفية في لعمل الشتاء !!

فقط دون مقبرة على إزالة ما علق بالحواف من رواسب طينية أو حشائش نامية أو أشجار طاغية ، ويوموز الزمن شملت الترع وأصبح أي عائق ولو قليل يؤدي إلى توقف إسنساب المياه بالترع ، لذلك لم يكن قريبا أن يجار الفلاحون بالشكوى من نقص مياه الري في كل وقت وجع !

كان من الألى أن يحدث تطوير حقيقي بالريف ، ولكن للأسف تراجع ما هو قائم فيه إلى الخلف ، فبدلا من أن يكون الريف محل إهتمام وتطوير أصبح موضع إهمال ، حتى الجسور التي كانت مقامه على شفاف فرس القليل بالكفا عما للعيال والقرشيد ، لم تسلم هذه الجسور من الأهمال والتخنيات عليها مع أن إقامتها كان مستهدفا منها حماية القلعة من الغرق في موسم فيضان النيل ، و الواجب يفرض الحفاظ عليها تحسبا لأي طوارئ في المستقبل !

فإن أتم بالوابب للشعب من كل هذا ، والفكل يتسائل عن سبب غياب دوركم ووعودكم التي قطعتوها على انفسكم في الانتخابات الماضية !!

أخيرا ... لم أقصد بمرض هذه الصورة أن أثبط الهم أو أثبط اليأس في النفوس ، ولكن ليضحذ كل منا همته وواجبه لمواجهة الواقع مهما كان مريرا ، بكل العدية والمستويات من أجل النهوض بالجمبع المصري ، وزيادة الوعي والأمل بين أبنائه ليزداد ترابطهم وتماسكهم في مواجهة الأخطار المحيطة ، فقد كان ترابط الشعب المصري وتماسكه داتما هو للعاصم له من التحلل والفتاء رغم شدة الخطوب والمحن التي إعتصمته في بعض المراحل حتى الانحاض -

الامر الذي حير المؤرخين وعلماء الاجتماع الأجنبي ، وقد حاول بعضهم أن يجد حلا لما يعتبره لغزا ، فقد شبه أحد المؤرخين الأسبان الشعب المصري بالتمساح ، بيدد نائما ولكنه في غاية البيظة والانتباه لأنه عندما يتفطخ لا يستطيع أحد أن يمتعه أو يحول دونه وبدون تحقيق هدفه بكل قوة وامتداد وجسارة تصيب الآخرين بالعجز والشلل التام ! فيانواب الشعب ، هل وصلتكم رسالتي ، وأنتم على

مشارف انتخابات جديدة . نأمل أن تصفر عن إختيار أفضل العناصر اليبونية الراغبة بمسند ونزاهة في خدمة الشعب وإدس العمل لتحصيل مصالحها للأشخاصية !!

(الا لا بلغت ؟)

اللهم فاشهد !



المصدر : (الوزير)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٤/١٢

في جلسة غير قانونية النواب يحذرون الحكومة من تزوير الانتخابات ووزير شئون مجلس الشعب يرفض التحذير

تابع الجلسة محمود غلاب

استأنف مجلس الشعب برئاسة الدكتور لطفي سرور أمس، مناقشة بيان الحكومة بدأت الجلسة غير قانونية حيث حضرها ١٠٠ عضواً فقط وارتفع عددهم إلى ١٠٠ عضو قبل نهاية الجلسة فترع مجلس الأعضاء في الحديث عن الإصغاء وأغلب الأعضاء الذين سجلوا أسمائهم لحظ الكلمة ما دفع الدكتور سرور إلى مطالبة الحاضرين بالسلامة انشغل الأعضاء في أحاديث جانبية، وكانوا شغلا فيما بينهم لتسوية الصام كما انشغل الدكتور يوسف والي وزير الزراعة في حديث جانبي مع وكيل الشغل وزير شئون مجلس الشعب والشورى وأصبح التكلم يحدث نفسه، والتسجيل في المضطربة فقط، هاجم الذين تحدثوا في البيان الحكومة لعدم تطبيق القوانين التي تصدرها مثل قانون البيئة والمياه وانتقدوا عدم تنفيذ الحكومة لوعودها في إعادة حقوق المودعين في شركات توظيف الأموال، وإعادة حقوق العاملين بالعراق، وتوقع فرص عمل للشخصين في تطوير الجهاز الإداري للدولة.

اعترض النائب إبراهيم المنكي على قرارات الدكتور أميل عطش ووزير الشئون الاجتماعية التي وزعها على المحافظات معدة لتوصيل المرافق والكهرباء لأصحاء الميكي الذين لم يسعدوا نتائج مشاورات التأييد وطالب الحكومة بمسداد مستحقات مودعي شركات توظيف الأموال من الفئات المالية بمقتضى المركزى البالغة ١٧ مليار جنيه، وهما محيى العنصر شامش الصندوق الاجتماعى مؤكداً أنه أصابه من غير مسبب عدد ممكن عدد كبير من الشعب من الحصول على الفرص التي يخصها الصندوق لخدمة مشروعات الشعب.

وطالب محمد أوسديرة الحكومة بمردول مستمرة في مشروعين الصعيدي يجب الطاع الخاص لتأثير عر قلق من استمرار تدفق الصحة وانتشار الدروس الخصوصية في المدارس بسبب مجعية التعليم والصحة، وطالب بإعادة النظر في هذه المجانية ونساق عر دور البحث العلمي في توليف التكنولوجيا للمشروعات الجديدة للعمليات الحديثة وعملت الحكومة لجانب كمال بأنه تم تشكيل لجنة عليا للبحث

العلمي برئاسة الدكتور عطش صديقي رئيس الوزراء للارتقاء بالتكنولوجيا، وإنشاء مراكز لحل مشاكل الصناعات الصغيرة، ومراكز تطوير تكنولوجيا.

وطالب سوسن الكيلاني بمسرة الانتهاء من تحديد كروتات القرى والمدن، والبدء بالمحافظات الصحراوية والساحلية، لخلق الاشتياق بين القرى والمدن، كما طلبت بتفعيل مشروع فصل إنتاج الخبز عن الإنتاج، وإشراك في ضرورة استمرار هذا المشروع لتوفير فرص العمل للشباب، ومراجعة حصيلته، وأقررت إنشاء كفر خاص للأطباء الشرعيين للحصول على حقولهم، وزيادة مخصصات وزارة الصحة للارتقاء بمسئولي الخدمات التي تقدمها للمرضى.

وحذرت الدكتورة حورية مجاهد من الانشغالات المستمرة في عدم الزيارات مطالبة بحلها بعيداً عر الآثار، وأكدت عر أهمية وضع استراتيجية متكاملة للتنشيط السياحي وتنظيمها جهود الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية لتكوين فكر الشعب، كما طلبت بتطبيق كافر القضاء على أعضاء هيئة التدريس، ورفع سن العائل، لهم أسوة بالمحافظين، وحذرت من استمرار خروج الحالات العلمية التي تنقلها الجامعات عر الخط الذي تهدف إليه بعد أن تحولت إلى رحلات سياحية يتبع بها غير الطلاب.

وأشار اللواء أحمد رشدي بجهد أجهزة الأمن في مواجهة الإرهاب، وطالب الدولة بزيادة دعم رجل الشرطة، وانتقد عدم تطبيق قانون المثالي، مما أدى إلى تحويل الجرافات إلى مخازن وتسببت في إعاقة حركة المرور بسبب ركن السيارات في الشارع، كما انتقد عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون البيئي حتى الآن، ووجه انتقادات حادة إلى الحكومة لعدم تنفيذ وعودها في حل مشاكل المودعين في شركات توظيف الأموال، وتطوير الجهاز الإداري للدولة، كما حذر من تجاهل أزمة المياه التي

دخلت صراعات دولية، وطالب بتبريد المياه بعد زيادة المساحات المستصلحة من الأراضي وزيادة دعم السكان، وأوضح أن التقارير كشفت استمراراً لنحو ٤٢٪ من الطعام، وطالب الحكومة بوضع الخطط الاقتصادية اللازمة لزيادة التركيز عر الإنتاج، لتقليل الاستيراد.

وأشار الدكتور أمين مبرك إلى أهدار المال العام في شركة ضمت، وطالب الدولة بإعادة النظر في أسعار بيع شرائح الكهرباء مشيراً إلى وجود مشكلة كبيرة في أسعار بيع الكهرباء، واقتراح دعم الشريحة الأولى من مستهلكي الكهرباء، وسرعة إنشاء جهاز رقابي خاص بالكهرباء ومياه الشرب.

وتسائل فاروق متولى قائلاً هل تجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة بطريقة التي أجريت بها الانتخابات التكميلية حيث حدث فيها اختلال بالديمقراطية وأعرب عن أسفه إلى أن تجرى الانتخابات بطريقة ديمقراطية، ووصف كمال الشغل وزير شئون مجلس الشعب والشورى كلام فاروق متولى بأنه كلام في الهواء وغير محدد، وأضاف أن الانتخابات التكميلية تمت في ٨ محافظات للشعب والشورى وتمت بطريقة ديمقراطية، وتحدث فاروق متولى مرة أخرى قائلاً أنه يحذر



المصدر : السوا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٥

الحكومة من اجراء انتخابات غير
ديمقراطية وقال كمال الشاذلي انه
يرفض هذا التحذير باسم الحكومة .
وقد جلال غريب هجوماً على
الحكومة ، مشيراً الى ارتفاع الدين
المحلية والخارجية ، والتفاق ملايين
الجنهيات بمسقة يومية على
الوزارات . وانتقد عدم عناية
الحكومة بالمطارات وخاصة الدرجة
الثانية ، واقترح اشراف وزير
المالية على اجراء انتخابات مجلس
الشعب والنووي . وأضاف ان
الحكومة كتلت عن معدن الشعب
واصلته لتحملة الصلابة وقدرته
على الصبر الذي يتحول بجانيه
صبر ايوب الى رفاهية .



العدد :

العدد

١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري في طنطا:

نطالب بوزارة محايدة لإجراء الانتخابات

كتب صلاح النعيل:

أبدان الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل تحصيل الحكومة للقانون الانتخابي دون التجويع إلى أصحاب الشأن لإحكام قبضتها على عمله المؤسسات الديمقراطية. واستنكر اعتقال بعض قياداتها.

أكد شكري أن الانتخابات المحلية تلمح دوراً وخطياً مهماً وتعمل لصالح الأمة والبناء في مصلحة البلاد فربها والقضاء على دورها.

ومن انتخابات مجلس الشعب

والفشار شكري: إننا سننضم في طريقنا مهما حاولوا إيقادنا دساق الأجراس ونجمع الأمة بكل اتجاهاتها وننارنا لننتزع حق هذا الشعب في أن يجمع بانتخابات حرة نزيهة.

والفشار شكري إلى أنه في هذه الأوقات

كافة الاتجاهات العامة والخاصة

وتصدرت توصيات مؤتمر الحوار

الوطني.

وناشد المهندس إبراهيم شكري

رئيس حزب العمل في كلمته التي ألقاها

في الندوة التي عقدها مؤسسة حزب

العمل والغربية مساء الخميس الماضي

بالقصر الرئيسي للحزب بمعية خطا.

ناشد أهل الحكم أن يمشوا جادين

لتجميع الشعب ونسحب للبلاد نظراً

للظروف المعيشية التي يمر بها البلاد

وأن مصر مثيلاً لها من قبل ومنها

على وجه الخصوص محاولات إسرائيل

أن تتخذ كل شيء بدون مقابل.

وقال: إسرائيل هي الوحيدة في

المنطقة التي تمتلك ترسانة من

الأسلحة النووية بها أكثر من مائتي.

رأس ذرية يمكن حملها على صواريخ

يصل مداها إلى كل القواصم العربية

من الخليج إلى المحيط. ليس هذا



١ شكرى في طنطا:

إلى الجميع... ليس هذا فحسب بل يحاول هؤلاء السفهانة اليوم فرض سياساتهم الاستبدادية وتسخير الأرباب الصهيونيين بأمريكا لتجديد ممر ومعاذنها على أراضى حكومتها بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا إذا وقعت إسرائيل... وبالحجج في الوقت الذي سارعت فيه كل الأنظار إلى المصطف الحكيم والمعارضة لتجديد إسرائيل... ومحاولات قطع للعصاة الإسرائيلية عن مصر كانت حكومة مصر الفكر في شبه كثر وهو ممارسة شاذة على أحزاب المعارضة وتوجيه الاتهامات بأطراف لرموز هذه الأحزاب لاستد لها من القانون...
ول هذا الوقت الذي كان يجب فيه على أهل الحكم أن يجمعوا شمل الأمة... ترى تراجعا ودرى شاذة أمريكية وصهيونية على حكومة مصر لتكر موقفا يدعو أنه عندما تظم القضية الفلسطينية على السار السوري اللبناني يمكن أن يكون هناك وعد من إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية!!
وتند شكرى بمحاولات وخمركات الحكومة المصرية لتعديل قانون الانتخابات

للبنية... وانهم ان التنازلات للبنية تلعب نورا مهما وخطيا السبل كلمة الحق والعمل لصالح ولما هذه الأداة... وهذا لا يبرهن الحكومة المصرية ومن هنا كانت هذه الهجمة التي أذنت عليها الحكومة باعتقال أعضاء اللجان الانتخابية.

وأشار إلى دور حزب العمل عندما حاول الرئيس السادات الخروج على القانون ضد نقابة المحامين وهو الحزب الوحيد الذي وقف ضد السادات وتصدف ضد نقابة المحامين... وتناول شكرى في كلمته بالشر والتخلف سياسات الحكومة الفاضلة التي أريدت بها إلى ما نحن فيه من شطط وهم وكروب وانتشار الفساد في أجهزة الحكم بشكل خطير يهدد كيان الأمة... مؤكدا أنه لا يخرج لنا من كل هذه الأزمات الطاحنة إلا بالرجوع إلى شرع الله إصلا بالحكام المستقر التي تنص على

أن الحرية الإسلامية هي للسود الأساسى للتقرير...
وفي نهاية اللقاء أجاب شكرى عن كافة الأسئلة والاستفسارات التي طرحت حول السوق الحرة أو سفياء واختلال ميزان مصر التجاري وروية الحزب في قانون الإسكان الجديد وقد تحدث في الندوة عن اللجنة التنفيذية محمد بدر ومحسن أبو سمدة وأثرا السماح للمجال أمام الحاضرين للاستماع إلى المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب... كما تحدث صلاح القلقس أمين حزب العمل بالفرعية وتناول في كلمته للمخاطر الحديثة بالأداء والمخططات الأمريكية الصهيونية لواء أبن صحوة إسلامية... ونقل أمين الفرعية شمية جمر الشريف والمعلمين بالحلقة الكبرى للدفاع عن المعتقلين والمقبوض طيهم إلى الأستاذ إبراهيم شكرى...
كما تحدث أيضا محمد شحلا عضو هيئة مكتب حزب العمل بالفرعية.

وفي نهاية الندوة توجه الأستاذ إبراهيم شكرى لتناول معي إبراهيم مصرم لتحدثه بقدرة قرائنه على الأسئلة وأجاب عبد الله الطوشي... ثم قام بزيارة النائب المستقل شكرى الجزار للاطمئنان على منتهه بعدها توجهه لتناول كريمة الأستاذ صلاح القلقس لتحدثه برفاهها.



المصر : الساعة

التاريخ : ١٥ جويلية ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردود فعل واسعة .. الحكم في

قضية الثغالبات الحديدي

الدكتور حلمي الحديدي له « آخر ساعة » :

أنحني إجلالا .. لقضاء

مصر الشامخ

● الحكم التاريخي لاستئناف القاهرة
أعاد إلى الروح .. وأعاد الثقة لكل الشرفاء
في مستقبل أفضل لوطنهم

● لم أكن أبغى تعويضا ماديا
وإنما استهدفت إثبات حق
ليس لي وحدي .. وإنما حق النافعين من أهل دائرتي

● أصابت المحكمة .. في كل

ما اتهمت اليه وطالبت به



وسوف أتبنى كل هذا ..

في مجلس الشعب القادم .. بإذن الله

● تحقيق : زكريا أبو حرام .. المحرر البرلماني "قصر سامة"

أثار الحكم التاريخي لحكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد .. ردود فعل واسعة في جميع الأوساط السياسية والبرلمانية والحزبية .. وبين المفكرين واستاذة الجامعات ورجال القانون .. وجميع المهتمين بالشؤون البرلمانية وكافة جوانب العمل الوطني والعمل العام .. بل امتدت إلى كل القواعد الشعبية .. خاصة الملايين من المقيدين في جداول الانتخابات والمحتجزين للانتخابات القلعة لدى حكم المحكمة بإدارة سلبية المواطنين .. وتخليهم عن واجبه القومي ترحيبا كبيرا .. واستنكروا بشدة لهذا التصرف من النخبين .. كما ازداد الترحيب والتأييد الشعبي المطلق لما نالت به المحكمة بالا تسقط جريمة تزيف إرادة النخبين بالقلم .. المعروف أنها تسقط بعد ٦ شهور .. وكذلك الزام الزعيمين بدفع التعويضات من جيوبهم والا يتحملها عنهم دافعو الضرائب إلى جانب ما قضت به المحكمة وكان الإيجابي والترحيب به الله .. فإن مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره وإن الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساعدته إذا خرجت عن الفرضية الدستورية والقانونية .. وحيا الجميع ما طغيت به المحكمة بضرورة اختيار رؤساء اللجان الانتخابية .. من استاذة الجامعات والقيادات الإدارية العليا إلى جانب رجال القضاء ..

وإذاك الجميع إن المحكمة .. تجلت .. في حكمها برهاني التعويض للمادى للمتضرر .. لأن عضوية البرلمان عمل تطوعي يتلق عليه .. ولا يرتق منه .. أو يتكسب أحد من خلاله ..

لقد صر القضاة لأنه لا يستطيع أن يوجه الشكر لهيئة المحكمة الوافرة لأن من يملك الشكر يمكنه أن يوجهه .. والفرح .. وهذا غير جائز على الإطلاق .. وقال : لو كان الشكر من حق .. لقمعت به في كل مكان ول كل وقت .. وإذاك أن هذا الحكم التاريخي الذي صدر في قضية الموسم التي سمحت في بداية عام الانتخابات .. قد أعاد إليه الروح وانتفضه من الهم والاسي والدم الذي انتله لسنوات طوال والذي أدركته المحكمة .. كما أعاد الحكم الثقة لكل الضمائر في مصر وهم كثيرين جدا .. وأعطاهم الأمل في مستقبل أفضل لوطنهم .. وقال دين استوائهم في الرأس والقنوط والأحياء .. وأضاف الدكتور حلمي الحديدي .. أنه في دعواه لم يكن يبيى تعويضا ماديا على الأخطاء .. وإنما استهدف إثبات حق ليس له وحده .. وإنما هو حق النخبين من اتصال وأهل دائرته .. كما أنه ملق مع ما جاء في حكم محكمة استئناف القاهرة .. بأنه لا بد أن يتحمل الخطأ والمخسر على الخطأ نتيجة خطئه وأنه لا يقر أن تعلق الدولة من ميزانيتها مليا وأحد تعويضا بل يجب أن يكون ذلك من جيب الدكتور لقمي سرور رئيس مجلس الشعب

ول هذا التحقيق تقدم .. ألف سامة .. بعض النماذج لردود الفعل الناتجة عن حكم القضاء التاريخي وكان أولها مع عالم الجليل واستاذ الطب القديم والسياسي البارز والوزير الأسبق الدكتور حلمي الحديدي البارز الذي صمد بكل الصلابة والقوة حتى صدر الحكم لصالحه .. بعدما قدم من استأنيد مختصما في دعواه رئيس مجلس الشعب وزير الداخلية بأغيا الحكم شعبنا وشهد كل من شارك في إعداد إرادة النخبين لا حلق به من أضرار نتيجة لما أسفرت عنه انتخابات مجلس الشعب التي تقدم بالترشيح فيها بدائرة مركز شرطة الأزرق مطاطة لميلاد في ٢٩ - ١١ - ١٩٩٠ وما شاب هذه الانتخابات من مطاعن على إجراء وإقرار الأصوات والأخطاء في عملية جمع الأصوات مما أهدر أكثر من ألف صوت خصمه وأعطيت لأخرين .. وترتب على ذلك حرامه من شرف تمثيل الأمة ..

أنهى إجلايا القضاء

قال الدكتور الحديدي - أنه بعد أن علم بالحكم من محاميه الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو الورد - إنه لا يملك إلا أن يحنى إجلالا ..



المصدر : **الجمهورية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **10 مايو 1990**

فسوف يحرصون على المشاركة .. وقال انه إذا وفقه الله في الانتخابات القادمة التي يجب أن تكون سليمة تماما .. وأنه يملك ذلك في آخر ساعة التي يقدرها ويحترم كل توجهاتها القومية والوطنية وأنه سيتبنى داخل مجلس الشعب وإن شاء الله كل ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة وما نالت به مطالب .. والعمل على استصدار التشريعات اللازمة لسلامة العملية الانتخابية .. وضمان حيدة ونزاهة الناخبين على امرها .. وكذلك التشريعات الخاصة بعدم سقوط جريمة تزيف إرادة الناخبين بالتزوير وغيرها من المبادئ السامية التي خلصت إليها المحكمة .

العملية الانتخابية

ويقول الدكتور أحمد كمال أبو المجد الوزير الأسبق وأستاذ القانون ومحامي الدكتور حلمي العديوي في القضية : بداية أحب أن أوضح أن المسألة كان بها شقان : نتيجة الانتخابات كما أعلنتها وزارة الداخلية وفسار الملء الذي تقدم به الدكتور حلمي العديوي إلى مجلس الشعب . فحسب الدستور أن الذي لا يرتضى نتيجة الانتخابات يقدم طعنا فيها إلى رئيس مجلس الشعب . والذي يلزم حسب الدستور أن يحيل هذا الملء إلى محكمة النقض - لتجوز فيه تطبيقا - التي بدورها بعد اجراء هذا التحقيق ترفع تقريرها بالرأي الذي وصلت إليه إلى مجلس الشعب الذي بدوره يفصل في الامر .

والملء في هذه المسألة كان مبنيا على أن العملية الانتخابية وقع فيها عدة لخطاء وقضاياها عدة ثغرات وخطأ في الحساب أدى إلى أن النتيجة التي أعلنت أول الامر أدت إلى الإعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور العديوي بينما لو احصيت النتيجة بشكل صحيح لمتت الإعادة بين الدكتور العديوي وآخر .

وقد عرض الموضوع على محكمة النقض التي حلفت تحقيقا شاملا انتهى إلى قبول الملء شكلا وتبين اكتشاف عدة مخالفات وتغرات في العملية

والدكتورة فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة الدستورية والتشريعية وأعرانها لما ترتب على تصرفهما داخل مجلس الشعب .. وما اكتتف الحككة من الإصرار به . كذلك وزير الداخلية وهو بالطبع الوزير السابق اللواء عبد الحليم موسى لما حاق به نتيجة لسلوكه تابعيه وتصرفاته التي أدت إلى تزيف إرادة الناخبين .. وقال إنه متفق تماما ومرحب ترحيبا كاملا بما نالت به الحككة : أن تمثيل الأمة شرف ينقل عليه .. ويضحي من أجله وأيس بالفعل وسيلة للاستنزاف أو الكسب أو التزيع .. ووصف تمثيل الأمة والنيابة عن الشعب كله تمثلا في عضوية البرلمان . انه قمة العمل الوطني والسياسي وأنه شرف لا يعامله شرف . وكذا الرجل أن حكم الحككة بولاية سلبية المواطن ومنزلهم عن أداء واجبه القومي حكم عادل .. وأن ما قفبت به الحككة لابد أنه سيميد الثقة للناخبين بأن أصواتهم إن تهدر وأن إرادتهم مستقرم وإذا



● المستشار راجعت السيد .. أصدر الحكم التزويحي الذي تار وجود الإلزام الواسعة .



المصدر : **البرلمان**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

8 (١٩٩٥)

الدكتور أحمد كمال أبو المجد :

يجب أن تتولى المحكمة الدستورية الفصل في صحة عضوية النواب ● المجالس التشريعية تاريخيا كثيرا ما انحازت .. الى المنتهين لأحزاب الأغلبية وأسقطت العضوية عن الشرفاء.. وتمسكت بها لأصحاب السوابق !!

تعليقا على هذا المسار الذي سلكه الوطن بعد يوم نتيجة التحقيق إلى مجلس الشعب .
ومحكمة أولى درجة لم تقرر مسؤولية مجلس الشعب وإنما قررت مسؤولية وزارة الداخلية عن الحبيب والثقات التي سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وبناء على هذا حكمت المحكمة بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض للدكتور حملي الحديدي مقداره ٥٠ ألف جنيه .
وهذا الحكم لم يرتضه الدكتور الحديدي ولم يرتضه وزارة الداخلية فالطهران استأنفا الحكم أمام محكمة الاستئناف التي بدورها تراجعت عن حكم محكمة الدرجة الأولى وخلفت في أنها قررت مسؤولية مجلس الشعب في أمرين :
● التراجع في عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بالمجلس .

● وإنها استجابت بالكامل لما قرعناه من أن مجرد عدم التصديق على عريضة الوطن لا يؤدي إلى رفض الوطن شكلا وهذا من الناحية القانونية مبنى على حجتين هامتين :
- إنه من قواعد قانون المرافعات والإجراءات أن الاجراء لا يعتبر إجراء جوهريا بحيث يؤدي إغفاله إلى البطلان الا في حالات :
الحالة الأولى : إذا نص القانون على البطلان كجزاء .
والحالة الثانية : إذا ترتب على إغفال

الانتخابية بعضها يتناق بالتوقيع على الكشوف ومحاضر فريز الأصوات وبعضها خلا في احتساب الأصوات ومثلما بحث أنه أمثل أكثر من ١٥٠٠ صوت كان يجب احتسابها للدكتور حملي الحديدي ورفضت محكمة النقض تقريرها إلى مجلس الشعب .

إلى هنا والأمر طبيعي وعادي وكان المتوقع أن يؤدي ذلك إلى استعادة الدكتور الحديدي لحقه من خلال الاجراءات التي تتم في مجلس الشعب بعد وصول نتيجة التحقيق إليه إلا أن الذي حدث أن التقرير الذي ورد إلى مجلس الشعب بنتيجة التحقيق من محكمة النقض ظل بالمجلس دون اتخاذ أي اجراء أكثر من سبعة أشهر كاملة حتى اضطررنا إلى وصف مسلك المجلس بأنه (خرج بالصمت عن لا نزع) فلا هو رفض ولا هو ناقش نتيجة التحقيق في الوطن ...

نتيجة التحقيق

وبما رأينا الدعوى أمام المحكمة نظر المجلس نتيجة التحقيق وأحالها إلى لجنة الشؤون التشريعية والدستورية ولجنة بسرعة كبيرة انتهت إلى رفض الوطن شكلا استنادا إلى أن الوطن لا تقدم بصفته إلى مجلس الشعب .
لم يصدق على ترقيته في الشهر العقاري وهنا اضطررنا إلى تقديم مذكرة تكميلية في الدعوى



التاريخ : ١٥ ذى الحجة ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجراء شير ميني على تقع في نتيجة الاجراء .
ومجيد التصديق في الشهر القاري لا يتبر
كلذ .

إذ في حالة الطعون الانتخابية الطاعن ليس هو الذي يرفع حقه إلى محكمة النقض وإنما يرفعه إلى مجلس الشعب ومجلس الشعب بدوره هو الذي يحيل الطعن إلى محكمة النقض ومعنى هذا أن المجلس شريك الطاعن في عدم استيفاء هذا الاجراء ويحكم هذا الاشتراك لا يجوز له أن يحتج ويتعسف بهذا العيب .

فمن القواعد المتعارف عليها والمفردة حتى في اللغة الاسلامي قاعدة تقول (من سعى لنقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه) ويتاء على هذا قوت محكمة الاستئناف ان هذا الطعن مقبول شكلا وضايفات ان ما وقع من تلغيز في عرض نتيجة التحقيق داخل المجلس ثم ما وقع بعد ذلك في لجنة الشئون التشريعية والقانونية ثم ما ترتب عليه من رفض الطعن من جانب المجلس كل ذلك يشكل خطأ يستأهل في نظر المحكمة الحكم بالتعويض .

تقارير المحكمة

المهم من وراء هذه التفاصيل ان المحكمة قررت ان ممارسة مجلس الشعب لاختصاصاته في هذا المجال لا تستعمل على سيادة القانون ولا تخرج عن اختصاص القضاء وقيمة هذا الجهد الذي لورته المحكمة قيمة كبيرة لانها في نظرتنا تتفق مباشرة بسيادة القانون والمستوروان الضمانات الدستورية لا تكون لها قيمة إلا إذا توجت رقابة قضائية فعالة .

الامر الآخر الذي اضافته حكم محكمة الاستئناف انه راجع تقدير محكمة الدرجة الاولى بالتعويض التعويض للطاعن شخصية عامة لها وضع اجتماعي وسياسي معين وان تقويوت حقه في عضوية مجلس الشعب بناء على هذه الاساسية من الاخطاء يستوجب تعويضا اكبر وذلك رفعت التعويض المحكوم به من ٥٠ ألف جنيه إلى ١٠٠ ألف جنيه .

انا بعد ذلك ملاحظتان هامتان - والكلام للدكتور احمد كمال ابو الجهد - احداثا على الحكم والثانية على نظام فحص المصروف الانتخابية . اما الحكم فقد قرر انه يمتنع تعويضا عن الضرر الاممي وانه يرييا بالطاعن من ان يعرض تعويضا من ضرر مادي في امر الاصل فيه انه خدمة عامة وسياسية هي نيل شرف تمثيل الأمة وهذا امر تحتفظ عليه إذ الغالب ان يتحمل المرشعون اعياء مالية كبيرة لا تزي معها وجهاء لعدم تعويضهم عنها إذا ما قضى بمسئولية الادارة أو مجلس الشعب .

استقلال المجلس التشريعي

اما الامر الآخر فهو أننا منذ زمن بعيد نتحدث على ملاسة نظام استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون العضوية وهو تحتفظ لا نستعده من تطيل تجاربتنا في مصر فحسب وإنما هو امر مثار في اللغة المستوي من زمن بعيد لقد نلت التجارب في كثير من دول العالم ان على انفراد مجلس الشعب بالفصل في الطعون الانتخابية يعيبه امران :

١ - انه يبعد إلى المجلس وهو مجلس تشريعي ومجلس بمهمة قضائية جوهريا تطبيق احكام القانون والدستور على اجراءات الانتخابات وليس للمجلس التخصص الضامني المطلب ولا الجهاد الذي تنفرد به السلطة القضائية .

٢ - ان الاعتبارات السياسية جعلت المجالس التشريعية ومنها اقلبيات حزبية تتحاز في كثير من الاحيان إلى من ينتمون للحزب المذهب فيها فترفض طعون المنتسبين للمعارضة وتقبل طعون المنتسبين للأقلية حتى قال فقيه دستوري قديم : ان المجالس التشريعية كثيرا ما اعلنت صفة

الانتخابات اراستقت العضوية عن اعضاء مجلسهم صالح كالكالور بينما رافت إلى جانب مرشحين او نواب منسوب إليهم اركناب جرائم

مخلة بالشرف .
ولهذا كله طالبنا في مرحلة سابقة بأن الأولف والفرج من ذلك كله ان يبعد بهذه الطعون والفصل في صفة العضوية إلى المحكمة الدستورية . خصوصا وان الاستقلال التشريعي التي أدت إلى تقرير مبدأ استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون صفة العضوية اكثرها يعبر عن ملايسات تاريخية لم تعد قائمة كما ان الاستقلال المنوط بالمجلس إنما هو استقلال عن السلطة التنفيذية وليس عن السلطة القضائية التي تنحصر مهمتها في ازالة حكم الدستور على سائر السلطات العامة بحيث لا تعار ارادة سلطة من السلطات لوق ارادة الآلة العبرية عنها صراحة في نصوص الدستور وبمقتى تكون كل سلطة -سيادة- قرارها ولكن في -حدود- الدستور وحسبنا ان نذكر ان دستورنا القائم يقضي بأن تكون ممارسة كل سلطة لاختصاصاتها (على النحو المبين بهذا الدستور) .



● أن يكون الطعن مشتملا على الأسباب التي
بنى عليها.

● أن يكون مصدقا على توقيع الطالب عليه في
الشهر العقاري.

وإذا تخلف أي شرط من هذه الشروط فإن
الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن لم لا ينظر في
الموضوع والطعن المذكور لم يكن مصدقا على
توقيع الطالب عليه أي غير مستوف للشروط
الشكلية.

لا توجد بدعة

وهل تخلف الشريط الشكلية له هذه الأهمية ؟
تقول الدكتور فوزية عبيدالستار بكل تأكيد
والأمر ليس بدعة في هذا النص وليس مقصودا
على الملحق قسما إنما للشكل أهمية كبيرة في
الدعوى والطعن المدنية مثال ذلك مصحبة
الطعن بالنقض في حكم من الأحكام يجب أن يقدم
إلى محكمة النقض في خلال مدة معينة ٦٠ يوما
من تاريخ الحكم فإذا قدمت بعد هذا المدة
وأمر ببيع واحد قضى بعدم قبول الطعن ويحول ذلك
دون نظر موضوع الطعن . كذلك يجب أن تكون
مصحبة الطعن بالنقض موقعا عليها من محام
مقبول أمام محكمة النقض فإذا أغفل هذا التوقيع
كان الطعن غير مقبول شكلا مهما كانت أوجه
الطعن وأهمية ومهما كانت أحكام الحكم لصالح
الطاعن احتمالا غالبا .

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير محكمة
النقض تقول المادة (٩٣) من الدستور التي
حددت صراحة ويوضح شديد اختصاص كل
من محكمة النقض ومجلس الشعب فيما يتعلق
والطعن الانتخابية ففريت أن « يقض المجلس
بالصل في صحة عضوية أعضائه ويقض
محكمة النقض بالتطبيق في صحة الطعن المقدمة
إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ، ويجب
إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما
من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من
التطبيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالته إلى
محكمة النقض وتعرض نتيجة التطبيق والرأي
الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في
صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض
نتيجة التطبيق على المجلس ولا تعتبر العضوية
باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء
المجلس .

دور محكمة النقض

وأي أن الدور المنزوح لمحكمة النقض دور
للق يقص من احترامها في نظر الكافة لأنها
أحيانا تنتهي إلى نتائج حاسمة وبعضها يتعلق
بمواقع مادية لا يتصور الخلاف حولها ومع ذلك
لأن مجلس الشعب يملك أن يتجاهل تقريرها وهو
أمر في الوضع الحال ممكن ويناسب دستوريا
ولابد من إعادة النظر .

وبموجب النظام اللائم بفتح الباب لدخول
الاعتبارات السياسية في أمر هو في وجوده
دستوري والمناهي وقضائي وهناك دول الأكر منها
دولة الكويت بعد أن كانت تمنع هذا الاختصاص
للمجلس التشريعي جعلته للمحكمة الدستورية
حيث أنشأتها إلا أن الفارق أن النص الوارد في
الدستور هناك كان يسمح بهذا النقل أما في مصر
فلا يمكن إجراء هذا إلا بعد تعديل الدستور .
ويختتم الدكتور أحمد كمال أبو المجد حديثه
قائلا : إن الحكم في تقرير استغرق من موضوع
الدعوى إلى أمور صعبة ل ذاتها ، كبحث
التأخير على الإزالة بأصواتهم وهذا وإن كان فيه
رأي غير مستغرب تماما وتستمر إليه بعض
الأحكام القضائية في أكثر دول العالم المتقدم
وسيمونه هناك الأقوال القضائية المرسلة
(DICTA) .

واجبة رئيس اللجنة التشريعية

هناك العديد من الأسئلة تحتاج إلى إجابة فالأد
ولف مجلس الشعب الطعن وهل خطأ بريشه
تقرير محكمة النقض الذي نص بالبلان وهل
تأخر مجلس الشعب في نظر التقرير وتجب
الدكتور فوزية عبيدالستار تقول أن مجلس
الشعب رفض الطعن المقدم من الدكتور حلي
الحديدي لأنه لم يستوف الشكل القانوني الذي
اشتراطته المادة (٢٠) من قانون مجلس الشعب
فهذه المادة اشترطت لقبول الطعن الانتخابي
تطبيق شروط ثلاثة :

● أن يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب
خلال ١٥ يوما التالية لإعلان نتيجة
الانتخاب .



رئيس حزب العمل : النظام الانتخابي بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !!

كتب : هيثم محمود

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب .. يزداد القلق والتوتر بين الاحزاب والمرشحين ، خاصة وأنه حتى الآن لم يعلن عن النظام الذي ستجرى عليه الانتخابات القادمة ، ولعلنا مع الاستناد الى ما سبق ذكره من ان رئيس حزب العمل اعلن تفضيله لنظام القوائم النسبية غير المشروطة ، كما أكد على اهمية تحسين الاداء الانتخابي قبل اعلان النظام الانتخابي نفسه .. كما تطرقنا معه أثناء الحديث الى نسبة العمل والفلاحين في مجلس الشعب وهل هي في الصالح العام أم عكس ذلك .

ففي البداية :

● قلت .. مارايكم في تأخر اعلان النظام الذي ستجرى به الانتخابات القادمة ؟

● قلت .. سبق وان عرضنا رأينا من خلال الحوار الوطني .. بتأكيدنا على تحسين أداء الانتخاب نفسه .. حيث طلبنا بإلزام شخصية الباحث وتكثيف بطلانته التي يمثلها سواء شخصية أو عائلية ، وإن يوقع أمام اسمه أو يصمم سواء كان رجلاً أو امرأة ، ولكن عدم إثبات شخصية الناخب في اللقطة التي يحدث من خلالها تلاعب وتزييف ، فضلاً عن وجود اشراك القضاء على عملية التصويت ، كما أنه يجب تنقية جداول الانتخابات وإضافة الاسماء التي لها الحق في الانتخاب .

● قلت .. وأي نظام لانتخاب

تفضل .. ؟

● قلت .. لكل من النظام الفردي أو نظام القوائم النسبية غير المشروطة مزاياء وجيوبه ، ولكننا نرى ان نظام القوائم النسبية غير المشروطة من افضل الطرق .. حيث انه معترف به دولياً .. وأنه يساعد على تكوين الاحزاب بطريقة صحيحة .. فضلاً عن انتم تشكيل الاحزاب في كتع من الدليل بقرار من لجنة الاحزاب كما يحدث في مصر ولكن يتم من طريق القوائم النسبية غير المشروطة كما يحدث بالنسبة لحزب الفضل في ألمانيا ، ويشفي ان معظم الدول العربية في الديمقراطية قللة من تطبيق النظام الفردي ، ولكن الحزب الحاكم استطاع لنفسه بأن يسيطر هو الشكل الذي تجرى عليه الانتخابات فمنع ما طمنا سوى الاستعداد فقط .

● وهل ترى للنظام الفردي مميزات ؟

● قلت .. بالتأكيد .. فانتخاب يعرف تماماً من هو منطه حيث انه ينتشر شخصياً معينا ، ومن هنا ينشأ ما نسميه بالمصالح القبلية ، والتي يمكن ان تجعل الناخب يوجه طلب نشاطه الى قضاء مصالح شخص الأفراد الذين ساعدوه في الوصول الى البرلمان وإذا كان منتقياً لحزب فإنه لا يهتم بهذا الحزب ، بقدر ما يهتم بمصالح الأفراد لهؤلاء .

● قلت .. مارايكم في نسبة العمال

والفلاحين في مجلس الشعب ؟

● قلت .. ان نسبة العمال

والفلاحين عليها نسبة كبيرة ، ومطالبة

بتعديل هذه النسبة من الدستور ولكن

أرى انها تبقى كما هي ان احداً يكون

هناك اتجاهاً موضحاً دستور جديد

وتوافق مع كل التيارات ، ولكن تعديل

أعداد من الدستور بالتصديق سوف

يؤخذ منها بأنها اتجاه ضد الطبقات

الكادحة ، ولذلك يمكن الاستعانة

بوضع تعريف جديد للعمال والفلاحين



كلمة حب

●● هناك أوهاب إلهي..

وأوهاب حكومة.. أوهاب الأمل
بإطلاق الرصاص.. وهو
مرفوض.. تلوم به قلة
محررة.. وإطلاق الرصاص
مكروه لأنه يلقي صوب
العقل.. ويضرب الحوار..
ويطرش العف.. ويجعل لكل
خاتماً ومرعوباً.. ولكن أوهاب
الحكومة يتم بالقوانين سيولة
السياسة.. وفرض حقة
الطوارئ.. ومصارفة الرأي
الأخر.. وإهمام لغرضة بأنها
حالة وجاهلة ومرفزة ومن
العلاء.. وأوهاب الحكومة يتم
بمزوير الانتخابات.. ومطابقة
المصحيين.. ولا يكاف أوهاب
الأمل يمكن مقاومته والقضاء
عليه.. إلا أن أوهاب الحكومة
يستتر وراء قوانين تصير من
مجلس الشعب.. وعلى وجه
السرعة.. وبدون دراسة.. ولا
هدف لهذه القوانين الاستثنائية
الإمصارفة الهامش البسيط من
الحرية والديمقراطية.. أوهاب

الحكومة ترسانة من القوانين
الاستثنائية تخاصم الحريات
السياسية.. وتضيق عليها
الحدائق.. وتعتبر أن الاستثناء
للالتهابات جريمة علوبتها
الحبس.. حتى لا تفكر الأحزاب
في دخول الانتخابات القادمة..

●● وقد صدح أسلاف كثير
من الأجداد السياسية.. ولكنه
دخل التاريخ كلهما بالعداء
للحرية.. وبخلافه سيقدر..
فالشاسات لغني على الخطوط
السوفيتية.. وطرد الخبراء
السوفيت.. وأهـ اختصار
كتوير.. وحلق الانكحاح
الاقتصادي والسياسي.. وحلق

السلام من مونغ التكاثر..
والهي الحراسات.. ولم يحكم
بالطوارئ.. والقصاص للنز
السياسية الصعوبة.. ويهم
انشار الأحزاب.. ولكنه في نفس
الوقت حاصر العمل السياسي
بعدد من القوانين الاستثنائية..
وفي النهاية أطلق مسخف
للعارضة.. لأنه لم يحلق صبرا
على الهامش البسيط من
الحرية.

●● وكان الأمل أن يتسع نطاق
الحرية.. وأن تكون الطوارئ
لغرضها.. وأن تزيد ضمانات
حرية الانتخاب.. وأن يتم
مجال حرية الاختيار لاسم
لغرض.. سواء في انتخابات العمال
أو النقابات المهنية أو الجامعات

أو الاتحادات النقابية أو
للجانب الشعبية.. من لجلس
الغني في القرية إلى مجلس
الشعب.. وأن يتم تمثيل قانون
الأحزاب وقانون الصحافة..
وقانون الحرف التجارية
والتحادات.. وأن تعود
للمواطن سيادته وحقه في
الاختيار.. ولكن الحكومة في
العدوات الأخيرة تصير من
القوانين مايسمح لها بالتدخل
في كل شيء.. حتى يكون كل شيء
تحت السيطرة.. ولا تشارك
الحكومة للفرء للوطن فرصة
الحركة.. حتى الاقتصاد أصبح
مرعوباً من بعض الأجهزة..
التي تمارس أوهاب الحكومة
شدد رجال الأعمال.. لدرجة أن
مصر أصبحت دولة طارية
للاستثمار كما تقول التقارير
الدولية..

●● وإذا كان بعض السواح
يهربون من أوهاب الأمل لأن
لبعض الآخر يهرب من أوهاب
الحكومة.. من أول خطوة
يخطوها في المطار أو للبناء..
وإذا كان رأس المال الجبان يهرب
من أوهاب الأمل إلا أن معظم
رجال الأعمال يهربون من
أوهاب الحكومة.. لأن رأس المال
يحب العمل في الدول.. ويجب
أن يكون له صوته في الأعمال
وفي البرلمان.. وأوهاب الحكومة
يمنع ذلك.. ولا يسمح به..

محمد الحيوان



الإمام رابع

المصدر :

١٥ ذى الحجة ١٩٩٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعلن عن انتهاء موعد القيد في جداول الانتخابات وبالرغم من تعامدات
وزير الداخلية لإدارة العامة للانتخابات بسرعة إعلان النتائج النهائية للقيد
لا أن القيد مستمرا في صحت موالي.
يقول اللواء محمد بيبر النشازي مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة
العامة للانتخابات أن الدوائر التي تزامن فيها عملية الانتخابات التكميلية
مع موعد الانتخاب من أول نوفمبر حتى نهاية يناير يتم فتح باب القيد
فيها بدءا من اليوم الحادي لثمان تكملة الانتخابات التكميلية واحدة ثلاثة
شهور ولما للعامة العائرة من القانون ٧٢ المنظم لعملية الانتخابات.
والدوائر المستمرة بها القيد هي مجدا الجصم والأزرق والقيوب والدائرة
الأولى بسوهاج والثانية بالشرقية وأسامة بالنايا ومقرها مركز مغارة.



بأمر
القانون

حسن الألفي



المصدر : البرساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٥

الدكتورة فوزية عبد الستار :

مجلس الشعب .. لم يخطئ ..

- مواعيد الفصل في الطعن ..
- استرشادية وليست اجبارية ..
- المجلس وحده .. المختص

بالفصل في صحة العضوية

● مصطفى مراد :

نزاهة الانتخابات
وسلامة العضوية
مسئولية وزارة الداخلية
ومجلس الشعب

● خالد محيي الدين :

تزيف ارادة الناخبين
دفع المواطنين للعزوف
عن المشاركة
في الانتخابات



المصدر : الساعة

١٥ نونبر ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• د. حمدي السيد :

الحكم فريد من نوعه ووضع أصابعه على المواجه التي تشكل منها في العملية الانتخابية

الظنون الانتخابية

ومن الواضح ولغا لهذا النص أن المشرع الدستوري أعطى الظنون الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتطرق بكيان السلطة التشريعية نفسها تجعل من محكمة النقض - على سبيل الاستثناء - سلطة تحقيق وأبست سلطة حكم في الظنون الانتخابية فتنحصر مهمتها في التحقيق في أسباب الظنون ثم تنتهي إلى إيداع رأيها في تقرير ترمسه إلى مجلس الشعب ويتنص المجلس بالفصل في صحة هذا الظنون في ضوء التحقيق الذي أجريته محكمة النقض ويعني ذلك أن المجلس لا يلتزم بتقرير أو براءى محكمة النقض في الظنون لأن من المسلم به على الصعيد القانوني أن رأي سلطة التحقيق لا يلزم إطلاقاً سلطة الحكم وبناء على ذلك فإن المجلس مع تسليمه بنتيجة التحقيق الذي أجريته محكمة النقض إلا أنه قد يخالف معها في الرأي الذي يكونه في ضوء هذا التحقيق .

فقد ترى المحكمة أن إجراء معيناً يترتب على إغفال بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس أن إغفال هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان استناداً إلى أن هذا الإجراء ليس إجراء جورياً . والشايب في معرفة جورية الإجراء وهو الذي استند إليه مجلس الشعب في حدة ظنون الشايب في ذلك هو ما إذا كان إغفال الإجراء قد ترتب عليه تزيف الإرادة الشعبية أم أنه لم يترتب عليه هذا الأمر ورأى المجلس أنه لا يوجد بطلان طالما لم تزيف الإرادة الشعبية .

التزام المجلس

هل عدم التزام مجلس الشعب بأحد المنصوص عليها في المادة ٩٢ من الدستور يعتبر خطأ من جانب يترتب عليه الحكم والقوانين أم لا ؟

ونقول أن نص المادة ٩٢ أقر محكمة النقض الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالة الظنون إليها . كما أقر المجلس بالفصل في صحة الظنون خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ويذهب أغلب الفقهاء القانونيين الدستوريين إلى أن المواجه التي وودت في

هذا النص هي مواعيد إرشادية أي تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان أي لا يلتزم بها مجلس الشعب ولا محكمة النقض وإذا كان الأمر كذلك فإن تلخ مجلس الشعب في الفصل في صحة الظنون بما يتجاوز هذه المدة لا يشكل خطأ من جانبه وواقع الأمر أن المعلن قد أرسل إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديمه في ١٢/١٢/٩٠ ويورد تقرير محكمة النقض بالرائي في التحقيق الذي أجريته إلى المجلس في ٩٢/٢/٩٠ أي بعد فوات ٩٠ يوماً المنصوص عليها وهذا يؤكد المعنى الذي يلعب إليه أغلب الفقهاء في القانون الدستوري فهذه مواعيد إرشادية . والمجلس بدوره فصل في هذا الظنون في ٩٢/١/٩٢ ويعتبر هذا أيضاً خطأ

بفكره المواعيد الإرشادية ومن ثم ليس هناك خطأ لا في مجلس الشعب ولا في محكمة النقض .

ضوابط المجلس

وتشير إلى أن للمجلس وضع ضوابط للفصل في صحة الظنون فإذا تبين للمجلس أن هناك خطأ إجرائياً حدث في الانتخابات فإنه يبحث فيما إذا كان يترتب على هذا الخطأ تزيف في إرادة الناخبين ول هذه الحالة يقرر البطلان لأن نتيجته مخالفة لحقيقة الإرادة الشعبية أما إذا تبين أن الخطأ الإجرائي لم يؤثر في حقيقة الإرادة الشعبية فإنه لا يترتب البطلان وعلى سبيل المثال القانون يشترط توقيع رئيس اللجنة العامة على محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان الفرعية وقد يصل عددها إلى ١٥٠ أو يزيد في الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض رؤساء اللجان الفرعية عن التوقيع لسبب أو لآخر ، للأوراق مثلاً . هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ البسيط بطلان العملية الانتخابية بأكمل ما أنتق فيها من أموال وجهد وحشد المواطنين بالمطع لا لأنه إجراء غير جوري ولم يؤثر في حقيقة الإرادة الشعبية .



التاريخ : ١٥ شباط ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالحسب تجربة فقد اطلت عضوية أحد الماطون في انتخاباتهم في الدورة الأولى للمجلس الحال عندما ناكث للمجلس من التحقيق الذي أجرته محكمة النقض تزيف الإرادة الشعبية رغم أن الماطون ضده كان حزب وطني والمطاعن مستقلا .
وأخيرا نقول المكتورة لوزية عبدالستار لقد أكتت المحكمة الإدارية العليا من قبل ما ورد في المادة ٩٣ من الدستور بأن من اختصاصات مجلس الشعب وحده الفصل في صحة العضوية .

أدوات ضغط

ويقول خالد محيي الدين الأمين العام لحزب التجمع :
إن مثل هذه الأحكام تعد أدوات ضغط معنوية للراي العام من أجل الوصول إلى انتخابات نزيهة وهي تعد أداة في نفسها من أجل تحقيق هذا الهدف .
ول اعتقادى أن نضال الناس المستمر سيجعل في النهاية إلى إيجاب الحكومة لأن تجري لانتخابات تتسم بالنزاهة وتضع لها الضمانات اللازمة لذلك

وأن تقوم بتعديلات تشريعية تضمن النزاهة لأن الحرف السائد بين الناس أن الانتخابات يتم تزويرها وبالتالي هذا السبب هو الذى يؤدى إلى الحزوف والسلبية .

وضع التعويضات

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب هم المسئولون عن دفع التعويضات . ولذا لم يتم تعديل الدستور وقانون مجلس الشعب فإى حكم أن يكون له قيمة حقيقية هو جميع حكم عظيم وقيمة كبيرة ولكن يعتبر نوعا من التنبية فنزاهة الانتخابات وسلامة العضوية مسئولية وزارة الداخلية التي تقوم بالإشراف على الانتخابات ومجلس الشعب الذى يفصل في صحة العضوية .

حكم فريد من نوعه

وقد وصف الدكتور حمدى السيد نائب الأطباء وعضو مجلس الشعب الحكم بأنه حكم فريد من نوعه وقد وقع رئيس الدائرة أن يضع أصابعه على العديد من المراجع التي تشكو منها الانتخابات في مصر .

ومن حسن الحظ أن « لخر ساعة » قامت بنشر الحكم بالتفصيل لعل ونسى أن يكون ذلك مثل الصجر الذى يلقى في الماء الرأك فينبغ الحركة فيه وتتابع الأمواج وقد يؤدى ذلك إلى إثارة الاتهامات المخلفة والحديث حول ما جاء بالحكم

وربما يكون ذلك رايًا عامًا ضابطًا يؤدى إلى إزالة كل الراجح التي تشكو منها العملية الانتخابية .

ورأى أنه لا بد من تعديل جذري وشامل ل قانون مباشرة الحقوق السياسية وأن يكون القيد في جداول الانتخابات إجباريا وليس اختياريا .. إلى جانب عمل تعديل تشريعي يؤدى إلى عدم وجود مثل هذه المشاكل والقضايا في المستقبل ولابد من استخدام الوسائل الآلية في الانتخابات بدلا من الطرق البدائية الحالية .

واعتقد أن أهم ما يكمسه هذا الحكم هو لا بد أن يكون مجلس الشعب أكثر تقديرا وأكثر استجابة لتعليمات محكمة النقض . أما مسألة من يدفع للتعويض فهو وضع لا بد من إصلاحه فلا بد من تعديل تشريعي . وطالما أن العملية الانتخابية في حوزة وزارة الداخلية مستقل هي المسئولة عن دفع التعويض والمسئولة مشتركة بينها وبين مجلس الشعب .. فالوزارة لأنها سمحت بظروف أدت لحدوث التزوير ومجلس الشعب لأنه لم يستجيب لتعليمات محكمة النقض .

تساؤلات في أحواله

ويقول كمال خالك الحامى وعضو مجلس الشعب من ناحية المبدأ هناك عوار خطير في الدستور نفسه يشمل في التناقض الشديد بين نص المادة ٩٣ منه والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) ذلك أنه في حين تنص المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون . وتنص المادة (١٦٦) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة . نجد أن المادة ٩٣ من الدستور تعلى الاختصاص في الفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتعتبر اختصاصات محكمة النقض على مجرد التحقيق في صحة الماطون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض شديد لأن الفصل في الماطون الانتخابية هو بلا جدال أمر من شؤون العدالة وهو الفصل بين الماطون والماطون في أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تطبيق العدالة بينهما . وهو ما اختص به الدستور القضاء دون غيره في عبارة واضحة جازية لا يلى فيها ولا يحرف في نص المادة (١٦٦) .

وهذا التناقض أدى إلى وضع بالغ الشذويع وهو أن اصطلح المادة (٩٣) الحق لأعضاء مجلس الشعب أن يفصلوا في الماطون المقدمة ضدهم .



• كمال خالد :

الحكم تاريخي .. وطوق عنق مجلس الشعب ولابد من الاسراع .. في اجراءات التعديلات التشريعية المطلوبة

وأرجو ان لا تتقاس وزارة الداخلية في اللجوء إليها وهو ليس هذا لوزارة الداخلية فحسب وإنما واجب عليها لحماية المال العام الذي ألزمت به.

وفيما قوته المحكمة ويحق بأن مجلس الشعب ليس دائماً سيد قوازمه فهو حكم عليهم يتفق مع مبدأ سيادة القانون لمجلس الحكم في الدولة المتصور عليه في المادة ٦٤ من الدستور والمبدأ المتصور عليه في المادة ٦٥ منه والذي ينص على أن تخضع الدولة للقانون .. وبالتالي فإن تطبيق أحكام نص المادة ١٦٢ من القانون المدني التي تنص على أن كل خطأ يترتب عليه ضرر يحمل مرتكبه التعويض وقد استظهرت المحكمة الخطأ من جانب كل من مجلس الشعب ووزارة الداخلية لأن الحكم قد جاء متلفاً مع صحيح أحكام الدستور والقانون مؤكداً أننا لا نمتلك في دولة قانونية راسخة في دولة غلب بها القانون.

خطأ مجلس الشعب

وفيما يتعلق بالمحديث عن خطأ مجلس الشعب مثلاً في تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية فإنه ليس من مع يبررون هذا التأخير عن المواعيد المتصورة عليها في المادة ١٦٢ من الدستور بأنها مجرد مواعيد إرشادية لسوء بالتأخير الذي يحدث في الفصل في المسائل للمعرضة أمام القضاء على خلاف المتصور الإرشادي الواردة سواء في القانون أو الدستور لأن الاختلاف بين الأمرين كبير ولا يمكن ألا وهو أن الأمر للمعرض أمام القضاء قد يحتاج حسب الرأي فيه إلى تجاوز هذه المواعيد والقاعدة أن التأخير لا يمكن إلا بما تقتضيه به وإلماماً إليه وجدته وذلك فلا تبرير على التأخير إذا تجاوز المواعيد المحددة سواء في القانون أو الدستور ومن تأميمي فإنه لا أرى أي عذر من هذا القبيل يمكن أن يتصله مجلس الشعب في تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية لأن مجرد العرض لا يحتاج إلى دراسة أو تفكير أو تحقيق لا وهو الشعور بالخرج.

وهو أمر يتناقض مع لبس مبدأ العدالة . فقد جعل منهم خصوماً وشكاً وهذه الظاهرة قد ظهرت ويوضح شديد بحكم موقعي في مجلس الشعب بصفة عامة وفي اللجنة التشريعية والدستورية بصفة خاصة . هذا الموار في الدستور يمتنع مراجعته وتعديله وإن لم يتم هذا التعديل فلا تنتظر من الخصوم أن يصعدوا أحكاماً عادلة لصالح الطامعين .

حكم تاريخي

إن مطالبة المحكمة في حكمها التاريخي العظيم بالأ تسلم جرائم تزيف إرادة الناخبين بالتقادم فإنه أمر يدعو للأسف أن نجد القانون يخلف في حقبة مرتكبي جرائم التزوير في الانتخابات ، وفي في رأيي أيشع بكثير من جرائم التزوير العادية لأنها تمثل جريمة تزيف في إرادة الناخبين بالنزول بالطوبى إلى أقل مستوياتها بما لا يتجاوز خنقة سب أو للاف .

وإننا أضيف لحكم المحكمة وجوب تشديد عقوبة تزوير إرادة الناخبين وجعلها على الأقل في مستوى عقوبة جريمة جنابة التزوير في أوقاف رسمية .

أما الذي طالبت به المحكمة بأن يتمثل المزيون قيمة التعويضات من جيروهم فهو أمر ضروري وواجب لأنه للأسف الشديد أن مرتكبي الجرائم من رجال السلطة لا يعفيهم من قريب أو من بعيد أن تصدر ضدهم أحكام بصفتهم الوظيفية ويتمثل نتيجة اضطهادهم خزينة الدولة وفي من عرق بدم الشعب المصري ومن باب أولى فإن المشاركين معهم في التزيف لصالحهم من المرشحين أو اتباعهم تتسبب للمسئولية إلى الرضوخ الذين جرى التزوير لحسبهم وكل من ساندتهم في ارتكاب هذا التزوير وفي ما تستوجب إبسلة مبادئ العدالة بل في رأيي أنه يتعين على وزارة الداخلية أن تقيم الدقوى ضد مرتكبي جرائم التزوير للأزاهم بدفع ما تكبدته وزارة الداخلية من مبالغ سبب ما ارتكبه من لعمال التزوير وهو ما يطلق عليها دعوى الفساد



التاريخ : ٥ / ١٠ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• عبد الحميد بركات :

أمين التنظيم يعزب العمل

مطلوب تشريع

يقرر دفع المزيين

للمتويض بدلا من

السدولة

تمت هذا الشهور بالخرج . وأيضا تمت
المصلحة الخاصة لمطعم اغشاء للجلس وقد
تجاوزت الطعون المقدمة ضدهم نسبة تزيد
عن ٢٩٠ .

ماذا نقول الأحزاب

ويقول الدكتور رباح السعيد ان مسألة ان
مجلس الشعب سيد قراره موضوع دستوري
ينبع من فكرة الفصل بين السلطات حيث تشكل كل
سلطة بحدود السلطات الاخرى
وهناك سؤال هل يتخذ مجلس الشعب كسلطة

تشريعية أي قرار ومصادر من السلطة القضائية ؟
هذا السؤال الاجابة عليه بوضوح لا لانها تعني
ان للسلطة القضائية الحق في تغيير شكل المجلس
التشريعي دين موافقة ويقال ذلك ايضا مع
اوائج المجلس ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق
تجاهل قرارات القضاء بالظن والتزوير في اجراء
الانتخابات .

والخروج بطبيعة الحال هو رفع شواهد
للعلمية الانتخابية والد الفع حزب التجمع على
ضرورة وضع نظام جديد لعملية التصويت يستند
إلى جداول انتخابية جديدة .

واقول ان على مجلس الشعب ان يتخذ موقفا
حميضا ازاء قرارات محكمة التفتيش فلو وجد
ظنا جادا عليه ان يتعامل معه بجدية ولا يحسن
اعضائه ازاء احكام القضاء .

اما اقرار الوضع الحالي فهو يعني ان كلمة
سيد قراره تتحول إلى تصريح بالتزوير بحيث
يشال المزور عضوية مجلس الشعب غصبا .
والحكم ككل هو لملمة موجهة إلى نظام اجراء
الانتخابات ويعتبر على السلطة ان تضع هذا
الحكم في الاعتبار لانه في النهاية غزاة الحقيقة .

واختلف مع المحكمة عندما ناشدت وزير
الداخلية ان يحسن اختيار رؤساء اللجان
الانتخابية ويستند ذلك إلى القواعد الادارية
والعلمية واستاندة الجامعات بالإضافة لرجال القضاء
لان الدستور في المادة (٨٨) منه قد نص صراحة
على ان تتم عملية الاقتراع (مرحلة الانتخابات
التي تجري في اللجان الفرعية) تحت إشراف
القضاء وبالتالي افسح صوته للحكم ان ينظر
وزير الداخلية لعضوية اللجان وليس لرئاستها
هذه العناصر للمنازعة من القواعد الادارية العليا

واستاندة الجامعات لما رئاسة اللجان الفرعية
فالتي تشتمل بحكم المادة (٨٨) من الدستور
بان تكون لاعضاء الهيئات القضائية دون غيرهم
وهذا الامر مطروح حاليا امام المحكمة الدستورية
العليا في الدعوى القائمة مني طعنا على قانون
مجلس الشعب الحالي والانتخابات التي جرت به
على الرغم من فوزي فيها .

تصديقات تشريعية

إن ما طالبت به المحكمة أصبح امرا يطوق
عقل مجلس الشعب قبل غيره ويتعين عليه المبادرة
بإجراء تعديلات تشريعية تحقق ما جاء في الحكم
من توصيات هي توصيات عظيمة هي أولا وأخيرا
تحقق الامور المطروح حاليا امام المحكمة والاحترام
لما يجري في مصر من انتخابات بعد ان فلتت
رائحة التزوير وتزييف ارادة الناخبين في عشرات
التقاير الواردة من محكمة النقض وذلك لاني
ارى انه يتعين بالإضافة إلى هذه التوصيات
إجراء تعديل دستوري يقضي على التناقض الذي
أضرت إليه بين نص المادة (٩٢)
والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) ويحل الاختصاص في
نظر الطعون الانتخابية للقضاء . لانه امر يتعلق
بتحقيق العدل بين الطاعنين والمطعون ضدهم من
أعضاء مجلس الشعب .

واما بالنسبة لارادة المحكمة لسلبية المواطنين
فإنني ارى ان المواطنين سيظلون يتألمون بانفسهم
من الاضرار في الانتخابات مادام عدم الثقة في
سلامتها ينجح عليها .

وبالنسبة لعدم قبول الطعن امام اللجنة
التشريعية والدستورية لان الطاعن لم يلتزم
بتوثيق توثيقه فهذا ميدا استقرت عليه اللجنة
الدستورية ويعتبر من السوابق التي تستدك بها
اللجنة وحصل مع اكثر من شخص . حدث مع
شباب الدين داود كان نفس الطعن ورفض لأن
خمس لم يوثق . ومع ذلك فإن اللجنة وهي تنظر
الطعون ترفض الطعن وعدم قبولها

لان نظرا ما يتم في ظل حرج شديد جدا من الطعون
ضدهم وهم أعضاء المجلس ولذلك يتسلم المجلس
واللجنة التشريعية والدستورية لأي سبب للحكم
وإصدار القرار أي عدم قبول أي طعن أو رفضه



العدد : ١٠٠٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ جمادى ١٩٩٥

• ياسين سراج الدين : جريمة التزيف جريمة ضد الديمقراطية ويجب فعلا ألا تسقط بالتقادم

والنهي لا بد أن تحترم المواطن فتزيف
إرادة الناخبين دلت المواطن للتزيف عن
المشاركة في الانتخابات .
ويقول عبد الحميد بركات أمين التنظيم بحزب
العمل أن ما قضت به محكمة استئناف القاهرة
هو حكم عظيم وهو تأكيد لما افترقه مؤتمر العدالة
الأول الذي عقد منذ أربع سنوات وللاي طالب
بمثل ما طالب به الحكم . اللهم أن تنفذ الأحكام
القضاء .

وإذا اتضح أن يكون دفع التزيف من
التزيف والتزيف من الجهة الإدارية . وأبوت
يكون ذلك أحد العقوبات في مثل هذه القضايا
ولكن اعتقد أنه مطلوب لذلك تشريع .
واعتقد أن سلبية المواطنين في الانتخابات لها
بعض الأضرار فهم يشعرون أنه لا فائدة من
أصواتهم لأن التزيف سيتم دائما .

ويقول ياسين سراج الدين القبط الوداعي
المعروف أن هذا الحكم تاريخي بالفعل ويضاف
إلى الأحكام العرفية التي صدرت من قضاة
الحال والجريء كما أنه يضع قواعد قلمت على
تفسيرات مختلفة بالإضافة إلى أنه ناشد سواء
الحكومة أو المواطنين بأداء معين يعرفهم بشروط
الحياة الديمقراطية .

واعتقد أن ما طالب به المحكمة من عدم
سقوط جرائم التزيف بالتقادم أمر غاية في
الأهمية لأنها جريمة ضد الديمقراطية . كما أن
مطالبة الحكم بأن يتحمل الناخبون التبعات
من جبرهم الخاصة أمر لا بد أن يطلب من
الجميع .



المصدر: البلاغ الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ ذى القعدة ١٩٩٥

كمال الشاذلي للبلاغ الجديد

لن نوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات تشكيل وزارة جديدة قبل الانتخابات مجرد شائعة لا تحالف مع أي حزب ضد الإخوان المسلمين

كتب عبدالستار الطويلة :

نفي كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى وأمين التنظيم بالحزب الوطني ما تردد عن احتمال وقف العمل بقانون الطوارئ أثناء الانتخابات البرلمانية القادمة، ووصف الأنباء التي تحدثت عن تشكيل حكومة جديدة. قبل الانتخابات بأنها مجرد شائعات جاء ذلك في التصريحات التي أدلى بها المسؤول التنظيمي الأول للحزب الوطني الحاكم.

فتداول السلطة لا يعني تسليم الأغلبية لكرسي الحكم للأقلية من أجل سواد عيونهم.. أن الوصول إلى الحكم يستوجب معركة شاملة لكسب ثقة الجماهير.

ولكن كل من يريد الوصول إلى الحكم يريد الأغلبية الحاكمة أن تلعب بزوج رياضية وفي ساحة ملعب نظيفة.. أي توفير للانتخابات الحرة وللمرشحين الأمن والأمان.. قلل كمال الشاذلي للبلاغ الجديد أن الانتخابات ستكون حرة ولكن أود أن قلت نظرك إلى أن من يستعد في الانتخابات عادة لا يعرف بفعله وأتمنا يبسط الأمور فيهم الإدارة بالوزير

في مجلسي الشعب والشورى.. وضابط إيقاع أعضاء الحزب في البرلمان.. وهو يرلاني لكي يبرح في الحكومة.. إلا أنه كثيرا ما سبق النواب في التعبير عما يحق في نفوسهم من ملاحظات على نشاط الحكومة.. وهو يعرف الكثير عن الحاضر والمستقبل.. معاجري تعبيرة من أجل أن يظل الحزب الوطني فائزا بالأغلبية في أي انتخابات نيابية.. وهو على حق في أن يرى أن مسؤوليته ومسئولية كل قلبي في الحزب أن يضمن لحزبه الفوز في الانتخابات النيابية دائما..

والمسئول التنظيمي لأي حزب.. هو مهندس ذلك الحزب يعرف كل عضو كما يعرف بصمات أصابعه.. ومفروض أن يرشح للمرئوس القيادية في الحزب الرجل الصحيح في المكان الصحيح.. وهو أكثر من يفكر في نفسه.. ريان الحقيقي الذي يضبط إيقاع الحزب ونور كوادره وقدراتهم على تطبيق الخط السياسي الذي يضعه المكتب السياسي.. وتوجهات رئيس الحزب.. وكمال الشاذلي ليس المسؤول التنظيمي للحزب الحاكم لفظ بل هو المتحدث بلسان الحكومة



المصدر: اللائحة الجديدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٩٥

● ولكن المعارضة تجمع على أن تدخل وتزويراً حدث في الانتخابات والشرطة مينا البصل حيث أسقط رشاد عثمان وكذلك في بورسعيد.

● لا تصدق هذا كله كذب .. ولكن قيل أن أعضاء الحزب الوطني استخدموا العنف

للدخول في الانتخابات .. والبوليس وقف على الحياء ؟ .. لم يحدث .. والمشكلة أن الحزب الوطني له كوادر عديدة ورجال كثيرون يؤيدونه .. ويتواجدون أمام اللجان أكثر من منافسيهم .. ولكن الشرطة تضمن دخول الناخبين وتصويتهم في سرية تامة بعد التحقق من شخصيتهم.

واردف قائلا : وهل كنت تتصور أن الجماهير ستنتخب رشاد عثمان بعد الذي حدث في الماضي ؟!

● ولكن ألا تترى أن الشعب عازف عن المشاركة في الانتخابات بدليل أن عدد الناخبين في دائرة بورسعيد ٥٢ ألف ناخب اشترك منهم ثمانية آلاف فقط .. أي أقل من السدس ؟!

قال امين الحزب الوطني : هذه مسئولية كل الأحزاب أن تخرج الاغلبية الصامتة من سلبيتها وعزلتها ..

● ولكن الأحزاب تشكو من أن الحكومة تمنعها من النشاط بين الجماهير ؟

قال :

.. هل هذا كلام ؟ هل منع أحد حزبا أن يجمع الناس في كل حي في مقره أو مقر أي حزب آخر ليدعوههم للمشاركة في الانتخابات .. أن عدد الدوائر السياسية التي تعقد في مصر أصبح ثنتين أو ثلاث دوائر يوميا .. هل تمنع الحكومة هذه التحركات .. وعندها في كل الانتخابات المهنية والمعمارية الابواب مفتوحة حتى المؤتمرات واجتماعات تنقد وتهاجم فيها الحكومة ..

وسكت لحظة قائلا : أن احزاب المعارضة هي التي تشجع الناس على السلبية بكرة .. تريدونها للانتخابات أن الحكومة تزيف الانتخابات .. فلنأخذ من تلك وتصرف عن

المشاركة السياسية .. هل منع أحد أي صحيفة حزبية من أن تدعو الناس لممارسة حقوقهم السياسية أو جانب كل حملات النقد التي تمارسها يوميا ؟!

● بمناسبة ندوات النقابات المهنية .. ماهو المقصود بالضبط بالمعديلات في قانونها المعروض على مجلس الشعب ؟

.. المقصود صراحة هو جذب الاغلبية الصامتة لكي تدخل برأيها في الانتخابات المهنية : فحين تعتقد أن بالأغلبية الصامتة يمكن دحر التيارات المخترطة والمخرقة ..

● ألا يعتبر هذا دخلا في سيطرة النقابات على نقاباتها ؟ .. أبدأ نحن لم نطلب بالدخول في الانتخابات .. بل وضعنا سلطة إجرائها .. واخضعنا على كشوف الناخبين حقيقة .. في يد اللجنة القضائية المختصة على الانتخابات .. ونحن منذهشون

لذا هذه الضجة والغضب .. أن اللجنة القضائية لجنة محايدة وسعسى أن لجنتها ككل أعضاء النقابية إلى ..



من أعضاء الحزب في كثير من
البنات . فما العمل ؟

.. قيادة الحزب هي التي تحدد
المرشح .. وليس هناك خيار
ولفوق ، ولا كوسة .. وإنما
معايير لاختيار على
أساسها : السمعة الحسنة .
الشعبية وسط الجماهير . قدرته
على حل مشكلاته ومعيشتة لتلك
الجماهير وليس بالانزعاج عنها .
● هل هناك تفكير في عزل أو
رفض أي مرشح ليؤله
السياسية مهما كانت ؟

.. لا يوجد أي تفكير في هذا ..
هناك المعايير التي حددتها
اللائحة لا أكثر ولا أقل وقد
انتهى عهد العزل .
بعض الناس لا يعرف
بالضبط لماذا استقر عليه رأي
الحزب الحاكم انتخابات قريبة
أم قادمة ؟

.. قريبة - الأمر معروض على
الرئيس مبارك .
● محابقة ميشاع عن اتجاه
لتشكيل وزارة جديدة قبل
الانتخابات : -

.. لا يوجد في عمل شيء من هذا .
وأي تغييرات وزارية أمر يقره
ويقره سيادة رئيس الجمهورية
لمصلحة الوطن عنده فوق كل
مصلحة لأنه ثبت أرض مصر
الخضراء والمصير عن أسلمة
ولحام الأمة كلها .

● بعض الأحزاب تطالب بإلغاء
الأحكام العرفية أو وقف العمل
بها أثناء الانتخابات .. فهل
لديكم اتجاه لهذا ؟

.. هي الأحكام العرفية تطبق ضد
من ؟ ضد من يدخل بالإين ؟ ولو
كثير في وجه الله

الانتخاب .. بعض الضاميل
اليوم أن بعض مجالس النقابات
الهيبة لا تهلم بذلك وتكتفي
بإتصاها .

● الآن أنت ترى أنه بالأغلبية
الصامتة يمكن هزيمة كبار
التطرف الإسلامي ؟

.. بكل تأكيد .. لأنه ليس من
الديمقراطية في شيء أن تسيطر
الغلبة ما على الأغلبية ؟

.. النسبة للمعركة الانتخابية
الهادمة : مجلس الطوارئ في
يونيه ومجلس الشعب في
نوفمبر .. هل يمكن أن يحالف
الحزب الوطني مع أي أحزاب
أخرى لدحر ذلك التيار ؟
.. أن تحالف مع أحد .. فكوادر
الحزب الوطني كثيرة .. وقدراته
واسعة ..

● هل يتلقى الحزب الوطني
من المرشحين الذين يختارهم
«موالا» لهذا لذلك الاختيار ؟
.. لا أبدا .. ولا يتلقى على
المرشحين في الانتخابات بل كل

مرشح مسئول عن معركته .
● ولكن الموقوف أن يتنافس عدد

.. لا يتلقى الحزب الوطني
أحدا .. نحن أقوياء .. وشعبنا
متمسك بالديمقراطية وضد
التطرف دائما : وأطلب أحزابنا
نحرف أن نحاج التطرف فيه دمر
لها جميعا .

● هل أنت واثق من نجاح
الحزب الوطني في الانتخابات
القادمة ؟

.. قال في بيومانية .. نحن
نامل أن نحقق فوزا بأغلبية
المقاعد في المجلس .. والأمل
كثير في وجه الله



الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفاق
يجري اتصالات مكثفة بأعوانه بالحزب على
مستوى الجمهورية من أجل الضغط على أفراد
مراجع الدين رئيس الحزب لثقلته عن تنفيذ
اتفاقه مع قيادات الحزب الوطني على التحالف
بين الحزبين في الانتخابات القادمة .

نعمان الشك نفسه من هذا الاتفاق بعد الذي
شما إلى طمعة من أن الاتفاق لنكون إلى أن ملاحدة
حزب الوفاق في الانتخابات أن الزيد على ٢٥
مقعداً .. وقد أعلن نعمان عن عزيمته خوفاً
الانتخابات القادمة بدائرة قسم قسم النيل على
الرهف من علمه بما لجأ إليه أحد قيادات الحزب
الوطني إلى أن فرس الدكتور نعمان بظهور في
هذه الانتخابات ضليقة للغاية . مما ترك لديه
لنطباع بأنه خارج إلى ٢٥ عضواً للتحالف بشارتهم
مع الحزب الوطني .

المراتب لجريبات الأمور داخل حزب الوفاق
يرجع مزيداً من الخلافات بين نعمان ورئيس
الحزب خاصة مع الرب انعقاد الجمعية
العمومية للحزب التي أعلن التمثيل انعطافها
بعد عيد للطر أي خلال شهر مارس القادم .



المصدر :

١٠١ سنة ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطلوب فض هذا الاشتباك..

قبل انتخابات مجلس الشعب!!

بقلم: سعيد عبد الخالق

و خلا بعداً؟

عبد القري... بالتمهين

ممنه اكليات... بالتمهين

رؤساء الجامعات... بالتمهين

محاكمات الأقليم... بالتمهين

شغالو لو فلانك العليا... بالتمهين

الوزراء... بالتمهين

رئيس الحكومة... بالتمهين

والانتخابات التشريعية التي جرت مؤخراً في بعض دول مجلس الشعب... فشملت اتجاه الدولة في تمهين نواب مجلس الشعب القديم تحت شعار مخلصي والانتخابات... وشملت للمؤسسات طوال السنوات الأربع الماضية، من أمثال مجلس الشعب على عدم إصدار قرارات محكمة لفتح بطلان عضوية أكثر من ثلث أعضائه الرئيس الأثير، وهذا معناه تمهين أعضاء الشعب السابق وجوبهم بطلان انتخابهم... والدائمة... ذلك مجلس الشعب إلا حملناه وحده مسئولية إلقاء الرأيات الانتخابية في مستوى الأحكام الانتخابية التي تصورها محكمة لفتح... الآن... ذلكم الحسداء ونظام الحزبات، وذلك مرشحاً لا طابراً يتناول

انتخابات مجلس الشعب القديم في ظل المناخ السياسي السائد حالياً، والتي يشهدها من كثرة الانتخابات... بالله عليكم... من يفسر في ظل مناخ التمهين بدر شيوخ قسمة في الانتخابات أمام يعلم النتيجة مقدماً... من يفسر في ظل شعري إلى حالة كالحية... من نوبس متنا... هو راسب في الانتخابات يا أسيه... من يغني بقدر شيوخ في ظل هذا الاشتباك أنا كان.

رئيس الدولة يفسر في نفس الوقت رئيس الحزب الوطني الحاكم... ورئيس الدولة ورئيس الحزب هو الذي يختار أو يصير قراراً بالتمهين الوزراء والمفاهين وشاغلي الوظائف العليا... ورئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم هو الذي يختار مرشحي حزبه للانتخابات... والحكومة التي أصغر الرئيس قراراً بالتمهين هي التي تجري الانتخابات لمجلس الشعب... والمفاهين الذين عهدهم الرئيس هم المسؤولون من نجاح مرشحي حزب الرئيس، والانتخابات بوسعه الأخيرة غير مثال على ذلك، ولم يستطع بشر الذين خاض محاملاً بوسعه وأمان على تلك مسئولية من إنجاز مرشح حزب الرئيس في فكرة حي الحزب... ونواب مجلس الشعب الذين اختارهم الرئيس وتمثلت حكومة الرئيس مسئولية نجاحهم، هم الذين يرشون الرئيس في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية.

ومن لم يزل له قسمة محاولة الإضراف في إحدى هذه الحفلات للصلصة، مثل التي يلقى بنفسه في الظلمة!!

إن... ما جعل في ظل هذا المناخ للظلم الذي خلق في دولنا شعيراً بالاحباط واليأس... وأصبحنا مثل الذي يشرب راسه في صبح الهرم الأكبر محاولة زحزحته من موقعه!! هل هذا معقول!! كيف نواجه الحزب المعارضة التي لا حول لها ولا قوة سوى تهدد فشرع وصحيفة تعبر عن رأي... كيف نواجه الحزب الحاكم الذي يستخفي ويصمت بآثار التي بوفرها وجوده في الحالة!! مثلاً صولت الشريف وزير الإعلام يفسر في نفس الوقت أمين مساعد الحزب الوطني واحد الأقليات الرئيسية في الدولة، والمسئول الوحيد من أجهزة الإعلام الحكومية السموعة والرياسة والقرابة... صولت الشريف يستعد لدر شيوخ قسمة في انتخابات مجلس الشعب القديم من نظرة بولاق التي تقع فيها امبراطورية ماسبيرو التي يجلس على عرشها صولت الشريف، والعقد اتصالاً لانتخابات والتأثير بون... هذا لبحي لفتح محفلاته بضم حواسي ١٥ ألف مولف وعامل وأصبح لهم بطلان انتخابية على نظرة بولاق... وبعد ذلك، هل هناك عائل برشح قسمة في نظرة بولاق في مواجهة صولت الشريف!! ولماذا من حق صولت الشريف أن يرفع شيوخ قسمة، ولكن هناك ثلثا بون دولاً وانتخابات صولت الشريف وزير الإعلام والرفيع لانتخابات مجلس الشعب وبين دولاً وانتخابات صولت الشريف للرفيع لانتخابات بدون امبراطورية ماسبيرو... للفرقة الانتخابية غير متكافئة ومحمومة لعل في الحالة الأولى، والفرقة الانتخابية متكافئة بين الطرفين في الحالة الثانية، والكتور عهد للضم صولت رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة... يستعد لدر شيوخ قسمة في انتخابات مجلس الشعب بظلمة مدينة دس، والتي تقع فيها امبراطورية المجلس، وأمسكنا



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكثرية ومختلفة هل تصبونها بعد ذلك إجراء معركة انتخابية متعقبة في هذه الفترة ١٩٩٥ طبعاً مستحيلة كما تلاحظون مجلس الحكم إن السلطة تؤوزاه وشعوا ميوزهم على منطق دولهم فو نظرية وليس للجمعية لترخيص أنفسهم فيها

١-..تعود إلى السؤال الذي طرحناه منذ قليل، ونسألنا فيه عن الحل في حال هذا الوضع الانتخابي للفرصة؟ اعتاد أن من حق أحزاب المعارضة المشاركة بتشكيل حكومة محبوبة لإجراء الانتخابات. هذه الشبهة عامة جداً لأحزاب المعارضة إلا فرقنا الأمر في الانتخابات القادمة. وتشكل حكومة محبوبة بإجراء الانتخابات... ليس بمعنى أن نلغي إجراء الانتخابات... وشهدت معني قبل عام ١٩٩٢ معونات محبوبة شبي حزبية قوت إجراء الانتخابات... وشهدت الانتخابات هذه الحكومة بالحدود والحدود والحريه، وحيث يصنف عن رؤية الشعار المعري، فلا يحدث في الدنيا أو أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً بتشكيل حكومة محبوبة لإجراء الانتخابات حتى تضمن أحزاب المعارضة إلى عدم حدوث وقائع استغلال دوله من الأوزاء الرئيسيين، وحتى تضمن أحزاب المعارضة إلى دعم تدخل المعارضة في الصالح مريض الحكومة، وحتى تجري العملية الانتخابية بالأسلوب الذي يلائم المعلن في الانتخابات.

وهذه الشبهة أخرى لا تال الفرصة، وهي تخفي الرئيس حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني... وأي طوطا فترة العملية الانتخابية... إن وجود الرئيس على رأس الحزب الحاكم يؤذي إلى تصغير أجهزة الدولة لإنتاج مرشحي حزب الرئيس وسعتنا مؤخرًا محافظ بوسعيد يهدد ويؤكد على انتخابين إلا تم بتخديدا مرشح الرئيس، وأقل صراحة ولا استبعاداً، إن هذه الانتخابات استغلها على الرئيس، والكرسي هو كرسي الرئيس. إننا نرى حسني مبارك وأيضاً نكل المصريين بلا استثناء رئيساً للمعارضين الذين لا يذعن. لا نريد أن نخرج باسمه في صراعات حزبية خلال الانتخابات... إننا نراه في أرم وأسمى من ذلك. ملاحظ أن بشره في الرئيس الحزب الوطني يخوض الانتخابات وحده، وبدون الاعتماد على رئاسة الرئيس له. إلا أن كان الحزب الوطني مؤازر الصراخ، إلا أن كانت الانتخابات كعاصمة التي يزم الحزب الوطني أنه يمشي بهاء، وهذا الحزب أن أصدر الرئيس مبارك على رئاسة هذا الحزب يعني عدم وجود حزب على الإطلاق بل مجموعة ذات مصالح متضاربة تختلف حول نطاق السلطة والنفوذ. وأولاً أن يزول هذا الحزب العمل السياسي بدون الاعتماد على سلطات الرئيس الدولة. لقد طسخت التجربة أن مثل هذه الأحزاب التي تنحصر في أضيق السلطة وترى مجرة الألفاء هذا وحكم إلا... هذا يتطلب عام لأحزاب المعارضة إلا أن في الانتخابات مجلس الشعب القادمة. إننا نريد أن نرى ماذا يعمل الحزب الوطني بدون الرئيس، وأما حقيقة في الشرح السياسي بدون الرئيس. بالتقصير... إن كانت حقيقة نفس إلى إمام معكم النظام الديمقراطي، فلا بد أن يراعى المسكونين للحزب في باعقبة إلى الحكوم من منصبهم من طريق انتخابي غيرهم لولا في هذه المناسبة، إننا نرى أيضاً تعويض السلطة بحكم الحزب الواحد، ولكن وجرى الانتخابات سورية لإسقاط محبة الشرطة على حكمه. فلو أن مصر أمة حتى تستريحوا واستريح، ولا يسبب لهذا الصدام الأخير؟ فلو أن، لا تسعون إلى رئاسة مصر أمة جاهزة أم ترون قطاع الديمقراطية وتعملون بعلية الحزب الواحد... وإنا نرى أيضاً استمر في نفس عقيدة الحزب الواحد فما لنا من معوي... نرى بتعيين أعضاء مجلس الشعب استمر في استعانة الكهنة التي يملك بالحدود والحدود والحدود... وهكذا سيق على هذا عندما أصدر الرئيس لرحل جمال عبد الناصر قراراً بتعيين أعضاء مجلس الأمة في عام ١٩٥٨ بعد الفوجعة مع سوريا. والمحذوف.



الشعب

المصر :

التاريخ : ١٧ - ١٨ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري
في جولاته
الرمضانية:

أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة

في جولاته الرمضانية التي شملت القاهرة والمنصورة دعا الأستاذ
أبراهيم شكري في لقاءه بالجمهور في منام المحاميات كاتبة القوي
والتيارات السياسية إلى تشكيل جبهة عريضة للدفاع عن حقوق
الشعب في إجراء انتخابات حرة يختار من خلالها ممثليه الذين
يشاركون مشاركة فعالة في وضع السياسات واتخاذ القرارات.
وقال شكري: لا يمكن أن نقبل أن تكون صورة مصر بهذا الشكل
فالحال كله يعرف أن مصر تزود أرادة شعبها لكي الآن أن تلق

الأمة المصرية بكل أحزابها وفئاتها وتياراتها في جبهة عريضة تدافع
عن حق هذا الشعب في أن تجري الانتخابات حرة نزيهة يختار من
خلالها من يشاء، ويشار إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات.
وجدد شكري مثاقفته للرئيس مبارك بالاستجابة لمطالب الشعب
بإجراء الانتخابات حرة تكلل بها كافة الضمانات لسلامة إجراءات
العملية الانتخابية من أجل إزالة وصمة العار التي تحلل عهد الحكم
بمسبب تزوير الانتخابات.

على هامش المؤامرات

لماذا لا يشرف القضاء على انتخابات

مجلسي الشعب والشورى..؟!

رؤساء الأحزاب والنواب :

الحكومة ليست جادة والحزب الوطني لا يفعل

إلا ما يخدم مصالحه فقط

القضاء اشرفا حقيقيا على الانتخابات لضمان نزاهتها ، ولكن يتم تشكيل مجلس الشعب شكليا معبرا عن الشعب.

وطالب بتشكيل وزارة خاصة للاشراف على الانتخابات القادمة ، ويرفض المهندس شكرى التخلل في تكوين النقابات باعتبارها مؤسسات غير تابعة للحكومة.

ويقول جمال ربيع رئيس حزب مصر

مذعومة الحزب وهو يتحدى برأيه ادارة قضائية للانتخابات وأعد مشروع بهذا الموضوع بحيث تكون هذه الإدارة تابعة للمجلس الأعلى للقضاء وإن اشرف وترافق وتدير السجلات المدنية وتتولى مراجعة الشكوك وقيد المواطنين.

- مطلب شعبي

هذا من رأى الأحزاب .. لماذا عن النواب ؟

يقول كمال خالد عضو مجلس الشعب

لاخلاف على أن الاشراف القضائى الكامل والحقيقى هو مطلب شعبي ملغ بقطع أنه كل الاشراف فى مصر ويضيف أن المادة ٨٨ من الدستور تتضمن النص الوحيد الذى تناول الاشراف

اعراض من أحد فانه يستطيع أن يطعن فى هذه الجداول خلال مدة معينة من اعلانها .. اما أن يقوم القضاء باعلانها فهذا خروج عن نطاق الاشراف لأن الاشراف يعنى مراقبة عملية التصويت والتأكد من سلامتها والاشراف على عمليات فرز الأصوات وإعلان النتيجة ضمانا لسلامة العملية الانتخابية.

ويضيف انه إذا أخذنا بهذا المبدأ الوارد فى القانون المعدل للنقابات المهنية رقم ١٠٠ .. فانه من باب أولى أن يكون للبرك القضاء على الانتخابات العامة فى مجلسي الشعب والشورى والمحاكمات اشرفا حقيقيا يتضمن مراجعة جداول الناخبين مع اشرافهم اشرفا فعلياً على اللجان العامة والفرعية ، وليس على العامة وحدها.

ويختم زعيم الاحرار حديثه قائلا : ان ما يحدث لامعنى الا شيئا واحدا وهو أن الحكومة تأخذ بهذا المبدأ أو ذاك طبقا لما تراه لصالح مرشحها دائما ، والوضع الصحيح أن يطبق مبدأ واحد سواء فى الانتخابات النيابية أو العامة.

يتفق معه المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل ويؤكد أن الحزب يطالب كثيرا باشراف

اشراف القضاء على الانتخابات النيابية المهنية هو حجة الحكومة لتعديل قانون النقابات رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ .. هذا القانون الذى تم تلمسه ليزاحة التيار الإسلامى عن النقابات .. لكنه فشل .. فكانت التعديلات الجديدة ، ونحن نتساءل إذا كانت الحكومة حريصة على نزاهة الانتخابات والاشراف القضاء عليها فلماذا لا يتم ذلك للانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى . فى السطور التالية استطلاع لآراء الأحزاب وأعضاء مجلس الشعب والشورى حول هذا الموضوع.

- مهمة ادارية

فى البداية يقول مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار وعضو

مجلس الشورى : اطراف القضاء على الانتخابات لامعنى القيام باعداد جداول الناخبين .. فهذه مهمة ادارية المفروض أن تقوم بها وزارة الداخلية والجهاز الإدارى التابع للنقابات المهنية وإذا كان هناك



الصفحة ٢

المصدر :

١٨ جويلية ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعي الشكاوى ويبلغ اجمالي الشكاوى الموجهة والتي تم حلها ٢١٩٪ اي ان النسبة الحقيقية للشكاوى الكبيرة ٢٦٪ اي حوالي عشرة آلاف شكوى وتقول ارقام النيابة الامارية ان ادارة الشكاوى تتلقى سنويا حوالي ٢٢ ألفا شكوى وفي العام الماضي تبين جديدا ٦٣٥٢ شكوى واحصيت الى التحقيق وبت ان عدد الشكاوى الكبيرة التي وبرت لادارة ١٩ ألف شكوى بنسبة ٧٣٪ من مجموع الشكاوى وتتلقت ادارة الشكاوى بمجلس الشعب في العام الماضي ١٢ ألف شكوى اتضح ان نصفها شكوى كبيرة ضد اعضاء المجلس.

المحترفون معرفون

يقول مسئول بهيئة الرقابة الامارية مسخرم ختمه الشكاوى من جهة العمل وشكاوى المواطنين التي يتم التوقيع عليها باسماء صمغية اما تلك التي لا تزيل باسماء وبيانات كاتبها فلا يثبت اليها الا في حالة وجود مستندات تؤكد محتوى الشكاوى وفي حالة الشكاوى الكبيرة ترسل الاجهزة الرقابية لجهة العمل بيانات الاجراءات كاتبي للشكاوى لاتخاذ الاجراءات ضده.

شكاوى غريبة

وتوجد هناك شكاوى تصعل طابع الغريبة والطرفة في نفس الوقت فمثلا تقدم أحد الموظفين ب ١٢٥ شكوى كبيرة ضد رؤسائه وملائه في العمل وارسلها على الرقابة الامارية وشكاوى اخرى وبت الى الرقابة الامارية من شخص يدعى فيها وجود ورملة

القصا على انتخابات مجلس الشعب قد اقتصر على وجوب ان تتم عملية الاقتراع وهي العملية التي تجري في اللجان الفرعية تحت اشراف الهيئات القضائية الا ان لائحة القوانين ادوات الحزب الوطني الذين بلغتهم ان تجري الانتخابات سلمية دون تزوير .. اصبروا فانونا ولك الية ليجمل الاشراف على اللجنة العامة لرئيس محكمة واعمل لوزير الداخلية الحق في اختيار من يشاء للاشراف على اللجان الفرعية وهذا يمثل تحديا على الدستور وهو موضوع النزاع امام المحكمة الدستورية.

ويشير الى ان المحرف ان فرض الحزب الوطني في تزوير الانتخابات في القرى اكبر منها في المدن بسبب ارتفاع نسبة الامية وبمساعدة أهل القرى .. هذه البزة بتفهمها الوطني في الانتخابات التقاتل المهنية التي تجمع صفوة الخلفين في المجتمع .. لذلك نجده يتخبط ويبحث عن زريعة يبحسون بها امام القيادة العليا والرأي العام فتجد ان الحزب امي في البداية ان اعضاء النقابات يحجبون عن الاشراف في الانتخابات بينما ياتي اعضاء الحزب الاسلامي فقط ويلبسون بمعظم المقاعد .. فاصبر للقانون ١٠٠ التي اجريت في ظله العديد من الانتخابات التي خبت امل الحزب الوطني وفشل مرشحوه فادعوا قدرة المعارضة على تزوير الانتخابات .. لذلك يتعين ان يكون اشراف القضاء كاملا عليها .. فكان التعميل الاخير.

- جدية وهمية

ويقول فاروق مذكولي عضو مجلس الشعب مستقل -

اذا كانت الحكومة جادة في اجراء انتخابات نزيهة في النقابات المهنية فليبدأ بفتح النفس الحنية في الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى وتستجيب لطلبات الاحزاب والقوى الشعبية التي طالبت نادات باشراف القضاء على الانتخابات والحزب ان الحكومة كانت تخطط دائما بعدم كتابة اعداد القضاة للاشراف على الانتخابات .. فليبدأ فوراً هذه الاعداد فجأة للنقابات.

والأمر الى انه اذا كانت هناك ضرورة لوضع ترتيب والولايات بالنسبة للقاء الديمقراطية فانه بالتاكيد سيكون لمجلس الشعب والشورى الاولوية الاولى في توفير المناخ المناسب لاجراء انتخابات حرة ونزيهة .. فمجلس الشعب يعتبر المؤسسة الام التي من خلالها



المصدر : الهيئة الوطنية

١٩٩٥
١٩

التاريخ : للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ٢٦٤

كتب - عبدالوهاب حسن :
أحال الرئيس حمصى مبارك إلى مجلس الشورى قانون بتعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى وإتمام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المجلس.

أعلن د. مصطفى كمال حمصى رئيس المجلس في بداية المجلس أمس... أن القرار الجمهوري نص في مادته الأولى على زيادة عدد الأعضاء إلى ٢٦٤ عضواً بدلاً من ٢٥٨ وصليت المادة الثانية على تقسيم الجمهورية إلى ٨٨ دائرة انتخابية بإنشاء دوائرتين جديدتين في كل من الاسكندرية والمنوفية تشمل التعديلات لمكونات الدوائر المحاللت النكبة الحالية من ١٢



الزوابع الموسمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة!

بقلم : مرسى عطا الله

أم لا

لعلني أقول إن الفئصال في الحكم على صحة الأشياء هو مطابقتها استناداً إلى معايير الشرعية وسيادة القانون، ومدى التماسك بين النصوص المعلنة والممارسات القائمة.

ولست أظن أن هناك من يجادل الآن في أن الديمقراطية عندها قد تجاوزت تماماً مرحلة التجريب وأصبحت منهج حياة اعتنائه الناس وتعايشوا معه.

ولست أظن أيضاً أن هناك من يجادل الآن في أننا نعيش حياة ديمقراطية تنمو وتتزايد يوماً بعد يوم وتتطور وتتقدم بالممارسة دون أن تبدو أية مظاهر أو نوايا تعكس رغبة في تقليص حجمها أو انكماش رقعتها.

إن واقع الحال - بشهادة المجتمع الدولي كله - يؤكد أن الديمقراطية أصبحت واقعا وجزءاً من حياتنا وممارستها، وإننا نجحنا في أن نقدم نموذجا فريدا في سرعة وإمان الانتقال المتدرج من معايير الشرعية الثورية إلى نصوص الشرعية الدستورية ودون أن يؤثر هذا التحول المحسوب - بدقة - على ضمان بقاء النظام الأساسي الواجب بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية

بعيدا عن الدخول في معمعة الصخب الذي تشيره بعض فصائل العمل النقابي في عهد محدود من النقابات المهنية، حول التعديلات الأخيرة للقانون رقم (١٠٠)، التي تركزت حول تلبية مطلب جماهيري واسع طالما لحت عليه كل فصائل العمل الحزبي في مصر من أجل توفير الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات.

بعيدا عن هذا الصخب المصوب برياح أمشييرية متقلبة تعكس التناقض الحقيقي في المواقف، وتؤكد غياب المصداقية في تعامل بعض القوى النقابية ذات الصبغة الحزبية مع القضايا والأحداث، وقصر التعامل بمنظار واحد هو منظار الانانية الحزبية الذي لا يرى سوى كلمة «لأكل ما تقدم عليه الحكومة أو أغلبتها البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى».

بعيدا عن كل هذا وذاك فإنه من الضروري أن نلقي نظرة على واقع الحياة وطبيعة الممارسة الديمقراطية في مصر خلال مرحلة حكم الرئيس مبارك، لكي يتبين لنا ما إذا كانت هذه المخاوف المزعومة لها من أساس



المصدر : **الأهرام المسائي**

التاريخ : ١٩ ج ١٩٩٥

للنشر والندوات الصحفية والمعلومات

الاجتماعية وبون ان يكون هذا التحول على حساب هدف إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل الفرص للمشاركة الشعبية في صنع القرار وفي تنفيذه.

والخلاصة ان أية رؤية منصفة لما يجري على أرض مصر تؤكد ان القانون يحتل مكانة القلب من النظام الديمقراطي، وان القانون يجري تطبيقه بون تمييز وأن المواطنين أمام القانون سواء.

وإذا كان هناك من يزايد على الشرعية والقانون فإنه يكون بذلك معاصيا للديمقراطية وخصوصا للشرعية، لأن الشرط الأول لازدهار الديمقراطية واحترام الشرعية هو مدى القبول والرضا بكل ما يصدر عن المؤسسات الدستورية التي ارتضاها الشعب.

وربما يكون مناسبا ان استرجع مقولة صانقة للرئيس مبارك عن أهمية دعم هذه المؤسسات الشرعية، فهو القائل: «إن مجلس الشعب هو بيت كل الشعب، وهو اللجأ والملاذ لكل مواطن على أرض مصر.. ومجلس الشعب هو سيد قراره بحكم قانونه ولائحته، وهو يمارس سلطة التشريع والرقابة، ونحن نريد للممارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس أن تصل إلى أقصاها من الغالبية والمعارضة».

والرئيس مبارك أيضا هو القائل: «إن القضاء هو صمام الأمن للديمقراطية والحرية، وأنه حصن المواطن المصري.. وأن سمة القضاء المصري النزاهة، وأن قضاة مصر كانوا دائما القدوة والمثل حيث أدوا دورهم ومازالوا يؤدونه بكل الأمانة».

والشرع حتى يكون القانون هو السيد وحكمه هو الفصيل، ولا أحد فوق القانون».

واتساءل.. ويتساءل معي الكثيرون: لماذا هذه الزواجر الامشيرية حول إشراف القضاء على ضمانات العملية الانتخابية في النقابات المهنية؟

والقول لنفسى:

فى تلقى أن مثل هذه الزواجر الموسمية لا تعكس حقيقة المناخ المعتدل الذى يسود مصر، وأن الحقيقة لا يمكن أن تضيق مهما علت النبرة لبعض الأصوات الزاعقة!

مرسى عطا الله



المصدر : الزمراء المصانص

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥

الحزب الوطني يدخل انتخابات الشعب والشورى برشحين في جميع الدوائر

□ في اجتماع النادي السياسي مساء أمس:

توريد القطن بسعر ٤٠٠ جنيه للتظافر و٩٠٠ جنيهما لطن القصب
لازيادة في أسعار السلع الغذائية وطرح كميات إضافية من اللحوم والأسماك
مشروعات صناعية مشتركة مع الأردن وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٥ ذى الحجة ١٤١٥

المصدر:

الأهمام المسانحة

أعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والري العام الحزب القومي أن الحزب القوي سيحل برسم في جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية خلال انتخابات مجلس الشعب والقوى العاملة. وقال أن الحزب لديه مرشحين في الانتخابات الحزبية التي جازت ثمة جمعيات صعيدية وحملت الانتخابية باستثناء بعض الانتخابات مشيراً إلى أن أساس الانتخاب كان حسب في حصول مرشحي الحزب القوي على الأغلبية. وأضاف د. والي في اجتماع لنادي قسيسي للحزب القوي الذي حضره مجموعة من الوزراء مساء أمس: ثمة ستتم زيادة ٩٠ ألف فدان فحشا هذا العام بزيادة ١٧٦ ألف فدان عن العام الماضي. وقال أن الحكومة حددت سعراً مبدئياً للتفاح يتراوح ما بين ٢٢٠ و ٤٠٠ جنيه لتوزيع المزارعين على زراعة التفاح باعتباره من المحاصيل الاستراتيجية مشيراً إلى أن وزارة الزراعة ستوفر التغطية من بذور التفاح. وقال أن الدكتور مأمون مصطفى رئيس الوزراء سيقن أمام مجلس الشعب قريبا الاستمرار الجديدة لتوريد قصب السكر وستكون ٩٠ ألف طن من التفاح إلى مصر د. مصطفى أيضا في تطبيق على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب. وذلك في دراسة الخامسة وإجراءات الآن بعد أن تمت دراستها مع د. عبد الهادي رئيسي وزير الأشغال والمرافق المائية. وأيضاً د. والي أنه أعطى تعليمات إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي لأستودار ٦٥٠ ألف طن من الأسمدة تيجيا لإرتفاع أسعار الأسمدة خلال الفترة المقبلة وإلجائها بفرنسية. فالمصالح المصرية خاصة لمصنعي القمح والفلن وحل أزمة نقص الأسمدة في بعض المحافظات. وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التعمير والتجارة الداخلية

أنه لازيادة في أسعار السلع الغذائية التي تعرضها الوزارة في المجمعات الاستهلاكية مشيراً إلى أن أسعار اللحوم تتراوح ما بين ١٠ و ١١ جنيه، وأن هناك كميات كبيرة من الأسماك والأرز تم طرحها في الأسواق لحد العجز، وإلجاء حاجة المستهلك للمواطن. وقال أن الوزارة لن تتصرف من استيراد السكر لمدة ٧ سنوات فائدة على الأقل لحد حاجة المستهلكين وحتى لتتكرر أزمة السكر الأخيرة مؤكداً أنه تم افتتاح ٢ مصانع جديدة لإنتاج السكر من البنجر بواقع ٢٠٠ ألف طن سنوياً. وأيضاً أنه سيتم توزيع ٢٥٠ سيارة ثلاثية المحرك للحزب والخضراوات ضمن مشروع شباب العمران الذي تلتزمه الوزارة بسمو يتراوح ما بين ١٤ و ١٥ ألف جنيه وبفترة صلاح تتراوح ما بين عامين وه أعوام مشيراً إلى أن هناك ٢٠٠٠ سيارة سيتم توزيعها على الشباب في إطار هذا المشروع. وقال د. جويلى أن الوزارة تخطط حاليًا مشروع قانون بشأن تعديل قانون الغرف التجارية لازالة صلاحيات التجارة الداخلية لازيادة حجمها وتنظيمها. وأعلن الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة أنه تم تشكيل لجنة مشتركة من الأردن وسوريا ولبنان وإيطاليا والجزائر ومصر لإقامة مشروعات صناعية مشتركة مؤكداً أن القوانين للحد من الأضرار التي تلحقها بالصناعة لا تزال قيد الدراسة. وأكد أن الوزارة تقدم حالياً بأعداد مقترحات بشأن حرق وقال أن الوزارة تقدم حالياً بأعداد مقترحات بشأن حرق مشروعات استثمارية على المحافظات لاختيار مايلابسها لتقليد فوراً مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من بيع ٢١ مشروعا من جميع الصناعات بوزع العرب



الصدر

المصدر :

٢٠ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خالد عبد الناصر يرشح
فأبيه في بني مر

كاتب كرم جبر :

من المتعارفين يرشح خالد
عبد الناصر نفسه في انتخابات
مجلس الشعب القادمة في دائرة
بني مر بأسبوط مستط رأس والده
الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .
وسيحارج خالد نفسه مستقلاً نظراً
لأنه لم ينضم للحزب الناصري
حتى الآن .

واستمرت مؤامرات حزبية
انقسام خالد للحزب الناصري
أبرز الانتخابات ، حتى يرشح
نفسه ليقترن من حركة الحركة في
مؤامراته مرشحي الحزب الوطني .
ومرشمي أحزاب المعارضة على حد
سواء .

Biblioteca Alejandrina



0305665